

# كتاب الأمل

ديفيد لاندز

## بنو وباشاوات

ترجمة دكتور عبد العظيم أنيس

0112020



Bibliotheca Alexandrina

مع دراسة جديدة للمترجم: "الخراب الحديث لمصر الحروسة"



# كتاب الآمال

العدد السابع - أغسطس ١٩٨٥

# كتاب الإمام

كتاب غم دورى



رئيس مجلس الإدارة

خالد محيى الدين

رئيس التحرير

لطفى واكسد

مدير التحرير

صلاح عيسى

.....

•

•

•

•

●

•

•

**كتاب الاهالى : يصدر عن جريدة الاهالى**

**حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي**

المراسلات : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت — القاهرة



# كتاب الإلهام

العدد السابع - أغسطس ١٩٨٥

## بنوك وباشوات

تأليف: دافيد س. لاندز

ترجمة: الدكتور عبد العظيم أنيس





مقدمة جديدة :

## الخراب الحديث لمصر المهروسية

هل التاريخ يعيد نفسه حقا ؟

لقد خطر ببالي هذا السؤال وأنا أستعد كتابة هذه المقدمة للطبعة الثانية لكتاب « بنوك وباشوات » الذي ترجمته منذ عشرين عام ، ولم أملك إلا أن أثارن في ذهني بين ما جرى في مصر بعهده اسماعيل منذ مائة عام أو ما يزيد قليلا ، وبين ما جرى ويجرى في مصر اليوم منذ الانفتاح السعيد الذي بدأ بعد حرب أكتوبر في عهد السادات .

فهذا الكتاب الذي ألفه دافيد لانذر ( الباحث الاقتصادي الأمريكي وأستاذ تاريخ الاقتصاد في جامعة ميتشجان ) يعتمد في مادته على أرشيف خاص اكتشف في الخمسينات من القرن العشرين ، وهو يحتوى على «رسائل اثنين من كبار ممولى الخديو اسماعيل احدهما في الاسكندرية ويعمل سكرتيرا خاصا له ( دير فيو ) والآخر في باريس يعير بنكا للتجارة والاستثمار ( اندريه ) . وهذه المراسلات الخاصة والصريحة تلقى ضوءا جديدا على قصة القروض للى دفع المولون الأجانب اسماعيل دفعا اليها - باسم التمدن

## (ب)

والانفتاح والتقدم وتحويل مصر الى قطعة من أوروبا - ثم قصة اعلان افلاس مصر والحجز على ثرواتها بعد ذلك - ثم ان هذه المراسلات تحكى ببراهين ووثائق جديدة قصة النهب الأوربي لثروة مصر في عهد أسرة محمد على والوصول بها الى مرحلة الخراب ثم الاحتلال ، وكل هذا - حتى لا تنسى - تم باسم الانفتاح على أوروبا !

وقد بدأ دافيد لاندرز بعد عثوره على هذا الأرشيف ، ومن هذا الخيط الجديد ، يتتبع تفاصيل المؤامرات التي حاكها المصرفيون الأجانب ( الفرنسيون والانجليز على وجه الخصوص ) وحقيقة العوامل التي شجعت المصرفيين الأوربيين على تصدير رؤوس أموالهم للاستثمار في مصر ، في ظروف ازدهار الطلب على القطن المصرى طويل التيلة ، عندما أوقفت الحرب الأهلية الأمريكية وصول القطن الأمريكى الى أوروبا ، ومعدلات الفوائد الباهظة التي فرضوها على هذه الاستثمارات واسراعهم بنزح أكبر قسط من ثروة مصر قبل ان تهبط أسعار القطن من جديد عندما يتحقق القطن الأمريكى من جديد ، واختلاق مبررات لتمويضات باهظة من خزانة الحكومة المصرية إما بادعاء حقوق لم تمنح لهم أبدا ، أو بتحمل الحكومة مسئولية أخطاءهم في الحقيقة مسؤولون عنها .

لكن الكتاب لا يشرح هذا كله بشكل مقنع فحسب ، وإنما استطاع أيضا أن يرسم صورة مقنعة للحياة الاجتماعية والسياسية القائمة في عهد اسماعيل وجو الدسائس في القصر ، وحياة الشعب المصري - عماله وفلاحيه - البائسة في ظل حمى الرواج الاقتصادي لهذا الزحف الرأسمالي ( للقطن ) ، وحياة الجاليات الأجنبية التي امتلأت بالمغاربة والأفارقة في مدينة الاسكندرية ، كما أعاد الكتاب بتأكيد جديد ووثائق جديدة حقيقة وضع شركة قناة السويس وقصة تحكيم الامبراطور ( نابليون الثالث ) في الخلاف بين دي ليسبس واسماعيل التي كانت في الحقيقة قصة نهب أخرى للخزانة المصرية !

(ج)

وعندما عجزت الخزانة المصرية عن مواجهة كل هذه الالتزامات ،  
لـلـحـقـيـقـيـة والوهمية ، فرض الممولون الأجانب تعيين وزيرين أوربيين  
- أحدهما فرنسي والآخر انجليزي - في الوزارة المصرية ، أحدهما  
مسؤول عن التصرف في إيرادات الخزانة المصرية والآخر مسؤول عن  
مصرفاتها ، وهو ما عرف بالرقابة الثنائية ، ثم عزل اسماعيل من  
عرشه عندما حاول أن يقاوم !

وتفاصيل القصة بعد ذلك معروفة ، وقد انتهت بالاحتلال  
الانجليزي لمصر عام ١٨٨٢ وتولى الانجليز حكم مصر فمليا ما يقرب  
من سبعين عام . والطريف أن نعرف أن مصر ظلت تقوم بمسداد  
أقساط هذه الديون وفوائدها حتى عام ١٩٤٣ عندما دفعت الحكومة  
للوعدية آنذاك آخر قسط من ديون عهد اسماعيل ، أي أننا ظلنا نسدد  
في هذه الديون ، التي كانت قد بلغت ٩١ مليون جنيه عند اغفاء  
اسماعيل ، لأكثر من سبعين عام !

لقد ختمت المقدمة التي كتبتهما للطبعة الأولى من هذا الكتاب في  
عام ١٩٦٥ بالكلمات التالية :

« وبعد ٥٥٠ فلعل ترجمة هذا الكتاب تكون قد أضافت شيئا  
هاما ، لا من وجهة نظر الدراسة التاريخية فحسب ، وإنما من وجهة  
نظر الصراع السياسي الحاد القائم ضد الاستعمار الجديد  
( الأمريكي ) بأشكاله غير التقليدية التي تركز في المحل الأول على  
السيطرة الاقتصادية كأساس للتوجيه السياسي قبل أن تركز على  
الاحتلال العسكري . »

عندئذ لن يكون لهذا الكتاب قيمته الأكاديمية فحسب ، بل  
ستكون له قيمته الكبيرة في الفضال السياسي الراهن في الوطن العربي  
كذلك ، بما يمنحه للمناضلين العرب من أسلحة فكرية وتاريخية  
جديدة . »

واعترف اننى عندما كتبت هذه الكلمات في مايو سنة ١٩٦٥ لم يكن يخطر في بالي أن مصر يمكن أن تكتفل في المستقبل الى الحالة التي وصلت اليها اليوم ، وانما كتبت هذه الكلمات وفي بالي أقطار عربية أخرى كانت وثيقة الصلة بجو الانفتاح على الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا ، تمتلك ثروة ولا تمتلك صناعة او زراعة حقيقية ، تعيش في جو الرواج الاقتصادي والسلح الكمالية الغربية ولا تملك اجابة على اسئلة المستقبل .

أما أن تصل مصر بعد عشرين سنة من هذه الكلمات الى سياسة الباب المفتوح واندفاع البنوك والشركات الأجنبية من جديد الى مصر لاستنزاف مواردها باسم الاستثمار والنموذج الغربي في التنمية ، وأن يكون الانفتاح هو السياسة الرسمية التي تدافع عنها السلطة في مصر باستماتة ، وأن تمتلأ مصر من جديد بالأفاقين والمغامرين الدوليين من أمثال أصحاب مشروع « مضبة الأهرام » الذين ما يزالون يطالبون أمام محاكم واشنطن بالتعويضات عن إلغاء المشروع ... فامر لم يكن يخطر لي على بال .

لكن الذي لم يكن يخطر على بال قد وقع بالفعل ، ونحن اليوم نعيش في ظل اوضاعه ونتائج ، بحيث ضاعت استقلالية القرار الوطني من خلال سياسة الانفتاح الجديدة . ولعل هذه الحسرة التي اشعر بها وأنا أتأمل ما نحن فيه هي التي اغرتنى بأن اضع في اول هذه الكلمة هذا السؤال : هل للتاريخ يعيد نفسه حقا ؟

ان من المؤكد أن ظروف الرأسمالية الدولية في منتصف القرن التاسع عشر مختلفة عن ظروفها اليوم . فآنذاك كانت الرأسمالية الدولية ما تزال في مرحلة للنافسة « الحرة » ، وكانت القيادة ما تزال في أوروبا ، في يد بريطانيا وفرنسا . أما اليوم بعد أن تحولت الرأسمالية الدولية الى مرحلة الامبريالية منذ اواخر القرن التاسع عشر ، مرحلة الاحتكارات ورأس المال المالي وتقسيم المستعمرات

فان قيادة العالم الرأسمالى قد تحولت الى الولايات المتحدة التى دخلت - لظروف تاريخية عديدة - المرحلة الامبريالية فى وقت متأخر واستطاعت أن تحل محل بريطانيا وفرنسا فى معظم مناطق نفوذهما التقليدى . وللرأسمالية الأمريكية أكثر تقدما وأشد شراسة فى هجومها على دول العالم الثالث ، فهى تعتمد على تكنولوجيا متقدمة جدا وثروات ضخمة وشركا تدولية فى مجموعها للشرس على خامات العالم الثالث وموارده . ومن خلال هذا كله استطاعت من خلال للسيطرة الاقتصادية أن تفرض توجهاتها السياسية على السلطات المحلية الحاكمة فى كثير من بلدان العالم الثالث .

ولكن الى جانب هذه الامبريالية الأمريكية فى عصرنا الحديث ، هناك المسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفييتى بنفوزه الاقتصادى والسياسى والعسكرى . وهو يمثل قوة دولية ضخمة معادية للامبريالية لأن مصالحه تتناقض مع مصالح القوى الامبريالية الدولية . والصراع بين المسكرين - الاشتراكى والرأسمالى - هو القانون الأساسى لهذا العصر الذى نعيشه فلم تعد كلمة الامبريالية وأوامرها ونواهيها قدرا محتوما على شعوب العالم الثالث كما كان الوضع فى القرن التاسع عشر . ولعل انتصار ثورة الجزائر وثورة فيتنام وثورة كوبا ( وهى لا تبعد عن ولاية ميامى بأكثر من ٩٠ ميل ) وانتصار مصر على العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وانتصار ثورة نيكاراغوا ٠٠٠ الخ شواهد واضحة على هذا القانون الأساسى الذى يفتح الباب واسعا لكل قائد سياسى يريد أن يحقق استقلال شعبه وأن يطور تنمية اقتصاده ويرفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية التى طال حرمانها . أى أن النمط الغربى فى التنمية الرأسمالية لم يعد قدرا محتوما على شعوب العالم الثالث كما كان الوضع فى الماضى ، وانما فتحت الأنفاق لنمط آخر من التنمية يقوم على الاعتماد على الذات أساسا وتعبئة الموارد وتوجيه التنمية لصالح الأغلبية الساحقة من الناس . وبالطبع فان هذا النمط من التنمية

## (و)

سوف يحتاج الى مساعدات ومعونات من الخارج ، لكن هذه المساعدات والمعونات سوف تكون بمثابة استكمال للجهد الأساسي الذى يبذل وطنيا فى الاعتماد على الذات .

من هذه الزاوية يمكن أن نرى أن المناخ الدولى الذى أحاط بمصر فى عهد اسماعيل ليس هو المناخ الدولى الذى أحاط بمصر فى عهد الانفتاح الساداتى .

ليس هذا فحسب ، بل أن الظروف الموضوعية الداخلية لمصر تختلف بين هذين المهدين . وعندما اختار دافيد لاندز عنوان الكتاب « بنوك وباشوات » كان فى حقيقة يشير الى طرفين يتألفان تارة ويتصارعان تارة أخرى فى تلك الدراما المثيرة . . . الطرف الأول هو البنوك الأجنبية المحلية والأوربية ، والطرف الثانى هو باشاوات مصر . وهم فئة عددها صغير آنذاك وتتكون أساسا من أعضاء الأسرة المالكة وبطانتها فى الغالب الأعم . وعلى طول صفحات الكتاب لا ترد أسماء باشوات - باستثناء أسماء الحكام - سوى الهامى باشا ابن عباس الأول ، ومصطفى باشا شقيق اسماعيل ، ونوبار باشا وزير اشغال اسماعيل ثم وزير خارجيته بعد ذلك ، وهو الذى تولى التفاوض بعد ذلك فى باريس لانتهاء الخلاف حول تفسير عقد قناة السويس مع دى ليمبس ونابليون الثالث .

وكانت الرأسمالية المصرية فى عهدها الجنينية الأولى ، حتى أن عمليات اقراض الفلاحين بضمان المحصول أو الأرض وجمع القطن وكبسه وحطبه وتصديره الى مرسيليا أو ليفربول كانت أساسا فى يد الأجانب حتى ذلك الوقت . وبالطبع فقد تطورت الرأسمالية المصرية بعد ذلك تطورا واسما رغم الطابع المشوه لنموها ، وتبلورت طبقات اجتماعية وقوى سياسية خلال المائة سنة الأخيرة تجعل الموقف الداخلى فى مصر اليوم يختلف تماما عن للوضع الداخلى فى عهد اسماعيل ، ومن أهم هذه التباينات تبلور طبقة عاملة مصرية صناعية ذات تقاليد نقابية وسياسية عريقة .

(ز)

ومع ذلك فرغم الاختلاف الجذري في الظروف الدولية والمحلية بين عهدين ، والتي تجعلنا نتحفظ إزاء السؤال : هل يعيد التاريخ نفسه ؟ ... ثمة أوجه للشبه لا يمكن أن تخطئها عين الباحث .

من هذه الأوجه سيطرة البنوك الأجنبية على الاقتصاد الوطني آنذاك واليوم ، ولجوء هذه البنوك إلى تعبئة موارد محلية قدر الإمكان قبل أن تتحول إلى الخارج : بحثا عن المساعدة ، وسمى هذه البنوك إلى استنزاف أكبر قدر من الدخل القومي وتحويله في أسرع وقت إلى الخارج لأنها لا تطمن إلى مستقبل الوضع السياسي في مصر . وعن طريق هذه البنوك أحكم ربط مصر بمجلة الرأسمالية الدولية ، وأصبحت مصر جزءا لا يتجزأ من النظام الرأسمالي الدولي . فإذا ارتفعت أسعار القطن في بورصة ليفربول فثمة رواج ينتظر أثرياء الفلاحين والباشاوات وتحسن أحوال الخزنة المصرية ، وإذا هبطت أسعار القطن كما حدث بعد ذلك ضاقت السبل على حاكم مصر في تسديد ديونها وهو الأمر الذي حدث بالحقبة .

ومن هذه الأوجه أيضا قضية الدين المصري والقيود التي فرضها على حرية الإرادة الوطنية . لقد وصل الدين الوطني إلى ٩١ مليون جنيه عندما عزل اسماعيل . وبسبب هذا المبلغ فرضت الرقابة الثنائية على مصر وأصبحت كلمة فرنسا وبريطانيا هي الكلمة الأعلى ، ومهما حاول اسماعيل أن يقاوم النفوذ الأجنبي فقد فشل دائما لأنه لم تكن في يديه أسلحة يقاوم بها بصد أن تم تسليم الاقتصاد الوطني للأجانب .

واليوم نحن نعلم من تقارير البنك الدولي أن ديون مصر - الطويلة والمتوسطة والقصيرة - قد وصلت في ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٢ إلى نحو ٣١ مليار دولار ، عدا ديون مصر العسكرية للغرب ، ( بمعدل ٧٥٠ دولار لكل فرد في مصر ) ، وإذا كانت مصر في عهد اسماعيل قد دأبت على الاقتراض لتسديد فوائد وأقساط ديون قديمة

(ج)

حل موعدهما ولم يكن بالخزانة ما يسددهما ، فان من حقنا ان نتذكر أن هذا ما حدث اليوم ، فقد عجزنا عن دفع فوائد الديون العسكرية الأمريكية ( حوالى ٦٠٠ مليون دولار ) مؤخرا ، ونحن نفترض من أمريكا لتسديد فوائد واقساط ديون أمريكية . وهكذا يكبر جبل الديون المصرية اليوم كما كبر في الماضى ، ونواجه موقفا عسيرا من العجز عن الدفع كما واجهناه في الماضى . ولحق ان موقفنا سوف يزداد سوءا من هذه الناحية في السنوات القليلة القادمة ( وسوف يتضح قصر نظر هؤلاء الذين ادعوا ان الدين المصرى لم يصل الى مرحلة الخطر ) لأن الموارد الكبار الأربعة التى نعتد عليها في السداد ( تحويلات مصر من الخارج ، البترول ، قناة السويس ، السياحة ) سوف تهبط بطبيعة الظروف الرأسمالية الدولية كما يعترف كل المراقبين الدوليين . فأسعار البترول في تدهور مستمر حتى لنتهاء أزمة الكساد الدولي في أوائل التسعينات ، وموارد قناة السويس تأثرت لا شك بهذا التدهور في أسعار البترول ، ودول الخليج تخفض ميزانياتها وتوفر في عمالتها مما لا شك يؤثر على تحويلات المصريين في الخارج .

ولذلك يبقى السؤال الحاسم الذى ليس لدى مسؤول اجابة عليه : هذا الدين المصرى ٠٠٠ الى أين ، وماذا يفعل في اقتصاد مصر وسياستها ؟

كذلك لا يمكن أن نخفل عند المقارنة بين المهددين اثر الارتباط الحاسم بالرأسمالية الدولية على اوضاع الاقتصاد المصرى وتركيبية الزراعة المصرية وتضخم الأسعار وبالتالي سوء احوال فقراء مصر ، وهم غالبية شعبها آنذاك واليوم .

لقد أحدث التوسع في زراعة القطن روجا في اوساط اغنياء الفلاحين والباشوات والأجانب من التجارة ولكن ما هو دافيد لاندز يقول عن تلك الحقبة ما يلي :



« لقد ضحى بكل شيء في وادي النيل من أجل القطن . . . ومصر البلد الذي كان مصدر الفول والحبوب لكل البحر الابيض المتوسط قد أصبحت في الوضع الذي كان فيه استيراد الأغنية من الخارج ضروريا للتغلب على المجاعة . وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة فاصبح ثمن للقمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه في عام ١٨٦٤ ، وتضاعف ثمن الزيت والخضروات ثلاث مرات وارتفعت أسعار الفلال والفول بنسبة ٤٠٪ وارتفعت أسعار لحم الضأن - وهو الغذاء الثابت للمسلمين - من أربعة بنس إلى ثلث في الرطل . وبينما جمل للتضخم الحياة عسيرة على كل المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما في ذلك التناصل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتباتهم . . . كان اغنياء تجارة القطن الجدد سببا في ارتفاع الأسعار بل تسببوا بافراطهم في الكماليات في رفع الأسعار أكثر فأكثر . »

ولعل هذه الكلمات تذكرنا بالأوضاع الحالية في مصر . أما عن أحوال الشعب الصحية في ظل هذا الانفتاح الاسماعيلي المتوسع برواج محصول القطن ، فقد يكفي أن نضيف الى أوضاع الأسعار والتضخم الذي أصاب الفقراء في الصميم وصف دانيد لاندز لاكتساح وباء الكوليرا للاسكندرية اذ يقول :

« ثم جاءت الكوليرا . وفي أول يوم مات عدد قليل من الضحايا ، وفي اليوم الثاني زاد هذا العدد قليلا ، ثم وصل الى عشرات ثم الى مئات . وفي مقابل كل جثة يتم التبليغ عنها كان هناك عديد من الجثث تحفن في مدوء في الحدائق الخاصة والأتية . وفي أحياء الفقراء تكونت الجثث في الحفر الضيقة . »

وسيطر الفزع على المدينة . وعلى الرغم من أن المرض أصاب في غالب الأمر الفقراء ، إلا أن الأغنياء الذين كان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول من هربوا . وضرب الخديو المثل بنفسه . فاذ كان معتلنا بالخوف والرعب سارع بالخروج بيخته الى عرض البحر

لبضعة أيام من « الرحلة » ، وعاد بعد ستة أسابيع . وعند اقدامه  
 لفتح الأوربيون الميناء وشقوا طريقهم الى السفن الزحمة ودفعوا  
 هبالغ ضخمة لينتقوا ارواحهم ويسافروا على مراكب صغيرة لم تكن  
 مدة أبدا للملاحة في غير المياه العذبة . . . . . وفي فترة اسبوعين نجح  
 حوالي ٣٠ ألف أوربي في الخروج من مصر » .

وأخيرا الى القارى، وصف دافيد لاندز لمجتمع الجاليات  
 الأجنبية بالاسكندرية في عهد اسماعيل « ان الاسكندرية لم تكن  
 بالمكان الذي يجذب الزائر للحساس القاتم من دولة أكثر تحضرا .  
 ولكن الاسكندرية هي البلد الذي فيه المال . وتليون هم الذين  
 كانوا يرغبون في التضحية بجيوبهم بسبب ما تشمه انوفهم .  
 وباستثناءات قليلة كان القادمون جميعا مجموعة لفتازية شديدة  
 المراس خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن طريقة جمعها .  
 ولقد كان هؤلاء اذا قيسوا بالمستوى الأوربي للتربية والأخلاق  
 - عديمي الاحساس ليس لديهم شعور بالمائلة او الأصل ولا احترام  
 للشخصية او القيم ، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من يأتي  
 الشئ، وإنما يهتمون بشئ واحد : كم ؟ وفي أى مجتمع محترم لا يجرؤ  
 معظهم على أن يتحدث عن ماضيه . أما في دوائر الاسكندرية فكلهم  
 لا يترددون في أن يفعلوا ذلك . وإذا كان الأعضاء « الصالحون » من  
 المجتمع الأوربي في مصر ذوى أصل مشكوك فيه فإن جمهرة المهاجرين  
 كانوا من حثالة البحر الأبيض المتوسط » .

الا يذكرنا هذا الوصف بأوضاع كثير من الفئات الطفيلية -  
 مصريين واجانب - العاملين في ميدان الانفتاح لليوم ؟ ثم الا تذكرنا  
 احاديث المؤلف عن اتساع قاعدة الرشوة والفساد في اوساط الجهاز  
 الحكومي وللوزراء والمائلة المالكة واوساط المولدين الأجانب بما جرى  
 ويجرى اليوم في مصر في ظل الانفتاح للمسيد ؟

لجابتى ان على هذا السؤال البالغ الأهمية : هل يعيد التاريخ  
 نفسه ؟ ... هي نعم .. ربما يعيد التاريخ نفسه ، ولكن في ظروف

(ك)

أخرى ومستوى آخر • وما أعنيه بهذه الإجابة هي ان الاقتصاد المصري قد رهن لصالح الأجانب وأعدائه المطبقين في المهدين ، وأن ديون مصر قد بلغت الحد الذي أصبحت حبالا مشحودا حول رقبة مصر يزيد من خنقها في المهدين ، وأن أحوال شعب مصر - عماله وفلاحيه - قد ازدادت سوءا وتدهورا في المهدين • وأنه بسبب هذا وحنت الإرادة الوطنية لمصر في المهدين •

فإذا قيل ان في هذا الكلام مبالغة ، لأن المشروعات اليوم تنفذ أمام أعيننا ... قلنا ان عهد اسماعيل عرف ايضا المشروعات الجديدة .. ومعظمها يتعلق بالبنية التحتية : بناء قناة السويس ، توسيع ميناء الاسكندرية ، استكمال القناطر وشبكة الترع لأعمال الري ، اصلاح للثمة وبناء الأوبرا ، اعادة بناء للثروة الحيوانية بعد وباء طاعون البقر ، التوسع في زراعة القطن ، ادخال ماكينات الري الحديثة ، بناء مصنع السكر ، مشروع خط سكة حديد السودان ... الخ • فمن الخطأ ان يتصور احد ان عهد اسماعيل كان كله عهد سفه وتبذير ، ولكن المسألة الاساسية لهذا العهد - اذا استثنينا تجاوزات اسماعيل للشخصية - هو رهن الاقتصاد الوطني للأجانب واستسلامه لهم في نهاية الأمر •

والحقيقة التاريخية هي ان اسماعيل - عندما انضمت له ابعاد للخطر لا على البلاد وحدها وانما على عرشه ايضا - حاول ان يقاوم • فاسماعيل ما طل طويلا في ابرام قرض وطني ألح الممولون على ابرامه ، ثم استسلم ، واسماعيل قاوم دي ليسيس وشروطه المجحفة بشأن قناة السويس ثم استسلم ، واسماعيل قاوم طلبات للقناصل الأجانب في الاسكندرية ثم استسلم ، وقد حاول اسماعيل اقامة حياة برلمانية - ولو شكلية - حتى يواجه الضغط الأجنبي بقوة سياسية محلية • وعلينا الا ننسى انه عندما زادت متاعب النفوذ الأوربي من تصرفات اسماعيل تم عزله عن العرش بفرمان من الأستانة بناء على ضغط انجلترا وفرنسا !

لكن مأساة اسماعيل هي أنه كان يقاوم بلا أسلحة حقيقية في يده ، ولا بدائل أخرى بعيدا عن بحيل رهن الاقتصاد الوطني للأوربيين .

• هو درس يجب ألا ننساه • فما لم تسارع مصر اليوم لوضع حد لسياسة الانفتاح وما يقترب عليها من رهن الاقتصاد الوطني للمصالح المالية الأمريكية ، وما لم تسارع مصر الى سياسة انتهاج تعبئة الموارد المحلية والاعتماد عليها بالذات وإقامة علاقات متوازنة على المسكرين الدوليين ، وما لم تسارع مصر الى وضع حد لعمليات النهب التي تتم لمصالح الطفيليين ، وما لم تسارع مصر الى إعادة بناء هيكل الاقتصاد الوطني بما يحقق مصالح الأغلبية ، ووضع ضوابط حاسمة على سياسة الموارد والانفاق •• فإن المصير سوف يكون هو المصير القديم مهما حسنت النوايا .

وعندئذ لا نلومن غير أنفسنا •••

إن التجارب التاريخية التي مرت بها مصر خلال المائة سنة الأخيرة تمنحنا الأدلة الحاسمة على أن سياسة الاعتماد على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية أساسا لتحقيق للتنمية هي سياسة فاشلة مكافئة للمفانييس لا تؤدي بنا الا الى الاحتلال والتبعية الاقتصادية والسياسية ، ولا ينتج عن سياسة توثيق ارتفاعاتنا بالسوق الرأسمالية الدولية الا ارتفاع الأسعار والتضخم وتشجيع قاعدة المضاربات في الاقتصاد المصري وانتشار البطالة في صفوف الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وصغار البورجوازيين ، وهي سياسات قد تفيد شرائح اجتماعية عليا في المجتمع المصري ، ولكنها بالقطع تتعارض مع مصالح الغالبية العظمى من أبناء هذا الشعب .

وما دام الانفتاح قائما فسيظل الاقتراض من الخارج قائما ، وسنظل نستدين مجددا لتسديد اقساط وفوائد ديون قديمة حل موعدها ولم تسعنا الخزنة على سدادها ، وسوف يشتد ضغط

(م)

صندوق النقد الدولي علينا لضغط الاتفاق وتوسيع نطاق البطالة والعودة بأسعار الضروريات من السلع الى مستوى الاسعار العالمية الموجودة لدى الدول الغنية .

وإن الجرمو يعنى ضغط الاتفاق خفض ميزانيات التعليم والصحة والاسكان الشعبي والخدمات العامة ، لأن ميزانيات الشرطة والجيش مثلا ليست بالتى تنطبق عليها هذه التوجهات . ولهذا كله بدأنا نسمع عن العودة الى المصروفات في المدارس ، وانتشر العلاج بالأجر حتى في مستشفيات الحكومة وأعلنت الدولة عدولها عن سياسة تمكين الخريجين ، وما هي وزارة التموين تستعد لاصدار الرغيف المحسن ، الذى ثمنه خمسة قروش !

يحدث هذا بينما يزداد سكان المقابر والعشش والخيام عددا ، وتدمر احوال التعليم والصحة تدمورا خطيرا لا تخطئه الا عين الأعمى ، ويتسع التسبب في الجهاز الحكومى والقطاع العام وينتشر الاعمال واللامسؤولية ، وتتداعى القيم الشريفة لتحل محلها قيم الخطف والحرب ، فلم يعد للولا والانتفاء لهذا الوطن ومصالحه يثير الا السخرية في اوساط اجتماعية معينة ، وانما السيد الحقيقى في هذا الجو هو الجنيه أو ان شئت الدولار !

وفي هذا المناخ الاقتصادى الاجتماعى يصبح الحديث عن استقلالية القرار الوطنى عبثا في عبث . والغريب أن تجربة عهد اسماعيل كان من المفروض أن تكون هادية لنا لتجنب هذا المازق الذى نحن فيه ، بل أن ثورة يوليو في سنواتها الاولى حاولت هذا اللون من التنمية ولم تستطع الا أن تصدل عنه بعد ادراكها أن القطاع الخاص في أساسه يعزف عن المشاريع التى لا تؤتى ثمارها الا في المدى الطويل وللتى قد يكون ربحها الخاص ضئيلا وإن كانت فائدتها الوطنية لا تقدر بثمن ، وإن هذا هو حال المستثمرين الاجانب . وهؤلاء وهؤلاء مهتمون فقط بتعظيم أرباحهم وتحقيقها في اقصر وقت ممكن . فاذا اصفنا الى

## (ن)

ذلك ان المستثمرين الاجانب لا يثقون في مستقبل الاوضاع السياسية واستقرار الأنظمة في بلدان العالم الثالث ، ادركننا لماذا تحاول البنوك والشركات الاجنبية نزح اكبر جزء من ثروة شعب مصر وتحويله الى الخارج في أسرع وقت .

ولأن هذا الانفتاح يخلق حالة من « الرواج » حيث السلع الاجنبية والكمالية في كل مكان ، وحيث ارباح عمليات التبادل والنهب والرشوة تصل الى ملايين الدولارات أو الجنيهات ، فان للانفتاح دعاء متحمسين ، منهم تجار العملة وكلاء الشركات الاجنبية ، والمستغلون في تجارة الاستيراد والمضاربون في السوق المالية والتجارية ، والعاملون في البنوك الاجنبية ، وشركات المقاولات الحديثة واصحاب السوبر ماركت والعاملون في المهن الحرة من كبار الأطباء والمهندسين ، والشرائح العليا من الطبقات الوسطى بالاضافة طبعا الى كبار ملاك الأراضي والراسماليين الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاجانب . وهؤلاء جميعا ممثلون بشكل أو آخر في سلطة الدولة وفي مجلس الشعب وفي الحزب الوطني وفي حزب الوفد الجديد بل ان بعض هذه الجماعات تتمثل الى الجماعات الدينية السياسية للتوجيه والقيادة لانها تريد ان تخفي مصالحها المالية خلف لباس من الدين حتى لا تراها العين ، وتتحالف في هذا التيار مع بعض حكام الخليج .

ومعظم هؤلاء يمسكنون في مساكن فخمة ، ويبنون حول هذه المساكن اسوارا عالية تعزلهم عن حياة الفقراء الذين يمثلون الغالبية الساحقة من هذا الشعب . ولان هؤلاء الاثرياء لا يشغلون انفسهم بالتفكير في مستقبل شعب مصر والاجيال القادمة ، واذا فكروا فليس لديهم اى حل حقيقى على اى حال . . . . . فليس امامهم الا ان يزيديوا اسوارهم ارتفاعا تاكيدا لعزلتهم ، واذا خرجوا الى الناس فليس لديهم الا محاولة تحريضهم على قوة اليأس السياسية : رمز التورود ورفض الاوضاع الحالية والمخاضين بالحلول البديلة التي لا شك

(سي)

سوف تصيب مصالح هذه الفئات الطفيلية في مقتل اذا اتبع لها أن تطبق .

وهذه الطول البعيدة ، هي في المدى النهائي الاشتراكية بطبيعة الحال القائمة على اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وهي في المدى القصير حلول د لثلاقية ، تقوم على اساس تعبئة كل الموارد الداخلية ( خصوصا موارد النقد الاجنبي ) من أجل تخطيط حقيقي لتنمية الانتاج الصناعي والزراعي ، وتعبئة الموارد البشرية لتحقيق هذه التنمية ، ووضع حد نهائي لسياسة الاستيراد بدون تحويل عملة وسياسة استيراد الكماليات ، ووضع حد أدنى للاجور وحد أعلى للاجور والارباح ، وتنفيذ سياسة ضريبية رشيدة تضع الأعباء حيث يجب أن توضع . . . على الأغنياء . وتوسيع نطاق الخدمات التعليمية والصحية أمام الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى ، وتحويل سياستنا الاقتصادية الخارجية الى ما يحقق مصالح هذا المشروع الوطني . وفي أقل القليل الحفاظ على سياسات تعاون اقتصادية متوازنة مع المسكرين الدوليين .

وفي اطار هذا المشروع الوطني للتنمية يمكن أن نتحدث عن ارادة وطنية لنا ترفض سياسة التسهيلات العسكرية في رأس بنفاسي ، وترفض أن تجري مناورات أمريكية على أرض بلانسا ، وترفض سياسة التطبيع مع العدو الصهيوني .

ان من المؤكد ان هذه الطول البعيدة د الانغلاقية ، سوف تحتاج الى توضيحات كبيرة ، وسوف تواجه مصاعب جمة ومقاومة عنيدة من الآخرين . ولكن ليس هناك حل آخر ، اذا كنا نفكر حقا في مستقبل مصر كوطن ، وفي مصالح الغالبية الساحقة من أبنائه .





## مقدمة المترجم

لترجمة هذا الكتاب قصة قد يكون ذكرها مدخلا مناسباً إلى موضوع هذا الكتاب ، وأهميته لمصر خصوصاً والوطن العربي عموماً .

فند أكثر من عام دفع إلى بالنسخة الإنجليزية من الكتاب شقيقى الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة ، واقترح أن أقدم بترجمته لأهميته البالغة فيما يتعلق بدراسة تاريخ مصر الحديث . فالأغلب أن نجد الكتب المؤلفة في الغرب عن هذه الحقبة من تاريخ مصر ( النصف الثانى من القرن التاسع عشر ) تحفل بالجانب السياسى من هذا التاريخ ، والأندر أن تحفل بالجانب الاقتصادى الذى هو الأساس الحقيقى لعمليات الاستعمار الغربى الحديثة لكل بلدان آسيا وأفريقيا . وباستثناء كتاب روزشتين « خراب مصر » الذى ترجمه أستاذنا الجليل المرحوم عبد الحميد البادى ، والأستاذ محمد بدران ، وكتاب « الاستعمار البريطانى في مصر » لمؤلفته الإنجليزية إيلينور بيرنز ، نجد كل التركيز في الكتب الغربية على التحليل السياسى بما يتضمنه هذا التحليل التاريخى كثيراً من عيوب التفسير الشخصى للسلوك السياسى ، ورده إلى الأمزجة الذاتية والمبادرات أو العيوب الشخصية في نفوس الحاكمين آنذاك .

وفى لقاء مع الأستاذ محمد حسين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام القراء ورد ذكر هذا الكتاب عرضاً ، وذكرت له ذلك الاقتراح بترجمة الكتاب ، فوجدت منه حماساً بالغاً لهذا العمل ، إذ كان قد سبقنى إلى قراءته والاستشهاد في بعض مقالاته ببعض نصوصه . ومنذ ذلك الوقت كان الحماس الأستاذ هيكل ومتابعته الفضل الأكبر في إكمال ترجمة هذا الكتاب ونشره على الناس .

ولكن من أين تأتى أهمية هذا الكتاب أولاً ؟ إن مؤلفه دكتور دافيد لاندرز أستاذ أمريكى لعلم الاقتصاد بجامعة كولومبيا ، وقد نيلو أهميته من حقيقة أن كاتباً غريباً مرموقاً مثل دافيد لاندرز ، قد كتب بروح الإنصاف لمصر في غالب الأمر ، وإن كان قد جفا في روح المبالغة في الحكم في بعض الأحيان .

غير أن دافيد لاندز لم يكن أول كاتب غربي يكتب بهذه الروح ، فلقد سبقه إلى ذلك تيودور روزشتين في كتاب « خراب مصر » الذي فضح فيه الاستعمار البريطاني بالوثائق والمستندات كما لم يفضح استعمار من قبل . وهناك أيضاً كتاب « التاريخ السرى للاحتلال البريطانى » ذلك الكتاب الهام الذى ألفه أحد الأحرار البريطانيين ، ولفرد بلنت ، وفيه يفضح اللواغ السياسية الاستعمارية البريطانية آنذاك ، ويسجل على بلاده وحكوماتها خذى وعار هذه السياسة العاشمة ونفاقها .

ليس دافيد لاندز إذن أول كاتب غربي يفضح النوايا الحقيقية والأهداف الصحيحة للاستعمار . فضائع إسماعيل وسعيد كانت معروفة من قبل ، وأعمال القرصنة والنهب التى قامت بها شركة قناة السويس ودليبيس على وجه الخصوص حية ماثلة في أذهان الشعب المصرى كأنها وقعت بالأمس ، وغارات الممولين الإنجليز والفرنسين والألمان والروسين واليونانيين على خزانة مصر وفلاحيا ، ودفعهم للبلاد خطوة فخطوة ، بالأساليب الماكرة ، إلى هاوية الإفلاس ، وما تلا ذلك من الرقابة الثنائية من جانب إنجلترا وفرنسا ، ثم تدبير مؤامرة الاحتلال البريطانى . . كل ذلك كان معروفاً في خطوطه العريضة غير خاف على شعينا أو شعوب العالم منذ مدة طويلة . إلا أن أهمية هذا الكتاب تنبع من مصلر آخر ، ذلك أن هذه الخطوط العريضة كانت فيما مضى في أغلب الأحيان تقديرأ صحيحاً للتاريخ واستنتاجاً منطقياً من أحداثه ، واستقراء سليماً من البيانات المتوفرة عن الوضع الاقتصادى آنذاك ، ومن الوثائق الرسمية التى لا تقول في الظاهر إلا القليل ، وإن كان الباحث المدقق يستطيع إذا تعمق في دراستها أن يستنتج منها الكثير .

أما في هذا الكتاب فالقصة مختلفة ، ولست في حاجة إلى أن تستنتج وتربط وتحلل كثيراً ، إذ هنا نتحدث بصراحة المراسلات السرية لاثنين من الممولين الفرنسيين ، أحدهما صاحب بنك كبير في باريس ( أندريه ) والآخر ممول فرنسى في الإسكندرية حظي بصداقة الخطيرى إسماعيل ووده وظل فترة طويلة من حياته يعمل سكرتيراً خاصاً له ( ديرفيو ) . وكلا الرجلين من كبار رجال الأعمال في مجانه ، تخصص في الأعمال المصرفية ، وشعر أن مصر في ظروفها آنذاك هدف سهل وبقرة حلوب .

ومن سخرية القدر أن يكشف دافيد لانلز هذا الأرشيف السرى لمراسلات هذين الممولين في نفس الفترة التي تم فيها تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، وأن ينشر هذا الكتاب بعد تأميمها بستين . فلو لم تكن هناك إجابة رادعة مقنعة على غضب الغرب وتهجمه على مصر وقائلها الثائر الرئيس جمال عبد الناصر لإقدامه على هذا العمل التاريخي العظيم ، لكفانا كتاب دافيد لانلز إجابة في صالحنا . ففي هذا الكتاب يتبين القارئ وقائع جديدة مذهلة ، لا عن عشرات الألوف من المصريين الذين ماتوا بالسخرة في حفر القناة فحسب ، وإنما عن عمليات النصب والنهب المأبأة الكبيرة التي تكفل بالقيام بها دليبيس وشركته بمعاونة حكام فرنسا دون أدنى وأزع أو ضمير .

وما قصة « تحكيم » إمبراطور فرنسا في الخلاف بين الشركة والحكومة إلا مثل واحد من أمثلة النهب الإجرائي واستنزاف دماء الشعب المصري ، وكان آخر عمليات النهب هذه في عهد إسماعيل ما أخذه الشركة من خزينة مصر ( ٣٠ مليون فرنك ) مقابل التنازل عن « حقوق » وهمية للشركة ، مثل حق الشركة في جباية رسوم جمركية عن البضائع الداخلة إلى منطقة القناة ( وهو « حق » لم يوافق حتى القنصل الفرنسي على وجوده في العقد المبرم مع الحكومة ) ، وحق الشركة وحدها في الصيد في القناة والبحيرات المحيطة ( وهو « حق » اعترف دليبيس بعد ذلك أنه لم يمنح للشركة أبداً ) . . . إلخ هذه « الحقوق » الوهمية التي لم يكن لها أول ولا آخر !

ذلك جانب من جوانب المفزى المدام لهذا الكتاب . وفوق ذلك لا ينبغي أن ننفل جانباً هاماً آخر في التدليل على أهمية هذا الكتاب ، ذلك أن المؤلف بطبيعة دراسته الأكاديمية والمنهج العلمي الذي التزم به في كثير من أجزاء الكتاب قد اقتنع بأن هذه المراسلات الخاصة بين الممولين لن يتم فهمها إلا بدراسة تاريخ الحياة المصرفية والنشاط المالى والاقتصادى للمؤسسات الأوربية الكبيرة آنذاك ، وتطور الأوضاع الاقتصادية في عديد من بلدان أوروبا ( إنجلترا وفرنسا خصوصاً ) وحتى تتحول تدريجياً من مرحلة الرأسمالية الحرة إلى مرحلة الإمبريالية والاستعمار ، بما يتربى على ذلك من زهد الرأسماليين تدريجياً في الاستثمار في داخل بلادهم ، والاتجاه شيئاً فشيئاً إلى التركيز على تصدير رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة سعياً وراء الأرباح الخيالية في مقلارها ، السهلة في تحقيقها .

ومن هنا أحسن المؤلف برسم « أرضية » الموقف السياسي والمالي من داخل أوروبا أولاً ، حتى تتضح حقيقة المؤثرات الخارجية التي كان لها طابع حاسم على تطور الحياة الاقتصادية والمالية في مصر ، ثم على تطور الحياة السياسية ذاتها والتي توجت بالاحتلال البريطاني لمصر .

وقد تواجه هنا أو هناك رأياً للمؤلف تحس أنه قد جانب الصواب ، إلا أن هذا ليس بيت القصيد في هذا الكتاب . فنحن أحرار في أن نختلف ما شئتنا مع المؤلف ، ولا سيما في بعض النتائج التي انتهى إليها في الفصول الأخيرة فيما يتعلق بأحكامه المتسرعة أحياناً على طبيعة الشعب المصري عموماً والفلّاح المصري خصوصاً ، أو بمحاولة نسبة دوافع نيّلة لأعمال إسماعيل وصعيد أحياناً أخرى . ولا شك أننا سنشعر في الخاتمة أن المؤلف ، رغم كل منهجه العلمي وعرضه الصريح وأمانته التاريخية ، لم يبرأ من تأثير الدعاية الاستعمارية التي شنت ضد مصر وقادتها ، عند تأميم قناة السويس ، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

غير أن هذا ليس الجانب الهام في الكتاب كما أسلفنا ، وإنما الهام والجديد هو هذه المراسلات السرية بين الممولين الأوروبيين التي تكشف بصراحة وبدون مؤاربة كل المؤامرات ، لا مؤامراتها فحسب ، وإنما مؤامرات كافة الممولين الأوروبيين ضد شعب مصر آنذاك ، ثم هذا الضوء الساطع الذي يلقبه المؤلف على هذه المراسلات من واقع الحياة المالية والاقتصادية في أوروبا وأمريكا في ذلك الوقت .

وبعد .. فلعل ترجمة هذا الكتاب تكون قد أضافت شيئاً هاماً ، لا من وجهة نظر الدراسة التاريخية فحسب ، وإنما من وجهة نظر الصراع السياسي الحاد القائم اليوم ضد الاستثمار الجديد بأشكاله غير التقليدية ، التي تتركز في المحل الأول على السيطرة الاقتصادية كأساس للتوجيه السياسي ، قبل أن تتركز على الاحتلال العسكري .

عندئذ لن يكون لهذا الكتاب قيمته الأكاديمية فحسب ، بل ستكون له قيمته الكبيرة في النضال السياسي الراهن في الوطن العربي كذلك ، بما يمنحه للمناضلين العرب من أسلحة فكرية وتاريخية جديدة .

عبد العظيم أنيس

## مقدمة المؤلف

بنيت القصة التالية على عدد كبير من الرسائل الخاصة التي تبادلها اثنان من رجال الأعمال في القرن التاسع عشر ، أحدهما هو « ألفرد أندريه » Alfred André أحد كبار رجال المال الدوليين ، والآخر « إدوارد ديرفيو » Edward Dervieu أحد الممولين المخصوصين لتخديو مصر . وقد وصل عدد تلك الرسائل التي تغطي الفترة ما بين عامي ١٨٥٨ ، ١٨٦٨ إلى ما يتوفى على المائة رسالة وكان نصيب أندريه منها أقل من النصف . ولقد كان أندريه بدقته المهنية يحفظ بنسخ من الرسائل التي يرسلها ، قبل اختراع الآلة الكاتبة بزمان بعيد . وهذه الرسائل طويلة بحيث يصل طول الرسالة في بعض الأحيان إلى ست أو سبع صفحات كما أنها كانت تتميز بالوضوح والصرامة التامة ، ويمكن القول بوجه عام أن هذه الرسائل توحى بالحديث الشخصي المباشر الصريح أكثر مما توحى بالتبادل المدرس للأفكار على الورق .

وقد وجدت تلك الرسائل في إحدى حجرات أرشيف بنك فرنسا حيث كانت محفوظة مع السجلات التجارية لبنك أندريه ، وهو الآن بنك دي نيفليز شلو مبرجر وشركاه . وقد أثبت موظفو تلك الشركة سعة أفقهم إذ أنهم كانوا من الكرم بلدرجة أنهم سمحوا لأجنبي مثل بدخول حجرات الأرشيف ، خارجين بذلك عن تقاليد فرنسا التجارية : وإلى مدين في ذلك بوجه خاص للسيد كوستا دي بورجارد وكريستيان مونيير اللذين تخطيا بكرهما وساعداهما القيمة حدود الضيافة .

وقد يكون من السهل تأليف كتاب عن تلك الرسائل ، التي تمد المؤرخ بخيط جاهز لقصة . ولكن من ناحية أخرى فإن وجود ذلك الخيط سلفاً يطرح مشاكل خاصة . فالكاتب يجد نفسه مضطراً إلى أن يتتبع هذا الخيط وينسج حوله ، وبذلك يجد نفسه في بعض الأحيان في أماكن غريبة غير متوقعة ، باحثاً عن مواد ربما كان يتجاهلها أو يهملها لولا هذا الخيط . وفي الواقع تفرض الخطابات في حد ذاتها على المؤرخ البحث ، إذ أن عليه أن يقدم المعلومات الضرورية حتى تصبح

الرسائل مفهومة داخلياً في تسلسلها وفي محتوياتها الكلية .

وقد أثارت رسائل « أندريه - ديرفيو » صعوبات جدية . والواقع أن العلاقة بين الرجلين تصبح مفهومة من خلال الإطار الثلاثي الذي يربط بين مهنة البنوك ، والعلاقات الاقتصادية ، ومركز مصر عام ١٨٦٠ . ومن المستحيل فهم أى الرجلين إلا إذا عرفنا مركز كل منهما في شبكة الشئون المالية العالمية الواسعة النطاق ، ويستحيل تقدير أهميتهما بإحدى الدول - وهى في هذه الحالة إحدى دول الشرق الأدنى - دون الإلمام بازدهار الشركات في هذه السنوات ، والتأثير المدبر لفلك على توازن مهنة كانت في العادة متواضعة ، وتزايد اهتمام رأس المال الأوربي ( خصوصاً البريطانى ) بالاستثمار في الخارج . ويستحيل كذلك أن نفهم نجاح هذه الشركات وفشلها في مصر دون أن نأخذ في الاعتبار تأثير رواج القطن على الاقتصاد المصرى ومركز الرجل الغربى في المجتمع المصرى .

تلك الاحتياجات هى التى حددت تنظيم هذه الدراسة . وقد خصصت الفصول الثلاثة الأولى لإعداد المسرح ، أى تقديم إطار للقارئ يمكن من خلاله أن تكون قصة ديرفيو وأندريه مفهومة . فإذا كان الفصلان الأولان على الخصوص طويلين ومزدحمين إلى حد ما ، فإن سبب ذلك يعود إلى أنه لا يوجد تحليل آخر مشابه ، لا عن تركيب المالية الدولية ولا عن توسع رأس المال الأوربي في فترة عام ١٨٦٠ . ولقد كان من الممكن أن نبدأ بالقصة أولاً ثم نقطعها بعد قليل ونخرج عن الموضوع من حين لآخر للدخول في شرح طويل وهذا ما لم نستسغه . وقد حاولت هنا أن أقبل المصور السينمائي الذى يقدم أولاً منظرًا باتوراسيا قبل أن يدخل في الموضوع الأساسى .

وبوجه عام فقد بذلت مجهودات كبيرة لكى نزيل من هذه الفصول الأولى كل ما ليس له صلة مباشرة بالقصة . ولم يكن تحقيق ذلك من الممكن دائماً ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن التصميمات المقدمة تتعارض إلى حد ما مع التفسير التقليدى للتاريخ الاقتصادى وهذا ما يحتاج إلى تأييد - ولتأخذ على سبيل المثال تحليل الثورة المالية في الفترة ١٨٥٠ - ١٨٧٠ وتوقيت آثارها على الكيان المصرفى القائم - فالتركيز لا يمكن الحصول عليه أحياناً إلا إذا ضحينا بالدقة والمنطق ولجؤنا العام ،

بعدم الخوض في الحديث عن الظروف والعوامل . والجو العام لهذه المرحلة هو أحد الأهداف الأولية لهذه الفصول الأولى .

ويجب أن نوضح هنا أنه على الرغم من أن الفصول الأولى الخاصة بالشئون المالية قد سبقت لأسباب تنظيمية قصة ديفيو إلا أن المنطق يجعل هذا الفصل تطوراً طبيعياً لهذه المراسلات . فهي تمثل جهداً في ذاته لدراسة بناء الأعمال المصرفية العالمية في منتصف القرن التاسع عشر . ولكنه يسترشد ويستلهم مواد من أرشيف بنك Neufizze وغيره من المصادر الأخرى الهامة المشابهة .

فوضع هذه الفصول إذن لا يعنى الرغبة في تقديم قضية معينة في ضوء إطار عام سبق تصوره ، بل إن الصورة العامة مأخوذة من هذه القضية وقضايا أخرى معينة يمكن بسهولة أن تتقدم القصة أو تأخرها ، لو لم تكن هناك عقبات في فهم المراسلات .

ومع ذلك فواجب المؤرخ ليس مجرد تقديم رسائله وإحاطتها بتلك المواد التي توضحها ، بل يجب عليه أن يستخلص من هذه الرسائل أقصى ما يمكن استخلاصه من المعلومات ويظهر بقدر الإمكان دلالتها للقوى التاريخية الأكبر ، والتي تعتبر هذه الرسائل تعبيراً خاصاً لها . ولما كانت رسائل ألفريد أندريه وإدوار ديفيو لاتفهم إلا ضمن أبعاد كثيرة ، كان معنى ذلك أن دلالتها مضاعفة ، وعلى المؤرخ إذن أن يتتبع مرة أخرى الاتجاه الذي يؤدي إليه الخيط . ومن ناحية فإن هذه الخطابات ، على قدر معلوماتي ، تقدم للمؤرخ الاقتصادي فرصة النظرة الثابتة المباشرة إلى طرق وخواص القوى المالية الدولية كما يراها شخصان مستقلان من ذوى المراكز العالية . وفي نفس الوقت فلأنها تلتقي ضوءاً على التباين في التصرف في الشئون المالية بين شخصين يختلفان اختلافاً تاماً في النشأة والشخصية وتقدم دليلاً مقنعاً لأهمية المنصر الإنساني المنفذ في تحديد سرعة واتجاه التطور الاقتصادي .

وتعتبر الرسائل من ناحية أخرى وثيقة في تاريخ الأميرالية ، كما أنها تقدم للمؤرخ السياسي والديبلوماسي الدليل المباشر على الدور الذي لعبه رجال الأعمال الأوروبيون في نشأة الدين المصري ، كما تلتقي ضوءاً جديداً على مسئولية الخليدي في الإفلاس الأخير . وهي بالإضافة إلى الأرشيف الديبلوماسي لهذه المرحلة تعطي

صورة واضحة عن الصلة الوثيقة الشاذة بين ضغط الدوائر السياسية والمالية من أجل تحقيق أهداف خاصة ، كما تبين التوافق والتضارب بين المصالح الشخصية والوطنية وكذلك الاختلافات الهامة في الأهداف والوسائل من دولة لأخرى ، ومن قصص لآخر ، وبالاختصار فإنها تعطي قوى تاريخية كبيرة توصف غالباً بطريقة سطحية رتيبة ، عمقاً وتنوعاً .

واليوم بالطبع ، عندما أصبحت الأميرالية كلمة قفرة ، وعندما أصبحت علاقة الدول الأوروبية بالعالم الاسلامي تثير قلق الجميع فإن قصة ديرفيو تزداد أهميتها . أولاً : لأنها تقدم لنا عدداً من الموضوعات المحددة — مسألة قناة السويس مثلاً — التي استعادت كل أهميتها التي كانت لها في القرن الماضي ، نتيجة الأحداث القريبة . ثم سبب آخر وهو أن أهميتها أبعد من أن تتعلق بمصر وحدها . إن أماننا في حيز ضئيل معظم المشاكل الكبرى التي ما زالت تواجه كل لقاء بين الشرق والغرب : التباين المادي والتكنولوجي ، عدم المساواة السياسية ، المناورات والتدبير في الشؤون التجارية والمالية ، وأكثر من ذلك كله المعجز عن فهم الأوضاع الاجتماعية والثقافية . إن تسلل أوروبا المتوسعة في العصر الصناعي الحديد إلى مصر في القرن التاسع عشر لم يكن نموذجاً لأساليب الالتفاف حول الشرق فحسب ولكنه كان بداية مرحلة جادة جداً لإحدى مآسي التاريخ في الألف سنة الماضية : مأساة التقاء حضارتين .

وما زالت هذه الفترة تكشف عن نفسها . ومن دراسة خبرة ديرفيو يمكننا أن نتعلم شيئاً عن عصرنا : ولحق أننا نتعلم من هذا شيئاً أكبر مما نتعلمه لنا الأحداث الجارية . وهكذا فإن المصادر ( الخاصة والعامة ) التي حصلنا عليها من القرن الماضي تفصح بصرامة — وأحياناً بسذاجة — عما لا يمكن قبوله اليوم . وفي نفس الوقت فلأننا نرى بداية التثيلية عندما كان ستار المسرح ما زال مسدلاً والصراع ما زال في بدايته ، كما نحس بمعنى الموت بين عالمين وحيث المشاركة بين شريكين غير متكافئين ، وصعوبة المهمة التي تواجهنا اليوم . ويبدو أحياناً ونحن في القرن العشرين أننا نعيش في ظلم من القانتازيا النلقة . شعارات سهلة ، ابتسامات سريعة ، إخلاص متدفق ، وتفاؤل السياسيين الذين يفكرون ويتكلمون ويتصرفون بما عليه عليهم العلاقات العامة . ومن حسن الحظ أنه لا يوجد مثل التاريخ معلماً للناس



كى يواشجوها الحقائق . وقد بُذل مجهود فى هذا المجلد لإظهار الجوانب المختلفة للامرسلات التى تمت بين أندويه ، وديرفيو ومعناها ، غير أن تناول هذه الجوانب كان خاضعاً من ناحية المبدأ لتطور القصة التى تفصح عن نفسها . أما الفصل الأخيرة والخاتمة فهى لا تتعلق كثيراً بالتحليل الاقتصادى والسياسى التفصيلى بقدر ما تتعلق بعبارة القصة . ذلك أن ظهور ديرفيو وسقوطه فى مصر يعتبر فى حد ذاته قصة جيدة لها عناصر الدراما الهامة وعبورها أيضاً . وهى تستحق التناول بهذا الشكل ولا سيما أن المؤرخ الاقتصادى لا يجد فى الغالب متعة العمل فى مثل هذه الموضوعات أو مزاياها .

\*\*\*

وإلى أنهز هذه الفرصة لكى أعبر عن شكرى لكل أولئك الذين ساهموا فكرياً ومادياً فى إظهار هذه القصة إلى الوجود . إن الكتاب فى الواقع نتاج ثانوى لدراسة أوسع عن الدور الذى لعبه رجل الأعمال فى التطور الاقتصادى الفرنسى . وقد عثر على وثائق القصة خلال القيام ببحث عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ تمهيداً لجامعة هارفارد ولجنة البحوث فى التاريخ الاقتصادى . وقد استطعت بفضل معونة جمعية الزملاء بجامعة هارفارد أن أقوم بأعمال أكبر فى أوروبا عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ثم مكنتنى معونة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية من أن أقوم برحلة أخرى فى صيف عام ١٩٥٥ لبحث بعض النقاط المتعلقة وحسبها . وخلال هذه الفترة أمكن تسهيل هذا البحث وغيره من الأبحاث من وقت لآخر بواسطة المنح التى كانت تقدمها جمعية الأبحاث الاجتماعية والعلمية ومؤسسة فورد ومنحة الزمالة فى مركز الدراسات العالية فى علوم السلوك . ولأمل أن يكون هذا التاريخ تعويضاً جزئياً عن الصبر والعطف اللذين منحتنى إياهما هذه الهيئات .

وفى فرنسا فإلى مدين بالشكر لكوستادى بوجارد M. H. Costa de Beauregard وموظفى بنك دى تيفيليز ، شلوميرجو وشركاه De Neufville, Schlumberger et Cie الذين تخطى عنهم وفهمهم حدود الضيافة والكرم . ولعل هذا المثل فى الاستئارة يكون نموذجاً وشجعاً للآخرين . وإلى مدين بالشكر أيضاً للسيدتين ميشيل فرانسوا وبرتراند جيل Michel Francais, Bertrand Gill اللذين يعملان فى الأوشيف

القوى بفرنسا والذين يهملون العمل في قسمهما الجديد المتعلق بالأرشيف الاقتصادى والخاص في أفضل الظروف ودون اعتبار للوقت . وأشكر كذلك السيدة أوزمان Ozaman التى تعمل في وزارة الخارجية الفرنسية لتعاونها في البحث والحصول على مستندات لم تكن مدرجة بالكتالوج ، ولكتيرين غيرهم يصعب حصر أسمائهم هنا ولكنهم بطريقة أو بأخرى أضافوا شيئاً إلى هذه الدراسة وعلى الخصوص م . جيل M. Gille الذى ساهم مساهمة كبيرة ، فهو الذى أعد نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة من المراسلات وذلك عندما اضطرت إلى مغادرة فرنسا عام ١٩٤٩ قبل أن يتمكن من قراءتها كلها ، وقد استمر كذلك في إمدادى بمعلوماته التى لا تبارى عن مصادر الأرشيف الخاصة بالتاريخ الاقتصادى لفرنسا .

وفي إنجلترا ، قرأ المرحوم بول هـ . إيدن الفصول الأولى الخاصة بالأعمال المصرفية وأمدنى بمعلومات قيمة عن تاريخ حياة بعض الذين لهم دور في هذه القصة . وكان السيد كينيث جوشين Kenneth Goschen من الكرم إلى حد أنه سمح لى بالأطلاع على السجلات الخاصة بشركة عائلته وهى فروهلين وجوشن . Fruhling & Goschen وهم أول من دفع بالأوراق المالية المصرية في سوق لندن . وفي الولايات المتحدة الأمريكية قام السيد كارل لوك Carl Lokke من الأرشيف القوي بمساعدتى على البحث في سجلات القنصلية المصرية . وفي نفس الوقت قدم عدد كبير من المدرسين والأصدقاء لهذا الكتاب فوائد جلية بقراءة ونقد جزء أو كل المخطوط . ومن بين الذين جادوا بوقتهم ومعلوماتهم الأساتذة هرج إيتكن سيجموند Haugh Aitken Sigmund وستانلى شتاين Stanley Stein في مركز الأبحاث في جامعة هارفرد والسيدة Diamond الأستاذة جرم والف هيدى Ralph Hidy من جامعة نيويورك في مدينة نيويورك . والسيد برنر F.H. Brunner من Arnhold و Bleichroeda من أصحاب البنوك التجارية . والدكتور فرتر ريدليك Fritz Redlick من جامعة هارفرد الذى قرأ الفصول الخاصة بالبنوك واقترح عديداً من التصحيحات والتحسينات . وقد ساعدت الأستاذة هلين ريفلي Helen Rivlin من جامعة ماري لاند في تلك الموضوعات الخاصة بمناخ مصر ، وهى من الموضوعات التى كنت أحتاج فيها إلى النصيحة ، والسادة هوج ميلين Hugh Meleau وجورج سوليس

George Soulis وهما عضوان في جمعية الزملاء بجامعة هارفرد وقد لفتا نظري إلى — كما ترجمنا لي — بعض المواد عن الروسية واليونانية : وقد قام البروفسور ليلاند جنكر Leland H. Jenks من كلية ولزلي بقراءة المخطوط بأكله مختصراً بعض النقاط محسناً في الأخرى وكانت انتقاداته في مجموعها ذات قيمة كبيرة في الإيضاح : إلى هؤلاء جميعاً أقدم أخلص شكرى .

ثم هناك هؤلاء الذين ساهموا بأشكال أخرى . . . السيدة كالمستا أوبريت التي أعدت معظم فهرس الأسماء ، وابنتى جين التي ساهمت في تصحيح المخطوط ، وفوق كل هؤلاء الآتية ماري فرنسواز بيريت كودو التي سهلت بحثيها وفكرها مهمة البحث منذ رحلتى الأولى إلى فرنسا عام ١٩٤٨ .

وأخيراً فإني مدين بالشكر بصفة خاصة لصديقين ومدرسين لي : دكتور آرثر كول من جامعة هارفرد ، والأستاذ دونالد ماكاي الأستاذ السابق بجامعة هارفرد وحاليا بكلية أمهرست : إنهما لم يساعدا في هذا البحث فحسب ، بل ساعداني وشجعاني بكل طريقة منذ بدءه تخرجي في الجامعة وتدريبى في البحوث . ولقد تم إنجاز البحث الموجود في هذا الكتاب تحت توجيههما ، وبدونهما لم يكن من الممكن لهذه القصة أن تكتب :



## الفصل الأول

### النساء الهادئ لرأس المال الكبير

عندما يترك الزائر لباريس شارع (هومان) المزدهم بمحلاته التجارية الغنية ويتجه إلى نهاية شارع (لافاييت) سيجد إذا التفت يمينا أو يسارا شوارع غالية من المحلات التجارية والزبائن ، مرصوفة بأحجار البناء الرمادية . وهذه الشوارع تختلف اختلافاً مفاجئاً عن الشوارع التي لا تبعد عنها إلا بيارات قليلة والتي تزدهم بالمحلات التجارية الكبيرة ذات المعارض الزجاجية التي تعرض بها معروضات مختلفة الألوان . والمنظر الذي يواجه الزائر في تلك اللحظة ممل إلى درجة كبيرة ، فهو عبارة عن عدد كبير من النوافذ ذات القضبان الحديدية في مستوى الأرض ، تتخللها من حين لآخر أبواب على شكل بواك مغلقة بإحكام في وجه عابر الطريق ، وبسطة اللون الوحيدة التي يجدها هي اللون الأزرق والأبيض على اللوحات التي توجد في أعلى أو على جانب كل مدخل ، وتحمل أرقام هذه المداخل ، وأحياناً لافتات صغيرة من النحاس تعلن في تواضع اسم الشركة أو البيت التجاري الموجود بالمداخل مثل شركة التأمينات العالمية أو « دورانت وشركاه » أو ربما في بساطة « د . وشركاه » . وإذا ترك الغريب فضوله يتغلب على خجله ودفع الباب الثقيل إلى المدخل الممتم الرطب ورائه . سيدلف إلى « باكية » تؤدي إلى فناء داخلي مهجور يفتح في جانبه على بابين آخرين أكثر تجهيلاً من الأبواب الأولى . فإذا استطاع في هذه اللحظة أن يفتح البواب الموجود بالمداخل أن يسمح له بالتجول في المبنى ( وهذا من الأمور الصعبة ، إذ أن أي شخص يدخل لعمل معين فإنه يرجع مباشرة إلى هدفه ) فإنه يجد نفسه في مبنى مظلم مليء بالرخام وتغطي أرضه السجاد ويشبه إلى حد كبير منزلاً خاصاً قديماً أو شقة من طراز منتصف القرن التاسع عشر . ولا يوجد في هذا البناء ما يدل على وظائف واختصاصات هذه المؤسسة التجارية . فالمعاملات تكاد تكون مهجورة إلا من شخص يسرع من باب مغلق إلى آخر .

وبعض هذه الأبواب يؤدي إلى حجرات انتظار وحجرات اجتماعات عليها نقوش من العهد الفكتوري. والكراسي مغطاة بالقطيفة الخضراء القديمة أو الجلد الناشف، والمناضد ناعمة الملمس لامعة لا يغطيها شيء والستائر الطويلة تغطي النوافذ، في لطف، والحوائط مغطاة بالورق المنقوش عليه رسومات اختفت معالمها الصغيرة بسبب قلة الضوء، بالإضافة إلى عدد قليل من الصور المتوسطة الحجم التي تبين جانباً من ذلك العصر السابق وقد وضعت داخل إطارات بيضاوية الشكل دكتاء أو مستطيلة وهي سمة تلك الفترة.

وهناك أبواب أخرى تؤدي إلى غرف، حيث يعمل رجال يجد على مكاتب عالية مزودة بالأوراق ويجلسون على كراسي من الجلد. وتغطي رفوف المدافع بأعداد كبيرة من الدوسيهات ودفاتر الحسابات. إن أدوات التجارة معروفة بندرتها وقدمها. وعلى الجدران توجد نفس الصور الجافة، وقد ذبلت ألوان أوراق الحائط حتى في الضوء الساطع. ولا يقطع السكون الشامل إلا أصوات قلب الأوراق أو صوت احتكاك الأقلام بالأوراق عند الكتابة.

وهناك حجرة منفصلة عن بقية الحجرات الأخرى، لها باب مفتوح وهي تشبه في منصفاتها العالية وأقسامها المحاطة بالقضبان مكاتب البريد الحكومية أكثر مما تشبه شركة باريصة مشغولة. وعلى هذا القفص لافتة صغيرة مكتوب عليها: الخزينة.

وهذا المبنى المقبض في سكونه وظلمته هو بنك، وإن كان ليس من نوع البنوك التي تراها في الشوارع الرئيسية لمدن أمريكا والتي تشمخ بمبانيها الضخمة، أو في حي السي في لندن حيث يخلق مبنى «الخمس الكبير» Big Five فوق الشوارع المزدهرة أسفله أو في شوارع باريس حيث يوجد مبنى الشركة العامة Société Générale الذي لا يضجل بأي حال من المباني الأوربا المواجه له أو من أضواء متجر لافييت الذي يليه. إنه نوع خاص من البنوك، محافظ إلى درجة كبيرة ومجهل عن عمد، يهرب من الأضواء بنفس الحساس الذي يبحث به الآخرون عن لفت الأنظار، إنه شركة خاصة ذات رأسمال صغير وعدد قليل من العملاء، ويبدو من مظهره أنه ضعيف النشاط إلى حد المرض، إلا أنه كان وما زال قوة كبرى في سوق رأس المال

باريس ، وشركة بحسب قدرها في المالية الدولية . إنه بنك ممولين تجاريين .  
 إن بنك التجارة أو بنك « للمعاملات الأجنبية » كما تسمى غالباً هي أصعب  
 أنواع التخصص في أصعب أنواع المهن . فالحسابات المطلوبة لتبادل الأموال  
 بين سوقين أو أكثر لكل منهما عملات مختلفة تعتبر من العمليات المعقدة ، وهي  
 أصعب بكثير من الصفقات المشابهة في السوق المحلية ، كما أن عمليات التمويل  
 الدولية تتضمن في طبيعتها أخطاراً وتعقيداً لا يوجد في البنك الخاصة بالخدمات  
 المحلية . ونتيجة لذلك فإن الممولين التجاريين كانوا دائماً نوعاً خاصاً من الممولين ،  
 وكان نشاطهم ووسائلهم دائماً تختلف عن نشاط زملائهم « المنتظمين » .

وكما يظهر من الاسم فإن الممولين التجاريين كانوا في الأصل تجاراً اضطرتهم  
 مشرياتهم وبيعهم في الدول الأجنبية إلى فهم واستخدام وسائل الدفع الدولية  
 وخاصة الكمبيالة . والكمبيالة عبارة عن اعتراف بدين ووجد بالدفع في المستقبل  
 في مكان آخر وبعملة بلد آخر . ولا كانت تعتبر في أول الأمر كنوع من أنواع  
 السداد من المقرض إلى المقرض فقد أدخلت في أوائل الفترة الحديثة شكلها المحدود  
 كورقة مسحوبة للدائن على اللدين يقبلها باعتبارها اعترافاً بصفة تجارية . وبهذه  
 الصفة كانت الكمبيالة وسيلة مريحة لتصفية الحساب ، ويتقدم التخصص في  
 التجارة الخارجية وجد التجار اللذين كانوا يسددون مشرياتهم في الخارج بمبيعاتهم  
 أنه من السهل التركيز على عمليات الاستيراد وأن يسددوا ديونهم بكمبيالات مسحوبة  
 بواسطة ممولين محليين للسوق المحلية .

وفي أول الأمر كانت هذه العمليات تتم على أسس مباشرة . فالتجار اللذين  
 تكون لديهم كيالات يرغبون في بيعها يمدون تجاراً آخرين محتاجين إليها ، ويتقدم  
 التجارة بذات بعض شركات تخصص في عمليات شراء وبيع الأوراق التجارية  
 مستخدمين أموالهم لشراء هذه الأوراق التي يعملها المصدرون ويقومون ببيعها  
 للمستوردين محققين في تلك العمليات بعض الربح . وهنا النوع من الرجال الذي  
 يجمع بين حصة التاجر والممول — إذ أن القيام بوظائف التمويل لم تكن تعني ترك  
 النشاط التجاري — بالإضافة إلى مجرى التقود اللذين أصبحوا حين نجحوا ممولين  
 وجامعي ضرائب ، هم الآباء الحقيقيون للتمويل الدولي الحديث .

وعندما حل منتصف القرن التاسع عشر كان لدى أصحاب البنوك التجارية في غرب أوروبا قرون من الخبرة وكثير كبير من التضج . ولقد ظل أساس المهنة الكيميائية والشيكات المصرفية ثم أنشئت إليها خطابات الفيزان التجارية والشخصية . وتعود صاحب البنك التجارى أن يشتري ويبيع الأوراق المسحوبة على أسواق خارجية ويقوم بالسداد والتحصيل كما كان يمنح دفعات مقدمة على البضائع المرسلة ويحول العملة ويشحن سبائك الذهب والفضة إلى الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إلى هذه المعادن ويرتفع سعرها بحيث تغطي فروق الأسعار تكاليف الشحن والتأمين وعمليات التعدين إذا لزم الأمر . وبالاختصار فإنه يقوم بجميع العمليات اللازمة لاستمرار سير التجارة الدولية في سهولة .

ولقيام بهذه العمليات فإن البنك المحرصة كانت تتمسك بمبدأ هام وهو أن الدين التجارى لا بد وأن يكون مبنياً على صفقات تجارية . وعلى ذلك فإن جميع الكمبيالات المقبولة أو المضمومة يفترض أن تكون سائلة بذاتها أى صادرة عن نقل السلع التي تباع قبل استحقاق الأوراق ، والتي تحقق من الربح ما يكفي لسداد القرض . وإذا كان دين الساحب أو المسحوب عليه غير مضمون فإن البنك لا يصر فحسب على الكيميائية بل يطالب بالمستندات المؤيدة للصفقة التجارية ذاتها . وفي حالة البضائع المرسلة التي لم تبع فإن البنك قد يطالب بأن تكون فاتورة الشحن باسمه ولا يحولها للمرسل إليه البضاعة إلا بعد استلام المبلغ الذي يعادل السلفة المدفوعة للراسل . ولكي يضمن البنك سداد الدين الذي له فإن المبالغ التي يدفعها على البضائع غير المباعة كانت تحدد في عناية بنسبة بسيطة من القيمة المقدرة لتلك البضائع آخذاً في الاعتبار احتمال انخفاض الأسعار .

وأما بخصوص العملاء الذين يتمتعون بمراكز مالية قوية فإن البنوك قد تمنحهم تسهيلات أخرى تمكنهم من سحب حد أقصى من المبالغ قبل القيام بالعملية أو بأوراق مالية ، وقد تفصح البنوك لطلاب حسابات تسمى « الحسابات المفتوحة » أى أن الدين يتجدد تلقائياً بشكل دائرى طالما أن الأوراق تسدد في مواعيدها . وفي جميع هذه الحالات يفترض أن تكون القروض أو السلفيات من أجل صفقات تجارية حقيقية أى أن تكون قائمة على عمل تجارى ولم يقصد بها أن تكون مجرد



سلفيات غير مشروطة ، وفي كل الظروف لم يكن أصحاب البنوك مضطرين إلى سداد تلك القروض من أموالهم الخاصة .

وكانت بعض البنوك تمنح الآخرين من أصحاب البنوك نوعاً خاصاً من الحساب المفتوح : فإذا كانت الكمبيالات تقوم أساساً على عمليات تجارية وكان النشاط التجاري في أغلب البلدان يميل إلى التفاوت من حيث الكمية والقدرة على الإمداد فإن سعر الكمبيالات بالتالى ( وهو ما يسمى فنياً سعر التبادل ) في أى سوق خارجية يكون عرضة للارتفاع والانخفاض . ففى بلد زراعى مثلاً فإن الكمبيالات المسحوبة على عملاء يقومون بتصدير المواد الغذائية تزداد عقب الحصاد وتكون نادرة في الأوقات الأخرى من العام . أما إذا كان الطلب على استيراد البضائع المستوردة ثابتاً فإن الحاجة إلى الكمبيالات لسداد قيمة الواردات تبقى مستقرة نسبياً ، أى يرتفع في مواسم وينخفض في مواسم أخرى . وكل هذه الظروف لم تخلق الحاجة فحسب إلى خلق مصادر جديدة من وسائل الدفع التى تحتاج إليها التجارة العادية ولكنها أيضاً خلقت فرصة جديدة للتعامل بالأوراق المالية بنجاح . وكان نتيجة ذلك ظهور التعامل بالكمبيالات المصرفية وهى كيالات يحسبها بنك على أحد البنوك الأخرى ويقوم البنك الثانى بدفعها بشرط أن يغطيها البنك الأول قبل ميعاد استحقاقها . وهو في هذه الحالة يقوم بتغطيتها بأوراق مالية اشتراها عندما كانت وطيرة في السوق وسعرها قليلاً . ويجب أن نؤكد هنا أنه من حيث المبدأ فإن الكمبيالات المصرفية لا تختلف عن الأوراق التجارية من حيث إنها تقوم على صفقات تجارية حقيقية وإن كانت في هذه الحالة صفقات متقدمة وليست تجارية . ومع ذلك فإن « حسابات التبادل » كما كانوا يسمونها كانت تتميز بعناية عن الصفقات التجارية العادية ، وقد يقم صاحب البنك نوعاً معيناً من العلاقة في إحدى المناطق دون الأخرى .

وكل هذه الأنواع من الحسابات المفتوحة — سواء أكانت دائرية أم غير ذلك — تتضمن من الأخطار أكثر من القروض القائمة على صفقات تجارية تجارية ، وليست هذه الأخطار ناتجة من عجز المقرض عن السداد في الميعاد بقدر ما هي ناتجة عن احتمالات استعمال هذا النوع من الحسابات . فالحسابات المفتوحة بطبيعتها لا يمكن السيطرة عليها سيطرة مباشرة مثل القروض العادية . ولذلك نجد

أن بعض البنوك لكي تؤمن نفسها ضد هذه الأخطار كانت تشترط تحويل المستندات الدالة على العمليات التجارية باسمها وتقديمها كضمان ، وإن كان هذا نادر الحدوث . أما أغلب البنوك فكانت تمنح الحسابات المفتوحة للعملاء الموثوق فيهم ، كما أنها كانت تترك بدون تغطية ، أى أن المقرض كان ملزماً بتغطية قروضه بأوراق تجارية قابلة للتظهير قبل حلول ميعاد استحقاق الدين . ويمكن القول إنه لم تكن توجد سيطرة كاملة على الاعتمادات المصرفية . وفي مثل هذه الظروف فقد كان من الممكن استخدام هذه التسهيلات لاصصفات تجارية وإنما لمنع قروض قصيرة الأجل يمكن تحويلها بسهولة إلى قروض طويلة الأجل إذا كان الاعتماد من النوع الدائري ، وكان المقرض حريصاً على السداد في الميعاد ، أما عملية السداد الآلى التى كانت من الوجهة النظرية صمام الأمن لهذه العمليات والضمان لسداد الحسابات التى حل ميعاد استحقاقها ، فقد أخذ بها من حيث المبدأ فقط ولكن غالباً ما كان يضحى بها في الواقع .

وقد ازدادت الأخطار الناتجة من مثل هذه الحالات بسبب الاستعمال الدائم لكمبيالات المحاملة ، وقد سميت بهذا الاسم لأنها عبارة عن محاملة من أحد رجال الأعمال لآخر ، أى أن أحد رجال الأعمال يقبل كمبيالة مسحوبة عليه من تاجر آخر عن عملية تجارية لم تحدث أبداً . وكمبيالة المحاملة لا تختلف عن الكمبيالة العادية في مظهرها . أما في حقيقتها فهي السند الإذنى . وفقاً عليها من شخصين ، أى أنها أوراق تجارية سليمة إلا أنها غير قائمة على صفقات حقيقية . وقد كانت كمبيالات المحاملة أكثر خطورة من السندات الإذنية الحقيقية فهي تدعى لنفسها حقاً ليس لها وتخليها ترويج بالقبول بدون وجه حق .

وقد كان استخدام كل من الاعتمادات المفتوحة وكمبيالات المحاملة انفجاراً ضخماً في الأوساط المالية ، فقد كان استعمالها يدفع البنوك إلى مواقف خطيرة بسبب بعض العملاء المستهزين أو الذين يدفعهم اليأس فيجدون في هذه الوسيلة طريقة سهلة لتقيام بعمليات مالية ، أو الأسوأ من ذلك المضاربة بأموال الغير . ولكن معظم التجار المروفين وأصحاب المصانع الحريصين لم يخاطروا بالقيام بمثل هذه العمليات التى كانت تعتبر غشاً من الوجهة القانونية أو الناحية الأخلاقية .

وحل الرغم من ذلك فإن بعض الشركات الكبرى أسامت إلى سمعتها ومركزها بالدخول في مثل تلك العمليات . فعندما يدخل قادة الثقة التجارية في مثل هذه الأعمال المريبة فإنهم يفعلون ذلك على نطاق لا تأمل البيوت الأضعف في منافستهم فيها . وهكذا نجد اعتمادات مزيفة تتراكم فوق اعتمادات مزيفة وأوراق مجاملة تغطي بأوراق مجاملة ، ثم غشاشين ومحتالين وكل الجهاز الذي يمكن أن يتبكره العقبرية وتقلسه في صورة قانونية فيحصلون بذلك على نفوذ عن صلح وصفقات تجارية لم تحدث أبداً .

وزاد الأمر سوءاً أن بعض أصحاب البنوك كانوا مستعدين للتناضى عن هذه الأمور ، بل كانوا في الواقع يشجعون هذه التصرفات عندما يحاولون البحث عن وسيلة للحصول على فائض من الأرصدة . وكانت البيوت الناشئة في سعيها وراء ازدهار سريع وحرصها على كسب عملاء ، أقل حرصاً من منافسيها القدماء الثابتين : وأكثر من ذلك فإن الفضيلة لا تنفع . فأسوأ جانب في حسابات المجاملة والمبالغة الزهمية في الصفقات التجارية أن بعض تلك البيوت التجارية القليلة التي لم تفكر حتى في مجرد التسر على هذه الأعمال ، وجدت نفسها قد امتزجت إلى شبكة أوراق الاعتمادات التي أساطت بها . وبعد نقطة معينة كان من المستحيل القول أين يتوقف التعامل بالأوراق الزائفة وأين يبدأ التعامل بالأوراق الجيدة . وبالطبع كان من السهل الوقوع في الإفلاس الناتج من خصم الأوراق الزائفة بمثل السهولة التي تحررها بها تلك الأوراق

ونتيجة لذلك في الوقت الذي تصبح فيه القود كثيرة والسوق سهلة فإن البناء الائتماني يتضخم بشكل أكبر بكثير من الاحتمالات الفعلية للتجارة والصناعة ، إلا أن هذا التضخم كان في بعض الأحوال في صالح الاقتصاد . فأوراق المجاملة والاعتمادات الدائرية كانت المحرك الخفي للاستثمار وقد مكنت من التوسع في بعض الأعمال التي لولاها ما ظهرت تلك الأعمال إلى حيز الوجود . ومن ناحية أخرى فإن الهامش بين التوسع الحقيقي والتوسع المصطنع كان صغيراً جداً ، وكان من السهل جداً التوسع في الائتمان بدرجة كبيرة حتى يصبح معرضاً للانفجار بأقل لمسة .

وربما كانت أوراق الهاملة قديمة قدم الأعمال المصرفية التجارية فاتها . فقد كانت تمثل مشكلة خطيرة في القرن الثامن عشر ، فقد وجد أصحاب البنوك أنه لا يمكن الاستغناء عن تلك المساهة بكميالات التمويل في حالة عدم وجود التسهيلات المناسبة لإعادة الخصم ، ولكنهم لم يستطيعوا خصر استعمالها في تلك الحدود . وفي عام ١٧٦٣ اهتزت أمستردام وهامبرج بسبب أزمات . لم يكن لها مثيل ، وكانت شدة تلك الأزمات ترجع إلى درجة كبيرة إلى انسيار شبكة كبيرة ومعقدة من عمليات الهاملة المنظمة .

غير أن التطور الوليد للبنوك المركزية التي أصبحت فيما بعد « بنك البنوك » جعلت هذه العمليات الخطيرة أقل ضرورة . وعندما حل القرن التاسع عشر كان التجار والصناع هم الملتزمين الرئيسيين في هذا المجال . وأُسوأ استعمال لما وقع في إنجلترا حيث خلق التقدم السريع في الصناعات والتجارة طلباً شديداً على كيالات الهاملة ، وفي حوالى عام ١٨٤٠ أو ربما قبل ذلك كان بعض الزكلاء يقومون فعلاً بعمل هذه الكميالات والإعلان عن عملاء لشرائها . وعلى الرغم من أن كل أزمة تجارية كانت تكشف عن ضحاياها وتؤكد خطورة التمويل المقنع وراء الائتمان التجارى . فإن كل عملية من عمليات الازدهار أظهرت حصادها من الأوراق الزائفة . ولم يحدث أن وقع صدام أقوى مما حدث عام ١٨٥٧ كنتيجة للانقطاع في استخدام الاعتمادات التجارية مما أدى إلى أن يوقع بنك إنجلترا عقوبات ضد محاسرة الأوراق التجارية الذين إليهم ترجع أسباب الكارثة . ومع ذلك ففي عام ١٨٠٠ عندما بدأت التجارة تنهض من كبوتها ازدهرت كيالات الهاملة مرة ثانية بنفس القوة السابقة . وهي أعظم الأخطار في مهنة خطيرة .

إن التبادل العول والاعتمادات التجارية سواء أكانت حلوة حريصة أم مندبغة من صمم أعمال بنوك التجارة . ومع ذلك لم تكن هي النشاط الوحيد المهم عند أصحاب البنوك التجارية . الذين كانوا من المهارة بحيث يتقنون بمرونة وبسرعة لانهاز فرص جديدة ويعملون مع رياح التغير الاقتصادى .

وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت أكبر الفرص الحديثة تتمثل في هذا النوع من العمليات المالية المعروفة عادة باسم « التمويل الاستثمارى » .

إن التمويل الاستثنائي هو عبارة عن تقديم أرصدة لاستخدامات طويلة الأجل . وقد تأخذ شكل التعاهد على إصدار سندات حكومية أو تمويل سندات صناعية أو عقد قروض برهن . والشئ الهام في ذلك ، إنه إذا قورن بالتمويل التجاري الذي يهدف إلى تمويل عملية تجارية معينة ذات أجل محدود ، نجد أن التمويل الاستثنائي يستهدف خلق رأس مال ثابت أو استخدامه وهو يعنى بالضرورة تعبئة أرصدة الممول أو المستثمر النهائي خلال فترة طويلة نسبياً .

ومن الصعب أن يكون هذا مجالاً لنشاط أصحاب بنوك الإيداع الذين يقتضى واجبهم إزاء عملائهم الاحتفاظ بمبالغ كبيرة لعملائهم دين صرفها ، أو مجالاً لنشاط أصحاب بنوك الإصدار الملتزمين بأن يدفعوا قيمة الأوراق عند تقديمها إلا أن هذا المجال هو بالنقطة ما يهم بنوك التمويل التجاري التي يعتبر أصحابها وكلاء أحراراً إذا قورنوا بغيرهم . لقد كانت رؤوس أموالهم ملكاً لهم . وأوراقهم وكيالاتهم المقبولة تستحق الدفع في مواعيد محددة . وإذا كان لدى الشخص الذي يمارس تلك العمليات المهارة الكافية فإنه يستطيع أن يوازن بين مقبوضاته ودفعاته بحيث يجعل الدخل يسبق المنصرف دائماً ، وأخيراً فإن تلك الأرصدة التي كان العملاء يتركبوها في حسابات جارية كانت تستعمل في عمليات إدارية أو في عمليات استثمارية وتستحق عند طلب عدد . وبالاختصار فليس هناك في أرصدة المدينة ما يستحق الدفع بدون إعطاف سابق . ويمكنه كذلك إذا كانت لديه القدرة والأهصاب أن يدخل في العمليات التي تحتاج إلى مخاطرة والتي هي محظورة على بنوك الإيداع والإصدار خلقياً وقانونياً .

وإذا أردنا تعريف التمويل الاستثنائي في أوسع معانيه فيجب علينا أن نرجع إلى أولئك التجار الذين كانوا يعيشون في أواخر المصور الوسطى وأوائل عصر النهضة وهم : باردى ، بيروزي ، ميديسى ، جاك كير ، وآخرون الذين ارتبطت وساهبت قروضهم في قيام الدولة الحديثة ، وكنهة منظمة مخفية عن مجرد إقراض القود ، فإن التمويل الاستثنائي ليس ممكناً إذا لم يتوفر الحق في تحويل الأموال وسوق من المستثمرين لشراء الأوراق . وهذه الشروط لم تكن قائمة حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر) عندما أدى تضخم الدين الوطني في إنجلترا وفرنسا وهولندا -- وظهور

شركات كبيرة قانونية لاستغلال التجارة الخارجية - إلى ظهور عدد كبير من الضمانات القوية القابلة للتداول . وقد شاهدت هذه الفترة أيضاً ظهور الأسهم لحامله التي صدرت في أشكال وأنواع متناسب ورغبات المضاربين في سوق الأوراق المالية والمستثمرين .

وقد منحت الثورة الفرنسية ونابليون دفعة جديدة لهذا التطور ، فسنوات الحرب والاضطرابات السياسية والاقتصادية وما نتج عنها من القروض والإعانات ، كانت نتيجتها أن عاشت عمليات التمويل بدرجة لم يكن في الإمكان تصورها من قبل . وقد ظهرت بنوك جديدة في جميع الأسواق المالية في أوروبا كما أن البنوك القديمة تعلمت حيلة جديدة ، وبينما انهارت بعض البنوك المالية التي أثرت حديثاً بأمرع من قيامها ، صمد غيرها وبقي ، وما زال بعضها قائماً حتى اليوم .

وحشية معركة واترلو كان بارنجز في لندن ، وموريس في أمستردام ، هما عمالقة التمويل الاستثنائي ، وهى بيوت مالية قديمة ذات ارتباطات تجارية منذ قبل الثورة ، ثم ازداد رباطها بالمصاهرة والملكية المشتركة ، وهناك أيضاً بنك جبرور ، ببيان من فرانكفورت المقرض الأول للملك وسط وشمال أوروبا ، ويأتي بعد هؤلاء عدد كبير من أصحاب الشركات التجارية الذين ظهر أكثرهم خلال سنوات الحرب وتربوا على صفقات التبادل الخارجي واستعدوا للدخول في عمليات الاستثمار في فترة ما بعد الحرب . ويمكن هنا أن نذكر أسماء بعض تلك البيوت التجارية التي ازدادت أهميتها خلال العشر السنين التالية مثل عائلة هوتنجر وهم النبلاء السويسريون الذين حضروا إلى باريس قبل الثورة وسيطروا على التجارة الفرنسية الأمريكية واللاتين في ظل ملكية يوليو ، ثم عائلة أنلويه الذين عادوا إلى فرنسا عام ١٨٠٠ من جنوا حيث هرب أجدادهم في القرن السابع عشر وتخصصوا في التجارة الفرنسية الإيطالية ، وعائلة فولد وهم ألمان هاجروا إلى فرنسا وأشبهوا إفلاسهم في عهد نابليون الأول ثم أمكنهم استعادة نشاطهم بنجاح في عهد الأباطورية الثانية عندما قدموا لنابليون الثالث وزيراً للمالية من بينهم ، وهناك عائلة ميتا الذين جلعوا إلى فينا من اليونان في نهاية القرن الثامن عشر وكونوا ثروتيهم بالقيام باستيراد البضائع النادرة إلى أوساط أوروبا التي أهلكتها حصار نابليون للقارة ،

وقد تحولوا من تجار ورجال صناعة إلى أصحاب بنوك وبارونات في عهد الإمبراطورية النمسية الهبرية ثم عائلة أوينهايم الذين رحلوا من بون إلى كولون عام ١٨٠١ بعد أن فتح الغزو الفرنسي المدينة الأخيرة لليهود ، وقد لعبوا دوراً هاماً في تطور التعدين والصناعة في الرين ، وهناك أيضاً عائلة مندلسون الذين أقاموا في برلين عام ١٧٩٥ وأصبحوا في النهاية الموردين للسندات الروسية للمستثمرين الألمان وهم يذكرون حتى اليوم بسبب مواهب فليكس في التواشي غير المالية ، وهناك عائلة هابن وهم أصحاب بنك في هامبرج منذ عام ١٧٩٧ وكانوا مرتبطين بأقوى الشركات الليجدية في أوروبا وقد عرفوا بعد ذلك بمواهب هينرخ القلة في التواشي غير التجارية ، وأهم من كل أولئك عائلة روزتشايلد *The Rothschilds* الذين كونوا ثراهم من التبادل الخارجي بإمدادهم جيوش ولنجتون بالتقود اللازمة لمحاربة نابليون وأصبحوا أكبر قوة في المالية الدولية بتحملهم بعض الديون التي نشأت بسبب حرب نابليون .

وإذا كانت الثورات والحروب في صالح عمليات التبادل الخارجي فإن السلام كان أفضل في هذا الصدد . لقد أدى انتهاء الحرب إلى انخفاض في النفقات العسكرية مع تضخم عدد المستثمرين ، الشيء الذي نتج عنه هبوط كبير في الأسعار ثم كساد في التجارة ، إلا أن انتهاء الحرب كان يعني من ناحية أخرى تعويضات وإعادة بناء وقروض دولية . وفي العشر السنوات منذ سقوط نابليون إلى ١٨٢٥ تدهفت كثير من الأوراق المالية في أسواق العالم وحل الأخص في لندن بشكل لم يسبق له مثيل في القرن السابق كله . ولم تكن القوى الكبرى فقط هي التي تقترض ( أمثال فرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا ) ولكن كانت هناك دول أخرى من الدرجة الثانية بلحات إلى الاقتراض مثل أسبانيا ، ودول في طريق التكوين مثل اليونان ، ودول مزعومة مثل جواتيمالا ونيكاراجوا ، ودول وهمية مثل بوياس .

وفي نفس الوقت فإن تقدم وانتشار النظم الحديثة في الصناعة وفي النقل أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال الاستثماري وفتح له فرصاً جديدة . وفي كثير من الأحيان كانت هذه القروض تواجه من جانب بعض الشركات الكبيرة بالعجز أو اللامبالاة . إن البيوت المالية التي أظهرت مبادرة ملحوظة في خلق سوق دولية للسندات الحكومية ، هي نفسها التي تجنبت التعامل مع شركات السكك الحديدية .

والصديق باعتبار أصحابها مدينين ليسوا أهلاً للثقة . وفي كل غرب أوروبا كان على الوافدين الجدد من المهندسين والناشرين والصناعيين والمقرعين أن يفتحوا الطريق أمام القوى المالية المستترة . وفي إنجلترا عندما أيد أصحاب البنوك أخيراً تكوين الشركات الجديدة ، لم يكن بنكاً من بنوك التجارة هو الذى قام بهذه العملية بل أحد أصحاب البنوك الخاصة ( وهذا هو الشاذ الذى يثبت القاعدة ) وهو جورج كليرلين الذى ضرب المثل .

وبع فلك فبمجرد أن انتهى هذا التفاضل المبدئى اندلعت بنوك التجارة إلى العمل بعزيمة قوية ، وخاصة في فرنسا إذ لم توجد شركة أو مؤسسة لها أهميتها ( فنوات - سكلك حديدية - أو منافع عامة ) دون أن يكون لأصحاب بنوك التجارة مكان هام ضمن المؤسسين لها أو في مجالس إدارتها .

وفي ألمانيا كانت البيوت المالية الكبيرة في فرانكفورت وكولون بارزة في عمليات التصنيع والصدين في الروهر وصناعات النسيج في وتنبرج وأرض الراين وفي بنوك الإصدار التى أنشئت في أنحاء الاتحاد . وفي إنجلترا حيث كان عليهم أن يشركوا مع الوافدين الجدد الذين سبقوهم في هذه الميادين ، وكذلك مع أصحاب البنوك الخاصة الذين تحوا التقاليد جانباً واشتركوا في هذه العمل على مستوليتهم الخاصة . واستطاع أصحاب البنوك التجارية من الأجانب أن يأنفوا نصيباً كبيراً من النشاط الصناعى في الخارج أكثر منه في الداخل .

ويجب أن نؤكد أن التمويل الاستثنائى على هذا النطاق الواسع كان محصوراً في يد بيوت مالية قليلة مركزة في عدد قليل من الأسواق المالية العالمية ، ولديها الكثير من وسائلها الخاصة وعمالها الأغنياء . وأغلب بنوك التجارة - حتى في مدن مثل لندن أو باريس أو في مراكز أقل - كانت قائمة بالأرباح اليومية الناتجة من عمليات المبادلات الخارجية أو الاعتمادات التجارية أو التجارة . وحتى بنك روثشيلد *Rothschild* لم يكن يترفع عن استيراد المحاصيل وضم المراكب إذا كانت الظروف مواتية له ، كذلك بنك بارونج الذى استمر في التجارة في أشياء مثل « البن من جاوة والحديد من روسيا » ، وذلك على حسابها الخاص على الرغم من النقد الموجه إليه من عملائه التجار . ولقد كانت عمليات الاستثمار عند معظم هذه البنوك موسماً يأتى من



حين لآخر وليس عملاً يومياً كالتهجارة .

• • •

وهل الرغم من أن جميع الأوراق التجارية من أجنبية وحطية لها مخاطرها إلا أن عمل بنوك التجارة الخارجية كان أكثر خطورة ، أولاً : لأن المسافة والمدة التي يستغرقها عدد من الصفقات كانت تتسبب في تأخير السداد وتسوية الحساب ، كما أنها كانت تقدم فرصاً لإساءة الاستعمال ، ومن ناحية أخرى فإن البعد الطبيعي بين صاحب البنك وعملائه في البلاد الأخرى جعل من المستحيل عليه أن يعرفهم أو يراقبهم بالشكل الذي يعرف به عملاءه المحليين ويراقبهم . وزاد الأمر خطورة بالتعامل مع رجال أعمال في بلاد تحكمها قوانين وعادات غريبة ، فلم تكن هناك وسيلة لإجبار مدين على سداد دينه ، وأحياناً فإن ما يعتقد صاحب البنك أنه حق مكتسب له لم يكن كذلك في المجتمع الآخر .

وبسبب هذه العوائق كان التمويل لدى بنوك التجار مسألة تعتمد إلى درجة كبيرة على العمل الشخصي ، فلذا لم يكن هناك مقياس موضوعي للقدرة التجارية في البلد الأخرى فإن البنك كان مضطراً عند التعامل مع عملاء جدد أن يعتمد على أفعالهم الشخصية . وفي تقييم هذه الأخلاق الشخصية لم تكن هناك شهادة أبغ من تزكية من شخص يعرفه البنك ويتقرب منه ، ولا توجد تزكية فعالة أكثر من تزكية مراسل البنك المصروعين ، وغالباً ما يكون المراسلون أصحاب بنوك في بعض الأحيان رؤساء شركات تربطهم بالبنك مصالح خفية وأحياناً أخرى مروجين يديرهم وكالاته ، وهؤلاء المراسلون هم أعمدة أي عمل من أعمال التجارة الدولية ، فهم يستحيل الاستغناء عنهم كعازمين ماليين يوصلون للمفروعات ويشملون الكيالات ويحصلون القروض ويقومون بعمل خطابات الضمان وغير ذلك . كما أنهم الأقرب والأذنان لشركائهم البعيدين وكانوا أشخاصاً أذكياء مكثهم مركزهم الاستراتيجي في بلاد العملاء من مساعدة البنوك الأجنبية على العمل في حدودها ولما كان رجال أعمال لم يروهم قط .

وبالنسبة لتلك البنوك التي كانت تقوم بصفقات الاستثمار أو تقدم قروضاً للخارج أو تساهم في إنشاء مؤسسة صناعية كانت مشاكل الاستعلام عن العملاء

والتعاون معهم أكثر حدة . فالحكومة المقرضة عميل ، إلا أنها عميل من نوع خاص  
وهي معرضة لنفس الاستقصاء الذى يتعرض له العميل الخاص ، ولا شك فى أن  
هذا الاستقصاء كان أكثر صعوبة وأهمية بسبب العوامل السياسية الخارجية التى  
تعقد الموقف . وأكثر من ذلك فإن الاستقصاء ليس إلا بداية ، فهناك بعد ذلك  
 مهمة إتمام ضمان القرض بكل ما يتطلبه هذا من ارتباطات وتفويض .

والمشروعات الصناعية مشاكلها الخاصة فعلاوة على طابعها المضارب كضمان ،  
كان هناك كثير من المستثمرين فى منتصف القرن التاسع عشر لا يجبن التعامل فى  
الأوراق المالية الصناعية تحت أى ظرف من الظروف ، فلها تتضمن أموراً خفية  
فوق مقدرة البنوك العادية . كما أن إنشاء الشركات الصناعية فى تلك الفترة كان أشبه  
بعمل سياسى مثله فى ذلك مثل عقد القروض الحكومية . وفى كل مكان ما عدا  
بعض المناطق فى الولايات المتحدة كانت الشركات المساهمة حتى الفترة ما بين  
١٨٥٠ - ١٨٦٠ تعتبر انحرفاً عن قواعد تنظيم الأعمال التجارية ، انحرفاً يتطلب  
الموافقة الصريحة من الدولة . وهنا أيضاً - كما هو الحال فى عقد القروض - كانت  
الحاجة ماسة إلى بعض المتدوين أو المعاوين محلياً للحصول على المعلومات وإنجاح  
صلة مع رجال الأعمال المحليين وموظفى الحكومة .

لذلك فإن بنوك التجارة - سواء أكانت بنوك استثمار أو تبادل - كانت  
بطبيعتها نشاطاً جماعياً .

وقد تتكون هذه الجماعة من فؤاة من اثنين أو ثلاثة من المتدوين فى الأسواق  
الهامة مثل لندن - باريس - امستردام أو باريس - فرانكفورت - لندن -  
ليربول - بوسطن - نيويورك - ، ترتبط بها إما منفردة أو مجتمعة بيوت خارجية فى  
مراكز تجارية أخرى . وهذه الشركات الخارجية تعمل بدورها مع شبكتها الخاصة  
من المصرفيين المحليين والأجانب فى المنطقة ، والذين كانوا يتعاملون عادة مع بيوت  
تجارية عالمية بشكل غير مباشر . وهكذا فإن قوة هذه الوحدات فى مثل هذه  
الشبكة الواسعة تتناسب عكسياً مع البعد عن المركز . وهذه الشركات كلها تكون  
سلسلة قوية كل حلقة فيها مرتبطة ببعضها ، وفى نفس الوقت تفصل بين الحلقتين  
الأخريين فى الجهتين ، وتتدرج من المراسلين المؤثوق فيهم فى الموالى الكبرى ومخازن

الإبداع إلى البنوك الصغيرة المحلية في المراكز الصناعية والأسواق الزراعية إلى  
السياسة وقرض التقود في بلاد الهند البعيدة .

\*\*\*

وعندما يكون للعلاقات والارتباطات الشخصية هذه الأهمية الكبرى في  
أى عمل من الأعمال لا يكون من الصلقة أن تتكون أقوى المجموعات البنكية من  
أقارب . وأكبر مثل لذلك هو بيت روتشيلد *Rothschilde* التجارى الذين بدأوا  
في فرانكفورت في العشرين سنة الأولى من القرن التاسع عشر في أسواق المال  
الكبرى في أوروبا وجلسوا على عرش المال دون جدال في الفترة ١٨٣٠ - ١٨٤٨ .  
ومع ذلك فأى عائلة أخرى مرموقة يمكن أن تقوم كشاهد على أهمية وتأثير العلاقات  
العائلية في العمليات المصرفية العالمية الصعبة . ففي أمريكا كانت المجموعة القائلة  
في النصف الأول من القرن التاسع عشر هى عائلة براون الذين بدأوا عام ١٨٤١  
في بلشور باسم الكسندر براون وشركاه ، مستوردين للكتان ، وفي حوالى عام ١٨٢٥  
أسسوا فروعا في نيويورك وفلادلفيا ولقربول يقوم أبناءهم بإدارتها . أما العائلات  
السويسرية مثل هينش ، وأوديز فقد كانوا يرسلون أبناءهم إلى باريس حيث أقبلوا  
بيوتاً مالية لتتعاون مع الشركات الخاصة بأقاربهم في جنيف . على أن المثل الأوضح  
كان في ألمانيا وطن العروض المالية الدولية القوية ومعظمهم من اليهود ، فهناك كانت  
عائلة أوبنهايم في كولونيا وعائلة هامبرجر في ميتر ، وعائلة هابرو في كارلسرو وعائلة هاین  
وطاربرج في هامبرج . وطبق كل ذلك مجموعة فرانكفورت التى كانت تشمل علاقة  
على روتشيلد آل شتيرن ، وأوخستر ، وجولد شنيث . إلخ .

وهؤلاء كانوا يكونون جماعة قوية وجريئة من الممولين الذين كانوا بين قادة  
أسواق التقود ورأس المال في القرن الماضى ، والذين استمر بعضهم يسيطر على ثروات  
كبيرة حتى هذه الأيام .

ولكى منهم تأثيراً كانت تلك الجماعات التى ربطتهم أواصر الصلقة واللفقة  
والخبرة الطويلة في التعاون . ويمكن أن نذكر في هذا الصدد أن الرابطة الأهم هى  
رابطة الأصل الوطنى الواحد . فضالفة الجماعات التجارية أو المالية كانت تتكون  
من نواة تاجر مهاجر وصديقه أو أصله فى الوطن الأصل . وحيثما كان هناك  
تدفق في السلع يتدفق التجار من أحد أطرافه الخيط إلى الطرف الآخر يشترى

أو يبيعون لمواطنيهم . وفي أوائل الفترة الحديثة كانت الشركات التجارية مثل شركات برودجر أو آنتوروب عبارة عن رابطة وطنية يعتمد أعضاؤها في أعمالهم على علاقاتهم ببلادهم . وبعد ذلك دفعت القرص المشابهة الفرنسيين إلى لبنان وسوريا لبيع الأقمشة وشراء التوابل والبن والقطن وصافر سويسريون إلى مرسيليا . لشحن منتجات البحر الأبيض وما وراء البحار إلى وسط أوروبا ، وصافر الألمان إلى أسكندنافيا لشحن الأخشاب والحديد إلى بلادهم ، ويمكن أن نذكر أمثلة أخرى بلون نهاية ، إلا أنه يمكن القول إن الانجليز والإسكتلنديين كانوا أكثر حركة ، فلم يكذب على القرن التاسع عشر حتى كانوا في كل مكان .

وقد نمت بعض هذه الارتباطات من هجرات أوسع ليس لما طابع العمل التجاري ، فمثلا نمت التجارة الألمانية - الأمريكية بسرعة بعد هجرة ١٨٤٨ . وغالباً فإن التجار كانوا يسهرون في اتجاه تحول التجارة ، ويمكن أن نلاحظ طابع التحول في الهجرة التجارية إلى برودو من الهولنديين في القرن السابع عشر والألمان والإنجليز في القرن الثامن عشر ، والألمان في القرن التاسع عشر . وفي كل هذه الحالات فقد أدت التجارة إلى التبادل والاتيان وأصبح محور التجارة محوراً مالياً في نفس الوقت .

وغالباً ما كانت الروابط الوطنية تدعم بروابط دينية . فالدين المشترك كان أقوى من أي رباط . وفي المهن ذات الطابع الدول بطبيعتها والتي تعتمد على الثقة القوية جداً فإن تفوق جماعة من المضطهدين ذوي قيم مشتركة وطرق معيشة واحدة ، تربطهم من الدلائل ، وضغوط مشتركة تغرض عليهم الوحدة من الخارج . كان أمراً إيجابياً .

ولا يوجد مثل أوضح لهذا كله من اليهود الذين كانوا يوماً شعباً من المزاحين ولراحة يشغلون جزءاً صغيراً من الشرق الأدنى ، ثم شتتهم الحروب والاضطهاد في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط وغرب آسيا ثم رحلوا بعد ذلك إلى أبعد أماكن الدنيا . وحيث أقبلوا كانوا يستفيدون من الرابطة التي بينهم التي تغلبها البغضاء والشك من جانب غير اليهود المحيطين بهم ، وفي داخل جماعتهم كانوا مضطرين أن يساعدوا بعضهم البعض في حالة الشدة ويعملون مع بعضهم في وقت الرخاء ، وكانوا يسافرون

من بلد إلى آخر ، واليهودى الذى ينزل على غيره من اليهود لم يكن يعتبر غريباً أبداً ، لقد كان اتصالم بأغوتهم فى الدين يعنى ارتباطاً عميقاً فلا أحد غيرهم يستطيع أن يجد بسهولة البلاد التى فى حاجة إلى سلع أو الفرس القائعة للربح ، وأكثر من ذلك فلم يكن عند أحد غيرهم مثل هذه الشبكة الكاملة والنشطة من المخابرات فى أنحاء العالم لشئون السياسة أو شئون التجارة .

ولم تكن جماعتهم هى مجرد وحدة عقيدة دينية فقط ، ولكن كانت هناك عادة الزواج من نفس الجماعة بطريقة رشيدة تتكاتف لكن تنتج طبقة من رجال الأعمال اليهود هى تقريباً قبيلة واحدة ، يزنون بعناية المبلغ المملوع عند الزواج والرابطة العائلية والمستقبل لجميع العوامل الأخرى التى تودى إلى وجود رابطة مقولة ، فابن صاحب البنك يتزوج ابنة التاجر واستودام ترتبط بفراكتفورت وبليريس وكولونيا بروابط الدم والمصاهرة . ولم يكن هذا دائماً بطبيعة الحال ولكن كان من الطبيعى أن يعرف الأقارب بعضهم جيداً وكان أبناءهم يتعلمون فى عائلات بعضهم البعض وينوكونهم حتى يصبحوا أصدقاء فى طفولتهم وزملاء فى شبابه ، وكانوا يتفقون مراسلهم وشركائهم من بين أفراد القبيلة . ومن بحر الصين إلى الهياة المحلية ومن ساسون إلى سلجمان كانت هناك سلسلة متصلة من بنوك اليهود التجارية يربطها الدم أو العمل المشترك وغالباً الاثنين معا .

وأكثر تركيزاً من الناحية الجغرافية - وإن لم يكونوا أقل من اليهود تأثيراً وارتباطاً بالضيقة وطريقة الحياة والاضطهاد وسوء المعاملة - هم الكلفانيون هؤلاء هربوا من فلاندرز وفرنسا فى القرن السادس عشر ، واجتثوا من وسط أوروبا أيام حرب الثلاثين ، ثم طردوا مرة ثانية من فرنسا بعد أن سحب لويس الرابع عشر عام ١٦٨٥ الميزات التى منحها لهم لويس الرابع عام ١٥٩٨ ، فانتشر هؤلاء اللاجئون فى أنحاء أوروبا وتجمعوا عند مراكز التجارة فى الموانئ الكبرى وفى فرانكفورت ، جنيف ، بازل ، وجنوا ، ولندن . وشغلهم مثل اليهود كانوا أبداً حلوا متدخلين مندجين يكونون قوة من الخارج ، طموحين متحررين من القيود ، وقد أقاموا المحلات التجارية والمخازن وأنشأوا صناعات جديدة وحسنوا الصناعات القائمة وشغلوا فى عمليات عصم الأوراق التجارية والتجارة الخارجية ، وقد ركزوا على بناء رعايتهم بالتصان

مع إخوانهم على هذا العمل المنظم الملحش الذى تم عن طريق الروابط الدينية والمقاتلية والذى كانت قوته وشدته الثقة فيه تساند إحداها الأخرى .

فتلا ما كاد الكلفانيون الفرنسيون -- من أهل لاهاي -- يستقرون فى مدن اللاجئين حتى أرسلوا أبناءهم إلى فرنسا مرة ثانية لأكثرتين معرضين للاضطهاد ولكن كأجانب تحميم الجنسية السويسرية أو الهولندية . وفى بداية القرن الثامن عشر ظهرت فى باريس مستعمرة من أصحاب البنوك الكلفانيين ، وكانت علاقتهم الوثيقة بأقاربهم فى الخارج تدعمها الروابط القوية مع البروتستانت الذين لم يتركوا البلاد . فعل الرغم من المحاولات القوية التى اتبعت لإخمادهم إلا أن السلطات لم تنجح أبداً فى إيقاف كنيسة الإصلاح . وقد بقى كثير من الكلفانيين الذين لاخوا العذاب والاضطهاد فكسروا أنفسهم للصناعة والتجارة ونجحوا فى ذلك نجاحاً كبيراً . . . . وقد بدأ نجاح هؤلاء البروتستانت واضحاً على الأخص فى الجنوب لا فى أنواى وديلت وازاميت فحسب وإنما فى ليون ومرسيليا وبوردو وونت بلير ونيم حيث استقر أبنائهم فى الأراضي السهلة والمولدة وتقبلوا على جيرانهم الكاثوليك الكثيرين .

وقد أصبح هذا التلغى المستمر من الكلفانيين التجار وأصحاب البنوك وخاصة من سويسرا من مميزات الحياة التجارية فى فرنسا . وقد بدأت باريس فى السنوات الأخيرة من النظام القديم تصبح ذات أهمية فى سوق رأس المال حتى أن نفوذ وثروة رجال مثل بيرجو ونيكير وكالفير هى التى أدت إلى المثل القائل : « إن كل واحد من أهل جنيف يساوى ستة من اليهود وكل واحد من الكلفانيين يساوى ستة من أهل جنيف » .

وقد حدثت الثورة -- حركة المال وبدأ كان الموقف غير ملائم لعمليات التبادل العادية ، ولكن بينا فقد كثير من أصحاب البنوك القديمة ثروتهم بى كثيرين غيرهم وانضم إليهم قادمون جدد وحلوا فى انعدام الاستقرار السياسى والقوضى التقديية فرصة للربح تفوق ما يلاقونه من أخطار . وقد استمرت هذه الهجرة فى عهد نابليون وبعضهم مثل أندريه فى جنوة أطلق حملاته وقتل مكاتبه إلى باريس ، أو مثل هيتسك فى جنيف الذى وجد من ينضم إليه فى باريس أو مثل ماركواود فى برن وسيربان

ن ميلان الذين اشترى بيتاً من البيوت الفرنسية المالية . وأحياناً وصل القادمون الجدد مثل باكارد أو داسيى إلى فرنسا وليس معهم سوى الروابط العائلية ، وهى تسوى في دوائر الكلفانيين أكثر من العملة الصعبة .

فهنا أيضاً كانت الروابط الاجتماعية هى روابط دم وكلاهما كان يعنى التعاون الاقتصادى . وقبل الثورة كان اللاجئين في المنفى يتزوجون من بعضهم مختارين شركاء حياتهم بناية فائقة لتقوية ثروة العائلة والشركة . بل إن البروتستانت في فرنسا الذين وجعلوا صعوبة في الصلاة علانية وفي الزواج والتعليم من داخل حقبتهم كانوا يرسلون أولادهم إلى الخارج كلما أمكن ، وذلك ليتعلموا حرقهم ، وربما يحملون زوجة في متجر أحد أصدقائهم الذين يعتقدون منهم . وقد استمرت هذه الحالة حتى أصبحت شائعة في القرن التاسع عشر وخاصة أنها كانت طريقة ممتازة لتعلم اللغات وزيادة الاتصالات التجارية القيمة .

ونتيجة لذلك ظهرت في غرب أوروبا عائلات من رجال الأعمال الكلفانيين تتخذ من باريس مركزاً لها وتتصل عن طريق الأعمام وأولاد العم والمصاهرة أماماً وخلفاً عبر الأجيال من غزالى القطن في نورماندى إلى أصحاب البنوك في بازل ، ومن صانعى الآلات في الألزاس إلى التجار في جنوا . وفي هذا المجتمع البروتستانى العالى - كما يسمونه في فرنسا - احتلت عائلات أصحاب البنوك أعلى المراكز . . . كانوا أغنياء ومحافظين وتمسكين بعقائدهم وكرامتهم كأقلية دينية ، فكانوا يملك كتلة قوية مرتبطة ببعضها تتخذ من باريس وجنيف مراكز لها وتتصل بكل الأسواق التجارية الهامة في القارة الأوروبية . وفي صفقات الخصم التجارى والمبادلات التجارية الخارجية كانوا يحترمون ويقفون في بعضهم البعض ويحصلون على نفس الثقة والاحترام في الخارج . وفي ميدان الإقراض والتنمية الصناعية سرعان ما يستشيرون ويشاركون بعضهم البعض . وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا فاحشى الثروة إلا أن حرصهم واعتمادهم على بعضهم البعض وتعاونهم مع بعضهم كجموعة ، كل ذلك أعطاهم قوة تفوق عددهم وأموالهم الشخصية إلى درجة أن مصطلح « المالية العالية » و « المالية البروتستنتية » كان يعنى شيئاً واحداً في معظم الأحيان .

إن اليهود والكلفانيين كانوا بالطبع أوضح مثل على تلك الظاهرة . إلا أن نفس

هذه التأثيرات كانت حاسمة في نجاح اليونانيين الذين دفعهم الاضطهاد في بلادهم ، والقرص في الخارج إلى ترك الإمبراطورية العثمانية بحثاً عن الثروة في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط ، وقد لفت نشاطهم الانتباه في أوائل القرن السابع عشر على أن أول هجرة كبيرة لهم في الأتمنة الحديثة وقعت في القرن الثامن عشر . عند ما أعقب فشل بعثة أولوف وإخماد الثورة في المرة عام ١٨٧٠ إلى سنوات من النهب والسلب والتخريب على يد الألبانيين مسحت مدناً بأكملها وشردت أهلها . وقد هرب أغلب اللاجئين إلى داخل الإمبراطورية الروسية ولتنساقية حيث رحبت بهم السلطات وأتاحت محاصيل الحبوب الواسعة فرصاً كبيرة في التجارة . وفي ذلك الوقت بالذات فرضت روسيا على تركيا معاهدة كوشوك كينارجى عام ١٧٧٤ وفتحت الدردنيل لسفن البحر الأسود وبذلك نشطت تجارة قوبة بين منطقة تصدير المواد الغذائية في شرق أوروبا ومراكز الصناعة في غربها .

وكانت أغلب هذه التجارة في يد اليونانيين . ومثل أسلافهم في اليهود القديمة وحد تجار اليونان في الأنهار الكبرى التي تخترق جبال شبه جزيرة البلقان ومراعى جنوب روسيا ( السافا والدانوب ودينسر ودينير ودون وفولجا ) مسالك طبيعية للثراء . ومن فينا وفيينيا إلى نيجنى - نوفجورود وإسترا كان انتعشت مستعمرات قديمة وظهرت مستعمرات جديدة . وفي نفس الوقت قامت البحرية التجارية اليونانية في ظل العلم الروسى واتسعت اتساعاً كبيراً . وعند ما طرد الأسطول الإنجليزى الفرنسيين من البحر الأبيض المتوسط في نهاية هذا القرن . حل اليونانيون محل الفرنسيين في سوريا ولبنان . وقد عاصرت المرحلة التابليونية تلك الفترة التجارية . وكان النظام الأوروبى بما يفرضه من موانع وما به من نقص فرصة رائعة للتجار اليونانيين الذين كانوا في الواقع يملكون مفتاح أوروبا الخلقى والذين حققوا ثروات كبيرة من بيع الحرير والقطن التركى والمصنوعات البريطانية المنوعة .

وقد جاءت الهجرة الثانية الكبيرة عقب ثورة اليونان عام ١٨٢١ والاضطهاد التركى الذى أعقبها . فذهب أغلب هؤلاء اللاجئين إلى الجنوب وإلى الغرب - إلى مصر وفرنسا وإنجلترا . وبينما استقر أغلب الذين ذهبوا إلى أوروبا الغربية في الموانى الكبرى ( تلك هى الفترة التى شهدت تكوين المستعمرات اليونانية في مرسيليا



ولندن) واستقر كثير من المهاجرين إل أفريقيا فها وراء المدن في داخل البلاد . وفي هذا يكمن سر قوتهم فقد فضل منافسهم من الفرنسيين والإنجليز المتعة والراحة في الإسكندرية . أما اليونانيون فعلى الرغم من أنهم لم يهملوا الميناء إلا أن بعضهم رحل إلى الجنوب ، فذهب من ذهب إلى القاهرة حيث ساعدوا على أن تكون العاصمة السياسية مركزاً تجارياً كذلك ، وآخرون ذهبوا إلى الجهات البعيدة في الصعيد والسودان يبيعون الأقمشة والمصنوعات الرخيصة والأدوات المنزلية المعدنية للمزارعين العرب والبدو ويقرضونهم بشروط قاسية ويشترون منتجات تلك المناطق ويرسلونها لمواطنيهم في الإسكندرية لتصديرها إلى الخارج .

وقد وصل بعض هؤلاء المهاجرين اليونانيين من بحر إيجه ومعهم ثروات ضخمة وآخرون (خصوصاً أولئك الذين جاءوا من كايروس) كانوا فلاحين مهرة لا يملكون من رأس المال شيئاً غير ذكائهم الشخصي وقدرتهم وشجاعتهم . وبعضهم لم يكونوا لاجئين وإنما كانوا أعضاء في بيوت تجارية قديمة في القسطنطينية وسالونيك وأذرب أرسلوا إلى الخارج لينشئوا فروعاً جديدة ويوسعوا عمليات الشركة الأصلية .

هنا أيضاً كان اتحاد هؤلاء المشتتين المفتاح إلى النجاح . فاليونانيون الذين لم يهاجروا أثروا من التجارة بسبب نشاط إخوانهم في الخارج : ولقد قال أحد المراقبين عام ١٨١٢ : إن بعض فروع العائلات المهاجرة بقى في تركيا بسبب أملاكهم في البلاد أو للملازمة هذا البقاء لكل من الطرفين من وجهة النظر التجارية . فالجزء الأكبر من تجارة تركيا الخارجية في تبادل السلع كانت تقوم بها بيوت يونانية لها أتباع في الداخل وفروع في مختلف بلدان أوروبا تساعد بعضها البعض وتوسع من أعمالها أكثر مما كان يمكنها عمله في تركيا وحدها .

وحيثما استقروا كانوا يظهرون روحاً من التمسك كانت محل إعجاب عالم التجارة والمال : ففي أوقات الرخاء كانوا يعملون معا كي تكون صفقات كل واحد منهم أكثر ربحاً . . . يبيعون ويشترون متضامين متساكين ويدعمون أرصدتهم بقبول أوراق بعضهم المالية وتحصمه ويحفظون بالرسوم لمواطنيهم . وفي وقت الأزمات كانوا يعتبرون سمعة كل شركة هي سمعة المجموعة كلها ويبدلون الجهد لإنقاذ بيت تجارى يونانى في محنة .

وهنا أيضاً كانت الروابط الاجتماعية تقويها روابط الدم ، وكانوا مخلصين لعقيدتهم إلى درجة أنهم نادراً ما كانوا يتزوجون من خارج عائلاتهم ، وقد ذهبوا في ذلك إلى حد كبير ليتجنبوا الاختلاط مع غيرهم . فتجد العائلات الكبرى مثل زاريفي Zarfifi ، زاريفوبولو ، رودو كانتشي Rodocanachi وراي ، وفلاستو وآخرين قد حصروا شركاءهم في التجارة وأعمال البنوك في حدود دوائريهم الخاصة ولا سيما عندما تصبح المسألة هي المحافظة على الشخصية اليونانية للشركة . والنتيجة كانت نفس النوع من القبيلة كما حدث بين اليهود والكلفانيين . وقد لا تكون قوة اليونانيين في مثل قوة تلك الجماعات إلا أنهم في محيطهم كانوا قوة يحمل حسابها ، وقد جعلت صلتهم الوثيقة بعمليات التجارة والمال في الشرق الأدنى لهم أهمية خاصة في القصة التي ستأتي فيما بعد .

وطبقاً على الأهل في حالتين من هذه الحالات — اليهود والكلفانيين — (ويمكن إضافة الكويكرز الذين احتلوا مركزاً مرموقاً في أعمال البنوك الإنجليزية المحلية) لم يكن النجاح في الأعمال التجارية يتوقف على مجرد التعاون والرعي بالجماعة الدينية أو الوطنية ، ولكن في كل هذه الحالات نجد أن وجود القواعد الدينية التي تنظم السلوك المعقول ، بقويها الانفصال الاجتماعي والثقافي عن بقية المجتمع بكل ما خلفته التفرقة السياسية والدينية والمهنية ، قد منحهم دفعة قوية للنشاط الرأسمالي . ومن ناحية أخرى فإن التشابة بين اليهود وأهل لاهاى من جهة والكويكرز من جهة أخرى يبين أهمية الفرق الرئيسي . فالتشتت الجغرافي للجانب الأول يقابله التركيز القوي للجانب الأخير جعل لكل منهما مكانه الخاص به في دائرة النشاط المصرفي .

\*\*\*

وعلى الرغم من أن الروابط الاجتماعية والشخصية كانت عاملاً رئيسياً في تجميع القوى المالية ، إلا أنه من الخطأ أن ننسى في تقدير أهميتها ، فحى الروابط الدينية كانت تميل إلى الضعف كلما تحقق النجاح . ومثل هذه العلاقات كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للمبتدئين الذين لم تكن لديهم القوة أو الاتصالات التي يمنحها الزمن والثروة . فقد يجد صاحب البنك المستر أنه يفضل زملاءه في الدين أو الوطن إلا أنه ليس في حاجة إليهم . وقد يفضل أحياناً أن يستغنى عنهم . فكثير من اليهود

الأغنياء ضحوا بعقيدتهم الدينية من أجل أطماعهم الاجتماعية وبذلوا جهدهم لينفصلوا عن زلأهم في الدين :

والأكثر من ذلك أهمية في هذا المجال تلك الروح العملية لهذه المهنة المالية . فالجماعات المصرفية أوجدتها اعتبارات عملية ، وعاشت من أجل اعتبارات عملية ، وروابط الأسرة والصداقة والعادات مهما كانت قوية إلا أنها كانت ضالقة بقدر ما تفيد في خدمة هذه الأغراض العملية . وباستثناء حالات الرباط المحدد كان يكون لأى المصرفيين مصلحة خفية في شركة مصرفى آخر فإن كل عضو من أعضاء الجماعة كان مستقلاً ويتصرف وفق ما يترأى له . ومن الطبيعى في حياة التجارة أن يتفق أحد أصحاب البنوك فى ألمانيا مثلاً مع شريكه فى انجلترا بخصوص حساب أحد العملاء أو بخصوص تقدير قوة السوق ، وأكثر من ذلك فقد تكون هناك اختلافات موضوعية بين مركز أحد أصحاب البنوك وآخر أو بين إحدى الأسواق وأخرى .

إن هذا يفسر سبب التعلق المتشعب لشبكة التبادل التجارى ، فى أى منطقة كان لكل عضو من أعضاء المجموعة الصغيرة الحرية المطلقة فى التعامل مع مندوبه الخاص الذى يفضل (أو مندوبيه) وحتى لو كان فى نفس المنطقة أحد الأقارب إذ لم يكن هناك إلزام باستخدامه كمندوب ، على الرغم طبعاً من أن مساعداته ونصيحته هى عمل ترحيب ، وهكذا نجد أن إخوان برون فى نيويورك قد اعتمدوا لعدة سنوات وكيلاً خاصاً فى بالتيمور بدلاً من شركة الكسندر برون وأولاده التى هى الشركة الأم

وتتضح مرونة هذا النظام عندما نلاحظ التفرقة القائمة بين الأعمال التجارية المنتظمة وبين التمويل الاستثمارى . وكما أوضحنا سابقاً فإن التمويل الاستثمارى كان نشاطاً إضافياً وغالباً ما كان يذهل الأرباح ولكنه لم يكن محل ترحيب كثير من الممولين المحافظين . وفى بعض الحالات لم تكن المسألة مسألة ترحيب أو عدمه ، وإنما المسألة أن ما هو مربح فى سوق معينة قد لا يكون مربحاً أو ممكناً فى سوق أخرى . وعلى أى حال فإن أعضاء مجموعات التبادل الخارجى كانوا أحراراً فى تجنب العمليات الاستثمارية دون خوف من الإساءة إلى أعضاء المجموعة الآخرين .

زبالمثل فإن التمويل الاستثنائي كان دائماً يتطلب تعاون الآخرين من الخارج .  
 وفي عمليات عقد القروض كان لابد أن يكون هناك رجل اتصال ( تاجر - مصرفي -  
 وسيط - أو إنسان محل ثقة ) من الذين ينصت إليهم الحاكم أو الوزير ولا يمكن  
 الاستغناء عن مساعدتهم . وفي هذا الصدد نذكر هابر في ألمانيا . وهرش في  
 الإمبراطورية العثمانية وأوبنهايم في مصر . وفي ميدان الاستثمار الصناعي كان هناك  
 أخصائون جعلتهم خبرتهم الفنية حلفاء مهمين في أى عملية في محيط عملهم الذي ،  
 فنجد بلونت في ميدان عمليات السكك الحديدية في القارة الأوروبية ، وسيلير في  
 ميدان الحديد والصلب وأوبنهايم في التعدين غير الحديدى .

وأكثر من ذلك نجد أن طبيعة عمليات التمويل الاستثنائي كانت في حاجة  
 إلى تكوين اتحادات أكثر اتساعاً وتنوعاً من المجموعات التجارية الصغيرة ، فقد  
 كان هناك الإحساس بضرورة توزيع المخاطر بين الجميع ، وكانت هناك الحاجة إلى  
 الدخول في أسواق جديدة لتحقيق مبيعات كبيرة ، وكانت هناك مشكلة التنافس  
 على العقود والامتيازات ، وكان من الأسهل امتصاص المنافسين بدلاً من  
 محاربتهم .

بسبب كل تلك الاعتبارات الشخصية واعتبارات السوق فإن تكوين مجموعات  
 لعمليات الاستثمار كان أمراً مختلفاً عن تكوين مجموعات للتجارة الخارجية ، وقد  
 عملت البنوك في كل من المجالين مع تلك البيوت التجارية التي كانت أفضل من غيرها .  
 وهكذا نجد أن عائلة روزنشايلد بينما كانت وحدة متماسكة وفعالة إلى حد كبير في  
 عمليات التمويل التجاري إلا أنها انشقت حول مشكلة التمويل الصناعي . فلم يكن  
 بيت العائلة في لندن أو فرانكفورت يتحمس لتمويل عمليات السكك الحديدية على  
 الرغم من أن ناتان روزنشايلد في إنجلترا كان يقطاً إلى حد أنه أوصى إخوته في  
 القارة أن يأخذوا تلك العمليات . وفي النمسا نجد أن سليمان روزنشايلد كان أول من  
 تقدم لإنشاء نوردبالم . كما وسع نشاطه الصناعي فشمّل المناجم ومصانع الحديد التي  
 ساعد إنتاجها على إنشاء سكك حديدية ولاء عربات البضاعة التي يملكها . ولقد  
 كان جيمس هو الممول الصناعي الكبير للعائلة ويرجع ذلك جزئياً إلى نفوذ المبتكرين  
 في الصناعة مثل أوجين بيرير والمهندسين مثل تالبوت كما يرجع إلى المساعدات

القيمة والضمانات المقدمة من الدول، الأمر الذي جعل جيمس يساهم بشكل كبير في إنشاء عدد من خطوط السكك الحديدية الفرنسية وامتلاك أهم تلك الخطوط : خط الشمال .

وبعد عام ١٨٥٥ عندما أقيم الميكل الأسامي لشبكة السكك الحديدية الفرنسية وبدأ رأس المال الفرنسي يبحث عن استثمارات في الخارج ، في ذلك الوقت كان جيمس مشغولاً في إنشاء الخطوط الحديدية في إيطاليا وأسبانيا ثم على الأخص النمسا ، ذلك لأن مركزه كرئيس للعائلة وكذلك سيطرته على سوق باريس جعلته يتفرق على ابن عمه أنسلم . ومن البداية كان لجيمس مساعدون من بيوت لندن وفيينا ، وقد تعاون مع أخصائيين في السكك الحديدية مثل شارل لايفت وإدوارد بلونت وصمويل لينج الإنجليزي . ومن ناحية أخرى كان لأوشيل ماير في فرانكفورت شركاء في العمليات بينما تحمل وحده عدداً كبيراً من القروض الشخصية لأمرأ وسط أوروبا الذي كان شائعاً في سوق فرانكفورت . وبهذه الطريقة فإن الثلاثي بارنج - هوب - هوتنجر الذين كانوا مجموعة قوية في التبادل التجاري الخارجي أصبحوا اثنين في عماليات الخطوط الحديدية الفرنسية إذ أن هوب كان يفضل عدم الاشتراك في مثل هذه العمليات ، ولم يكن أمراً شاذاً أيضاً أن ينفصل هو تنجر في بعض عمليات التمويل الأمريكية التي كان يعمل بها بارنج وهوب أوبارنج بمفرده بالتعاون مع بيوت أمريكية مثل برايم ، وورد ، وكهنج ، أو في سكك كندا الحديدية مع جلين - ميلز - هاليفكس .

\*\*\*

إن تأكيد العمليات المصرفية (وعلى وجه الخصوص التمويل الاستثنائي) لاعتبارات عملية من هذا النوع كانت القوة الموازنة للقيم الخاصة التي تحكم المهنة . ولكي نكون أكثر دقة فإن العناصر التي تبدو على السطح متناقضة عالمياً وشخصياً كانت تدعم بعضها البعض . فإذا كان أصحاب البنوك يركزون كثيراً على العلاقات الشخصية (على مشكلة من هو الشخص ومن أين جاء) فإن سبب ذلك بلا شك أنهم سيبحثون له بأسرار عما يمكن أن يعمل وكيف يمكن أن يفعل ذلك . وفي التحليل الهائي عندهم يكون المحك هو التنفيذ ، وتزداد أهمية هذا المحك

كلما طفت عمليات الاستئجار والمشروعات مع العمليات التجارية القديمة . وشيئاً فشيئاً أخذ بناء المجتمع المصرفي الدولي يعكس أهمية التنفيذ والإنجاز في مقابل الروابط الشخصية والعائلية . ولم يكد يحل منتصف القرن التاسع عشر حتى كان هناك اختلاف جوهري بين المجموعات الصغيرة نسبياً من الممولين للتجارة والاستثمارات وبين الجمهور الكبير من المتطلعين في كل المراكز التجارية الكبيرة والصغيرة في أنحاء العالم . ولا شك أنه كان يجمع بين رورثشايلد وزملائه البروتستانت والكاثوليك في المالية الفرنسية العالية أكثر مما كان يجمع بينه وبين أهل عقيدته الذين كانوا يناضلون في المجالات الدنيا للمبادلات الصغيرة وتوقعات الدرجة الثانية أو الثالثة ، أو يتجهزون للفرص المهمة في بعض المجتمعات المتخلفة على شواطئ أفريقيا والأكثر ليضاحاً لهذا المعنى أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم كانت تربطهم بزملائهم الإنجليز والألمان الذين لهم نفس القوة أكثر مما يربطهم بمواطنيهم الأقل منهم ، وإن كانوا يدينون بنفس العقيدة .

إن القول التجاري في أرق صورته لم يكن مجرد مهنة — لقد كان أسلوباً في الحياة . فمن ناحية نجد أن المخاطر الكبيرة في التبادل الأجنبي ، ثم التركيز على التضاعف المستمر البطيء للحد الأدنى من المكاسب ، والطبيعة الخاصة لتلك الصفقات ، كل ذلك قد أدى إلى قيم خلقية فضائلها الأولى هي الفطنة والتدبير والتواضع الهادئ : ومن ناحية أخرى نجد أن أهمية العنصر البشري أدت إلى تركيز غير عادي على الأخلاق الشخصية . وفي بعض الحالات تأتي نظافة اليد بعد التقوى . أما في التمويل التجاري فإن الأمانة تأتي بعد الثروة .

ولقد كان حذر أصحاب هذه البنوك مضرب الأمثال ، فكل كميالة كانت تفحص بمنتهى الدقة ، وكل دين كان يغطى تماماً وجميع الحسابات كانت تراقب مراقبة دقيقة في أصغر تحركاتها : هل كان سداد العملاء فوراً دائماً ؟ هل كانت توقعاتهم تشاهد دائماً في السوق ؟ وهل يبحثون عن قروض في مكان آخر ؟ وكم قيمة هذه القروض ؟ وهل يقترضون أكثر من قدرتهم ؟ وعند أول إنذار ( لأن صاحب البنك الحريص يفترض فيه أن يتوقع المتاعب ) تقيد الاعتمادات أو تلغى وتستعاد البضاعة وتباع الضمانات أو تبادل بأوراق تجارية . وأكثر من ذلك فإن أى التزام

يفرضه الممول على عملائه كان يفرضه على نفسه أولاً . وإذا كان هناك أى شك من ناحية عملية شخص آخر أو من ناحية عملية خاصة به يضحى بها مهما كان إغراء الأرباح الناتجة عنها . فالمحافظة على الأموال أصعب من الحصول عليها . وبطبيعة الحال فإن القطة لا تتناقض مع الخيال أو المبادرة وإنما تفترض مقدماً حساباً دقيقاً وتخفف المخاطر إلى الحد الأدنى . وفى هذا المجال كانت تظهر بوضوح مهارة وقدرة مندوبى المالية العالية . لأنها مهنة الذين لا يتحون فى الناس ويحلزون زبلاهم ويشكون فى المستقبل . فإذا كانوا جميعاً فى وقت أو فى آخر قد أصابهم الخيبة والخسائر فلم يكن ذلك بسبب قلة التفكير أو الحذر الذى هو ميزة المصرف الجدير .

وفوق هذا التناقض الظاهرى بين مدى وطاقة المالية العالية وبين روح الحذر المسيطرة عليها ، يبدو أيضاً التناقض بين ثروتهم ومقدار عملياتهم من ناحية وبين تقديرهم من ناحية أخرى . والحرص كما هو معروف فضيلة فى طريق الاختفاء . والكماليات التى لا يمكن مقاومة إغرائها فى عالم مملوء بسلع الاستهلاك الكثيرة دفعت إلى نحو بقايا العادات البالية كالتقشیر حتى بين أصحاب البنوك التجارية . ولكن فى منتصف القرن التاسع عشر عندما لم يكن أصحاب تلك البنوك بعيدين بأكثر من جيل أو جيلين عن عمليات التجارة الصغيرة أو تبادل النقود ، عندما كان الكثير منهم ما زال يذكر الأوقات التى كان يضطر فيها إلى أن يقاب ظروف الخطابات أو يتزعج شمع الختم ليعاود استعماله ، وعندما كان الكثير منهم ما زال يذكر أنه كان يتعامل بشروط ٤ أو ٥ فى المائة للخصم ،  $\frac{1}{4}$  فى المائة للعمولة . . . حيثئذ كانت الفضيلة أن يربح الشخص ٥٠٠٠ جنيه فى السنة ويصرف ٢٠٠ فقط ، وأن يبعد نفسه عن شر امتلاك الضياع ورفاهية الأرستقراطية راضياً بسكنه فى المدينة لكى يجمع كل ملهم يزيد من ثروة شركة العائلة .

وهناك طبعاً بعض أصحاب البنوك المبرزين ، وهم الأغنياء من أبناء وأحفاد جامعى الملايم ، فأصبحوا يمتلكون العربات والخيول التى لم يفكر آبائهم فى الحصول عليها ، وقيمين الولايم وحفلات الرقص التى لم يشتهها آبائهم من قبل أو لم يكونوا يمسرون على إقامتها حتى إذا اشتبهوا ، ورغم كل ذلك فقدبقى الإحساس

الدقيق بأهمية العادات القديمة عند هؤلاء الذين لم يكونوا ثروتهم بعد . في عام ١٨٣٥ كتب المندوب الأمريكي لبنك بارنج إلى رؤسائه عن عميل معين « أنه رجل يمتاز بالفضيلة في شئون المالية وأحكامه صائبة عموماً ، إلا أنه يهوى الرياضة وصيد الأسماك والحياة الرغيدة » . وكلمة « إلا » هذه هي كلمة هامة تماماً . فأصحاب البنوك مشهورون بمعارضتهم للحياة الرغيدة .

أما بخصوص التورار وعدم الظهور فإن بعض البنوك القوية مثل روزتشايلد على وجه الخصوص وجدت أنه يستحيل تجنب عين الجمهور . ولكن مثل هذه الدعاية سواء أكانت ملائمة أو غير ملائمة كانت ثمن النجاح ، وكانت سمعة روزتشايلد من القوة بحيث تستطيع تحمل أى ضغط . ليس هذا فحسب بل تستفيد منه . وبالنسبة لبيوت الاستثمار الأخرى كان من الصعب التمييز بين الدعاية والشهرة المزعومة فلم يكن أحدهما يتألام مع السرية التي لا غنى عنها في العلاقة بين صاحب البنك وزملائه أو صاحب البنك والعملاء . وأسوأ من ذلك فقد كان أصحاب البنوك هدفًا لمدعي المعرفة أو الباعة الثرثارين أو أولئك المحادعين المفسلين الذين يحاولون خلق حسابات من الهواء أو من المضاربة . وكانت الشركات المحترمة في غير حاجة إلى مثل تلك الحيل أو الخدع ، إن عمليات أصحابها تتحدث بنفسها عنهم وكانت تركبتهم هي رضا العملاء عنهم . فالبنك الحسن السمعة مثل المرأة الفاضلة — لا يثار حوله كلام سواء أكان مدحاً أم ذمّاً .

أما الأمانة فهي خلاصة كل تلك الفضائل : وأكثر من ذلك ، فقد كانت هي الاعتبار الذي لا يسمح لصاحب البنك أن يطاوع نفسه أو يسعى استعمال لتسميات التي يمنحها له زملاؤه . إن الأمانة هي التي تمنعه من التستر على إصدار لأوراق الزائفة . إنه الإخلاص والثقة التي تجعله يقلع لا عن الكذب فحسب ولكن من أنصاف الحقائق ، والتي تجعل كلمته كتوزيعه ، والتي تجعل منه صديقاً حامياً لعمله ومخلصاً لزملائه . ولما كانت أعمال هذه البنوك ذات مخاطر كبيرة ، كانت هناك أسباب كثيرة تدعو إلى الشك وكانت الثقة في أفراد فئات فعالة تماماً ، كان الشخص ذو السمعة الطيبة أثمن من الذهب .

تلك هي فضائل أصحاب البنوك الكبار ( التعقل — التدبير — التواضع وفوق كل



ذلك الأمانة) ولكن، كأغلب القيم الاجتماعية، كانت هذه الفضائل مثلاً غير قابلة لتعريف محدد وخاضعة لتفسيرات متنوعة. فقد كانت تختلف تبعاً لاختلاف لون الأفراد الديني أو الاجتماعي والأهم من ذلك الوطني. وليس هذا هو مجال التوسع في تحليل الاختلافات في المواقف والسلوك بين رجال الأعمال في غرب أوروبا، ويمكن أن نقول إنه في مسائل القطنة كان الفرنسيون أسبق الجميع وكان أهل لاهاي أسبق من الفرنسيين. وكان الإنجليز والألمان أكثر شجاعة في التكيف وفق الأحوال الجديدة التي خلقها ثورة الإنتاج والنقل. وقد تميزت فرنسا خصوصاً بتقاعس أصحاب البنوك عن الابتعاد عن نشاطهم العادي في التبادل، والانتقال إلى النشاط الأكثر مغامرة في عمليات التمويل والاستثمار الصناعي، ولم يوجد بلد كإنجلترا (على الأقل قبل عام ١٨٧٠)، في جرائته في تقديم الاعتمادات الخاصة بالتجارة الخارجية - وتاريخ الأزمات التجارية في القرن التاسع عشر مليء بالأوقات الحرجة لبعض البنوك التجارية المحترمة في حي السيي بلندن.

وفي الحرص والتواضع كانت البنوك الفرنسية حريصة على المحافظة على تقاليدها. فكلما كان البيت المالي أقدم وأكبر ثورة كلما أهم أكثر وأكثر بالمحافظة على مبادئه القديم، واشتد تقثيره على شركائه، وازداد غموض اسمه خارج دائرة ارتباطاته المهنية، فالشركة التي سوف تلعب دوراً قيادياً في قصة هذا الكتاب: دى نيفيليز، شلومبرجر وشركاه واسمها الآن ماركوارد وأندريه وشركاه تركت أخيراً مكاتبها القديمة في الحي المالي المرمم الذي وصفناه في بداية هذا الفصل إلى مبنى حديث في موقع ممتاز في أحد أركان ميدان البورصة النخاوية. ومع ذلك فعندما هيء أحد موظفي البنك على هذا التقدم الواضح ابتسم في خجل وأسمى قائلاً: «ألسن تجده مبنياً واضحاً أكثر مما يجب؟».

إن هذه القيم لم تكن محصنة ضد الزمن. وإذا كانت فرنسا قد ظلت متمسكة بالتقاليد القديمة حتى منتصف القرن التاسع عشر فإن ضغط الأساليب والمنافسات الجديدة في إنجلترا قد هلهل الملابس القديمة للبيوت الثابتة بعد عام ١٨٦٠. ومنذ ذلك الوقت أخذت البنوك الخاصة المحلية (بما في ذلك بنوك الكويكرز) تكسو نفسها وتنتظاهر لكي تواجه تأثير أعضاء المؤسسات المساهمة الكبرى. وقد كتب محرو

جريدة بانكروز ماجازين Banker's Magazine بأسف لهذه التزعة قائلا :  
 « كل هذه التغييرات والتحسينات كانت مثلاً صادقا لشئ واحد - وربما  
 كان من سموات هذا العصر - حب الظهور الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة  
 المصروفات وأحيانا إلى الخرج . وقد شوهدت فى لحظات عديدة أخطار كبيرة هى  
 نتاج هذه الحالة فى الميل لتشجيع رغبة الإصراف التى تسرى فى كل طبقة وفى  
 كل ظرف من ظروف الحياة : ،، إننا نعطى مثلاً محتذى للموظفين والمساعدين أو  
 للأجيال الناهضة بهذا التظاهر المرتبط بالإصراف أكثر من ارتباطه بالبنوك الحريصة  
 المترفة التى تزيد أموالها . »

ومع ذلك ، وكما بين هذا اليوم ، فإن هذه الطرق الحديثة لم تقبل دون احتجاج  
 وقد بقيت أغلب البيوت الخاصة القديمة متمسكة بالخلق التجارى القديم . ولقد  
 كان أصحاب البنوك التجارية على وجه الخصوص أعمدة المحافظة على التقاليد ، ربما  
 لأنهم واجهوا منافسة أقل من الشركات المساهمة بمصادرها الكبيرة وفنونها الظاهرة .  
 ومع ذلك فإن هذا التحفظ كان نوعاً من التمسك السطحي بالماضى يتلاشى  
 مع أول تغير حديث . إن القفظة والحرص والتواضع كانت فضائل تاريخية بأكلها  
 ونظاماً اجتماعياً بأكمله ، وهو وإن كان يختفى تدريجياً إلا أنه فى عام ١٨٦٠ كان  
 الجزء الأكبر من المجتمع الأوروبى ما زال مخلصاً له . إنها فضائل عالم تسير فيه  
 الأمور ببطء ، وفيه تتمثل ثروة الإنسان فى الأرض والمباني ، وكان الناس ثابتين  
 فى المراكز التى حصل عليها آباؤهم من قبلهم : لم يكن عالماً ثابتاً تماماً وقد خلق  
 تطور التجارة والصناعة طرقاً جديدة للحركة وأوجد تغيرات عدلت بشكل ملحوظ  
 قيم وآمال المجتمع الزراعى القديم . ولكن التجارة كانت ما زالت بطيئة والصناعة  
 صغيرة ، حتى فى بريطانيا حيث مضى الاقتصاد إلى حد بعيد فى طريق الثروة  
 الصناعية بقيت أساليب السلوك التقليدى بعد انتهاء ظروفها المادية . إن الرجل  
 البرجوازى الإنجليزى فى عام ١٨٦٠ كان ما زال مثله مثل أسلافه فى القرن السابق  
 غنياً عاقلاً ، صورة نموذجية لحين بول الثابت بقدميه على الأرض .

إن البرجوازى فى إنجلترا أو فى القارة الأوروبية قد شق طريقه  
 خلال سنوات من الجهد ، وكل ثروة حصل عليها من آباءه قد جمعت بنفسه

الجهد الشاق . لقد كان يفكر في الأجيال القادمة وفي الزواج المقدر بعناية وفي الصعود الشاق الطويل في السلم الاجتماعي بل وفي المجهودات الشاقة لكي يحافظ على المكاسب التي حققها . لذلك كان يضرع الكراهية والحسد لرياح العصر الجديد ولكيوبونات السوق المالية : إن الثرف والراحة التي أوجدها الثراء تحيط به ولكنها كانت للارستقراطيين والمبذرين المخادعين ، لأناس بلغوا من الغنى إلى حد أنهم قد فقدوا كل فكرة عن معنى التقود، وللمغفلين الذين كانوا من ضعف العزيمة إلى درجة أنهم انحرفوا في الدين لمجرد البحث عن المظاهر الكاذبة ، للمدعين الذين كانوا من السفالة بحيث كانوا يشترون الثروة ببنود الإفلاس ! والذي يبيع الحريز للغير يجب عليه أن يلبس الصوف .

وإلى هذه الإغراءات المادية كان البروجوازي في بعض الأحيان يستسلم وإن كان أكثر مما يجب . ولأولئك الذين لم يحمدا عن الطريق كان الدرس شاهداً على نفسه . « من الذي يجهل المثل القائل : ما يأتي بسهولة ينهب بسهولة » هذا ما كتبه مجلة « الإنجليزى » قولا صحيحا عن الثروة التي تزداد في الولايات المتحدة الأمريكية : « ومن الذين لا تشير خبرتهم إلى الحقائق العديدة التي لا يمكن حصرها » من العرق الذي على وجوههم أنت تأكل الخبز » . هذا ما قاله الكتاب المقدس ، والثروة التي تزايد بالعمل الطويل للعقل أو الجسم هي التي تبقى » .

ويوصفهم المدافعون عن فضائل عتيقة : كان أصحاب المصارف التجارية جماعة عالمية تعلو فوق الحدود الوطنية والدينية ، عالم متعزل بطريقته الخاصة في الحياة ، محصن ضد الفساد الذي كان يأتي من الخارج . وبطريقة ما وعلى الرغم من تشبهه الجغرافى فهو عالم صغير فيه يعرف كل فرد الفرد الآخر الذى له أهمية ، عالم من الأعمال الكبيرة والكلام القليل عن الحياة الخاصة لأعضائه ، عالم فيه تتحد القدرة التنفيذية والخلق الشخصى وتعتبر الحفلات الراقصة لأحد أعضائه في باريس أو مقامرات شقيق أحد المصرفيين المحترمين في لندن ، أو أعمال المضاربة الخاصة لشريك في أحد البيوت التجارية المشهورة أمراً يهم المصرفيين الآخرين الذين يقيمون على بعد آلاف الأميال . إنه عالم دلىء بالإشاعات التي كانت تعيش على الرغبة في السرية ، عالم من الجلسات المسائية حيث كانت الأمرار والإشاعات والأخبار

غير الحقيقية تنتقل من فم لقم ، ومن الأحاديث التي كانت تتداول على الموائد حيث تناقش نفس الأخبار والتقارير في هدوء أكبر ، علم من المقابلات المهنية حيث يمكن أن يقال بشكل خاص مالا يمكن كتابته على الورق .

في هذا العالم الصغير كونت المالية المالحة Haute Banque حلقة داخلية مناسكة نحرّم لا من أجل ثرائها فحسب ، وإنما لأنها تجسد فضائل المهنة الخالدة ،

لإنهم مصرفيون بالدم والعقيدة، وبهذه الصفة كوزوا طبقة أرستقراطية مختارة وبعضهم كانوا أغنياء إلى درجة كبيرة وأغلبهم كانوا يعملون برأس مال صغير جداً يملكونه. وأسماء مثل ماليت Mallet ، بارنج Barings نيفيل Neufville وأندريه كانت تعني أكثر من الثروة . ولقد كانوا أنصار التآليد والمحالنات الدولية والشخصية الأدينية . والكمبيالة التجارية عندهم تعني أكثر من قلعة البنك المختص على احترام توقيعه، إنها تعني ( وهذا كان أهم بكثير في العالم المزدهم بالتجارة في ذلك الوقت ) إن البيت المعنى ما كان من الممكن أن يعطى توقيعه إذا لم تكن لديه الإمكانيات لاحترامه .

وخلف هذه النبالة المهنية ، توجد بيوت قديمة وإن كانت أقل غنى وأخرى جديدة ، وكلها تميل إلى تقاليد الطرق التي سارت فيها البيوت الكبيرة ، أما الآخرون الذين يمثلون اتجاهها جديداً وفترناً تجارية حديثة فقد اتخذوا لنفسهم مقاييس أخرى ، على أن كلاً من المقلدين والمتمردين وقفوا بعيداً عن المالية العالية . لقد كانت الحدود غير رسمية ، أو معظم العوامل الاجتماعية والاقتصادية كان من الممكن اختراقها . ومع ذلك فقد كانت تضع حدوداً ظاهرة بين نماذج من النشاط ومستويات من المراكز . إنها تعني الفرق بين التمويل الموثوق فيه وبين التمويل الذي يعتمد على المضاربة ، بين توقيعات الدرجة الأولى وبين توقيعات الدرجة الثانية والثالثة والرابعة ، بين الائتمان المحترم الذي يفوق ائتمان أعظم الأهم وبين الشهرة التي كانت لا تسلم من الشك حتى بالنسبة للبنوك العظيمة جداً .

## الفصل الثاني

### سوق ممتنعش

في حدود هذه الدوائر من الممولين المتصفين بالحرص والفتنة المتجمعين معا خلال التجارة ، الذين يشعرون بشعور واحد ويفكرون بطريقة واحدة ، نشأ قانون غير مكتوب أساسه التدبر والاحترام المتبادل ، وكان هذا أفضل في إيقاف المنافسة والمحافظة على الانسجام من الاتفاقات الجاهدة بين الكارتلات الرسمية ، ولكي نكون أكثر دقة يمكن القول إن التمويل الاستثماري الدول كان يميل إلى عدم التنافس . . . نقول يميل ، لأن السلم والتعاون لم يكونا غير توازن تتجه إليه المهنة ، ولكنه مثل معظم التوازنات الاقتصادية لا يتحقق الوصول إليه أبداً .

ويجب أن نميز بالطبع بين أعمال التمويل التجاري الدقيق وبين التمويل الاستثماري فلم يكن هناك سبب وظيفي واحد لا يجعل التمويل التجاري عملاً قائماً على المنافسة . ولم يكن عند الممول الفرد ما يدعوه إلى أن يخشى انتقام زملائه من أي إجراء يتخذه . فإذا فضل أن يخفض عمولته مثلاً فإن على الآخرين أن يفعلوا مثله . ومع ذلك فإن لديه ما يجعله يخشى احتقارهم له وتأثير مثل هذا التصرف « المشين » على وضعه في المهنة وعلى قيمة توقيعه وقبوله كمضو اتحاد مالي . وفي مثل هذه الظروف كان الجلد والطموح والياسون فقط هم الذين يلجأون بانتظام إلى المنافسة في الأسعار . أما البيوت المستقرة فقد كانت تفضل أن تكسب عملاءها وتحفظ بهم على أساس ارتفاع نوع الخدمة وأهمية علاقات هذه البيوت وما تنشئه من علاقات شخصية تقوم على الاحترام المتبادل . ومن الواضح أنهم لا يستطيعون دائماً الاستمرار في هذه الخطة ، فقد كانوا يضطرون في بعض الأحيان إلى قبول شروط بعض الشركات الأضعف . ومع ذلك ففرق بين أن تبدأ شركة هذا النوع من المنافسة ، وبين أن تواجهه . وعندما تقتضي المصلحة أن تمنح هذه البيوت تخفيضاً في السعر لأحد عملائها لم تكن تعلن عن ذلك أبداً أملاً في اجتذاب الآخرين ، فأخراً ما تريده هو أن يصبح الاستثناء قاعدة .

وفى عمليات التمويل الاستثنائية كانت هناك اعتبارات وظيفية ملحة تقوى من هذه الحدود العادية المفروضة على المنافسة . فن ناحية كانت مادة المهنة ( الأسهم والسندات ) أكثر حساسية وأشد خداعاً من كيبيالات التبادل التجارى . فالمستثمرون هوائيون ، وأقل إشاعة تستطيع أن تلقى بالسوق فى دوامة . ولما كانت مجرد خطوة فى عقد قرض أو سندات صناعية كافية لأن تودى إلى فرق عشرات أو مئات الألوف من الدولارات ، فقد كان الممولون يواجهون انكماش أرباحهم أو ضياعها أو تجميد رأس المال فى انتظار تحسن السوق . ومن ناحية أخرى ففى مثل هذه المواقف فلان انتقام المنافسين يمكن أن يكون خطيراً . وعندما يتوقف كل شيء على الثقة الطائفة للجمهور وتوفر الأموال فإن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من تضيق الائتمان لتحويل عملية ناجحة إلى فشل .

لذلك فإن كلا من الدافع الإيجابى للربح والاحتياجات السلبية للحرص كان يفرض التعاون . فأغنى البيوت المالية ( بارنج ورووتشايلد ) وجدت أنه من المناسب أن تشترك الشركات الأخرى فى عملياتها . وحتى عندما كان الموقف يفرض المنافسة ( المنافسة على عقد قرض أو عقد امتياز سكة حديد ) كانت الأطراف المتنافسة تصل فى العادة إلى نوع من الاتفاق . قبل تقديم العروض . فمثل هذه الخلافات تكلف كل طرف عيناً مالياً . وأكثر من ذلك فعندما تقدم العروض ويبرم العقد أو الامتياز ، يعتمد الذين خسروا فى هلمه ولا يحملون ما يعوق عمليات الذين حصلوا على الامتياز أو العقد . وفى بعض الحالات فإن الذين خسروا — وحتى الذين لم يشركوا — كانوا يذهبون إلى أبعد من ذلك فينسحبون مؤقتاً من السوق ويتركونه حراً لأصحاب المشروع الجديد . فهم من ناحية يريدون تجنب المخاطرة باتخاذ الجمهور بعروض جديدة ، ومن ناحية أخرى يعرفون جيداً أنهم فى حاجة يوماً ما إلى أن يكونوا هم أحراراً أيضاً فى السوق . وغنى عن البيان أن هذه القواعد العامة للسلوك المصطفى الجديد لم تكن دائماً مرعية . وعلى وجه الخصوص — كما فى البنوك التجارية — نجد أن البيوت المالية الجديدة الطموحة المستعدة لأن تخاطر بالكثير لكى تبيع الكثير ، كانت أقل انزاعاً فى طرقها من البيوت الأخرى التى لها مركز قوى ثابت .

وتعتبر نشأة بيت عائلة روتشيلد Rothschild أشد الأمثلة وضوحاً في هذا المجال . . . في بلادهم الأصلية فرانكفورت حيث ارتفعوا خلال عشر سنوات من مبتدئين إلى حكام السوق دون منازع جاعلين من بيت بيتان بنكا صغيراً محلياً مقتصراً على المسيحيين في ألمانيا ؛ وفي انجلترا نجدهم نحواً جانباً بنك بارنج Barings تدريجياً وهو الذي كان يعتبر البنك الأول في تمويل الحكومات الأوربية وحلوا محله كندوبين بريطانيين لوزارة الخارجية الأمريكية وهزموه في ميدان القروض الأمريكية . وفي النمسا حيث وضعوا البيوت المحلية مثل فرايز وشركاه Fries & Co. وجيميلر وشركاه Geymüller & Co. وأرنشتين واسكيلز Arnstein & Eskeles وجورج سينا George Sina في المراكز الضعيفة ، وفي فرنسا حيث دفعوا أنفسهم إلى صفوف « المالية العالية » ثم تفوقوا على الذين كانوا فيما مضى ينظرون إليهم بازدراء -- حينها ذهبوا كانوا يسلكون طريقهم إلى القمة مباشرة وأحياناً في مواجهة معارضة.

على أن مثل هذه المعارك لم تكن إلا مؤقتة . فقد كانت الأطراف المعنية تبذل ما في وسعها لضرب الطموحين الناهضين لتحليها . ويبدلون كل ما في وسعهم لفهم هذه البيوت الجديدة إليهم إذا اجتازت الحد . وبمجرد وصول بيت روتشيلد وغيره من البيوت الجديدة إلى القمة استقرت في مكانها بسرعة وأخذت تلعب اللعبة طبقاً للقواعد ، وكلما ظهر من وقت لآخر مقامر جديد مثل أوفارد Ouvard الذي أمضى حياته يحارب بعزيمة قوية القوى المالية الفرنسية العتيدة مواجهها بنفوذها بطاقته وقدرته على الإقناع . واصلها بطموحه الزثيق ، هابطاً ليصعد من جديد بفكرة جديدة لقرض أو عقد . . . في هذه الحالة تتمتع البيوت المالية صفاً واحداً ضد القادم الجديد ، ضد قادم يعلم مثلاً بمشروع إنشاء شركة مساهمة رأسها ١٠٠ مليون فرنك تسليح الأسطول والبحيش وتستعيد المستعمرات الإسبانية الضائعة في أمريكا ، أو ضد قادم يقترح إحياء القوة العسكرية لفرسان مالطة واستخدامها من أجل استقلال اليونان وربما تستخدم بعد ذلك في حملات صليبية على آسيا وإفريقيا أو ضد قادم يكون « من ضعف الخلق » بحيث لا يتنافس بيت « روتشيلد » فحسب بل بهاجمه بالكلمة المطبوعة ، ويخرج الزملاء بالحديث الصحيح أو نصف الصحيح عن أرباحهم ، وبذلك يطلع الرأي العام على أسرار المهنة . نعم إن

هناك عملاً للقادمين الجدد ولكن ليس للمشاعين .

وبنفس الطريقة فعندما تظهر فرص جديدة للربح فإن التفات عليها ، كان يدعو إلى التطاحن . وقد كانت مشروعات السكك الحديدية هي هذه الفرص . ولم يحدث من قبل أن تصارع هذا العدد الكبير من البيوت من البيوت على مثل هذه الغنيمة . فقد اشتركت في هذا الصراع البيوت التجارية والبنوك الخاصة وحملة الأسهم الأغنياء وأصحاب الأراضي النبلاء والمهنتيون والناشرون والمخترعون والديبلوماسيون وأصحاب مناجم الحديد والفنيون من أكبر الممولين الدوليين إلى أصغر رجال الأعمال المحليين . وكانت قصة السكك الحديدية الفرنسية وخاصة خلال فترة ١٨٤٠ واحدة من المعارك المتكررة المعقدة للحصول على الامتيازات الرئيسية . اشتركت فيها المجموعات المالية الفرنسية والبريطانية والأرجنتينية - فرنسية والمجموعات الدولية ، والرأسماليون ؛ وكل منها تلغى الأخرى بكتفها لتحل محلها ، وقد وصل هذا الصراع إلى الدرجة التي بدا فيها التفاهم مستحيلاً . ولقد صرفت أموال ضخمة على طبع كتيبات بهدف كسب كبار الموظفين والمشرعين وشراء المنافسين الذين نزلوا المعركة بهدف أن يتم شراؤهم . ومع ذلك فكل اتفاق ممكن لا يضمن الانتصار . لقد كان لكل مجموعة الحق في أن تقدم عرضاً ، وكان لكل منها فرصة في أن تكسب المعركة .

لذلك فإن أشد ما بلغت النظر في تحويل السكك الحديدية في القارة الأوروبية في تلك الفترة لم يكن الصعوبة والمرارة التي كانت تميز هذا الصراع وإنما التعاون المعقول والفهم الذي كان يبدو عادة . . . تعاون معقول وعلى نطاقاً فلم يكن لدى كبار الممولين الخبرة على تحمل المنافسين الصغار ، وكلما أمكن إبعادهم بسهولة تم ذلك على الفور . ولكنهم كانوا يضمنون تقديراً كبيراً لمن هم في مستواهم وغالباً ما كانوا يصلون إلى نوع من الاتفاق مع بعضهم البعض قبل أن يرسوا الامتياز على أحدهم . وبعض هذه المفاوضات والاتفاقات تعتبر دراسات مثيرة في التكتيكات والناورات ، والناورات المضادة ، في العروض والطلب ، في التنازلات الحقيقية والمقاربات الماهرة . وقد تكون هناك في البداية اثنتا عشرة من الشركات المتنافسة الوطنية والأجنبية والمحلية والباريسية ، الصميمة الأصل والمخططة ، إلا أن في النهاية تبقى شركة واحدة أو على الأكثر شركات قليلة كل منها تمثل اتحاداً من الجماعات



القوية المتنافسة التي شذبت بعناية . وفي هذا الاتحاد تحصل كل جماعة على نصيب من رأس المال الكلى يتناسب مع قوتها . ففي التحليل الهائى كان من الأفضل لكل جماعة أن تحصل على حصة من العائد بدلاً من المخاطرة بفقدان كل شيء .

ولقد كانت المصارف التجارية شبيهة بهذا أيضاً . بالرغم من نشاطها ومهارتها كانت في الواقع عاقلة ومعتدلة ، وفوق كل شيء عاقلة إلى درجة كبيرة . ولم يكن هناك مكان ( أو أن شئنا الثقة ، مكان صغير ) للعاطفة أو الغضب . والممول الذى يرفض فرصة ما لأنه يشعر بأن زملاءه لا يعطونه النصيب الذى يتناسب مع ثروته وكرامته يسرع إلى الاشتراك مع هؤلاء الزملاء في المقامرة وغالباً ما يكون ذلك بدعوة منهم . وبالعكس فإن واضعى المشروعات الذين يرفض زملائهم بعض مشروعاتهم بسبب الشك في مزاياها وأرباحها يبدلون كل ما في وسعهم لإغراء نفس الزملاء بالاشتراك معهم في الصفقة التالية .

بل إن أشد الناس حساسية واستياء من الناس ( جيمس دى روتشيلد ) ملاك المولدين ومول الملوك وجد من الأصوب أن يجمع غضبه عندما دعا الأمر . فعندما منح كيغور قرضاً عام ١٨٥١ هامبروس بذل روتشيلد كل نفوذه لخفض أسعار أوراق مدينيا المالية في بورصة لندن وباريس . وللمحظة كان هذا الاجراء بمثابة النذير الخفيف . وواجه هامبروس حزمة ضخمة من الأسهم الغير قابلة للبيع ، وهكذا استطاع جيمس أن يظهر امتعاضه قائلاً : « إن القرض قد فتح ولكنه لم يغط » . ولما فشلت الحرب ضد دين بيلمونت في المدى الطويل واستطاع هامبروس في أوائل عام ١٨٥٢ أن يتخلص من الأسهم محققاً ربحاً ، أسرع جيمس إلى إرسال ابنه إلى تورين يقترح قرضاً جديداً لكيغور بسعر خيالى .

إن منتصف القرن التاسع عشر كان أسعد أوقات البنوك التجارية باعتبارها مراكز اقتصادية . فقد اجتازت أصعب الاختبارات في الانفاق والتعاون في عمليات السكك الحديدية عام ١٨٤٠ وكان هذا الاختبار الصعب أعظم انتصاراتها . ولم تستطع ثورات ١٨٤٨ ولا الأزمات العالمية التجارية التي صعبتها أن تغير من وضعها ، وعندما عاد النشاط المالى والتجارى عام ١٨٥٠ إلى وضعه المعتاد كانت أغلب البيوت القديمة ما زالت تحتل عرشها القديم بل إنها قويت بالتخلص من المدعين الأضعف

للذين لا يحترمون القواعد ؛ وكانت نفس المجموعات المتنافسة تجمع قواها لتبدأ مشروعات السكك الحديدية والقروض الحكومية التي تركتها مؤقتاً .  
 ومع ذلك ففي نفس تلك اللحظة واجهت المصارف التجارية أعظم تحدياتها . ولم يمثل هذا التحدي الجديد في قادم جديد معزول يريد أن يشق طريقه إلى الصفوف العليا ولا في فرد يمكن امتصاصه من بين عديد من الآخرين ، وإنما تمثل التحدي في مؤسسة جديدة ، في طريقة جديدة للقيام بالنشاط ، في علم جديد للثورة الأساسية للتنظيم الاقتصادي . إنه الشركة المالية .  
 ولقد كان الابتكار ثلاثي الأوجه . فالشركة المالية هي اتحاد مساهمين نو رأس مال ومصادر أكبر بكثير من البنوك الخاصة القديمة ، وهي تتخذ من التمويل الاستثماري عملها الأساسي ، وهي تبحث عن عملائها لا بين مجموعة صغيرة مختارة من شركات الرأسماليين الصديقة وإنما من المدخرين الأقل ثروة والأكثر عدداً ، الذين هم القوة الكامنة للاستثمار .

ولقد ظهرت هذه الفكرة قبل أن تتحقق بكثير . وظهرت محاولة من هذا النوع في فرنسا حوالى ١٨٢٥ لإنشاء « الشركة الأساسية للصناعة » برأس مال ١٠٠ مليون فرنك ثم أجهضت . ولقد كانت فكرة تكييف نظام الأسهم للتمويل الاستثماري نتاجاً طبيعياً للجوء المستمر إلى المنظمات الكبيرة في مواجهة احتياجات النشاط الاقتصادي الواسع مثل إنشاء الترع ومشروعات النقل والتأمين والتجارة .

ومع ذلك فالفكرة وحدها لم تكن كافية ، فالتمويل الاستثماري المتخصص كان يحتاج قبل كل ذلك إلى عائد ، إلى الاستخدام المستمر للأرصدة في مشروعات مساهمة جديدة ، والعائد يحتاج إلى سوق نشطة ومتسعة . ولم يكن هناك بعد مثل هذه السوق للأوراق المالية الصناعية . ولكنها كانت في طريق الظهور . فالتاسم كانوا يكيّفون أنفسهم للثورة الورقية ، بما فيها من حركة وجبوت وصعود وماديتها المزمية التي لا تريح . ومع ذلك ففي القرن التاسع عشر كان ما زال هناك تعامل على هذه الأوراق ، وكان من الضروري التغلب عليه قبل أن يقبل عدد كبير من المستثمرين على استغلال مدخراتهم في مثل هذه المضاربات الوحشية كمشروعات السكك الحديدية والتعليم والمناجم .

وقد كان الخوف من هذا اللون من الاستثمار جزءاً من حالة ذهنية أكبر . . . حالة الشك العام ( بل والمعارضة ) في كل ما يفوح برائحة الربح السهل . ولقد تعرضنا من قبل لشرح هذا الموقف الذى يستمد معظم قوته من الاقتناع بأن الثروة الناتجة عن الأوراق المالية والإثراء السريع هى قوة هدامة للنظام الاجتماعى القائم . ويكفى أن نلاحظ هنا أن هذا الموقف ركز الكراهية على كل من بورصة الأوراق المالية والشركات المالية . وأنه وحد تعبيراً عنه في العقوبات السياسية المحددة ضد بعض أنواع نشاط رجال الأعمال . والأسوأ من ذلك أن رجال الأعمال أنفسهم لم يكونوا محصنين ضد هذا الموقف .

وأخيراً يجب أن نتذكر أن هذا النوع من التمويل الاستثمارى الذى تحتاج إليه مشروعات السكك الحديدية والتصنيع يتناقض تماماً مع الأساليب القديمة في التفكير والعمل . فأصحاب البنوك الذين كانت أعمالهم تعتمد اعتماداً كبيراً على العوامل الشخصية والعائلية ، والذين كانوا دائماً يقصرون عملهم على مجموعة مختارة من الموثوق بهم ، كان يصعب عليهم أن يأخذوا المبادرة في خلق نظام غير شخصى لكسب الجمهور . إن كل دقائق تكوينهم وكل عاداتهم ومشاعرهم كانت تقف معارضة لهذا الإنتاج الكبير للمال .

ومن ناحية أخرى فإن نفس هذا التعارض بين الطرق القديمة والاحتياجات الحديثة هو الذى جعل عدداً كبيراً من أصحاب البنوك يؤيدون فكرة إنشاء مؤسسة تقوم بعمليات الاستثمار التى لا تستطيع أولاً ترغب البنوك الخاصة أن تزكيتها لعمالها ، وللمساهمة في تلك المقامرات التى كانت من الكبر أو الخطورة بحيث لا تستطيع البيوت التجارية القيام بها بمفردها . وفي هذا الصدد فإن مشروعات السكك الحديدية عام ١٨٤٠ وأزمة ١٨٤٨ كانت درساً قاسياً . وكان ثمن النصر غالياً . فباستثناء شركة أو شركتين من الشركات الفنية مثل رورتشايلد ، اضطرت جميع البنوك إلى أن تبحث عن مساهمين وأن تفتح أبوابها للقرباء بأمل التخلص من كيات كبيرة من الأوراق المالية . إن هذا عمل كره في حد ذاته . ولكن الأكثر خطورة من ذلك هى الصعوبات المالية الحقيقية التى واجهتها جميع البيوت المالية بما في ذلك رورتشايلد عندما هبطت الأسعار بعد ثورة فبراير . وفي خلال أسابيع قليلة

أفلس عدد كبير من البنوك التجارية المشهورة في أوروبا بسبب الأوراق المالية الغير القابلة للبيع . لقد كان هذا الوضع أكثر مما يمكن تحمله .

وعند ما ظهرت الشركات المالية كان الطريق ممهداً . وقد ترك لنا التقليد التاريخي صورة الشركة المالية كريدت موبلييه Cr dit Mobilier ، وكأنها اندفعت في الأعمال التجارية كالقنبلة في مواجهة مدركة مساحة من البنوك القديمة . أما الحقيقة فهي أن الشركة الجديدة كانت عمولة إلى حد كبير بواسطة البنوك الخاصة المشهورة وعلى رأسها فولد وفولد - أوبنهايم في باريس . ولم تكن هذه هي الشركة الأولى التي وحد فيها أصحاب البنوك التجارية مكاناً مناسباً لتحويل بعض نشاطهم . و « التجار » الذين أسسوا البنوك شبه الحكومية في إنجلترا وفرنسا وفرنكفورت وفي غير ذلك من الأماكن إنما فعلوا ذلك ليمكنهم أن يكون في حوزتهم أوراق قابلة للخصم كانوا هم أنفسهم متقاعسين عن تقديمها . وتكوين شركات التأمين المساهمة في خلال العشر السنوات التي أعقبت معركة واتراو كانت تتضمن نفس عناصر التنازل (أو التنصل) من جانب أولئك التجار الذين كان التأمين بالنسبة لهم شيئاً ثانوياً .

ومن المؤكد أن الشركات المالية كانت ابتكاراً خطراً . وقد دفعنا مصالحها إلى الاعتداء على مجال أعمال أصحاب البنوك التجارية . ولقد بدأ مديروها ( وهم نوع جديد من البيروقراطية المصرفية ) في أول الأمر كرجال مولتهم البيوت القديمة ، ولكنهم انتهوا بالضرورة إلى اعتبار شركاتهم المالية الجديدة هدفاً نهائياً في حد ذاته ، ولم في ذلك منطقهم . ومع ذلك فحتى فترة ١٨٥٠ كان كل ذلك أمراً يخص المستقبل ولم ير أصحابها البنوك التجارية في ذلك الوقت النتائج المترتبة على أفعالهم بل على العكس فإن نجاح شركة كريدت موبلييه المالية شجع على خلق شركات مساهمة أخرى للتمويل الاستثماري وأغلبها كانت من صنع البنوك التجارية المحافظة . ومن فرنسا انتشرت الشركة المالية إلى ألمانيا ثم إلى النمسا وأسبانيا وصويسرا وأخيراً انتشرت في أوروبا جميعها خلال حوائ عشر سنوات .

وفي سنوات الصحوه هذه لم يتعارض ظهور الشركات المالية الجديدة جدياً مع التعاون والفهم المتبادل الذي رأينا أنه كان أساسياً في الأعمال المصرفية الدولية .

نعم كانت هناك خلافات بلا شك ولكنها كانت أساساً منافسات شخصية ، ولم تكن صراعاً بين نظامين متعارضين للأعمال المصرفية . وبهذا المعنى لم تختلف هذه الخلافات عن المصادمات التي كانت تميز في الماضي دخول البيوت الخاصة بالحديدية ميدان المجتمع الماني . ومثل هذه المصادمات أيضاً كانت هذه الخلافات هي المقدمة الطبيعية للتضاهم والامتصاص في النهاية .

وقد يكفينا هذا التعرض للوضع على أرض القارة الأوروبية حيث أخذت الشركات المالية تظهر واحدة بعد أخرى وأحياناً اثنتين أو ثلاثاً في المرة الواحدة ، بموافقة السلطات السياسية وبركات عدد من أقوى البنوك الخاصة القديمة . أما في إنجلترا فقد كانت القصة مختلفة .

لقد وصلت الشركة المالية إلى إنجلترا متأخرة ، إذ كانت إنجلترا لا تحتاج إليها بقدر احتياج دول القارة الأوروبية . فأولاً لم يكن لدى إنجلترا حاجة إلى القيام بقرارات تكنولوجية مبهطة في فترة ١٨٥٠ . فقد كانت الوحدات الأساسية في الاقتصاد الصناعي قد أنشئت بالفعل ، وكانت معدلات بريطانيا الصناعية أحدث ما يمكن الحصول عليه ، وكانت خطوط السكك الحديدية الأساسية فيها قد تمت . وقد أنجز كل هذا دون تدخل الدولة أو شركات الاستثمار الخاصة الكبيرة . وقد تم شراء جزء من هذا بالأرباح التي كوّنتها المشروعات الفردية . وتم تمويل الجزء الآخر من سوق مالية تتميز على الرغم من نقص تنظيمها بالنجاح المدهش في توجيه مصادر البلاد السائلة إلى الصناعة والتجارة . أما بخصوص المشروعات الكبرى ( الترع - الموانئ - السكك الحديدية ) التي كانت تحتاج إلى تعبئة رأس المال لفترات طويلة من الزمن ، فقد كانت إنجلترا تتميز بتوفر جمهور كبير من المستثمرين الأغنياء وتسمى الآن ، وأغلبهم يعيّنون إلى الاقتصاد عن طريق المشروعات المساهمة الأموال التي اكتسبوها في المشروعات الصناعية الخاصة .

وبالإضافة إلى ذلك لم توجد دولة كانجلترا كانت راغبة في أن توضع ائتمانيها إلى أبعد من حدود الحرم التجاري . لقد كثر استعمال كيبالة المهاجمة بإنجلترا في منتصف القرن ، بل إن أقدم وأكثر البيوت التجارية شهرة من بين التي كانت تقوم بعمليات الخصم كانت مستعدة أن تقدم بسعر مناسب اعتمادات مفتوحة ودائرية

بضمان أوراق مالية محل شك . وفي نفس الوقت فإن البنوك المحلية تعودت أن تمنح عملاتها سحاً على المكشوف كان له جميع خصاص وظواهر القروض الطويلة الأجل . ومن المستحيل أن نفهم نمو الصناعة والتجارة الإنجليزية في القرن التاسع عشر دون أن نأخذ في الاعتبار هذا الحجم الضخم من الاستثمار المستمر .

وفي مثل هذا الاقتصاد فإن الشركات المالية لم تكن على الأمل محل ترحيب إن لم تكن غير ضرورية على الإطلاق . كتبت مجلة « الإيكونوميست » تعاق على الإعلانات الضخمة والوعود المثالية لبنك كريدى موبيليه اقديم ، « إن التجار الإنجليز لا يميّزون مثل هذه الإعلانات فهم يشكون بحق في البدع و مسائل النقود ، وهم لا يحبذون النقود الورقية الجديدة ، وهم يكرهون اكلام الجميل الغامض . ويفضلون حديث الأرقام المحددة . وإذا ظل بنك كريدى موبيليه كما قدم لنا في الأصل ، فن الممكن القول باطمئنان إنه ما من أحد في الأجزاء العاقلة من سوق النقود بلندن سيلجئ إليه » . أما عن الحاجة إلى مثل هذه المشروعات فإن الكاتب يقول بشكل حاسم :

« لقد تطور كل النظام المصرفي ونظام الإقراض في إنجلترا إلى الدرجة والدقة التي لا يمكن أن تساوينا فيها أى دولة أخرى ، فهنا تقل عن الأماكن الأخرى الدعوة إلى مشروعات « الائتمان » الجديدة لأن هناك بالفعل مشروعات أكثر من أى مكان آخر » .

وتحت هذه الظروف فإن القيود القانونية المفروضة على تكوين اتحادات الشركات كانت تعنى في الواقع نوعاً من القيتو على إنشاء بنوك الاستثمار المساهمة . ولم يكن في إنجلترا رجل من نوع نابليون لكي يسمح ببدعة مثل كريديه موبيليه في مواجهة الرأي العام . ولم تكن توجد هناك قوانين خراجية يرجع إليها كما حدث في ألمانيا حيث دفعت الحرب بين بروسيا وفرنكفورت أولى الشركات المالية إلى دول أصغر وإن كانت أكثر طواعية . وفي إنجلترا لم يصبح تكوين الشركات المالية أمراً ممكناً إلا بعد صدور قانون الشركات عام ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ الذي سمح أوتوماتيكياً بتكوين الاتحادات المحدودة المسؤولة بمجرد أن تسجل نفسها . ثم جاءت الأزمة التجارية عام ١٨٥٧ فضيقت سوق النقود وشتت البرصة في المهد على

المشروعات التي كانت قد نظمت . ولم تستطع بريطانيا إلا بعد ١٨٦٠ أن تتبع طريق بنوك القاهرة الأوربية .

وفي الوقت الذي فعلت فيه ذلك كان مركزها الاقتصادي قد تغير ، والاختلافات القوية التي عزلتها عن الأمم عبر الخليج قد تدهعت . لقد كانت دائماً دولة كثيرة التقلب ، وأكثر من غيرها اعتماداً على شراء السلع من الخارج وبيعها في الخارج . وفي الخمسينات زادت تجارتها عبر البحار بسرعة كبيرة ومعها زاد تصدير رأس المال . وتوضح الإحصائيات التي أمكن حسابها ( وهي في أفضل الأحوال تقريبية ) أن الفائض السنوي لميزان المدفوعات القوي كان يتراوح بين خمسة ملايين جنيه وستة ملايين جنيه خلال الثلاثين عاماً من ١٨٢٦ إلى ١٨٥٧ ، ٧,٦ مليون جنيه خلال الفترة من ١٨٥١ إلى ١٨٥٥ قد قفز إلى ٢٥ مليون جنيه خلال السنوات الخمس التالية ، وارتفع مجموع الممتلكات البريطانية في الخارج من حوالي ٢٦٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في نهاية عام ١٨٥٥ إلى ٣٨٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في نهاية عام ١٨٦٠ بزيادة حوالي ٥٠ في المائة تقريباً في خمس سنوات . لقد بدأت المشروعات الداخلية تبدو ميداناً أقل إغراء للاستثمار من الخارج .

وفي نفس الوقت حدثت بعض التغيرات في شكل التجارة الدولية الإنجليزية كان لها نتائج مباشرة على اتجاه وطابع الاستثمار الخارجي . ون أكثرها وضوحاً ( وأكثر أهمية لدراستنا هذه ) التحول في الاهتمام من العملاء ائقداو في أوروبا وأمريكا إلى إمكانات الشرق الأدنى والأقصى التي كانت مهملة . ولقد منحت حرب القرم للحركة التي بدأت ١٨٤٠ قوة دافعة كما دشنتها أزمة ١٨٥٧ التي أصابت على وجه الخصوص التجارة الأنجلو أمريكية والتجارة الأنجلو أوربية . وعندما هبطت الصادرات الإنجليزية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ١٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٨٥٧/١٨٥٨ ذلك العام الذي شهد انكماش التجارة على جانبي المحيط، زادت الصادرات إلى الهند من ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٨٥٧ إلى ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٥٨ ثم إلى ٢١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٥٩ .

ثم اشتد هذا التحول عندما قطعت الحرب الأهلية الأمريكية بريطانيا عن

مصادرها الرئيسية لأهم وارداتها، القطن . واضطرتها للاتجاه إلى الهند ومصر للحصول على إمدادات عاجلة . فبينما هبطت الواردات من الولايات المتحدة من ٤٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٨٦١ إلى ١٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٦٤ ارتفعت الشحنات من الهند بسرعة كبيرة من ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خلال نفس السنوات الأربع . وخلال الفترة ١٨٦٢ - ١٨٦٥ كانت الهند تعتبر أهم موردين لإنجلترا ، وهو مركز لم تحصل عليه من قبل ولا من بعد . وكانت الصادرات المصرية إلى إنجلترا أبطأ قليلا في اتجاه الصعود ولكنها كانت أبطأ في الهبوط بمجرد انتهاء فترة ازدهار القطن . فقد زادت صادرات مصر من القطن من ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٦١ إلى ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٨٦٥ الأمر الذي رفع مصر من المركز السادس في قائمة مصادر واردات بريطانيا إلى المركز الثالث عام ١٨٦٤ ١٨٦٥ بعد فرنسا والهند . وقبل ذلك بعشر سنوات ( عام ١٨٥٤ ) كانت مصر بشتاتها التي بلغت ٣ ملايين جنيه تحتل المركز الخامس عشر . وإذا كان هذا الكسب لا يقارن بالهند من ناحية الأرقام المطلقة فإن التغير النسبي في وضع مصر كله أكثر وضوحاً .

لقد كانت نتائج التطور المالى الإنجليزى أكثر خطورة وإلى حد ما لا يمكن التنبؤ بها . وربما كان من المتوقع أنه عندما تتجه بريطانيا في اتجاه الكريدى مويليه فإن تغير الاقتصاد سوف يؤدي إلى ظهور شركات تهتم بالعمليات الخارجية أكثر من شركات القارة الأوروبية . أما الذى استحال التنبؤ به فهو الحد الذى سوف تؤدي إليه طبيعة التجارة الشرقية من إهمال للأهداف القانونية للشركات المالية ( سكك حديدية ، تحسين الموانئ ، القروض مفتوحة للدولة والمستعمرات ) - بسبب الأرباح الكبيرة والعشوائية من ائتمان المجاملة وأكثر من ذلك من إقراض النقود .

ولقد واجه نمو التجارة الغربية مع الأراضي التي يحدها المحيط الهندي وشرق البحر الأبيض المتوسط من البداية حقبة رئيسية تتمثل في الوضع المتخلف للأعمال المصرفية المحلية والتسهيلات البدائية للائتمان والتبادل . ففي تلك الدول « المتخلفة » حيث لم تمارس أشعة المدينة الرأسمالية بعد قواها الساحرية في التثوير كان هناك عدد



كبير من البنوك وعدد كبير من مقرضى النقود ، قليل من الاستثمار وكثير من الاكتناز . ولم يكن هناك ائتمان وإن كان الإقراض بالربا منتشرًا . ففي أهم المراكز مثل بومباي وكلكتا ، واسطنبول والإسكندرية كانت البنوك الخاصة والتجار تقدم النوع المعتاد من تسهيلات الخصم والتبادل كالموجودة في الغرب ، وبعض أصحاب هذه البنوك كانوا أوروبيين وبعضهم كانوا من أهالي البلاد . وأغلبهم كانوا أبناء تلك الشعوب التجارية التي يبدونها تزدهر في تلك المناطق : البارسيون والبحيراثيون Geyrati, Parsee في الهند ، اليونانيون والسوريون واليهود في الليفانت وأنشروا الأذنى . وحتى في تلك المراكز كان سعر تلك التسهيلات عاليًا ويصل إلى أكثر من ضعف أو ثلاثة أمثال السعر في الغرب . ولقد أدى عدم وجود سعر تبادل مستقر إلى تنذبات شديدة مما جعل التجارة مقامرة أكثر منها مهنة ، أما في خارج هذه المراكز ، في كراتشي وهدارس وسالونيكيا وأزمير مثلا فلم يكن هناك غير التاجر الهندي ومقرض النقود . وكان أقل سعر للفائدة على أحسن الأوراق المالية يتراوح بين ١٢ ، ٢٠ في المائة بينما تراوح للفقراء ما بين ٣ ، ٤ في المائة شهريًا ، وتراوح بالنسبة للفلاحين الذين يقرضون كل عام بضمان المحصول المتوقع ويقعون في مصيدة الديون المهلكة ما بين ٥ ، ٦ في المائة في الشهر .

إن هذا الإغراء بالفائدة الضخمة هو الذى جلب المستثمرين وواضعى المشروعات الإنجليز أكثر من احتياجات التجارة . وتبين نشرات الشركات الجديدة بصراحة في مناقشتها الفائدة العالية البريطانية والعائد الكبير المتوقع . والموازن لوحد من أوائل بنوك الكريدى موبيليه ( واسمه شركة الائتمان والتحويل العامة ) أغروا الجمهور بآمال أن المال الذى سيقترضونه منهم في بريطانيا بسعر ٤ أو ٥ في المائة سيقترض في الشرق بضعف أو بثلاثة أمثال هذا السعر . وكان أول إنشاءات هذه الشركة هو بنك رهن الأراضى في الهند . ولقد أذهل المنظمون للمشروعات التركية المستثمرين بالآمال في أن تكون سعر الفائدة من ٣٪ إلى ٦٪ في الشهر . وشركة التجارة المصرية التى أسست في الأصل لاستغلال التجارة في أعالي وادى النيل أوضحت من البداية أنها تتوقع أن تكسب معظم أرباحها عن طريق إقراض أهالي البلاد . يقول إعلان الشركة : « لا كان من المؤكد أن المزارعين والتجار في

مصر العليا والسودان يستهين به أن يقترضوا بسعر ٤ و ٥ في المائة في الشهر ولا يزالون يحفظون بثرة ضخمة فإن ميدان العمليات المالية ليس له حدود ، وفي كل ذلك لم يكن هناك إحساس بالذنب لدى المصرفيين البريطانيين . فالرأسمالية البريطانية كانت قد تخطت فكرة المراهبة غير الرشيدة . وكان السعر العادل للنقود عندها هو السعر الذي يحدده العرض والطلب . وعلاوة على ذلك فإنه على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة الذي تقدمه هذه الشركات فإنه كان أقل مما عرفه الشرق من قبل . والحق أنه لو لم يستبعد البريطانيون جميع التقييم الأخلاقية غير الرشيدة من تفكيرهم في السلوك الاقتصادي لكان عليهم أن يهتوا أنفسهم على إنسانيتهم ! .

ولقد كان هناك تطور آخر غير مرئي في الوقت الذي استعد فيه الممولون لتقديم الشركة المالية في سوق رأس المال البريطاني ، ألا وهو توفر الأموال الحرة واستعداد المستثمرين لقبولها . ومع ذلك فقد كان من الممكن توقع هذا الوضع . فبينما كانت القيود القانونية في الماضي تجعل إنشاء الشركات المالية في إنجلترا أصعب منه في القارة الأوروبية ، فإن هذا الوضع قد انعكس وأصبح تسجيل الشركة مجرد مسألة شكلية . وكل ما كان يحتاج إليه إنشاء الشركة في بريطانيا توفر صاحب مشروع ذي أعصاب قوية وخفة من الأسماء اللامعة في مجلس الإدارة وبرنامج طموح ثم يقوم الجمهور بباقي الأمر . وأكثر من ذلك فبينما كانت المتطلبات القانونية في القارة الأوروبية تشجع الدفع المبدئي بنسبة كبيرة من قيمة الأسهم وسرعة سداد الباقي كانت الشركات البريطانية لا تطالب المستثمرين إلا بالقليل في أول الأمر ( حوالى ١٠ في المائة من رأس المال الإسمي ) ولا تطلب منهم طلبات أخرى إلا إذا لزم الأمر ، وفي سوق غنية كلندن ومغاثلة كنتلك التي كانت في عام ١٨٦٠ كانت هذه التسهيلات للمساهمة بمثابة دعوة للبالغات التي حدثت .

ومع ذلك فكل هذا العمل لم يكن يحتاج إلى ذكاء كبير . إن المؤسسين لأولى الشركات المالية البريطانية كانوا أصحاب بنوك وتجاراً صناعيين من نفس مستوى أولئك الذين أسسوا الكريدي موبيلييه في أوروبا . وقد ضموا بينهم عدداً مختاراً من أعضاء مجلس إدارة بنك إنجلترا ومدير بنك لندن ووستمنستر وأكبر مقاول للأعمال الهندسية في العالم ومغذين أقرباء للسكك الحديدية الهندية وجزءاً من أرقى البيوت

اليونانية في إنجلترا . وكانت ارتباطاتهم في الخارج مع شركات في نفس مستوى النفوذ والشهرة : الكريدى موبيليه ، كونتوار دى كومت ، ونصف « المالية العالية » في فرنسا ، بيشو فشايم ، وجولد شميت في باجيك .

وبتأسيس شركاتهم المالية لم يقصد البريطانيون أن يقلبوا نظام البنوك المستقر ، فالثورة هي آخر ما يخطر ببالهم . وكل أعمالهم كانت تستهدف — كما في اتفاقية الأوربية — القيام بعمليات الاستثمار التي لا تلائم التمويل التجارى التقليدى ومساندة أولئك الذين لم يستطع التمويل التجارى أن يساعدهم . وأكثر من ذلك فقد أقاموا أكثر علاقاتهم مع البنوك الأخرى ، وكانوا يتوقعون الكثير من التعاون مع حلفائهم في الخارج .

لقد أسسوا ثلاث شركات . ثم توقفوا وشعروا أن لدى إنجلترا كل الشركات المالية التي تحتاج إليها . ولقد كان الرأى الخير ميالا إلى وجهة نظرهم هذه .

• • •

إن الطريق إلى الجحيم مخوف بالنوايا الحسنة . وإذا كان أول بنوك الائتمان البريطانية قد توقع أن يحتكر الميدان لنفسه ، فقد اتضح له خطأه بسرعة . لقد احتضن الرأسماليون المهمة الجديدة بحماس (وأحيانا بجنون) طغى على الاعتدال والحذر اللذين طالما يفخر بهما الإنجليز . لقد تدفقت شركات الائتمان والبنوك الخاصة والاتحادات المالية في اندفاع غير منظم إلى سرق لندن وبلغ عددها سبعة وأربعين حتى نهاية عام ١٨٦٥ واشتغل ثلثها في استغلال وتنمية المشروعات في المستعمرات وفي الدول الخارجية .

بل إن هذا الرقم الكبير لا يكتفى في وصف اتساع الحركة والحدود التي وصل إليها الائتمان . فذفس هذه السنوات الثلاث ١٨٦٣ — ١٨٦٥ قد شهدت إنشاء خمسين « بنكاً » جديداً وأربعة وعشرين « مشروعاً تجارياً » . ومعظمها كانت بالذمة ما يقترحه الام ، بنوك بالمعنى الإنجليزى ، أى مخزن إيداع للاحتياجات المستخدمة في عمليات قصيرة الأجل ، وشركات تجارية عملها الوحيد هو شراء وبيع السلع . ولكن كثيراً من هذه الشركات ( وهنا نجد الدليل مرة ثانية على مرونة التنفيذ التي تميزها من الجمود ) وجدت أنه من الصعب بل من المستحيل أن تتجاهل

القرص المالية في عصر التوسع والتضخم . وهكذا فإن البنك الإمبراطوري العثماني (الذي كان بنك إصدار) عمل كوكيل عن الخزنة التركية فكان بمنح السلفيات للباب العالي ، وكسب الكثير من تجارة الأوراق التجارية وساعد على خلق ودفع مشروعات مساعدة في حدود الإمبراطورية العثمانية . وشركة التجارة المصرية (التي سوف نلتقي بها مرة ثانية) وجدت أن بعض أرصدها قد تحقق أرباحاً فاحشة إذا وظفت في قروض للحكومة المصرية أكثر من استغلالها في تصدير حاصلات السودان وأواسط أفريقيا .

لقد كان هذا عملاً هداماً . نعم لقد كانت هناك حاجة لعدد بسيط من شركات الائتمان في إنجلترا . . . ربما اثنين أو خمس بل وحتى عشر . أما أن توجد عشرات منها فذلك مسألة أخرى ! إن قادة الصحافة المالية الذين رحبوا بأولى الشركات المالية في حذر بدأوا يهيمسون في ضيق ثم أغلخوا يتكلمون في أسف ثم رفعوا أصواتهم بإدانة هذا الوضع . ونفس أصحاب البنوك الذين شجعوا التوسع في تسهيلات الائتمان في مبدأ الأمر وجدوا السوق اليوم خائفاً لازدحام المنافسين . بل إن ازدياد القرص التجارية وتكاثر المستثمرين لم يستطع الصمود أمام العدد الكبير من أصحاب المشاريع الذين يحملون معهم أفكاراً كبيرة ولا قليلاً . لقد كان عام ١٨٦٤ معروفاً باسم عام الـ ٧٪ عندما كان متوسط سعر الفائدة ٧٪ وعمولة الخصم ٩٪ ومع ذلك فلم يكن كل ذلك قادراً على أن يهدئ حالة الغليان في السوق . وبدأت البنوك تبحث في داخل إنجلترا وتتصارع على العملاء وأخذ مديرو البنوك يشكون من أنهم لا يستطيعون أن يتعاملوا مع عملائهم على قدم المساواة . وبدأت المهنة المالية تفقد كرامتها بمجرد أن بدأت سوق القرد - التي عرفت في الماضي بالانتران - تظهر بمظهر المساومة المنحطة .

ولقد كان من الطبيعي أن يكون الشرق الأدنى من أهم مناطق المنافسة الشديدة . فهنا كما في إنجلترا نفسها ، بدأت الأمور في هدوء ووصلت الشركات المالية متأخرة . وتمثل رد الفعل المبكر لتزايد الطلب على التسهيلات الائتمانية في ازدياد عدد البنوك الخاصة . وكما حدث في غرب أوروبا من قبل وجد عدد من التجار (يونانيون - يهود - سوريون وأوربيون) أن التجارة هي الطريق إلى المال . وفي

أعوام ١٨٤٠ - ١٨٥٠ حاول بعض هؤلاء المفاوضين أن ينظموا بنوكاً تجارية - مساهمة بالتعاون عادة مع مصالح بريطانية ، وبهذه الطريقة أنشئ بنك مصر في الإسكندرية عام ١٨٥٥ . وفي نفس الوقت كان رجال الأعمال البريطانيون أول من قام باكتشاف الإمكانات المالية للشرق ؛ وفي عام ١٨٥٦ وفي أعقاب حرب القرم أنشأت مجموعة في لندن البنك العثماني في القسطنطينية . وبعد ذلك بتقليد فرضت أئمة ١٨٥٧ تأجيل المشروعات الأخرى .

عند هذه النقطة يتباعد التاريخ المالي لكل من تركيا ومصر . فتاريخ الأعمال المصرفية العثمانية هو إلى درجة كبيرة تاريخ البنك العثماني ؛ فهذه المؤسسة التي كان غرضها الأصلي القيام بالأعمال العادية للبنوك التجارية ، كونه على مدار السنين أوثق العلاقات مع الحكومة التركية وأثبت مديرو البنك تعاونهم وفهمهم في حل مشاكل السلاطين المبذرين المهملين وفي التغلب على عدد من الصعوبات المالية المتكررة . ولقد كان نوع المناورات والمؤامرات التي احتاج إليها المديرون الإنجليز لكي يتقدموا على غيرهم في دنيا السياسة المجنونة القائمة في عالم الرأسمالية الرشيدة أمراً أثار دهشتهم . وفي تقرير إلى حملة الأسهم عام ١٨٦١ أوضح المديرون أن البنك قد شق طريقه على الرغم من المعارضة « التي تتميز بكثير من الحساسية والمؤامرات والشعوذة المجهولة تماماً في إنجلترا » :

ولقد برزت الأحداث التالية هذه السياسة التعاويذة تماماً . فقد شهدت سنوات ١٨٥٧ - ١٨٦١ التدهور السريع لمالية الحكومة التركية ، وزادت من سرعة هذا التدهور صعوبة اقراض التقود وتكاليفه في سرق محكمة . وتحطمت جهود مجموعة إنجليزية - يونانية لإنشاء بنك أهلي تركي عام ١٨٦٠ على صخرة تلك المصاعب . فقد أخضت هذه المجموعة جزءاً كبيراً من القرض العثماني في تلك السنة وفقدت ثروة كبيرة في هذه العملية . ولم يكد يحل عام ١٨٦١ حتى تحول التدهور إلى انهيار وتوقف عن العمل تسعة عشر من البنوك المالية في القسطنطينية .

وفي تلك اللحظة وجد البنك العثماني فرصته المناسبة . فإذا كان منافسوه المحليون قد شلت حركتهم مؤقتاً وتحطمت الاعتمادات الأجنبية للباب العالي ، أصبح البنك العثماني في عام ١٨٦١ الدعامة الأساسية للخزانة التركية . وفي الاجتماع العام في

سبتمبر من نفس السنة قال رئيس مجلس الإدارة لحملة الأسهم إن الحكومة التركية مدينة للبنك بمبلغ ١٥٢,٠٠٠ جنيه وإن الشركة تتعامل آنذاك مع الحكومة التركية أكثر مما تتعامل في التجارة الخاصة . وعندما عقد في ١٨٦٢ قرض لتصفية الأوراق المالية المندھورة والمتداولة في السوق ( وهو التمهيد الضروري لإنشاء بنك أهلي ) كان البنك العثماني هو ضامن الإصدار بالاشتراك مع شارلز ديفره وشركاه وشركة جلن ، ولقد نجح القرض نجاحاً لا نظير له .

وإذ كان المسرح قد أعد لإنشاء بنك أمبراطوري جديد ، دخلت مجموعة من المالين الفرنسيين الميدان ، ومن المشكوك أن يكون هذا عمل ترحيب مديري البنك العثماني الثابت الأكدام . ومع ذلك فلم يكن من الممكن تجاهل وجودهم . : رجال أثر ذوو اتصالات قوية ومستعدون لمنافسة العروض البريطانية . وعلاوة على ذلك فإن الحكومة التركية التي صرّتها إمكانية ضم المصادر البريطانية والفرنسية المالية وضمان رابطة قوية سياسية واقتصادية مع باريس ، بذلت كل ١٠ في وسعها . من مجهود لكي تنفخ المجموعتان . وفي نوفمبر عام ١٨٦٢ أنشئ الاتحاد الأنجلو فرنسي رسمياً وفي فبراير ١٨٦٣ اعتمدت الحكومة التركية الامتياز رسمياً ، وفي مارس صنى البنك العثماني القديم أعماله وحل محله البنك الإمبراطوري العثماني الجديد .

وهكذا كانت الشركة الجديدة رمزاً للتعاون المالي . ولكنها ولدت أيضاً في جو من المراة والعداء . فقد حارب أصحاب الامتياز في البنك التركي المفلس البنك الجديد بعنف في المحاكم الإنجليزية التي رفضت أن تتدخل في أمر تختص تركيا بتقريره ( تصرف نبيل في سترات البراءة التي سبقت الأمبريالية ) . وقد نشر هذا الموضوع في الصحف التي كانت في الواقع عاجزة عن أن تقرر إلى أي الطرفين تنضم . وفي النهاية اضطر الممولون اليونانيون والإنجليز لبنك تركيا إلى التخلي عن المعركة وإنم يستسلموا . لقد كان ثمة مكان لأكبر من بنك في تركيا ، ومعظم هؤلاء الممولين عادوا إلى المعركة مرة أخرى في يوم آخر .

ولقد كان مديرو البنك الأهلي الجديد من الذكاء بحيث قدروا الموقف ، وفهموا أنه ليس من الممكن أن يحافظوا على احتكارهم . وكمولين طيبين تنازلوا والابتسامه على شفاههم . وفي عام ١٨٦٤ أسست الشركة العامة للإمبراطورية العثمانية برأس

«ال قدره مليوناً جنيه إنجليزي ، وهي نوع من الكريدى موبيليه تكمل استثماراتها ( في المشروعات الصناعية التجارية المحلية وفي تكوين شركات جديدة ) نشاط البنك الأمبراطوري كبنك لإصدار وإيداع وخصم . وكان مؤسس الشركة الجديدة خليطاً غريباً من المهن والمهاتبة يضم على الأقل ثلاثة من المصالح المالية المتميزة . وكان أولها البنك الإمبراطوري العثماني ثم الملوك اليونانيون بـلتزى ، زوجرافوس ، ميسروجولو والى ، كاهوندو ، زافيروبولو . وزلوفى ، ثم الاتحاد الإنجليزي — الألماني الذي بدأ أول قرض للحكومة المصرية في الشرق الأوربية عام ١٨٦٢ ، والذي لعب دوراً رئيسياً في المالية المصرية في العشر السنين التالية ، فروهلنج وجوش ، سرلرباخ من فرانكفورت ، أوبنهايم — البرق من القسطنطينية وأخيراً ( وهذا رمز المرونة في التحالفات المالية ) إخران شترن من الجمعية المالية الدولية ، بيرششتايم وجولد شمت من شركة الائتمان والمالية العامة . ولقد كان هذا الموقف بمثابة التصرف المصرفي العاقل ، وكما أوضح سير وليام كلاي الموقف لحملة الأسهم في البنك الإمبراطوري العثماني في الاجتماع السنوي الأول عام ١٨٦٤ :

« إن الفكرة التي دفعت البنك للاشتراك في المشروع هي أن في تركيا مجالين متميزين للعمل في المال والتجارة . فالبنك الإمبراطوري العثماني هو الأداة المناسبة لكل ١٠ ، يتعلق بالتعامل مع غرب أوروبا والقروض التي تأخذها الحكومة التركية من أوروبا . ولكن من ناحية أخرى فثمة عدد كبير من العمليات المالية تتصل الآن بالحكومة وعماليات أخرى تتصل بالأجهزة المحلية وأخرى تتصل بالأفراد وتحتاج من الخبرة المحلية والمعلومات والعلاقات مع الممولين المحليين ورأس المال القسطنطينية ما يجعل هؤلاء الأداة المناسبة لهذا العمل . وبذلك أصبح واضحاً أنه من الممكن تكوين اتحاد بين البنك والأطراف الأخرى التي كانت بشكل عام ثرية جداً وقوية وذات خبرات واسعة . وإن شعورنا العام أنه من الأفضل تماماً أن نتخذ من مثل هؤلاء الأشخاص أصدقاء ومعاونين بدلاً من أن نكون منافسين » .

وقد أجاب المستمعون على الخطاب بالموافقة والترحيب .

وعلى ذلك فحتى أكثر أصحاب المشروعات تعقلاً واقتناعاً صعب عليهم أن يتفقوا مع هؤلاء المتدغمين ليكونوا أصحاب بنوك في أرض الاثنى عشر والعشرين في

مائة . في الوقت الذي أنشئت فيه الشركة العامة للإمبراطورية العثمانية ظهر في الميدان « الاتحاد المالي العثماني » برأسمال قدره مليون جنيه وهو شركة ائتمان متحرك جديدة تساعد التجارة والصناعة وتتفاوض من أجل امتيازات المرافق العامة علاوة على الإقراض بفائدة مجزية . وقد أنشأ هذه الشركة لويس فارلى . . . رحالة لا يهدأ ، منفذ مشروعات طموح ، وخبير بالشرق الأدنى . وقد ضمن التأييد المالي من بعض التجار اليونانيين الذين نسبهم الشركة العامة للإمبراطورية العثمانية ، وتأييد مديري مؤسسات إنجليزية جديدة مثل البنك الأوربي المتحد . والبنك الإمبراطوري واتحاد الائتمان التجاري .

وأكثر من ذلك في مقابل كل بنك مركزه الرئيسي في تركيا كان هناك بنك آخر في لندن أو باريس على استعداد لأن ينشئ فرعاً له في القرن الذهبي أو أن يرسل وكيلًا ينافس الشركات المحلية . وهكذا صنع أيضاً اتحاد الائتمان التجاري ، الذي أنشئ في لندن في أول عام ١٨٦٤ على يد اتحاد التجار الإنجليز واليونانيين المعروفين في ميدان التجارة مع الشرق الأدنى ، وأصبح يلعب دوراً نشطاً في الأعمال المصرفية التركية في مجال الخصم والتبادل المنتظم بل وفي مجال الإشراف على شركات بريطانية محلية مساعدة . وبالمثل أسرع شركة الائتمان والقوئل العامة إلى اقتناص الفرصة عندما أتاحت لها وقامت بضمان قرض ٦٣٦.٣٦٣ جنيهًا للباب العالي ، الأمر الذي أثار استياء البنك العثماني الإمبراطوري .

إن هذا النشاط لشركات البنوك المحلية والغريبة ليس إلا جزءاً من القصة ، ليس إلا السطح الظاهر من المعركة الذي يمثل تنافس وتلاعب المؤسسات العامة الكبيرة التي تتوافر تقاريرها في الصحافة وتعلق الصحف على كل حركة من حركاتها . وخلف هذه المؤسسات الكبيرة توجد البيوت الخاصة المتواضعة ، وبعضها ذات سمعة لسنين طويلة ، وبعضها قد ولد بالأمس فقط بهدف أن تدس يدها في الأعمال المالية والمعاملات التي هي لب مالية منطقة الشرق الأدنى . وليست معارك وتحالفات ومناورات هذه البيوت الصغرى معروفة لدينا بالكامل أو بشكل منظم . وفي مقابل كل مشروع عرفناه لإنشاء بنك ( مثل مشروع إنشاء بنك برأس مال ٥ ملايين جنيه على يدها . هافا الذي لم يشطه إفلاسه في أزمة ١٨٦٠ ) كم هناك من مشروعات



ماتت في المهد في حوانيت جالاتا أو في غرف الاجتماعات بشارع برنيس ؟ ولكل قرض خاص يقدم للحكومة التركية علنا ( مثل قرض أوبنهايم ألبرت في ١٨٦٣ ) كم هناك من قروض لم يعلن عنها أبداً لأسباب حكومية ؟ إن أوشيف هذه البيوت الخاصة لم ينتج أبداً للغرباء ، والأوراق الخاصة لمديرها تحرق أو تضيّع أو تحرس بعناية . فهؤلاء المديرين كانوا يتحكمون - مباشرة أو بشكل غير مباشر - في جزء كبير من تجارة الإمبراطورية وأعمالها المصرفية ، وكانوا مقرضين ومستشارين للسلطين والوزراء . ولكن وظائفهم المتواضعة بالقياس إلى حياة الوزراء والدبلوماسيين لم تكن أبداً موضع تأريخ ، ومعظمهم يضيعون في متاهة التاريخ الذي لم يكتب .

\*\*\*

ومع ذلك بالمقارنة بمصر تعتبر تركيا ميداناً هادئاً ، إلى حد كبير بسبب وجود البنك الإمبراطوري العثماني والبنوك المساعدة . فعالم البنوك في القسطنطينية في فترات الازدهار في الستينيات كان أقرب إلى نظام أوروبا المصرفي منه إلى فوضى المالية الإنجليزية . ولقد ظل البنك الإمبراطوري العثماني يمثل فكرة الممولين التجار عن المؤسسة المالية المساهمة كما يجب أن تكون :

وفي مصر لم يكن هناك بنك إمبراطوري عثماني . ولقد كان بنك مصر - القديم - ممزقاً بين النزعة المحافظة لمديره الإنجليزي ونزق مديره المحلي ، وهو تاجر يوناني من آزميز يدعى باسكالي . ولم يكد يحل ١٨٦١ حتى كان البنك قد ربط معظم رأس ماله في قروض لأمرأ البيت المالك في مصر ، ولم يكن في وضع يسمح له بأن يقدم اقتاناً تجارياً ، ومن باب أولى رأس مال استثنائي . أما الباقي من رأس المال فقد كان في خدمة عدد من البيوت التجارية الخاصة التي لم تكن ذات وزن بعد .

لقد كان الباب مفتوحاً في مصر على مصراعيه إذن ، وكان الإغراء يشتد بسبب الوضع في تركيا . وعند عديد من التجار والممولين كانت منطقة شرق البحر الأبيض منطقة واحدة متكاملة اقتصادياً يمكن استغلالها كوحدة ، وكان فيض نشاط الأعمال والمشروعات من القسطنطينية مستعداً دائماً للبحث له عن مخرج في الإسكندرية . وهذا القبيض ، بالإضافة إلى هجرة رأس المال وبعض المهوويين من رجال الأعمال من أجزاء أخرى من العالم ، قد ازداد بعد بدء فترة رواج القطن إثر الحرب الأهلية

الأمريكية : وفي خلال سنوات قليلة لم تعد مصر نقطة رئيسية للتجارة والمال في حد ذاتها فحسب ، وإنما اكتسبت أهمية أكبر لموقعها على الطريق إلى الهند ، حيث كان حصى الرخاء أشد ، والمشروعات المالية أقل تحفظاً .

وهكذا ازداد غليان عالم المال في الإسكندرية . واندفعت إلى الميدان البيوت القديمة والجديدة وغرباء من القسطنطينية ولندن وباريس ومارسيليا ، والماليون الأقوياء وأصحاب المشاريع الفقراء ، الاتحادات الكبيرة والتجار الصغار ، الأمناء والمضاربون والمقامرون والمزيفون . وخلال هذه العملية تخلى الجميع عن بروتوكول وأمانة « المالية العالية » .

والآن . . . نفترق من قصتنا التي تبدأ ككل القصص في أماكن عديدة ، في وزارات أوروبا عشية حرب القرم ، وفي بنوك لندن وباريس بعد أزمة ١٨٥٧ ، في خيام الخديوى بمناسبة منح امتياز القناة ، في السفينة التي أحضرت مديراً اسمه ادوارد ديرفيو إلى مصر عام ١٨٥٥ ، وتحت بنادق فووت سومر ( معركة في الحرب الأهلية الأمريكية ) .

## الفصل الثالث

### فيضان على ضفاف النيل

في مرحلة الستينات من القرن التاسع عشر قامت حرب أهلية طويلة في أمريكا وكان لا بد من توقعها وإن لم يرد أحد أن يواجه هذا التقدير. وأوقعت بضرية واحدة معظم إمدادات القطن عن العالم ، وعطلت أكبر الصناعات الإنتاجية وحولت زغب الخيوط البيضاء إلى ذهب .

ولقد وصلت المجاعة ببطء إلى مصانع مانشستر وروان وفلاندرز والألزاس . وكانت الولايات المتحدة في عام ١٨٦٠ تمد أوروبا بخمسة أسداس ما تحتاج إليه من القطن . وفي ذلك العام كان المحصول رائجاً ، وشعر تجار نيو أورليانز بقرب وقوع الحرب فأسرعوا بتصدير القطن إلى الأسواق فيها وراء البحار . وزادت سرعة التصدير بعد معركة ( فورت سمتر ) . وفي الفترة ما بين يناير وأغسطس عام ١٨٦١ وصل إلى أوروبا ما ينوف على ثلاثة ملايين بالة علاوة على الكميات التي كانت مخزونة . وفي الشهور التالية لم يكن قد شعر ببدء الأزمة إلا عدد قليل من أصحاب المصانع . وقد أدى ضعف الحصار الذي فرضه الإنجليز حول موانئ الجنوب إلى اقتناع أصحاب المصانع الصناعة بأن مخاوفهم من الحرب كانت مبالغاً فيها :

ولم يكذب بل عيد الميلاد حتى تغير الموقب . فلم يكن هناك نقص بعد ، ولكن الكميات الجديدة الواردة من القطن كانت قليلة ، واحتمال أن تطول الحرب في الولايات المتحدة لم يدع أملاً في تحسن سريع . وارتفع سعر القطن الذي ظل ثابتاً عند ٧ ١/٢ بنس للرطل في النصف الأول من عام ١٨٦١ إلى ١٢ بنساً في أكتوبر من هذا العام ، وبعد شوء من التردد قفز السعر بشكل ملحوظ خلال صيف عام ١٨٦٢ وفي نهاية أغسطس وصل السعر إلى ٢٦ ١/٢ بنس للرطل . وقد شيطر المضاربون على البورصة وأخذوا يبيعون ثم يعيدون البيع - ( أحياناً خمسين مرة ) في قطن لم يفادر المخازن للتسليم أبداً . واشتدت الأزمة في لانكشير وأقلعت المصانع وأخذ آلاف من

الرجال والنساء يجوبون الشوارع . وبينما نزلت اللجان للعناية بالجياح وضربت العائلة المالكة المثل بالمساهمة في إغاثة البؤساء ، كان البحارة يهبون السفن ليبعوا الغلال في السوق السوداء ، بسر سرقة للروبل . وفي فرنسا حيث ارتبطت هيئة الإمبراطورية واستقرارها بالدفاع عن معاهدة تجارية مكروهة شعبياً مع بريطانيا ، كانت فكرة الكساد في حد ذاتها شيئاً هداماً . ولما أصبح النقص في القطن حاداً قبل إن نابليون الثالث كان مستعداً إذا دعت الحاجة لوقف الحرب .

وقد استخدم أصحاب مصانع القطن ( الذين كانوا في خسارة يومية ) كل مهارتهم للحد من الشلل ، فقاموا بعمل منسوجات رقيقة — ولأول مرة منذ عهد نابليون الكبير أصبح المولى الخفيف هو الموضة — وقاموا بعمل خليط مذهش من خيوط القطن والصوف أو الكتان لكي يحولوا جزءاً من العبء إلى المنسوجات الأخرى . وتعلموا تقوية خيوط القطن بواسطة الدقيق أو النشا الشيء الذي جعل وزن المنسوجات يزداد بمحاوئ النصف . وكل ذلك لم يؤد إلى النتيجة المطلوبة ، فلم يكن هناك ما يكفي من القطن . وإذا كانت أمريكا لا تستطيع أن تمد أوروبا باحتياجاتها منه ، فلا بد من العثور على مكان آخر يستطيع ذلك .

إن الأماكن الصالحة لزراعة القطن على النطاق التجاري قليلة في العالم . وفي فترة ١٨٦٠ كانت الإمكانية العملية تركز في مصر والهند . وذلك بالرغم من أن القوى الصناعية كانت على استعداد في محاولة يائسة لأن تجرب أي مكان — أسبانيا ، أستراليا ، حتى جزائر فيجي — أما الهند فكانت أكثر أهمية من مصر من زاوية الكم إذ كانت في عام ١٨٦٠ تصدر من القطن إلى إنجلترا فقط ما يعادل المحصول المصري كله . ولكن لسوء الحظ كانت تيلة القطن الهندي من القصر بحيث دعت إلى تغيير معظم آلات النسيج في أوروبا حتى تلائم هذه التيلة ، هذا علاوة على أن القطن الهندي كان رديئاً لدرجة أن كلمة « سورات » كانت تعني الإنتاج الرخيص الرديء .

إن التيلة القصيرة هي من عمل الطبيعة ، ولا يمكن إصلاحها إلا بمرور الوقت ؛ أما الرداءة فكانت من عمل الإنسان ، ولذلك فهي قابلة للتحسين السريع ، إلا أن المقاومة العنيدة من جانب الوسطاء الهنود للأفكار الغربية عن الأمانة في التجارة

والتعامل الحسن - كانت عقبة قوية شأنها شأن العوامل الجغرافية ، ولذلك ظلت الحالة المنحطة للمحصول الهندي رادعاً أساسياً عن استعماله خلال فترة رواج القطن . ولقد كان شراء القطن من بومباي عام ١٨٦٠ أمراً يثير الضيق . فالبائع مصمم على النفس والمشتري أيضاً مصمم على منعه . وبينما كان السمسار الأوروبي يتكويته الرقيق وكرامته المرهقة يقف بعيداً ويحاول بمساعدة خدم محليين الحصول على بضاعة نقية من نوع واحد ، كان التاجر الهندي يقف علناً ينادى على بضاعته وينافق بالكلام الممسول ويظهر أفضل القطن من بالات مخلوطة ، ويستبعد بالة رديئة ليضع أختها محلها .

وباختصار كان التاجر الهندي يظهر صبر القديس لبيع بضاعة اللص ، وفي النهاية يقلب الثعب المشتري ويقرر شراء قطن أفضل قليلاً من الذي رفضه في أول الأمر ، قطن مليء بالشوائب بقدر ما يستطيع أن يحمل ، ومع ذلك يسمونه قطناً .

لهذه الأسباب كانت الحاجة إلى القطن الهندي ملحّة في سنوات العجز إلى الدرجة التي أهملت فيها اعتبارات النوع . وارتفعت الأسعار بدرجة كبيرة وحاشت البلاد فترة من الرخاء والمضاربة ، يمكن مقارنة درجتها بأكثر فترات الرواج في تاريخ التجارة . ومع ذلك ، فقد ظل هذا الرواج سطحيّاً وبقيت أسس الزراعة الهندية كما هي . لقد زادت صادرات الهند إلى أوروبا على حساب الاستهلاك المحلي فقط وبقيت تكلفة الإنتاج عند مستوى لا يسمح بمنافسة القطن الأمريكي في السوق العادية .

إن المشكلة كانت في الواقع إجماعية بقدر ما هي اقتصادية . فالأساليب الزراعية للفلاح الهندي أولية إلى حد محزن ، ولم يكن لديه الدافع إلى تحسينها ولا وسيلة هذا التحسين . وإذا كان يعاني من أعباء الإيجار والضرائب إلى حد عيشة الكفاف كان من الطبيعي أن تشغل زراعة الحبوب اهتمامه لياكل أكثر من زراعة القطن لبيع . والذين كانوا يزرعون القطن كانوا يهملون ذلك بمساعدة المزارعين والتجار الذين كانوا يقدمون رأس المال والبصرة ، وهم غالباً ما يملكون المحصول قبل البئر . والأكثر من ذلك فإن المزارع الذي كان يحدد سعر المحصول مقدماً ، لم يكن

يكتفى بأخذ كل أرباح الرواج لنفسه ، بل كان يفضل التضحية بإمكانيات تحقيق أرباح أكبر على أن يرفع سعر الشراء التقليدى عن الفلاح فينخفض بذلك معدل الربح .

وفى مواجهة هذا الخليط من التقاليد العمياء والتنفيذ المعكوس وقف رجل الأعمال الإنجليزي لا يحرك ساكناً . وتساءل البعض : هل هذا مكان لا تنطبق فيه قوانين العرض والطلب ؟ . كتبت مجلة الأيكونوبست تعلق على ذلك قائلة : « إن هناك صعوبات غير عادية تنشأ من حالة المجتمع الغربية ، وهذه الصعوبات تقاوم الأثر الطبيعي لدوافع الفعل الإنسانى » .

وأشوأ من ذلك فقد وجد التجار الأوروبيون أنه يستحيل عليهم أن يتدخلوا ويقدموا الانتان بشروط أفضل . فالمعارضة القوية من المزارعين المحليين والمقاومة السلبية من جانب الملاح الهندى ( الذى كان شكه فى التغيير وخوفه من المزابى أقوى من رغبته فى الربح ) قد خلقت عقبات لا يسهل التغلب عليها . كذلك لم يكن المزارعون الأوروبيون على استعداد للتدخل ليحلوا محل الزراع المنزود فقد أدى الغموض والتخبط فى قانون الملكية الهندى إلى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي للأرض ، وعلاوة على ذلك فقد كان من الأسهل كسب المال — من خلال أعمال الوساطة — باستثمارات صغيرة بدلا من استخدام مبالغ كبيرة فى أعمال الزراعة غير المأمونة والتي تتطلب اتفاقاً كبيراً . ومع خوف أصحاب مصانع النسيج فى لاكشبر من المخاطرة بأموالهم فى تحسين وزيادة محصول الشرق وتصميم الحكومة البريطانية على مبدأ عدم التدفق فى التدخل الطبيعى لرأس المال المستثمر ، ظل القطن الهندى على حاله وضاعت فرصة لا تعرض فى آلاف السنين .

ولقد كان لمصر — مثل الهند — تاريخ طويل فى زراعة القطن . وصحيح أن إنتاج وادى النيل صغير إذا قيس بمحصول البنجاب والبنغال ، إلا أن ما يعرض ذلك جزئياً هو طول تيلة القطن ( الجهيل ) المصرى الممتاز ويعتبر الثانى فى الجودة فى العالم كله بعد القطن الأمريكى ، فى صناعة المنسوجات الدقيقة .

ومن ناحية أخرى فإن عناصر الضعف التى كانت تعوق كل الجهود لتحسين القطن الهندى كانت قائمة فى مصر أيضاً . فقد كان الفلاح المصرى يشبه الفلاح

الهندي تماماً في جهله وبقره وبدائيته والإصرار على هذه البدائية . بل إن وجود ملكية متنورة في مصر ( عشرة في المائة تنور والباقى استبداد ) تضرب المثل في الزراعة الناجحة وتفرض التغيير على جماهير الفلاحين لم يكن إلا عبثاً في غالب الأمر . ففي ظل الملكيات المستبدة لا تتطابق دائماً المصالح الاقتصادية البعيدة والقريبة ، ولا تكون السلطة دائماً مصحوبة بالفهم ولا النوايا الطيبة بالحكم الصائب .

وهكذا ، فإن محمد علي — مؤسس الأسرة الخديوية وأبو مصر الحديثة والذي أدخل زراعة قطن الجميل — كان يعتبر أن القطن مناه الدخل . ولقد كانت الزيادة في الدخل التي حققها المحصول الجديد هي التي مكنته أن ينشئ الجيش والأسطول المصري ويتنزع بالقوة من التسلطية وراثته أمرته للعرش . وعلى ضره هذه الأهداف السياسية اندفع محمد علي في زراعة القطن اندفاعاً سريعاً . وفعل التوجيه انشط من أعلى فعل السحر . فبعد ثلاث سنوات من إدخال زراعته عام ١٨٢٠ ارتفع لإنتاج الجميل من ٦٥٠ وطلا إلى أكثر من ١٨ مليون رطل متفرقاً بذلك على كل الأنواع الأخرى القديمة . وقد سر المستوردين الأوروبيين نوع التيلة الجديدة التي اكتسبت لنفسها مركزاً ممتازاً في سوق لفربول والمافر .

إلا أن جهود محمد علي لزيادة دخله من القطن أثبتت فشلها في المدى الطويل . وإذا كان محمد علي غير قانع بالدخل الضريبي الذي يأتي به النظام التقليدي لإيجار الأرض ، قام بانتزاع الأراضي من الملاك الذين كانوا يقفرون بينه وبين الفلاح ، وتم ذلك قبل إدخال زراعة القطن . وتحولت كل مصر تقريباً إلى مزرعة حكومية كبيرة وتحول الفلاح إلى وضع القن . فقد كان يبئر ما يؤمر به وفي الوقت الذي يزمر به ثم يقدم ما يحصده إلى الحكومة . ولم يكن في استطاعته أن يبيع محصوله ولكنه كان يجبر على أن يقدم محصوله للدولة بالأسعار التي يفرضونها عليه والتي لم تكن تغطي غالباً ما يفرض عليه من ضرائب . وإذا استطاع الفلاح عن طريق التحايل أو المهارة أو القوة الإنسانية الخارجة في الاقتصاد أو أي شيء آخر ، أن ينجح في تسليم كميات زائدة ، كانوا لا يدفعون له نقداً ولكن بالأجل ، مقابل الضرائب المستتلة . ولم يكن متوقفاً أن تستمر مثل هذه الحسابات النادرة طويلاً ، وهي التي يمكن أن تسبب ارتباك أي محاسب لغرابتها . واستخدمت طرق

عقوبة لتجميد أموال الفلاحين ، إذ أصبح كل فلاح مسئولاً عن ضرائب كل جيرانه في القرية وأصبحت كل قرية مسئولة عن ضرائب القرى المجاورة لها في المنطقة وكل منطقة مسئولة عن ضرائب المناطق الأخرى في المديرية . وبعد سنوات من التهرب والتأخر والاضطهاد والتهديد بالضرب بالسياط ، عندما تصل القرية إلى نهاية واردتها وتنهار تحت أعباء الضرائب المفروضة عليها وتلك المفروضة على جيرانها كانت الدولة تصادر مواشي وآلات أهلها . ثم تحول الأرض - قسراً في الغالب - إلى فلاح آخر . مطلوب منه أن ينجح حيث فشلت الدولة أو أن يدفع من جيبه الخاص . وبذلك تحول الزراع من مرتبة الأقتان دافعي الضرائب إلى مرتبة المشاركين في المحصول أو العمال الأجراء الذين يحصلون على أجور تجعلهم يعيشون بين سوء التغذية أو المجاعة .

ولقد برروا هذا النظام القاسي بالقول إن الفلاح كسول وإنه لن يعمل إلا بدافع الخوف من الجوع . ولا شك أن هناك نصيباً كبيراً من الحقيقة في ذلك . فالامبالاة إزاء دوافع الاذخار ، إزاء الربح من أجل الربح ، هو القاعدة العامة خارج نطاق جزء ضيق من المجتمع الغربي . ومن ناحية أخرى فقد كان بعض المراقبين الأذكىاء بمصر في فترة ١٨٣٠ مقتنعين بأن الفلاح كان يحب المال كأي إنسان آخر ، وأنه كان مستعداً للاستجابة لدوافع الربح كأي إنسان آخر .

وعلى أي حال فقد كان العلاج أسوأ من المرض . وصحيح أن الفلاح المصري صبور طويل المعاناة ومستعد للخضوع . إلا أن هذه الصفات نفسها تخلق فيه القدرة على العناد بلا حدود . ولقد حطم قصر نظر محمد علي وتعطشه الشديد للمال الدوافع عند هؤلاء الذين تبنوا زراعة قطن الجميل . مؤملين تحقيق دخل أكبر ، وأكدت عناد غالبية الفلاحين الذين عارضوا زراعة القطن من البداية ، وبضيايع كل فرصة في الحصول على الربح كان الفلاح ينحني ببساطة لأسياده وينفذ شكلياً ما يطلبون . ولقد هرب كثير من الفلاحين إلى القرى الأخرى أو المدن ، فقد كانت السرقة أو الشحاذة أفضل من العمل في الحقل والكرabaj .

ولقد اشتد الحرب من الأرض بسبب السياسة العسكرية للباشا . فللمرة الأولى منذ عهد القراعة كان الفلاح مجبراً على أن يكون جندياً . فقد كان جيش محمد علي



في قمة مواركة الحرية يضم ١٢٧٠٠٠ من الجنود النظاميين و ٤٢٠٠٠ من جنود الاحتياط عندما كان مجموع السكان حوالي مليونين . ولقد هرب ألوف من الجندية بتر بعض أعضاء الجسم وهرب آخرون إلى المدن وإلى سوريا بل وحتى الصحراء . ( وقد كان الغزاء الوحيد لأشد الفلاحين فقراً هو عائلته وتحرره من السيطرة المباشرة ومن الاعتقال والثكنات والمصانع ) ، أما أولئك الذين لم يهربوا بما في ذلك المشوهين فقد كانوا مطالبين أن يقوموا بالدمل وأن يدفعوا الضرائب نيابة عن المارين : إذ لم يكن الحرب غير القانوني أو الجندية يصلح أساساً للإعفاء من الالتزامات المالية إزاء المجتمع :

لذلك فقد أعقب الدفعة القوية غير العادية لإنتاج قطن الجميل في سنواته الأولى عشرات السنوات من التذبذب العنيف . ونهار نوع المحصول وكذلك أنهار السعر في أوروبا بشدة . ولم تؤد الجهود التي بذلها محمد على لزيادة الدخل المهار بزيادة الرقعة المخصصة لزراعة القطن وتخفيض أجور الفلاحين ، إلا إلى زيادة مقاومتهم ، وتدهور متزايد في المحصول . وفي السنوات الأخيرة من حكمه، من ١٨٤٥ إلى ١٨٤٨ ، كان المحصول السنوي في المتوسط حوالي ٢٣٠٠٠٠ هندريت ويت وهو لا يختلف كثيراً عن محصول منتصف فترة العشرينات .

وبموت محمد على عام ١٨٤٩ بدأت فترة جديدة من النهوض بمحصول القطن . فلم يكن لدى عباس ( ١٨٤٩ - ١٨٥٤ ) طموح سلفه أو أحلامه . وإذا تخلى عباس عن مشروعات جده الباهظة التكاليف وخفض قوات الجيش والبحرية إلى جزء من حجمها السابق ، استطاع أن يخفف العبء المالي على الفلاحين وأن يعيد عشرات الألوف من الرجال إلى الأرض . وارتفع محصول القطن من ١١٩٩٦٥ هندرويت عام ١٨٤٨ إلى ٦٧٠١٢٩ عام ١٨٥٢ . واستقر في حدود نصف مليون بقية العقد .

ويرجع إلى سعيد ( ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ) - محمد عباس وابن محمد على - الفضل في تحويل الزراعة من الشكل الحكومي إلى الزراعة الحرة نسبياً ، ومن نظام السوق المغلقة إلى نظام السوق المفتوحة للقطن . ومن الصعب تبين ظروف هذا التحول . إذ أن المصادر الأوروبية تميل من ناحية إلى الخلط بين السياسة غير الرسمية

والاصلاحات الدستورية . ومن ناحية أخرى كان أغلب هذه المصاخر - وعلى وجه الخصوص الفرنسيين - صاحبة مصلحة في تقديم سعيد وعهده في أجمل صورة . لقد تركوا لنا صورة أعدت لمسائها الأخيرة بعناية . عن سعيد « المجدد والمحول العظيم » .

ومع ذلك فإن النتائج تبدو واضحة . وتحت تأثير اقتناعه جزئياً وتأثير ضغط الأجانب من الأوربيين عليه سمح سعيد للتجار الأجانب أن يتعاملوا مباشرة مع ملاك الأرض والفلاحين - نظرياً وواقعياً - وبالتالي سمح للفلاحين بأن يزرعوا ويشترؤا ويبيعوا ما لهم وأبنا شاموا . وأخيراً ألغى مبدأ التضامن في تحمل الضرائب وألغيت الديون المتأخرة على الفلاحين والتي أصبحت من المستحيل دفعها . وكانت النتيجة هي زيادة المائد من الزراعة المعنى بها وفتح الأبواب القوية في بح في المستقبل .

وعندما حلت مجاعة القطن العالمية كانت الزراعة المصرية مستعدة لها .

• • •

ومن زاوية أوسع فإن نمو مصر كمرکز لزراعة القطن لم يكن إلا جانباً واحداً من جوانب نهضة قومية ، واستيقاظ عظيم من نوم قرون . وعندما رسا نابليون بسفنه عام ١٧٩٨ عند مصب النيل لم يجد غير قشور المدينة ، غير شعب مقيد وبقايا ماضٍ طويل عتفاً عليه النسيان . ولقد كان الماضي منسياً إلى حد أن زعم البعض أنه عندما أنزل نابليون عربته إلى الشاطئ كان يدخل العجلة من جديد في مصر . ليس هذا فحسب بل إنه أدخل السياسيين ورجال الأعمال الغربيين من جديد في مصر .

وفي ذلك كان نابليون بلا شك يهدف لما كان من المهم أن يقع . فامتصاص مصر في دائرة المنافسة السياسية والاقتصادية الأوربية كان أمراً متضمناً في الطبيعة العدوانية التوسعية للتكنولوجيا والتجارة الغربية ، والعزلة المطلوبة التي أعقبت اكتشاف البرتغال للطريق البحري إلى الهند كانت مستحيلة في عصر التجار والرأسمالية المالية .

ومن سخریات القدر أن يكون ضعف المراكب البخارية الأولى هو الذي جعل

مصر محور الطرق التجارية في العهد الجديد . فالبخار كان حاجزاً عن منافسة الشراع في الطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح في الأيام الأولى من استخدام الغلايات ذات الضغط المنخفض والمراوح التي تدار باليدال . ولكن المراكب البخارية استخدمت بنجاح عظيم في الرحلات القصيرة في البحر الأبيض المتوسط والخليج القارصى . ولم يكن الزمن الذى توفره الرحلة البخارية متكافئاً مع تكاليفها إلا إذا كانت السلع غالية الثمن بالنسبة لوزنها . وحلاوة على ذلك فقد كانت هناك دائماً إمكانية إيجاد طريق سكة حديدية أو قناة لربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط .

وفي عام ١٨٣٠ وضعت شركة الهند الشرقية خطاً للبواخر بين الهند والسويس ليتصل عند الإسكندرية بالمراكب الأخرى الآتية من إنجلترا . وفي عام ١٨٣٤ كان الخطان يعملان يربطهما نظام دقيق لتنقل البحرى . وفي خلال العقد التالى دخلت الميدان أربع شركات من شركات البواخر وانخفضت مدة الرحلة من إنجلترا إلى الإسكندرية من أربعين إلى أربعة عشر يوماً . أما الرحلة البرية التي كانت مرهقة وغير مريحة وخطرة والتي كانت تحتاج ما بين خمسة أيام وثمانية عشر يوماً فقد انخفضت مدتها تدريجياً إلى ثلاثة أيام . وأحضرت الجرافات البخارية لكى تسحب حاملات الركاب من الإسكندرية عبر ترعة الممبودية إلى رأس الدلتا . وفي عام ١٨٤١ بدأت أول مركب بخارية جاك أولانترن رحلتها بين الممبودية والقاهرة . واستصلح الطريق الصحراوى من القاهرة إلى السويس ليمح باستخدام العربات . وقد سهلت الفنادق الجديدة ومحطات الطريق ، على الرغم من بدايتها ، على المسافر الأوروبى احتمال مشقة الرحلة . وأصبح طريق البحر الأبيض المتوسط كله من لندن إلى بومباى يستغرق أربعين يوماً مقابل أربعة أشهر بالمراكب الشراعية حول رأس الرجاء الصالح . وهكذا ازدادت رحلات خط البحر الأبيض بشكل هائل . فبينما كان عدد المسافرين بهذا الطريق ٢٧٥ فى عام ١٨٤٤ ازداد هذا الرقم إلى ٢١٠٠ فى العام التالى ووصل إلى ٣٠٠٠ عام ١٨٤٧ .

ولقد تم معظم هذا التحسن بفضل التعاون النشط من جانب محمد على الذى استهدف أن يجعل مصر دولة قوية ، فشجع كل الجهود لإدخال كل تكنولوجيات

الحفاوة الغربية . وقد أحضر بنفسه إخصائيين من أوروبا لينظمو ويوجهوا برنامج الدولة في التجديد . وكان الفرنسيون على وجه الخصوص ظاهرين في هذا المجال . فتولى كولونيل سيف ( أحد المحاربين القدماء في معارك نابليون ) إنشاء وتدريب الجيش المصرى ، وتولى بيسون وسيروى إنشاء البحرية ، ونظم كلوت المدارس الطبية الأولى ، ووضع لينانت وموجل وآخرون تصميم قناطر الدلتا ، وهو سد على النيل يمكن بواسطته رى أكثر مناطق مصر خصوبة على مدار السنة ، وساهموا كثيراً في إحياء شبكة قنوات الرى والمصارف وحسنوا تسهيلات الموانئ فى الإسكندرية والسويس . وإلى هذه المساهمات فى نهضة مصر فى أوائل القرن التاسع عشر تعود دوى الفرنسيين التقليدية والمعادة دائماً بشأن قيادتهم الروحية لمصر .

أما عباس فكان أقل ميلا لهذه المشاريع التى كانت خزانة مصر تنوء بعبئها ، فطرد أغلب الفنانين الأوروبيين الذين أحضرهم محمد على وتخلى عن عدد من المشاريع الهندسية ، بما فى ذلك قناطر النيل . وأغلق المدارس المهنية التى أنشأها سلفه . وبالإضافة إلى ذلك فقد عارض عباس دائماً محاولات رجال الأعمال الغربيين لتوسيع ميدان نشاطهم فى مصر . ومع ذلك فعلمنا أن نتذكر أن برنامج عباس فى التغيير والتصير لم يكن بالعنف الذى صوره السياميون والمؤرخون الغربيون . فقد شهدت السنوات الأخيرة لمهد محمد على بداية التفهق عن الخطط الطموحة التى تجنت فى العشرينات والثلاثينات من القرن . لقد أغلقت مثلا بعض المدارس فى أواخر عهد محمد على ولقد مضى عباس ببساطة فى نفس هذا الاتجاه . ولم يكن عباس أيضاً يصدر فى عمله — كما صوره التاريخ — عن مجرد التعصب ، مع الاعتراف بأن خبرته فى تدخل الأجانب فى شئون السيادة المصرية قد جعلته شديد الاستياء من النفوذ الغربى حتى قبل توليه الحكم .

فى التحليل الباقى كانت المصلحة الذاتية تتقدم على العاطفة . ولم يكن لعباس شاغل طوال حكمه غير المحافظة على استقلال مصر . ولهذا الهدف حاول أن يضمن تأييد إنجلترا . ولقد أدت جهود فرنسا لاستخدام تركيا لإعادة التوازن إلى تقوية الروابط مع الدولة التى كان يشعر أنها القوة الكبرى . وفى عام ١٨٥٤ دعا عباس روبرت إستيفنسون لإنشاء أول خط حديدى مصرى من الإسكندرية إلى القاهرة .

وكان سعيد - خليفة عباس - على العكس من ابن أخيه الانتمالى الميوس فى جميع النواحي . كان سعيد ودوداً يتظاهر بالثقافة ، وقد تعلم من أساتذته الإصجاب بالحياة الغربية . والحقيقة أنه أحب هذه الحياة أكثر من اللازم . فقد كان يقبل اقتراحات أصدقائه الأوربيين بلا حذر ، وأخذ على عاتقه أكثر مما يستطيع هو أو مصر تحمله . وبعض مشروعاته لم تثمر أبداً ، والبعض الآخر تم فى عهد خليفته إسماعيل . ومع ذلك فإن عهده كان يتميز بالعودة إلى التمدن الغربى الذى شجعه محمد على .

وفى عام ١٨٥٤ حل التلفراف الكهربائى عمل السافور على طول الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة ، وفى عام ١٨٦٢ اتصلت أفريقيا بأوروبا بالبرق عن طريق القسطنطينية ومالطة . واستكمل خط السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة الذى بدأ فى عهد عباس فى عام ١٨٥٦ ، وفى فترة ١٨٥٦ - ١٨٥٨ أنشئ خط آخر من القاهرة إلى السويس فاستكمل بذلك الاتصال البرى بين أوروبا والهند وبلغ طول هذا الخط الحديدى ٢٤٥ ميلاً من القنصلان الحديثة وإن كان لهذا الخط من الناحية التجارية والسياسية أهمية تفوق طوله . وفى الوقت نفسه عمل سعيد على تحسين شوارع الإسكندرية إذ أن الطرق غير الممهدة ووسائل النقل الأولية جعلت المسافة القصيرة من المركب إلى محطة السكة الحديد أبهظ فى تكاليفها من آلاف الأميال من المياه التى تفصل مصر عن أوروبا .

ولم يهمل سعيد مسألة النقل المائى ، فقد عمق وظهر المحمودية وهى التربة الحبوية الرئيسية التى تربط النيل بميناء الإسكندرية ، لقد كانت من سوء بحيث أعيد إنشاؤها تقريباً . وأصلح ووسع ميناء السويس ، كما قام بإنشاء وتمويل شركة تتولى تسيير القوارب التجارية فى النيل من ترعة المحمودية . وشجع شركة البواخر الجديدة على العمل فى البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض المتوسط . وأهم من ذلك كله فقد كان سعيد هو الذى منح فرناندى ليسبس الامتياز لحفر قناة السويس .

ولقد تعرضنا من قبل لأهمية إصلاحه الضربى وتخفيفه سيطرة الدولة فى الريف بالنسبة للزراعة ، إلا أن جهوده لإحلال الحوافز الإيجابية على التحسين للمادى - عند الصلاح - بعد رفع القيود كانت أقل نجاحاً . فقد استخدم عمل ألف

القلاحين وثروات ضخمة لإتمام القناطر الخيرية، ولكن أغلب المال والرجال تحول إلى عملية تقوية المنطقة وعمليات أخرى غير ضرورية إلى درجة أنه في نهاية عهد سعيد عام ١٨٦٢ كان السد ما زال عديم الفائدة . ومع ذلك فبفضل بعض أقارب سعيد - الذين يبدو أنهم عوضوا الحجر السياسى المقروض عليهم بمشاريع زراعية - عرفت الزراعة المصرية طلبات الرى البخارية والمحاريث البخارية وأنشئت المزارع النموذجية واتسعت المجال واستحضر الأخصائيون الأوروبيون لتعليم القلاخ الزراعة الجيدة .

وبواسطة هذا التشجيع ارتفع لإنتاج الزراعى كما ارتفع التصدير ليلبي الطلب المتزايد على الآلات والمنتجات الصناعية الأوروبية الأخرى . وفي خلال الخمس سنوات ١٨٥٠/١٨٥١ - ١٨٥٤/١٨٥٥ - بلغت صادرات مصر حوالى ٢,٣٢٩,٦٠٠ جنيه إنجليزى ، وفي السنوات الخمس التالية كانت الصادرات ٣,٩٥٤,٢٠٠ جنيه إنجليزى . أما الواردات فقد ارتفعت من ١,٩٨٥,٦٠٠ ج.ك. إلى ٢,٧٠٦,٤٠٠ ج.ك. ومن خفايا الأسواق والمصادر التجارية الضعيفة ارتفعت مصر عام ١٨٥٠ إلى دولة تجارية ذات أهمية كبيرة ، وهى إن لم تكن دولة من الدرجة الأولى إلا أنها كانت تتقدم بسرعة .

وفي الوقت نفسه ازدهر طريق الملاحة فى البحر الأبيض المتوسط إلى الهند ، ولأول مرة منذ العصور الوسطى أصبحت الإسكندرية إحدى موانئ العالم الهامة . إن هذه المدينة القديمة التى كانت تملك الميناء الوحيد فى مصر حيث تستطيع أن ترسو المراكب البحرية الأوروبية قد نمت من مدينة صغيرة وراكدة سكانها حوالى ١٠,٠٠٠ وقت الغزو الفرنسى إلى مدينة كبيرة مزدحمة بالسكان يبلغ تعدادها ١٥٠,٠٠٠ حوالى عام ١٨٥٥ . ولقد فاق عدد السفن التى كانت تمر بها وخاصة فى مواسم الازدحام التى تعقب الحصاد كل إمكانيات الميناء بل وحتى فترة شعب يتزايد بهذه السرعة .

لقد كان الميناء يشبه غابة من الأشعة والمدائح وخليط من المراكب الشراعية والمراكب الصغيرة من مدخل وطلجان البحر الأبيض المتوسط إلى المراكب ذات الصواري العالية والمراكب الشراعية الكبيرة من جنوا وترستا - إلى السفن الأسكتلندية ،

من المراكز التجارية القديمة في الشرق الأدنى إلى السفن التجارية القوية من ليفربول ومرسيليا إلى القوارب النسميرية النصرية . وكانت أرصفة الميناء مزدحمة إلى درجة كبيرة بالآلات القطن مكمية بدون نظام ، صناديق الآلات ، عش المهاجرين ، صناديق ملابس وأقمشة ، صناديق النشاي ، أكياس التوابل وجوالات الحبوب — كل منتجات وأمنعة الشرق والغرب تلتقي وتشرق عند مفترق طرق تجارة العالم — كل شيء مبهر على الأرصفة والأرض الزراعية ، ينقل السائقين وأصحاب العربات الذين يحاولون دون جدوى أن يعملوا الحيوانات والرجال تقوم بما كان ينبغي أن تقوم به عربات النقل والأوناش .

وفي خلال أكثر من نصف قرن بقليل ، تقدمت مصر شوطاً كبيراً . فاللوماء المأداة التي خلقها ترون التاريخ قد التفت بتياره المتلفق وانلغمت لكي تعرض ما فاتها . وعندما جاءت مجاعة القطن كانت مصر قد أصبحت على أبواب ثورة اقتصادية .

من النادر ألا ترتبط الفرص بالطموح ، ولا الثروة بالشهرة ، ولا الذهب بالجشع . ومع دخول محاسن وسائر التقدم الغربي في مصر دخلت أفضل وأسوأ عناصر أوروبا والبحر الأبيض : أصحاب البنوك والمرابون ، التجار والصوص ، الساسة الإنجليز المأدبون وتجار الشرق الأدنى الزبقيون ، موظفون لمكاتب الشركات الجديدة وعاهرات في ميدان القنصلية في الإسكندرية ، باحثون منقطعون لمهابد أبيدوس والكركك ، وقفلة ورجال أسرار في حوارى القاهرة .

وعندما جاء نابليون إلى القاهرة عام ١٧٩٨ كان هناك أقل من مائة أوروبي يقيمون في مصر ، وأغلبهم تجار في مراكز مثل الإسكندرية ودمياط . وكان هؤلاء يعيشون في أحياء مغلقة إذ المسيحي في مصر في عهد المماليك كان يعتبر مخلوقاً أقل درجة ، منبوذاً لا يشمل وجوده إلا على أساس عزله . وعندما يخرج الكافر من حارته يمرض نفسه لإهانات المارة الذين كانوا يعرضونه بسهولة من ملابسه المقروضة عليه ، والحمار الذي كان يفرض عليه ركوبه . وحتى إذا بقي في منزله كان معرضاً للتحقيق من السلطات التي كانت تعتبر وجود الإفرنج مجرد تنازل من جانب المصريين الكرماء . وفي السنوات التي سبقت الغزو الفرنسي كانت التجارة الأوروبية مع مصر

تحتضر وبدأت الشركات الغربية تفلق امتاجرها وتنقل تجارتها إلى أماكن أكثر صداقة ومحبة .

وبعد عام ١٧٩٨ تغيرت الأحوال بالطبع . فلم يكفد الغربى يثبت قوته الحربية حتى نسيت عيوبه الدينية وارتفع من المرتبة السفلى إلى مرتبة مساواة المسلم بل وحتى التفوق عليه . وبدأ الود يعود ببطئاً في أول الأمر ، ثم أخذ ينمو بسرعة بازدياد إنتاج القطن واتساع التجارة المصرية معه . وأصبحت الإسكندرية تضم عام ١٨٣٧ أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا والشرق الأدنى . وفي عام ١٨٢١ — أول عام لقطن الجميل — كان هناك بيت واحد إنجليزي لتجارة القطن في المدينة ، وفي عام ١٨٣٧ كانت هناك تسعة بيوت وفي عام ١٨٤٣ كان أكثر من مائة مواطن إنجليزي يقيمون بصفة دائمة في المدينة .

ولقد جاءت السنوات الأخيرة لعهد محمد علي بما فيها من ضغط للنفقات ، ثم معاداة عباس للغرب فعمكت هذا الاتجاه مؤقتاً . فقد غادر البلاد أغلب الفنين الأوروبيين إما اختياراً أو بالأمر ، وحتى رجال الأعمال ( الذين كان اهتمامهم بمصر يزداد والذين كان نشاطهم محل حماية قنصلياتهم ) تخوفوا من عداء الباشا . ولكن عهد سعيد أزال هذا الشبح الخفيف . وبمجرد سماع خبر موت عباس جاء من كل بقاع أوروبا المحتالون والباحثون عن الذهب وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة . وفي الفترة ما بين عامي ١٨٥٧ و ١٨٦١ دخل البلاد حوالي ٣٠,٠٠٠ أجنبي كل عام .

ومع ذلك فقد كان إنشاء قناة السويس ورواج القطن هما العاملان اللذان ترابطا فجعلتا من هذا التيار إعصاراً . وفي عام ١٨٦٢ ، دخل مصر ٣٢,٠٠٠ أجنبي بما في ذلك الزائرين ، ثم ٣٤,٠٠٠ في عام ١٨٦٣ ، ثم ٥٦,٥٠٠ عام ١٨٦٤ ، ٨٠,٠٠٠ عام ١٨٦٥ واستمر ذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ فتوقف هذا الاتجاه وعبط الداخلون إلى ٥٠,٠٠٠ .

وبعض هؤلاء الزائرين والمهاجرين ذهبوا مع النيل إلى القاهرة وما بعدها . ولكن الغالبية العظمى منهم استقرت في الإسكندرية ، المدينة المزدهمة التي كان معظم سكانها هم الأوروبيين وخلمهم وأتباعهم وموظفيهم . ولقد كانت الإسكندرية مدينة



قيحة مليئة بالعش والساكن الحفيرة ، شوارعها ضيقة ومتوتية وظلمة يعلوها التراب في فصل الجفاف وعلوها الطين عند نزول المطر ، وأهلها يتخاطفون القطائر التي يغطيها الذباب أو يبيعون المياه الضاربة إلى الملوحة ، والكلاب المسعرة تتج خلف الأطفال العراة والأجانب يركبون الحمير ليحافظوا على نظافة أقدامهم ، لم يكن هناك ما يجذب الإنسان ، فليس هناك شيء مجلوب ليخفف من وطأة المنظر ، لا أثر من آثار مدينة الإسكندرية العظيمة ، ولا برج أو منارة من منارات عهد الإسلام الذهبي . وليس هناك غير ميدان القناصل بناقوراته المائية وأنواره الغازية وأرصفتها وواجهات متاجره التي تثير الانتقايض بتقليدها الرخيص لبعض الميادين الحديثة في باريس أو روما . وفوق كل ذلك وفي كل مكان توجد الرائحة الكريهة للقافورات ومخلفات الإنسان التي تكوم أمام المنازل حتى تملأ الطريق ، ثم تنقل إلى الشاطئ حيث تلتقي بنسمة البحر وهي تخلق فوق المدينة .

إن الإسكندرية لم تكن بالمكان الذي يجذب الزائر الحساس القادم من دولة أكثر تحضراً . ولكن الإسكندرية هي البلد الذي فيه المال ، وقليول هم الذين كانوا يرغبون في التضحية بحيويتهم بسبب ما تشمه أنوفهم . وباستثناءات قليلة كان القادمون جميعاً مجموعة انتهازية شديدة المراس خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن كيفية جمعها . ولقد كان هؤلاء إذا قيسوا بالمستوى الأوروبي للتربية والأخلاق - عديمي الإحساس ليس عندهم شعور بالعائلة أو الأصل ولا احترام للشخصية أو القيم ، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من أين يأتي الشيء وإنما يهتمون بشيء واحد : كم ؟ . وفي أي مجتمع محترم لا يحرق معظمهم على أن يتحدث عن ماضي ، أما في دوائر الإسكندرية فكذلك لا يترددون في أن يفعلوا ذلك .

وإذا كان الأعضاء «الصالحون» من المجتمع الأوروبي في مصر ذوي أصل مشكوك فيه فإن جمهرة المهاجرين كانوا من حثالة البحر الأبيض المتوسط . فالمراني المزدهمة وقرى مالطه وصقلية والشرق الأدنى قد أرسلت انتاضين من أطفالها الفقراء والعاطلين والساحطين إلى أرض المال الوفير . وكل هؤلاء اندفعوا إلى الإسكندرية حيث كانوا يشرفون على أعمال الخدم المحليين ويلبسون احتياجات وملذات وشهوات

الزواج . يدبرون المحلات والحانات فى الحواضر والمطاعم والمحالج وكازينوهات القمار والنادق وبيوت الدعارة . وكثيرون منهم كانوا عمالاً بالمعنى الحقيقى — يشأون تأنصطلين على الرخاء المحيط بهم . ويتدافعون على العظام التى تسقط على الأرض أو يسرقون فئات الموائد .

وفى كل ذلك كان تشابه الإسكندرية والمراكز الأخرى للتجارة الأوربية فى الشرق أمراً واضحاً . فكل ميناء بحرى يحتوى على عناصر مشبهة وعلى حالات — ( أنتورب مثلاً أو مرسيليا أو نابولى ) ولكن إذا قورن عدد هؤلاء بعدد السكان وحجم التجارة فى المرافى جميعاً منجد أنه لا يوجد فى أوروبا ما يشبه هذه المستعمرات البيصاء القذرة الزاحفة إلى بلدان الشرق ، حيث تتوافر مزايا ميسية ونفسية ليست معروفة فى البلاد الأصلية . لقد كان شاطئ التجارة الأوربية الممتد مليئاً بالعناصر الطافية فوق سطح المجتمع الغربى .

وحى عهد قريب جداً كان الغربيون يتمتعون بمركز ممتاز فى بلاد الشرق المتخلفة الضعيفة .

وعند زعايا الدول الكبرى عبر البحار كانت مصر فى القرن التاسع عشر فى الحقيقة أرضاً مستعمرة حتى وإن كانت اسمياً مستقلة سواء أكانت مستقلة بنفسها أو باعتبارها ولاية فى الإمبراطورية العثمانية المستقلة . وعلى هذا الشج البائس للأمة المصرية كان الرجل الإنجليزى أو الفرنسى أو البروسى أو النمساوى يخطو مزهواً مطمئناً إلى أن كل ما يصنعه مستحيمه القوة .

إن مبدأ الامتيازات الأجنبية للغربيين فى الإمبراطورية العثمانية يرجع إلى قرون عديدة فى الماضى . فقد أكد وقتئذ إعلان سليمان العظيم ( عام ١٥٣٥ ) فى الواقع ما كان يجرى فعلاً من محاكمة الرعايا الأوربيين وفق قوانينهم الخاصة . وقد نشأ هذا النظام من المفهوم القائم على أن القانون شىء شخصى أكثر منه متعلقاً بالأرض ، أضف إلى ذلك شعور الأوربيين بأنه لا ينبغي أن يتوقع أحد أن يعيش المسيحيون ويتاجروا مع بعضهم البعض وفق قوانين المجتمع الإسلامى الغربى . وبمرور الوقت تحولت المزايا التى منحها السلاطين تبعاً للأوربيين إلى حقوق مكتسبة . وفوق ذلك كان غموض نصوص الامتيازات الأجنبية قد جعلها تعكس —

لا المبادئ التي قامت عليها — وإنما ميزان القوى بين الحكومة المحلية والرعابا الأجانب فضلاً نحد أنه في الشؤون المدنية كان الغرض من فرمان سليمان العظيم أن يكون القانون الأوربي هو الفاصل في المنازعات بين الأوربيين فقط . أما المنازعات بين الأوربيين وأهالي البلاد فكانت تحسمها المحاكم العثمانية . ( وفي الواقع كانت تلك المحاكم تكون تقليدياً من المسيحيين والمسلمين ) . وسرعان ما تعلم الغربيون أن وضعهم أفضل أمام محكمتهم القنصلية . ولم يكذب محل القرن التاسع عشر حتى كانت المحاكم المختلطة نادراً ما تحاكم أوربييناً . وبالمثل في النواحي الجنائية كان القانون ينص على أن الجرائم التي يرتكبها أوربيون ضد أهالي البلاد يجب نظرها أمام المحاكم الإسلامية . ولكن الممارسة سرعان ما أنشأت حق الأجنبي في أن يحاكم أمام سلطته القنصلية . ولما كان أداء الواجبات البوليسية العادية مشلولاً بالحصانات شبه الدبلوماسية الممنوحة لأشخاص ومنازل ونشآت الأجانب أصبح من المستحيل أن يحس أجنبي إلا إذا قبض عليه متلبساً .

ولم يكن هناك مكان في الإمبراطورية أسوأ فيه استعمال هذه الامتيازات مثل مصر . فلن جانب الامتيازات العادية التي يتمتع بها الغربي بفضل القوة العسكرية لدولته كان هناك الضعف السياسي الخاص بالحكم في مصر . فالاستقلال الذاتي المشوب بالخضوع لأسرة محمد علي ، ( خوفها من تدخل الأتراك من ناحية و رغبتها في سلطة أكبر من ناحية أخرى ) قد جعلها حريصة على إرضاء الأوربيين ، وبالتالي معرضة لضغطهم .

و بمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الوالي غير قادر على مقاومة التهديد بالقوة وأن مجرد إنزال العلم القنصلي كان كافياً لأن يحثو على ركبتيه ، أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعها . ولم يكن أغلب القناصل مستعدين فحسب للدفاع عن قضايا مواطنيهم مهما كانت وجاهتها ، ولكنهم كانوا يدافعون عن أي شخص سواء أكان أجنبياً أم من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال . فأصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية ، الداعمين والمؤقتين . وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية أو جنسية .

وفوق ذلك عرف الغربيون في مصر كيف يستغلون قوتهم لا للدفاع عن أنفسهم

فحسب وإنما ليدعوا مراكزهم ضد أهالى البلاد أو الحكومة المصرية . وكانت خزانة الخديو هدفاً مغرياً . وتنافس القناصل فى التقدم بأغرب المطالب غير المعقولة — نياة عن مواطنهم أو من يعمونهم — فى مقابل عمولة أو نسبة من الغنيمة .

وهكذا أصبحت مصر ميداناً للنهب . فلم يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح كعذر للإغارة على خزانة الولى . فإذا سُرِق شخص بسبب إهماله هو فإن الحكومة هى المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن . ثم يطالب بالتعويض . وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب بإهماله فى جنوحه فإن الحكومة هى المخطئة لأنها تركت رومالا على الشاطئ فى تلك الجهة ، ثم يطالب بالتعويض . وفى إحدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين ( واسمه كاستيلانى ) بمساعدة حكومته فى انتزاع مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ فرنك على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقاً من شراقة الحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس إلى القاهرة .

وكان سعيد يوامى نفسه بالضحك حتى لا ييكنى . وما قيل إنه فى إحدى المناسبات قطع حديثه مع أحد رجال الأعمال الأوربيين لكى يأمر خادمه بإغلاق النافذة وقال : « إذا أصيب هذا السيد بالبرد فسوف يكفى ذلك ١٠٠٠٠ جنيه إنجليزى » .

وعلىنا أن نقول فى إنصاف إن بعض الأسس التى بررت لإنشاء الامتيازات الأجنبية فى الأصل كانت ما تزال قائمة فى القرن التاسع عشر . فلم يكن من السهل على الأوربى أن يعامل معاملة حسنة من البوليس المصرى أو يحاكم محاكمة عادلة فى محكمة إسلامية . ولقد كانت هناك آنذاك كراهية شديدة للأجانب . ولم يضع الأمل أبداً فى مجيء اليوم الذى يمكن فيه طرد الذى من مصر أو إرجاعه إلى عزلته وذلك القديم . وكان الأهالى يتطلعون فى كل حاكم إن قيادة فى حرب صليبية تظهر البلاد ، وأصبح كل تغيير فى أسرة حاكمة علامة يده فى أعمال الشغب ضد المسيحيين .

ومن ناحية أخرى فإن كثيراً من عدااء المصرى للأجنبي كان رد فعل إساءات

الأجانب . فعجرفة الذى كانت تثير المسلم . ولقد عنى من هذا الاحتكاك الكامن فى الموقف الوضع الاقتصادى والاجتماعى لكل من الطائفتين . فقد كان معظم الأوروبيين أصحاب أعمال - رؤساء - بكل ما فى الأوربي من ضجر واحتقار لحياة الشعوب الأخرى الأبطأ والأقل دقة ، أو كان بعض الأوروبيين بروليتارين ليس لهم عزاء إلا التفوق المزعوم على السكان المحليين . والجميع تقريباً كانوا مقتنعين بتعصب المسلم وبربريته ويتصورون أنهم كالتائمين على فراش من نار الكراهية المتقدة المسترة ، على أهبة الانضجار لولا التهديد بالعقاب . ومن ناحية أخرى فإن أغلب المصريين الذين اتصلوا بالأجانب الأوروبيين كانوا إما موظفين حكوميين عاجزين عن أداء وظائفهم أو مصابين فى كرامتهم بسبب حصانة الأجنبي ، أو خدماً وعمالاً وشحاذين ولصوصاً ، كلهم فى حالة فقر ملقع ، وجلدوا من السهل ترجمة شكواهم من أحوالهم إلى كراهية للكفار .

ولقد عكس تصرف الحكومة نفسها بعض هذا العداء ، فن الخطأ تصوير الحكومة المصرية ضحية هادئة للاستغلال الغربى . فقد كان محمد على وخلفاؤه راغبين فى استخدام الأوروبيين كما كان الأوروبيون راغبين فى استخدامهم . وكانت الحكومة تضرب التجار الأجانب بعضهم ببعض وتفضل « الاتفاقات » الخاصة على مفاوضات السوق الرسمية . وكان من الطبع أن تؤدى أساليبها الخاصة فى المال والتجارة إلى المنازعات ، كما كان فساد موظفيها واستعدادهم للرشوة بمثابة دعوة للخبث والمكر من جانب الغربيين .

وحتى عندما تدافع الحكومة عن نفسها عن جدارة ضد الغش والسلب فإنها كانت تلجأ غالباً إلى أساليب قاسية بل وغير آمنة . الأمر الذى يعرضها لإساءات جديدة .

وواضح أنه فى مثل هذا الموقف لم تكن صفحة أحد الجانبين بيضاء تماماً أو سوداء تماماً . فالخطأ يمتدنى على الخطأ .

ومن العدل كذلك أن نبين هنا أن الدول الغربية لم تكن تتساوى فى تصرفاتها غير المبدئية مع الحكومة المصرية . فقد كان الكثير يعتمد على أخلاق التنصل ورحاله . وبعض هؤلاء كانوا مرتشين بشكل مخز وبشعين فى جشعهم . إلى درجة

أن سعيد — كما يقال — كان يرتعد خوفاً من رؤية المندوب الفرنسي « ساباتييه » ، وآخرون ندلوا ما في وسعهم للتوفيق بين سلوكهم وقوانين المساواة العدائية . وأغلبهم لسوء الحظ كانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرعون بهذا السلوك مصالحهم ، إن لم يكن مصالح الآخرين .

ولقد كانت لسياسة حكومة بلادهم أهميتها أيضاً . ففي بعض البلاد كانت وزارة الخارجية أشد فساداً من مندوبيها بالخارج ، فهناك حالات معروفة لبعض الموظفين في وزارة الخارجية ، وفيها يتجاهلون اعتراضات قنصلهم في الإسكندرية ويأمرونه بتأييد دعاوى مالية مفسوسة . غير أن وزارة الخارجية في أوروبا كانت غالباً لا تبالي بما يحدث وتعتبر الامتيازات الأجنبية بكل مبالغتها أمراً لا يمكن تجنبه بل خاصية ضرورية للسياسة والنشاط المالى في منطقة متخلفة . وعلاوة على ذلك فإن طول المسافة جعل من الضروري منح الوكلاء في مصر حرية تصرف واسعة . ولم تتصل من مبالغت الامتيازات الأجنبية إلا دول قليلة — إنجلترا على وجه الخصوص والولايات المتحدة بدرجة أقل — رأت في مفهوم الحماية ذاته إساءة وافترضت أن من الواجب أن تحكم دعاوى مواطنهم في مصر نفس المبادئ التي تحكم هذه الدعاوى في بلادهم الأصلية .

إلا أن النقطة الهامة للمؤرخ هي أن أعظم النوايا الطيبة كانت عاجزة عن أن تغير منطق الموقف . فإدام قد أصبح مستقراً لدى الجميع في مصر أن سمعة القنصل والأمة التي يمثلها مرتبطة بنجاحه في الدفاع عن مصالح رعاياه ، وأن « يبدأ من حديد في قهاز من حرير » هي اللغة الوحيدة التي يفهمها « التركي » ، كان لا بد أن يزداد الضغط على الحكومة المصرية إلى أقصى الحدود . ومن الشائع في الغرب التحدث عن عقدة « الإبقاء على ماء الوجه » عند الشرقيين — كما لو كان الغربيون قد تخلصوا من هذه العقدة ! — ومع ذلك فإن ممثلي الغرب في مصر في القرن التاسع عشر ، كما في جهات أخرى حيث الماء الوجه أهميته — كانوا شديدي الحساسية في هذه المسألة . والدول الحديثة أو الصغيرة مثل الولايات المتحدة وفرنانيا كانت مصممة على أن تظهر بمظهر لا يقل أهمية عن مظهر بريطانيا أو فرنسا ، وكان اتصالاً بريطانيا وفرنسا يراقبان بعضهما البعض حول هذه المسألة .

ومع ذلك فإن كل هذا لم يمنعهم من أن يفتخروا بفتحهم في التعميمات لم يكن إلا جزءاً من الفصل. فعلاً كان هذا هو الحال. حينئذ كانوا سعداء بنهب الخزنة عندما يقاسون من إلسنة. شديدة أو وثيرة. حينئذ كانوا سعداء بالحصول على الأموال الصغيرة. أما النهب الحقيقي الكبير بعد ذلك في العبودية والامتيازات لبناء المرافق العامة وإنشاء الخدمات العامة وإقامة المدارس والجامعات. وبعض هذه المشاريع كانت قانونية مثل الشركة التي أسسها في عام ١٨٥٧ الفرنسي اسمه كوردييه لمد أنابيب المياه النقية في الإسكندرية أو خطوط الترام التي أسسها با شركة إنجليزية عام ١٨٦٠ لترتيب الإسكندرية بحسب الوصل بطنين. هذا هو المشاريع لم تكن إلا غشاً. وبعض المشاريع كان كبيراً دائماً مثل قناة السويس، والعرض كان قصير الأجل. ولكن جميعها كانت تستهدف أكبر الأرباح. لا سيما في مصر وتعرض شروطاً من جانب واحد وتقاضي وسمياً خيالياً. إن كل هذه المشروعات تستهدف الحصول على أرباح استثنائية بل خيالية، على الرغم من ضرورة الاعتراف بأن النتائج لم تكن دائماً في مستوى التوقعات. وبمضي عمر ألبان. أن كل هذه الشركات لم تتوقع أية خسارة. فالأجنبي الذي يستمر في مشروعات مصر لم يكن يقصد المخاطرة بأمواله. فإذا لم يكن العائد كافياً فتمتد طويلاً كدبرة لإجهاض الوالي بأن يضيف الفرق إلى دينه أو إلى شعبه وأن عليه أن يرضى من رئيسه صهيونته.

ذلك أن الأجنبي -- بالرغم من أن مصر -- كان شيئاً لا يمكن الاستغناء عنه. فالمجتمع المصري لم يكن يهتم، على الأقل، والمثقفين والمهندسين القادرين على تحقيق ثورة اقتصادية. أو ملك انضم إلى تشجيع تجنيد رجال الأعمال والفنيين المتقدمين. إن الأوروبيين هم وسد هم القادرون على تقديم رؤوس الأموال والمهارة القادرة على تطبيق تكتيكات وإنشاءات. الخدمة الغربية. ولقد كان الأوروبيون يعرفون هذه الحقيقة أيضاً ويستغلونها إلى أقصى الحدود.

ولقد ارتبط هذا العلوان على الخزنة المصرية إلى درجة كبيرة بالطابع الخاص للمجتمع والاقتصاد. فالحكومة كانت تركز كلها تقريباً حول الوالي وعائلته، والوالي رجل ذو سلطان ومظاهر بلا أدنى مفهوم عن جهاز دائم مستقل يحمي القانون. ولم تكن أجهزة الحكومة تعبر عن وظائف عامة تؤديها، وإنما ممتلكات

خاصة يستغلها القائمون بالحكم ويحصلون منها على ما يستطيعون .  
وبشكل عام كان مركز الشخص أو سمعته لا يعتمد على منجزاته أو كفاءاته  
ولإنما على علاقاته العائلية وأصله .

والنتيجة أن النجاح في سياق المشروعات المصرية الكبيرة لم يكن من نصيب  
الأرخص أو الأسرع في الإنجاز أو الأنسب في شروطه وإنما كانت من نصيب  
من يعرف الوان منذ الطفولة . أو من نصيب التاجر الذى يتناول الطعام مع  
وزير الأشغال العمومية ، أو المقاول الذى ينام مع عشيقة الوزير . وفى المستويات  
العليا من السلطنة الحكومية كانت الصداقة والنفوذ تشتري بالخدمات التى تأتى في  
الوقت المناسب وباللطف اللبق والمدايا ذات النفوق . أما بالنسبة للموظفين اصغار  
فقد كانت الرشاوة المكشوفة تؤدى نفس المهمة .

وبالضيق كان الكثير يتوقف على شخصية الباشا الحاكم . فقد كان محمد على  
يقبل مبدأ العمل القائم على الصداقة . ولكنه لم يكن رجلاً هيناً . فعلى الرغم من  
عطفه على بعض التجار بذل محمد على جهوداً جديده لكى يبيع القطن المصرى على  
أسس غير شخصية على أساس المزاد . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك . ففى إحدى  
المناسبات حاول أن يفرض سعراً محدداً على بيوت القطن فى الإسكندرية . ولكنها  
وجدت أن السعر غال ورفضت الشراء ، فقام الوان بشحن البالات مباشرة متجاهلاً  
المصدرين نهادين . وبينما فشلت هذه المحاولة وعاد بيع القطن إلى نظامه العادى  
بما فيه من نفوذ ومحاباة ومؤامرات وبكل ما يقدمه هذا النظام من فرص الرشوة والفساد  
إلا أن احترام الأجانب للوان ظل قوياً . ولقد ظل محمد على — حتى يوم وباته —  
قادراً على أن يضع ضيوفه فى مكانهم المناسب .

غير أن خلفائه لم يكونوا فى مستوى نجاحه . . . ويعود هذا إلى ازدياد  
الضغط الغربى عليهم من ناحية . فضلاً عن أنهم لم يكونوا فى مستوى قوته وشخصيته .  
ومن ناحية أخرى فقد كانت تنقصهم القوة القادرة على الصمود . وربما كان عباس  
— فى خوفه واحتراره لكل ما هو أجنبى — أقل تعرضاً لفراية الأجانب من جده . إلا  
أنه كان فى نفس الوقت أقل مقاومة لتهديداتهم . وعندما تولى سعيد الحكم فتحت



الأبواب على مصراعها . كان سعيد طيباً ودوداً وإن كان ينقصه ذكاء محمد على وإرادته القوية . ولقد كان حريصاً على أن يرضى ضيوفه ، وقد جعله حجزه عن أن يقول « لا » فريسة سهلة لمجموعة ماهرة من المتماقين لم يعرفها قصر حاكم من قبل .

ولم تكن عند سعيد أدنى فكرة عن قيمة التقود . فقد كلفه تزوين إحدى حجر الاستقبال في قصر عابدين عشرة ملايين فرنك . وفي بعض الأحيان يمكن أن نعرف ماذا اشترى سعيد بالتقود — مثلاً تلك الأسرة الستة الرائعة النخسية الكهربائية التي تكاف كل واحد منها ألفين من الجنيتات وقد أمر بها عباس بمناسبة زواج ابنه واشتراها سعيد لأسباب لا يعلمها إلا الله . وقد عرض الصانع الفخور أحد هذه الأسرة في لندن ووصفته جريئة التاييز بالتفصيل . أما في معظم الأحيان فليس لدينا إلا أن نخمن أين ذهبت الأموال . فتلك المجموعة من أواني الشرب مثلاً التي تكلفت مائة ألف دولار — هل كانت مزينة بالمجوهرات؟ — هل كان عددها مئات؟ أو هل كانت أواني خرافية تظل دائماً مملوءة ؟ إن الأرشيف لا يقدم إلا تفاصيل قليلة من هذه الصفقات — مجرد فاتورة أو سطر في كشف حساب مقاول — والباقي متروك لخيال كل منا .

ولكن الخيال يعجز عن فهم سذاجة وضعف وغياة رجل مثل سعيد . ففي إحدى المناسبات اشتكى إيطالي يدعى برافاي من قلة تقدير شيء معين باليرة الإيطالية فطلب منه سعيد أن يجعل المبلغ بالجنيه الإنجليزي ! وبينما كان دائره المكره يقدمون له القروض بأسعار خيالية كان هو يقرض أصدقائه بدون فائدة . وفي بعض الأحيان يرفض استرداد الدين نفسه . وكان سعيد ينهت للناس أكثر من اللازم . فليس عنده اقتراح يمكن رفضه ليعلمه عن الواقع . وليس عنده مقول يمكن استبعاده لسمعته السيئة . وكان لسانه شديد التورط . فالوعود تبدل بسهولة ، أما السداد فقد كان غالباً .

وبلغ الأمر إلى حد أن سعى البعض للحصول على امتيازات ومشروعات على الرغم من عجزهم عن الوفاء بها . بل وعلى أساس هذا العجز في الحقيقة ، فقد كان من المؤكد أن كل عقد يلغى — أيما كان سبب الإلغاء — له تعويض ، وأى تعويض

فأحد المتقاضين (كان في آن واحد ناجراً يونانياً وهدية رتبة وفصيلاً عاماً للجيش) طالب بثلاثة ملايين جنيه وذلك لأن سعيد رفض أن يعترف بحكمة شقوية يزعم أن محمد علي أعطاهم له منذ أكثر من عشر سنوات تمنحه حق نقل البضائع في منطقة الترانست إلى خليج السويس. وقال أن دلهي حملة للإزفة والمطالبة والضغط قبل سعيد مسروراً أن يدفع ثلاثة ملايين فرنك كعقوبة. ولم يكن هذا المبلغ إلا شيئاً تافهاً بالقياس إلى العبء الذي فرضته اأثار قناة السويس بعد ذلك على مصر.

وعندما حلت مجاعة القطن كان في مصر ما يقرباً من مليون شخص يموتون جوعاً وكان ادوارد ديرفيلو أحد هؤلاء الصيادين.

## المصل الرابع

### ظهور إدوارد ديفيو

الإسكندرية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨

عزيزي أندويه .

« ما زال حلمنا هو العودة إلى الوطن ولاعتزال ، بمجرد أن نجتمع ثروة صغيرة تسمح بذلك . ولحسن الحظ ، نست نادماً على ترك عملي في شركة مسيجارى . ولقد ربحت معاملاتي الصغيرة ، وبدأت في ادخار جزء من الأرباح » .

إن إدوارد ديفيو يرجع في الأصل إلى إحدى أسر رجال الأعمال الصغار الذين كانوا بمثابة العمود الفقري للبرجوازية الفرنسية القديمة . وكان أجداده في القرنين السابع عشر والثامن عشر حياطين في كوندريو ، وهي بلدة ريفية على ضفاف الرون بالقرب من ليون . ولقد تزاد أحد فروع الأسرة الطموحة محل الخياطة ليحتل مركزاً في العمل المكتبي والمكانة الرفيعة . وظل أجداد إدوارد ديفيو قانعين بجمع المال ببساطة من العمل التجزئي . وانتقلوا تدريجياً من خياطين إلى تجار أقمشة ، ومن تجار أقمشة إلى منتجي منسوجات ثم إلى تجار مواطنين في ليون .

ولقد ولد روبرت ديفيو ، والد إدوارد ، سنة ١٧٩٥ في عصر مشحون بالفوران والتغير . وربما كانت روح التمرد على الأوضاع التي سادت في هذه الأوقات ، هي التي أدت به إلى الخروج على التقاليد البرجوازية التي تناقلها الأجيال ، وأن يخطط طريقاً جديداً في العمل التجارى والمالى . وربما كانت الأسرة قد عانت من أزمات مالية خلال سنوات الثورة والحرب الخمس والعشرين ، مما تطلب جهداً جديداً خارقاً لاستعادة ثروتهم . فالبرناتق لا تقول شيئاً عن ذلك . وصل أية حال ، فبعد أن خدم روبرت ديفيو في الجيش إلى ما بعد التسريح العام سنة ١٨١٥ ، هجر صناعة ليون المكتبية إلى تجارة ماوسيليا البراقة المتقلبة ، حيث أصبح هو وأحد أعمامه شركاء في البيت التجارى المعروف باسم « بارى ، ديفيو

شركاهما . ولكن شحنات النيذ والقماش لم تكن كافية . فخذ البداية ، اهتم ديرفيو بإمكانيات الجزائر ، كيدان لمشروعاته ، فاشترى ممتلكات في مدينة الجزائر وأصبح عضواً في مجلس المدينة يمثل مصالح الأعمال التجارية الفرنسية الجزائرية . وامتلك مناجم للتصدير ، وأقام هيئات في فرنسا لاستغلالها ، وأصبح في الأمبراطورية الثانية صديقاً وزميلاً في العمل لبعض التجار البارزين في مارسيليا .

ولقد كان ادوارد ديرفيو ابنه الثاني . وبحكم مولده في مارسيليا في سنة ١٨٢٤ نشأ وترعرع في أسرة تمتاز فترة انتقال من مستوى الثروة والمكانة الاجتماعية إلى مستوى آخر . وعندما بلغ مرحلة النضوج ، لم يكن ميراث ديرفيو الجديد قد تبلور بعد في الشكل الصلب الحر المناسب الذي يسمح له بالجلوس على حرش المال . ومثل والده أيضاً كان على ادوارد أن يقضى حياته صاعداً السلم الاجتماعي والاقتصادي باحثاً عن ثروته ومفتشاً الفرصة الأساسية عبر البحر المتوسط .

وبفضل اتصالات عائلية ، بدأ حياته كموظف تنفيذي ، وهو مثل مبكر للبيروقراطية المالية المعروفة اليوم . وفي سنة ١٨٤٣ ، عندما كان عمره تسعة عشر عاماً ، أصبح مديراً لوكالة «أوران» لخط بازن البحري . وبعد فترة حثيئة كدير لمناجم والده من سنة ١٨٤٨ إلى ١٨٥١ ، عاد إلى العمل البحري ، مديراً لسلسلة من وكالات شركة المساجريه البحرية في اليونان وسوريا وأخيراً في مصر .

وبوصفه مديراً لمكتب الإسكندرية التابع لأكبر خط ملاحى فرنسي في البحر المتوسط ، كان ديرفيو شخصية هامة في المستعمرة الفرنسية المحلية . وفي سنة ١٨٥٦ لم يكن ضم رجباً ضمن «الفرنسيين الكبار» فحسب ، بل عين عضواً في المحكمة القنصلية ، التي كانت تحاكم كل الفرنسيين المقيمين في مصر . ومع ذلك ، فعندما عرض عليه الوان منصب مدير الشركة المهيمنة ، ترك ديرفيو شركة مساجريه ليلتحق بالشركة الجديدة .

ولقد كانت هذه خطوة هامة إلى الأمام . إلا أن المركز الجديد كانت له صوبه ، تلك العيوب التي كانت مقعدة المتاعب التي أجهدت حياته في المستقبل ، وفي سنة ١٨٥٨ ، أى بعد عامين من إنشائها ، لم تكن مالية الشركة قد نظمت بعد — وكان على الوان والأعضاء الآخرين من الأسرة الملكية أن يدفعوا أكثر من

أسهمهم . ومن ناحية أخرى . نجحت الشركة في البدء في عملائها وكانت تستعد لاستغلال خط البحر الأحمر سنة ١٨٥٩ . الذى يعتمد على رحلات الحج السنوى . وعلى الرغم من أن الشركة المهيمنة لم تكن في مستوى شركة المساجريه ، إلا أن ديرفوير كان على الأقل أكبر رأس في ميدانه ، وامتازت شركته بارتباطها بمصالح الوائى . وعلاوة على ذلك . كانت روابط ديرفوير وثيقة مع البلاط بوجه خاص ، فقد تزوج بنت كوينج بك . الذى كان معلماً لسعيد باشا ، وأصبح سكرتير سكرتيره الخاص . ولم يحمل ديرفوير هذه الاتصالات .

« وبالإضافة إلى إدارة الشركة المهيمنة ، فإن لى شتوتاً تجارية وصناعية أخرى صغيرة ، تدور أرباحاً طيبة . إننى أقضى إليك بكل هذه التفاصيل لأننى أعرف اهتمامى بى ولأننى مقتنع بأنك ستسر لسماح خطوات نجاحى في الطريق الجديد الذى اتخذته لنفسى » .

ولقد كان من حسن حظ ديرفوير أن تكون له هذه المعاملات التجارية الصغيرة الإضافية ، إلا أنه لم يكن مديراً ناجحاً في أعمال الملاحة . ومن العدل أن نقول إن الأحوال لم تكن مواتية لجهوده — فلقد هبطت الأعمال التجارية المصرية نتيجة للأزمة الأوروبية التجارية في سنة ١٨٥٧ — ١٨٥٨ . وعلى أية حال ففي سنة ١٨٦٠ ، عندما كانت المهيمنة على وشك الانهيار ، تركها ديرفوير لكي ينشئ مصرفه الخاص به .

وفي أول ديسمبر سنة ١٨٦٠ ، أنشئت شركة ادوارد ديرفوير وشركاه المالية ، برأسمال متواضع يبلغ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك . ولقد كان الشريك ( أ . أ . جالو ) دون شك العضو الأصغر في الشركة كما تبين من حذف اسمه من اسم الشركة . ونحن لا نعرف غير القليل عن جالو ، باستثناء أنه بدأ حياته كسمسار ، لا كتاجر ، وتعطى المراسلات صورة غامضة عنه كدير أعمال ، يختص بالأعمال التنفيذية أكثر من اختصاصه بالسياسة . وهو رجل لا غنى عنه ، ولكنه أقل من ديرفوير على وجه التأكيد .

ولقد كان لديرفوير في عمله الجديد ، ميزتان هامتان ، تفرق كل منهما في الأهمية مساهمته في رأس المال : اتصالاته بالبلاط المصرى — التى ذكرناها آنفاً — وصداقته

لألفريد أندريه ، أحد وزراء مملكة في باريس وويل دول ، ويبدو أن الرجلين قد تقابلا في سنة ١٨٥٦ ، أو ١٨٥٥ ، عندما علم أندريه ، ( الذى أقام منذ سنة ١٨٥٤ في القنصلية في باريس ) ، الحالة الناشئة عن حرب القرم ) بزيارة طويلة لسوريا ومصر قبل عودته إلى فرنسا . وربما تحدث ديفيو في ذلك الوقت معه عن مشروع إنشاء شركة على أية حال فمجرد أن بدأ ديفيو حياته العلمية كرجل أعمال ، بدأ ديفيو في إقامة علاقة مع أندريه بمهارة فائقة . وفي ٣ يناير سنة ١٨٦١ - وقد أسسها - المهندسان مستمرة بينهما كتب ديفيو إلى شركة أندريه ، « أدولف ماركوارت » بذكره . يعرض تميلهم في الإسكندرية ويطلب منهم أن يكونوا مندوبيه في باريس . هذا ما فعل آل ماركوارت على الاقتراح وفتحوا حساباً باسم ديفيو بخصمته في ١٨٦١ . أصبح ديفيو في المائة لصالح الإسكندرية ونصف في المائة عمولة على أعماله في مصر والهند .

وجدير بالملاحظة أن هذه الشركة كانت تهتم في نظائرها التي قدامها عائلة ماركوارت للمندوبين العاديين . ومن الأحمق . نسبة العمولة ، التي كانت في العادة  $\frac{1}{4}\%$  .

إلا أن ماركوارت كان بيتاً مثلياً شديداً ، الخرس ، بينما كان ديفيو مبتدئاً . وقد قضى ستة الأول بتحسين نفسه . ففرض . لذلك لعمليات تجارية ، ومحاول بلا نجاح تشجيع الرأسماليين الفرنسيين على استثمار أموالهم في مصر ، ويستورد المجوهرات لبلاد الوالي ، ويستورد الذهب ليستفيد من أسعار التبادل ، ثم يكشف أن العملات ونكاليات التحويل ، وأنهم قد أتت على معظم الربح .

ومع ذلك فإذا كان للتجارة الدولية أرباحها وحساباتها . إلا أن المصرف الجديد كانت له ميزة مؤكدة يمكن الاعتماد عليها : أوراق حكومية الوالي . الأمر الذى يؤدى بنا إلى الدين المصرى ، الذى كانت تقلباته تشكل وتشكل تقلبات وتغيرات ديفيو خلال حياته العملية في الإسكندرية .

ومن الصعب تحديد بداية الدين ، فحتى تحت حكم محمد علي ، بدا أن الحكومة تعاني نقصاً في الأموال . وفي البداية غطيت النفقات الاستثنائية عن طريق الاقتراض من تجار وشركات معينة في الإسكندرية والقاهرة ( البينيسولار والأوريتال )

في مقابل مستندات إذنية اسمية . وحل الرغم من كرم هؤلاء المقرضين ، ورغبتهم في تجديد عقد الوالى ، فإن اقراضاً مباشراً من هذا النوع كان محدوداً بالضرورة ، وفى عهد سعيد ، أضحت الحاجة إلى الأموال أكثر إلحاحاً ، وكان من نتيجة قبول التزامات هامة لإزاء شركة قناة السويس أن اضطر الحديوى في سنة ١٨٥٨ - بناء على اقتراف فرديناند دى ليبس - إلى إصدار مستندات لحامله بأجل قصيرة للسداد . وبهذه الطريقة لم يتغلب سعيد على حرص دائتيه المنتظمين فحسب (الحل الوحيد على إصدار هذه السندات كان ثقة الجمهور) ولكن تغلب أيضاً على إشراف رؤسائه في القسطنطينية، الذين كانت موافقتهم أمراً ضرورياً لأى قرض رسمى .

ووجد سعيد - المدم - في سند الخزنة هبة سماوية . فقبل نهاية ١٨٥٩ كانت تتداول في البلاد أوراق مالية قيمتها مليوناً جنيه ، وبعد ستة شهور ٣¼ مليون جنيه . إلا أن مرتبات موظفى الحكومة كانت متأخرة شواً عن موعدها ، وكانت السندات تباع في مايو سنة ١٨٦٠ بنقص ١٤ ، ١٧٪ ، وخزانة الحكومة كانت خاوية . فاضطر سعيد هذه المرة إلى مواجهة الواقع . فخفض نفقات السكك الحديدية ، وفصل بعض رجال الشرطة - الذين (اتجهوا إلى الجريمة سعيًا وراء لقمة العيش) - وباع بشروط بائسة منخفضة النطاء الذهبى والتحف التى دفع فيها أثماناً جنونية . وفى الوقت ذاته ، كان سعيد يتفق ملايين الجنيهات لتمويل قناة السويس ، ولينقلد الشركات الأوربية السيئة الإدارة من المتأهب ، وليشترى المدافع ليسلح تحصينات القناطر الكبيرة المدعمة القائلة . وفى الوقت ذاته - وطول الوقت يحاول بجد زيادة أملاكه بالحصول على أراض جديدة باسم ابنه .

ومن حسن حظ كل من الأمير والدائنين ، كانت المساعدة في الطريق، فعلى إحدى البراخر في ١١ سبتمبر سنة ١٨٦٠ وصل إلى الإسكندرية أول قسط من قرض من الكونتوا دى كومت وشارن دافيت وشركاه في بلويس ، بمبلغ ٢٨ مليون فرنك - (ولم يسلم منه إلا حوالى ٢١ مليوناً في الواقع) وقد حاصر القصر ووزارة المالية المطالبون بحقوقهم . وقد كانت الصعوبة الوحيدة هى أن مبلغ ٢١ مليون فرنك لم يكن كافياً . فلقد استهلك في السندات التى قيمتها ١٠٠ مليون فرنك، وحل موعدها،

ولم يقل إنفاق الحكومة بخال من الأحوال . وزيادة على ذلك . لم يصبح الخديوي مديناً بمبلغ الثمانية وعشرين مليوناً في مقابل الواحد والعشرين التي تسلمها فحسب ، ولكنه ارتبط بالأ يصدر سندات قصيرة الأجل بدون إذن دائنيته الفرنسيين . ولقد كان موقفاً مستحيلاً ، عاجله سعيد بطريقة ملكية بواسطة إصدار سندات أكثر ، ولكن باسم جديد .

أما بالنسبة لدائنيته الفرنسيين فلقد كان السند سنداً ، مهما كان الاسم ، فاحتجوا بغضب ، وقد رد سعيد على احتجاجهم هذا بأن السندات الجديدة مختلفة في الواقع تمام الاختلاف ، ولا يقصد بها إلا تغطية الديون السابقة على القرض الفرنسي ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه لم يقصد أن يصدر أكثر من مبلغ تافه قيمته ١٥ مليون فرنك .

كان هذا في ديسمبر سنة ١٨٦٠ . وبعد ستة شهور . بلغ الدين السائل حوالي ٧ ملايين جنيه استرليني بالإضافة إلى أكثر من مليون جنيه دين لينك كوتنوار دي كومت Comptoir d'Escompte بالقياس إلى مبلغ إجمالي من ٣½ إلى ٣¼ مليون منذ عام واحد فقط . ولا ندري كيف حدثت هذه الزيادة . فبالرغم من اهتمام المعاصرين الشديد والبحث الدقيق . فإن منحى نمو القرض المصري السائل لا يزال سراً غامضاً . على أية حالة فقد ظلت الخزنة خاوية كما كانت من قبل ، وكانت إيرادات سنة ١٨٦٢ كلها وأجزاء كبيرة من دخل ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ مرهونة ، وحانت مواعيد سداد القرض الفرنسي .

ولقد كان من شأن مطالبة الدائنين المستمرة (الذين ماظمهم سعيد من يوم إلى آخر) ومضايقة كل أنواع المطالبين الذين زادت شهوتهم كلما قلت الثقة بالحكومة أن أسرع سعيد بإرسال رسل إلى أوروبا للتفاوض في قرض آخر وهرب إلى بخته في عزلة .

وشملت محاولة الحصول على قرض جديد ، فقد كان بنك الكنتنوار دي كومت ولايت ، مستعداً للمساعدة والإقراض بما يسمح بتجميد القرض السائل كله . ولكنهم طلبوا حداً أدنى قدره ٦٧٠ مليون فرنك على تسع وعشرين سنة مقابل مبلغ لا يزيد عن ١٥٠ مليون فرنك . ويدخل ضمن مبلغ ٦٧٠ مليون فرنك عمولة



تبلغ ٦٪ ، أى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك . على القيمة الاسمية للقرض . هذا ، بالإضافة إلى أتعاب دفع الكوبونات المقدرة بـ ١١٪ من المبالغ المدفوعة ، وأرباح الانتقال ، وقد بلغت كلها عائداً مستتراً يصل إلى عشرات الملايين ، حتى أن سعيد الذى كان معتاداً على الربا استاء من العرض .

وبينما كان سعيد يحاول جاهداً دون فائدة ، كانت الخزنة المصرية فى حالة إفلاس متزايد ، وهكذا عادت سياسة ضغط التفقات . وبيعت خيول الخلبو الجميلة ، وفصل الموظفون بالجملة ، وخفض الجيش إلى قوة رمزية من ٢,٥٠٠ جندي ، وأغرق السوق بأطنان الملابس والعتاد العسكرى ، معظمها من الدرجة الثانية وإن كانت غالية . وفى خلال ذلك كله استمر سعيد فى شراء الأرض حينما وجدها ، وفى بعثة الثروات فى العطايا والتعويضات ، حتى حقق عجزاً لسنة ١٨٦١ وحدها حواى ٣ ملايين جنيه . وفى نهاية العام بلغ الدين الساتل ١١ مليون جنيه .

وإذا كانت سندات الخزنة التى ثبت أنها سهلة الطبع مورداً طيباً للخديو المفلس ، فإنها كانت على الأقل ، شائعة بين رجال الأعمال والرأسماليين فى بلده . فنسبة خصصها العالية ، التى بلغت فى بعض الأوقات ٣٠٪ جعلت منها استثماراً مربحاً ، بينما كانت كثرة تقلباتها وتذبذباتها شيئاً مثالياً فى أعمال المضاربة . وزيادة على ذلك ، فإن أنواع السندات المختلفة — ومدد سدادها المتنوعة — كانت مجالا واسعاً للتحكم والخداع . فرجال الأعمال الذين كانوا يعرفون « الأشخاص المناسبين » أو يضعون المال فى جيوب « مناسبة » كانوا قادرين على أن يصرفوا سنداتهم بدون تأخير ، أما الآخرون فقد وجدوا أن الأمر من الصعوبة بحيث كان من الأسهل عليهم أن يبيعوها للوى النفوذ . وعلى أية حال ، فقد حقق الجميع أرباحهم .

والنتيجة أن تلفقت أموال رجال الأعمال وأصحاب الأراضي الأغنياء فى سوق الأوراق المالية مع إهمال التجارة المنتظمة ، وفى فترة ما كانت البيوت التجارية فى مرسيليا تخشى أن تتعامل مع الإسكندرية ، حيث وقعت التجارة فى أيدي بيوت صغيرة انتهازية . وقد يقال إنصافاً لديفيو أنه بخلاف زملائه ، لم يرم كل شىء لديه فى سوق الأوراق الجنونية .

وبمرور الوقت ، أثرى ديفيو سواء من التجارة المنتظمة أو المضاربة ، فقد

ترك مصر خلفها أئمة ١٨٥٧ - ١٨٦٠ وبدأت تشعر بأول هزات رواج القطن .  
وفي ١ يناير ١٨٦٢ ، بعد ثلاثة عشر شهراً من النشاط والعمل زاد رأس مال البنك  
من ٤٠٠,٠٠٠ إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك .

\*\*\*

وحى هذه المرحلة ، كان ديرفيو لا يزال في دور التلمذة في الدوائر المصرفية  
فعظم البيوت المالية في فرنسا كانت تخص من قيمة أوراقه أكثر مما تفضل مع  
شركات الدرجة الأولى ؛ وحى أندريه ، الذى كان أكرم من الآخرين ، لم يكن  
قد قدم بعد أفضل شروطه . إلا أن ديرفيو شعر بقوة مركزه إلى درجة تزكية الآخرين  
لصديقه في باريس . ففي خطاب بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٦٢ ، كتب :  
« لقد تجرأت أخيراً على أن أذكى السادة أوبنهايم لك . ولقد فعلت ذلك بدون  
خوف لأننى أدركت أنه ليس هناك ما أخشاه من هؤلاء السادة » .

ولقد كانت هذه التوصية بداية ارتباط طويل لا انقطاع فيه . فهرمان وهنرى  
كانا رجلى بنوك بالمولد . ولقد نزحت الأسرة أصلاً من ويندكن في أوبرهش  
حيث يقال ، إنهم كانوا مرايين من ذوى السمعة السيئة . وعندما أصبحت ويندكن  
غير ملائمة لهم ، غادروها إلى فرانكفورت ، حيث ولد هنرى سنة ١٨٣٥ . وفى  
سنة ١٨٥٠ ، انتقلوا مرة أخرى - مثلهم في ذلك مثل عائلات تجارية يهودية  
كثيرة في غرب ألمانيا - إلى حيث الفرص الاقتصادية والاجتماعية الأوسع في لندن ،  
حيث أسس سيمون . (أخو هرمان ووالد هنرى) ، بنك سيمون وشركاه ،  
ولقد ازدهرت الشركة جزئياً دون شك بسبب اتصالاتها ببيوت المال في  
ألمانيا . ومن ناحية أخرى لأنها كانت يقفلة للتحرك بسرعة إلى مجال تجارة الشرق  
الأدنى السريع الاتساع . ولقد شهدت حرب القرم ، هنرى ، صبيّاً  
يافداً . في البحر المتوسط ، يراقب بعين سفن أبيه ، التى كانت تنقل الطعام إلى  
القوات البريطانية ، ومنظلاً بالعين الأخرى إلى الإمكانيات التجارية للمنطقة .  
وفى الوقت ذاته كان هيرمان يشق طريقاً مائلاً . فقد كان شريكاً في شركة البرقي ،  
نتو . أوبنهايم وشركاه في باريس ، وشركة أوبنهايم ، البرقي وشركاه في القسطنطينية ، ثم  
أسس أيضاً شركة أخرى في الإسكندرية باسم أوبنهايم ، شايبير وشركاه . وفيها بعد

أشرك ابن أخيه هنرى فى العمل ؛ وفى عام ١٨٦٢ عندما تمت تصفية شركة أوبنهايم .  
شايبير وشركاه اشترك مع هنرى فى إنشاء بنك جديد فى المدينة . وبالنظر إلى مشاغل  
هيرمان فى البلاد الأخرى . فقد تركت الشركة المصرية فى يد هنرى .  
ولقد كان البيت المالى - أوبنهايم وابن أخيه - أقوى من شركة ديفيو فى كل  
من الموارد ( كان رأسماله ١٥٠.٠٠٠ فرنك ) وفى الاتصالات . فقد كان وحده  
فى مجموعة عائلية قوية متناسقة . ولكن سمعته فى مصر كانت بين بين ، وسكانته  
على الأقل فى البداية - كانت ناقصة .

« ربما تعرف أن البسادة أوبنهايم قد قاموا بإدارة ثروة وممتلكات الأمير إلهامى  
باشا ، ابن عباس . ولقد مات الأمير ، فى العام الماضى بعد أن بعثر ثروته ،  
وأشيع فى هذا الوقت أن أبناء أوبنهايم قد ساهموا فى ذلك بقسط كبير . ولقد عين  
الحديدو لجنة لتصفية إقطاعية الأمير ، وتأكدت هذه اللجنة أن إدارة أبناء أوبنهايم  
كانت أمينة ومعتمدة ، ولقد كلفت لجنة قضائية أخرى لتقدير الخسائر والتعويضات  
المستحقة للسادة أوبنهايم لعدم الوفاء بالعقد ، الذى لم يشأ المتفلون أن يتمسكوا به  
أو بمعنى أدق لم يتمسكوا به - إذ الأمر كان يستلزم بيع الممتلكات لتسديد الديون .  
ولقد أعطت هذه اللجنة حكمها بإعطاء تعويض يبلغ ٩٣,٠٠٠ جنيه لعائلة  
أوبنهايم » .

إن قصة خراب إلهامى باشا قد طمسها الاتهامات والانهامات المضادة . حتى  
أصبح من الصعب أن نجم أين تنتهى الحقيقة وتبدأ الإشاعة . فعندما مات عباس  
سنة ١٨٥٤ ، وورث ابنه ما يقدر بثمانين مليون فرنك كثررة سائلة فقط بالإضافة  
إلى ثروة الأرض . ومنذ البداية وضع (الأمير الشاب) نفسه فى رعاية رجال الأعمال  
المجربين - حتى يتسنى له الاستمتاع باللذات المختلفة اللانهائية والتى يقدمها  
الشرق لكل من يتبع هواه . وقبل سنة ١٨٥٦ ، بعد سنتين من وفاة والده ، استنزف  
إلهامى جسده وكثيراً من ثروته . ولقد وصفه الدكتور بيرجيوير ، طبيب الاسترقراطية  
المصرية وقادة المستعمرة الأوروبية ، بأنه « رجل عجوز فى الواحد والعشرين من  
عمره » . وعلى الرغم من توجيه أصحاب المصارف له ( أو ربما بسبب ذلك ) ، ذهب  
الثمانون مليوناً . وبعد ذلك بسنوات قلائل ، غطت الديون أراضيه .

وزيادة دخل أراضيه ، حولها إلهاى إلى أوبنهايم ، وشاير وشركاهما ليدرورها لمدة اثني عشر عاماً ، ولقد كانت الاتفاقية في صالح البنك ، فلم تكن أرباحه السنوية كبيرة فحسب ، ولكن شراء الآلات والعتاد الزراعى وبيع المحصول كان يدر عموالات كبيرة . وزيادة على ذلك فقد صيغ العقد بحيث يعطى أوبنهايم سلطة الحياكم في هذه الممتلكات . وفي مقابل ذلك تسلم الأمير معونة مالية سريعة وفتحت خزانة البنك له - ولقد استغل الأمير المسرف هذه الفرصة حتى أن أوراق أوبنهايم كانت تباع بنصف ٢٤٪ في سوق الإسكندرية .

ولما أرهقت موارد أوبنهايم وشاير ، بدأوا يخلقون لعبيلهم مصدراً جديداً للأموال فبرهن إقطاعية الأمير ، نجحوا في اقتراض ١٦٢,٠٠٠ جنيه من بنك مصر ، في مقابل أذونات تستحق السداد خلال تسعين يوماً . ومع أننا لا نملك معلومات عن شروط هذه القروض ، إلا أن من المؤكد أنها كانت قاسية نظراً للحالة السيئة التى كان فيها أوبنهايم وإلهاى . فلقد كان بنك مصر مؤسسة ، (كما يقول القنصل البريطانى) . « تهتم عادة بعدم التعامل بشروط سهلة مع عملائها ، ولستر ماسكوالى مديرها هنا سمعة بأنه رجل مالى صعب - ينهى علاقته عادة بالاضطرار إلى التخلي عن ممتلكاتهم للبنك » .

ومن ناحية أخرى ، لم يكن الدائن في موقف أفضل من المدين ، فقد كانت الـ ١٦٢,٠٠٠ جنيه مبلغاً ضخماً يصعب استدانته من فرد واحد ، وخاصة على ضمانات غير هائلة كهذه الإقطاعية . وبالإضافة إلى ذلك ، كان هذا الدين يمثل تقريباً ثلثي رأس مال البنك الحقيقى ، ويمكن تصور عصبية وقلق مديره عندما تراكم الدين وحان موعد سداد الأذونات .

وقد كان من شأن هرب إلهاى المتوقع من مصر سنة ١٨٦٠ أن تأزم الموقف ، وأدرك بنك مصر أن أى بنك تجارى لا يمكن أن يقدم إقطاعية لسداد أوراق مالية قصيرة الأجل . ويبحث كل فرد مختص عن كبش فداء . فالمدبرون في لندن فصلوا مندوبيهم في مصر ، باسكوالى . ولام باسكوالى عائلة أوبنهايم ، وهؤلاء أقروا عليه اللوم . ونشر النضيل القلندر على الناس علناً الأمر الذى أساء إلى الجميع .

في هذه الفترة كان موقف أوبنهايم وشاير حرجاً ، فلقد كان توقيعهما محدوداً على أدونات الأمير وطبقاً لنظام أى قانون تجارى ، كانا مسئولين عن الدفع ولكن في مصر حيث كان القانون الوحيد الملزم لأجنبي هو قانون قنصلية ، لم تكن القوانين العادية ذات فاعلية ، ورغم الإلحاحات والتهديدات رفض قنصل بروسيا أن يعلن إفلاس أوبنهايم ، واضطر بنك مصر إلى اللجوء إلى المورد المتعاد للأوربيين في الأزمات المالية ، خزانة الخديوى . وبينما كان سعيد يناضل بيأس وبدون توفيق لرفض المطالب المفتعلة ، دون اعتبار لشرف عائلته — عمد أوبنهايم وشاير بسرعة لتخفيف حدة موقفهما إلى بيع إقطاعيات الأمير بالحملة ، بسعر أقل من قيمتها ، إذ لم يكن هناك من المال السائل آنذاك ما يبادل هذه القيمة ، ومع ذلك فقد كان عدد قليل من رجال الأعمال الذين أدركوا أن هناك ثمة صفقة ، وكانوا مستعدين لشراء ممتلكات طيبة لدفع ما بين ربع إلى ثلث القيمة الحقيقية بينما يعطون البائع حرية الاختيار لإعادة الشراء في وقت ما في المستقبل ، وفي الواقع كان هذا نوعاً من أنواع قرض الرهن ، يناسب الدائن تماماً ، الذى كان في هذه الحالة مقتنعاً اقتناعاً واسعاً بأن الهاي لن يعود إلى شراء الأرض في المستقبل .

وفي الوقت ذاته كافح سعيد كفاحاً غير معهود . فقد كانت خزائنه خاوية وكان يعلم جيداً أن أى مساعدة لبنك مصر ستثير دافئى الهاي الآخرين عليه ، ولم تكن لديه فرصة ، ففي تردده بين المساعدة وعدم المساعدة ، وافق سعيد أخيراً على أن يدفع إلى الهاي منحة قدرها ٤٠,٠٠٠ جنيه ، كان سعيد قد منحها للأمير ولكن ، كما اعترف كولكهون ، كان سعيد محضاً في سحبها ، ووافق سعيد على بحث مطلبه الآخر ، اعترف بحاي بنك مصر أنه « لا سند له على الإطلاق » .

عند هذه اللحظة توفى الهاي ، والمشكلة التى كانت قد شافت على الملل تعقدت أكثر من ذي قبل . وقد وجد أوبنهايم وشاير بالذات ، أنفسهما في موقف لا يحسدان عليه . ذلك لأن تصفية الإقطاعية من ناحية كان من شأنها إثبات وحقيق حساباتها كوكيلين للمتوفى ، الأمر الذى كان مربكاً لهما ، كما توقع الكثيرون وثانياً كان موت الهاي ، معناه إلغاء عقدهم معه ، الذى عاد عليها ببيع وزير لمدة تزيد على عشر سنوات ، وأخيراً ، فالسعادة المتوقعة من سعيد بالها لم تعد ممكنة .

فبينما كان على الخديو أن يواجه أوبنهايم وبنك مصر في الماضي ، أصبح عليه اليوم بعد موت إلهي أن يواجه كل الدائنين . وهكذا وضع الدائنين أيديهم على الإقطاعية ، وتكاثرت مطالبهم ، وصارع سعيد بالتصبل من كل التزاماته .

بيد أن أولئك الذين توقعوا المتاعب لهيرمان أوبنهايم لم يدخلوا في حسابهم لا الطابع الخاص للعائلة المصرية ولا ذكاء ومهارة مثل هذا الممول ، فالمتفقدون الذين أتوا لمراجعة دفاتره ، قدم إليهم أوبنهايم كتباً وافق عليه إلهي بالإكراه قيل رحيله الأخير من مصر . وهكذا لم يعد هناك مجال للفحص والمراجعة كما لم يكن هناك مسيل لإثبات بطلان مطالب أوبنهايم في حسابات غير مسددة . وأما عن العقد ، فلم يكن في نية هيرمان أوبنهايم أن يحرم نفسه من أرباح عشرين سنات بسبب موت إلهي : ولذا فإنه أصر على أن تحتفظ شركته بالوصاية . ولم يكن أمام المتفدين اختيار في المسألة ، فباعوا إقطاعيات الأمير لتسديد ديونه : وعندئذ رفع هيرمان دعوى معارضا في انتهاء العقد ، وكانت النتيجة ما وصفه ديرفيو .

ولكن أمكن التغلب في نهاية الأمر على تحفظ سعيد ، فإذا كان يدرك الضبط الذي كان سيتعرض له إذا ما استمر النزاع القضائي في مصر ، حاول أن يتقل القضية إلى القسطنطينية ، حيث يمكن أن تسوى على أسس قانونية بحجة . وكان هذا آخر شيء يورده الدائنون . وهكذا قدمت الاحتجاجات الفاضلة وتوالت الضغوط الدبلوماسية القوية ، وأخبر الخديو على الرضوخ . ومنذ ذلك الوقت لم يكن هناك أمل . لقد ظهر الدائنون من الأماكن التي لا يمكن لأحد أن يترقبها يلوحون بكسيبيلات مشكوك في ذمتها . وحتى التصبل البريطاني ، الذي يتحمل كثيراً من مسؤولية الأزمة ، تراجع من فرط المطالب الزاخرة وعرض اقتراحاً ساذجاً جداً وهو أن يقسم الدائنون المشكوك في ذمتهم . ولما كان سعيد ينوي دفع كل الدينون على كل حال ، لم يشغل الكثيرون أنفسهم باهتمام التصبل البريطاني بمسألة العدالة . ومع أننا لا نعرف تفاصيل المبالغ التي دفعها سعيد ، إلا أننا نعتقد ، على ضوء نجاح أوبنهايم ، أنها كانت مبالغ سخية . فالكلمات الرقيقة الطيبة التي تحدث بها مديرو بنك مصر في السنوات التالية عن سعيد كانت أكثر من مجرد المحاملة وأكثر مما يستحق .

وكانت الصعوبة الوحيدة - وخطاب ديرفيو يبين أنها لم تكن صعوبة كبيرة -

هى أنه حتى فى مصر ، لم يكن سلوك أوبنهايم مستساغاً . فلقد كان سوء إدارته لثروة الأمير والتخريض على فئاتها ، أمراً سيئاً للغاية . ولكن الأسوأ هو أن يقاضى أوبنهايم سعيد لخالفه العقد إذ أن وفاة العميل التمس غير المقصودة ، قد أذنت بتسديد ديونه ! وكما أوضح الأمر كولكهنون فى لباقة بريطانية فإن الأمر كله كان « يشير الاشتمار والتفزز » . لقد التصقت رائحة الفضيحة بعائلة أوبنهايم طول حياتهم فى مصر .

ومن المؤكد أن الـ ٩٣,٠٠٠ جنيه لم تكن إلا نقطة مما تدره بقرة النيل الحلوب الصبورة . ولقد كان هنرى أوبنهايم يتطلع إلى ما هو أكبر .

« يغادر المسيو أوبنهايم وقت إرسال هذا الخطاب ، مصر إلى باريس وفرانكفورت وفى صحبته عقد القرض الذى وقعه مع الحكومة المصرية والذى سيقدمه للاعتماد لأحد اتحادات رجال البنوك الألمان ، وفى مقدمتها بنك ساكس - . وهذا القرض البالغ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك . عملية ممتازة » .

وكما أوضحنا سابقاً . بلغت الخزانة المصرية قبل نهاية سنة ١٨٦١ نهاية المطاف . وأصبح لا مفر من قرض جديد . وقد أدى رفض عرض الكونتوار دى كومت إلى أن يوجه سعيد نظره إلى مكان آخر بدون أن يولى انتباهاً إلى دائنيه الفرنسين . ولقد كان المنفذ الحديدى هو أوبنهايم . الذى ادعى رغم سمعته السيئة فى الإسكندرية . أنه يمثل اتحاداً من البنوك القوية المحترمة فى ألمانيا . وبينما كانت الشروط المعروضة فى سوء شروط الكونتوار دى كومت - ( ٦٠ مليون فرنك بفائدة ١١٪ على ثلاثين سنة ) - كان سعيد مستعداً لقبول أى شئ . يخلصه من المستغلين الباريسيين بضماناتهم وأفضليتهم ولجان الإشراف التى كانوا يقترحونها .

وبالطبع احتج الفرنسين ، احتجت بنوكهم لأنها لا ترغب فى أن تفقد مثل هذه العمليات الخيرية . واحتجت القنصلية لأن الحكومة الفرنسية الإمبراطورية كانت تعتبر - بحق - عقود القروض والامتيازات أسلحة دبلوماسية . وبدورها . أصدرت لندن التعليمات إلى كولكهنون فى الإسكندرية بأن يمنع « تأييده المعزى » لاتحاد أوبنهايم . وكالعادة ، انتهى النزاع بما يرضى كل الأطراف على حساب الخزانة المصرية . وأقام بنك الكونتوار دى كومت Comptoir d'Escompte دعوى

يطالب فيها بتعويض على أساس أن استمرار إصدار سندات الخزنة يعتبر خرقاً لعقد الدين المبرم في سنة ١٨٦٠ . ولم يكن ثمة خسارة مالية على بنك الكونتوار دي كوميت ، ولكن في مصر كان هذا أمراً غير هام . وإنما المهم هو أن هذا البنك كان يريد ٤٨٠,٠٠٠ فرنك كتعويض لأنه لم يبرم الدين الجديد ، وقد دفع سعيد في النهاية ٥٠٠,٠٠٠ فرنك .

وانتهت الترتيبات النهائية مع اتحاد فراتكفورت في مارس ١٨٦٢ . وقد نصت هذه الترتيبات على قرض صاف يبلغ ٤٠ مليوناً ، زيد فيها بعد إلى ٦٠ مليوناً . عندما رأى أن المبلغ غير كاف على الإطلاق . وفي الواقع ، لم يحصل سعيد حتى على هذا المبلغ . فبعد خصم العمولة ورسوم الخدمة ، والإضافات الأخرى ، تسلم سعيد حوالي ٦٢٪ من القيمة الاسمية للسندات ، أو حوالي ٥٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وفي مقابل ذلك وافقت الحكومة المصرية على دفع ١٩٨ مليون فرنك على ثلاثين سنة وزيادة على ذلك كانت هذه الأقساط السنوية بضمان إيرادات الدولة ، خاصة تلك الإيرادات التي تأتي من مديريات الوجه البحري الخصيبة . وقد بيع معظم القرض عن طريق فلولنج وجوشن إلى السوق الإنجليزية حيث بلغت قيمته السائلة ما بين ٨٢,٥ مليون ٨٤,٥ مليون ، وساهمت فيه تلك السوق بحوالي ٦٠٪ على الأقل . ولذا كان من حق أوبنهايم أن يرضى كل الرضى عن هذه الصفقة .

كتب ديرفو إلى أندريه يقول عن أبناء أوبنهايم .

« يمكنك إذن أن ترى أن هؤلاء السادة ، يقدمون من ناحية الأمانة والثروة كل ضمان ، ولا بد أن تكون معلوماتي عنهم متفقة مع معلوماتك ما دمت قد أعطيتهم أنت اعتماداً بـ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك طلبوها بالتلغراف » .

والحق أن هذا الاعتماد كان علامة من علامات الثقة . ولقد كان بنك أدولف ماركبولد وشركاه حريصاً كل الحرص في مسائل الاعتمادات ، وبينما دعم تشدهه في هذا سمعته الراسخة ، فإنه لم يضيف شيئاً إلى شعبيته في الأوساط المالية وخاصة ما أقفده بعض العملاء . والقاعدة العامة عند أندريه الذي لم يكن من السهل عليه أن يكسر القواعد — أن العميل لا يمنح اعتماداً حتى يثبت بمجم نشاط حسابه أن مخاطره معقولة . وحتى في هذا ، كان البنك يعتبر أن هذا الاعتماد إنما هو إجراء



خاص ، لا يمكن تحت أى ظرف أن يصبح قاعدة عامة فى العلاقات المالية ولذا فإنه عندما طلب أوبنهايم بعد أسبوعين من فتح حسابه فى بنك ماركوارد وشركاه . هذا الاعتماد الكبير وحصل عليه ، كان هذا بمثابة ثورة فى البنك الفرنسى ، الأمر الذى لم يفت بنك ماركوارد أن يؤكد فى خطاب الموافقة . ومن الواضح أن أهمية وإغراء قرض أوبنهايم المتوقع للحكومة المصرية قد فاق الاعتبارات العادية فى حساب البنك الفرنسى ؛ وكان أندريه ، رغم شدته ، من المرونة بحيث استفاد مما أوشك أن يصبح شيئاً مؤكداً . وزيادة على ذلك ، فقد كانت الارتباطات المالية التى مكنت أوبنهايم من الحصول على القرض غير عادية : ومع ذلك ذكرت شركة ماركوارد عميلها بأن غطاء الكمبيالات يجب أن يرسل قبل موعد السداد ؛ وفى نفس الوقت ، تقدم ديرفيو ، تقدماً مرضياً مرضياً تماماً . فلقد أضاف ٣٢٪ إلى رأسمال مصرفه الأصلى البالغ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك خلال ١٠ سنوات الثلاث عشرة شهراً الأولى . ولقد مثل مصرفه فى القرض الجديد ، بما يراعى خمس المبلغ الكلى ، العنصر المصرى : فقد دخلت بيوت الأعمال المحلية بالإضافة إلى مجموعة صغيرة من أصحاب الأراضي والموظفين المصريين الذين دفع بهم التيار إلى أسرار وغوامض الرأسمالية الدولية . ولقد ساهم ديرفيو نفسه فى القرض بمبلغ متواضع هو ٣٠٠,٠٠٠ فرنك ، وإن كان كافياً للحفاظ على سمعته ومكانته . ولقد أصبح ديرفيو أحد قادة المجتمع الإسكندري المالى .

وفى نفس الوقت اشترك ديرفيو مع أوبنهايم فى قرض يبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك بفائدة ١٠٪ للأمير مصطفى باشا . وكان القرض لمدة تسع سنوات . على أن تدفع الفوائد واستهلاكات الدين بواسطة ماركوارد وشركاه فى باريس .

وفى الواقع ، كان ديرفيو وأوبنهايم يلعبان نفس الدور الذى كان شائعاً فى سوق فرانكفورت . إذ لم يكن فى إمكانهما تقديم قرض يوازى رأسمال كل منهما معاً . وإنما كانت الخطة هى التخلص من أذونات الأمير وتحويلها إلى المستثمرين فى أوروبا الراغبين فى تحقيق فائدة أكبر من الفائدة العائلة ( ٥٪ أو ٦٪ ) . وفى الوقت نفسه يلجأ المقترضون الأصليون فى الإسكندرية إلى وضع أيديهم مشاركة على إيرادات الأمير من محاصيله بوضعها لحسابه فى حساب جارى . . . وبالطبع لا يقولان شيئاً عن فوائد

يتقاضيناها عن هذا الإيداع : إلا أنه كان على الأمير أن ينعم ١٢٪ إذا سحب كل ما أودعه .

وفي الحقيقة كانت نسبة الفائدة ( ١٠٪ و ١٢٪ ) التي عرضها ديرفيو في هذا القرض ، عادة في مصر — خاصة وأن هذا النوع من المعاملات يتضمن مخاطر كثيرة ، كما يشهد موضوع إلحاي باشا . أضف إلى ذلك أن مصطفى باشا كان شخصية هامة جداً ( ابن أخ سعيد باشا والثاني في وراثة العرش ) ، وصدافته قد تضر كما قد تفيد . فليس من الحكمة دائماً إقراض المال لورثة العرش . وخاصة في البلاد الشرقية ، ولكن ديرفيو لم يتعلم هذا الدرس إلا بعد ذلك .

أما في هذا الوقت ، فقد كان صافي حساب ديرفيو الذي يبين أرباحه وفوائده المتوقعة مغرياً تماماً . وأصبح في إمكانه أن يقول ، بكل تواضع ، إنه اجتاز مرحلة التلمذة بنجاح . ومن هنا شعر بأن من حقه أن يطلب اعتماداً من أندريه . وقد وافق أندريه . ففي ٢٨ مارس سنة ١٨٦٢ ، كتب أندريه لديرفيو يذكره بأن من عادة آل ماركوارد أن يحددوا الاعتماد الممنوح على أساس عائد حساب العميل ، وعلى هذا الأساس فلم يكن من حق ديرفيو أن يأخذ أكثر من مبلغ ثافته نسبياً ، ولكن نظراً للطابع الاستثنائي للمعاملات ديرفيو ، وضع أندريه تحت تصرفه اعتماداً يبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك .

ولقد كان الفارق بين هذا الاعتماد والـ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك التي منحها أندريه إلى أوبنهايم ، كبيراً . وبالطبع ، فإن الشركة الأغنى والأكثر نشاطاً ، أحق بالمساعدة والتأييد الأكبر . ومع هذا فإن أندريه ، الذي كان حساساً لنقاط ضعف زملائه ومنافسيه ، خاف أن يستاء ديرفيو من مثل هذا التمييز في العطاء . ولم ينس أندريه على أية حال أنه منذ عدة شهور فحسب ، كان ديرفيو الصديق القديم هو الذي قدم أوبنهايم ، كعميل جديد لبست المال الباريسي ، ولذا فإنه بعد أن أثلج أندريه صدر ديرفيو في الجزء الأول من خطابه — كرس أندريه الباقي منه للرد على كل شكوى : ومن أمثال هذا الرد أن اعتماد أوبنهايم تم تحت ظروف خاصة ، وأن أوبنهايم لم يستخدمه . وإذا ما أراد ذلك فإن الأمر يحتاج إلى موافقة جديدة ، وفي المستقبل قد يكون الاعتماد أقل من ذلك بكثير .

وليس لدينا ما يبين رد فعل ديرفيو لهذا الخطاب : والأغلب أن الاعتماد الذي قدمه أندريه كان كافياً آنذاك - فليس هناك خطابات جديدة لمدة ثمانية أشهر بعد ذلك . وعندما كتب ديرفيو إلى أندريه ، في نوفمبر ، كان واضحاً أنه يدرك الفرق بين شركته وشركة أوبنهايم .

الإسكندرية • نوفمبر ١٨٦٢

عزيزى أندريه :

أرجو ، يا صديق العزيز ، أن تكون قادراً من جانبك على أن تدرك من طريقتنا في العمل مدى حرصنا ورغبتنا في أن نكسب لأنفسنا سمعة طيبة في الأمانة والإخلاص ، ولقد كان في إمكاننا أن ندخل مثل أصدقائنا ، أبناء أوبنهايم ، في ميدان واسع ، ولكننا فضلنا أن نظل قانعين بالطريق الذي اتخذناه لأنفسنا في سوق الإسكندرية . إننا نقوم بعمليات أقل مما يقومون بها . ولكننا نعمل باطمئنان أكبر .

وقد كان ديرفيو يعرف معنى ما يقول . فقد كان هدف هذا الحرص الدقيق التأثير على زميله في باريس ، وبوصفه حفيداً لسبعة أجيال من رجال البنوك في أسرة هوجونوت ، أصبح الفريد أندريه سنة ١٨٦٢ ، في الخامسة والثلاثين من عمره ، الرئيس الفعال لبنك ماركوارد وأندريه وشركاهما ، وهو من أقدم البنوك الخاصة في أوروبا . ويرجع تاريخ هذا البنك إلى سنة ١٦٦٧ عندما أسس دافيد أندريه ، ( لاجى ديفى من نيمس ) ، بيتاً تجارياً في جنوة . ولقد نجحت الشركة الجديدة التي كانت تعمل بالذات في شحن البضائع الجلدية والمنسوجات من وإلى فرنسا ووسط أوروبا وفي استيراد منتجات المستعمرات : وسرعان ما أصبح التجار مهولين وتجاراً . ونمت بسرعة أنشطتهم المالية من خلال علاقاتهم التجارية ، التجارة في الأوراق المالية وتغيير العملة ، قروض السلع والشحن ، الخصم وقبول الأوراق المالية قصيرة الأجل . وهنا كانت الزمالة الدولية بين المتنافسين من آل هوجونوت أمراً ذا قيمة عظيمة - فقد كان في وسع أندريه أن يتعامل مع مندوبين معروفين يعتمد عليهم في كل مركز أوروبى : ووسع بنك جنوة عملياته ، ففتح فروعاً له في لندن وجنيف ، بل ومضى إلى حد تقديم قروض صناعية وشخصية .

وفي نهاية القرن الثامن عشر ، جعلت الثورة من فرنسا مرة أخرى مكاناً آمناً للبروتستانتين ، بينما شلت حروب نابليون التجارة الإيطالية مؤقتاً . فاضطر بنك جنوة أن يوقف أعماله ويصفيها ، وفي سنة ١٨٠٠ تم افتتاح بيت مالى جديد في باريس ، وهناك استمرت العائلة في عملياتها التقليدية ، مركزة في أول الأمر على التجارة الفرنسية الإيطالية ، ثم أخذت في توسيع نطاق أعمالها تدريجياً .

إلا أن البنك لم يتمكن من تثبيت مركزه كواحد من أقوى بنوك فرنسا ، إلا بعد سقوط الإمبراطورية . وبتوسع أعماله . لتشمل المشاركة في القروض الحكومية الفرنسية والأجنبية والاستثمارات في الأعمال الصناعية ، أصبح بنك أندريه - كوتيه وشركاه ، كما كان يسمى في ذلك الوقت ، عضواً في دائرة « المالية العالية » . وكانت البيوت الصديقة له هي بيوت مالية هوتنجر ، وبيوتاً مالية شبيبة ، معظمها من البروتستانت وكلها مؤسسات قوية ومحافظة ، وحتى بين هذه المجموعة ، كان يتمتع بنك أندريه - كوتيه بسمعة خاصة في بعد النظر ، حرص أصحابه على تسميتها .

ولقد كان لويس - ادوارد - ألفريد أندريه ملائماً تماماً لهذا الطراز التقليدى من العمل في الأسرة ، وبوصفه ابناً لمارى - جان أندريه ، الممول والمصرفي المعروف تلقى وهو لا يزال صبيّاً تربية بروتستانتية دقيقة وتدريباً تجارياً عملياً . ولقد شكل هذان المؤثران طابع شخصيته . فهو صورة من الكلفانيين في أدائه للواجب وإيمانه وتقشفه ونجاحه ، كما كان أيضاً نموذجاً لرجال البنوك الخاصة في فرنسا ، ولقد عرف بنشاطه في الكنيسة وحبه لأسرته ، استغنى عن الإحسان بقسوة التشف ، ومزج العاطفة الشخصية بالتقدير العقل . وفي عمله كان حليزاً متحفظاً ، يعتقد اعتقاداً راسخاً في الفضائل القديمة لتجارة الأوراق المالية والتبادل ، في العملات السخية وأذونات التأمين يوماً . وكان مقتنعاً كل الاقتناع بأن الأعمال المصرفية السليمة إنما تتركز على السيولة المدعمة وعلى تناسب الوسائل مع الأهداف . وقبل كل شيء كان يؤمن بالشخصية أولاً - والمال ثانياً ، فالخاطرة تكون طيبة بقدر ما يكون الرجل الذى وراءها طيباً . ولقد كان أندريه ذا أفكار قديمة كثيرة ، مثل فكرة أن العقد عقد ، وأن كلمة المراء مثل توقيعه في قيمتها ، وأن الدين أمر مكروه

وعلاوة ضعف خلقي ، وأنه بالتهمل والاتزان تكسب السباق . لذلك كان من المستحيل على رجل مثل الفريد أندريه أن يستفيد كثيراً في مصر لو حاول ذلك .

وفي الإسكندرية كان ديرفيو يحقق أرباحاً طائلة . ففي خلال النصف الأول من سنة ١٨٦٢ ، بلغت الأرباح الصافية حوالي ٢٦٪ ثم ارتفعت إلى ٣٠٪ في النصف الثاني — هذا بعد أن زاد رأس المال من واحد إلى ثلاثة ملايين فرنك . ولقد جاءت معظم هذه الأرباح مما يصفه التجار رجال البنوك في هذا الوقت بالعمليات العادية : الأوراق المالية ، التبادل ، الخصم وقبول الأذونات القصيرة الأجل .

بيد أن ديرفيو كان يسير قدماً في طريقه إلى مركز المصرف الملكي المروقي . فخطابه الذي أرسله إلى أندريه في ٥ نوفمبر يخبره فيه بعملية كبيرة في مرحلة التفاوض : أن يدفع نيابة عن الخديوي ٢١ مليون فرنك إلى بنك الكونتوار دي كومت في باريس ( كان هذا هو الباقي المستحق من قرض سنة ١٨٦٠ ) ولقد طلب ديرفيو من أندريه أن يكون عميلاً له في باريس — يتلقى المدفوعات من الإسكندرية ، ويخصمها ويسدد لبنك الكونتوار — ولما كان الأمر يحتاج إلى بعض التنازلات ، طلب ديرفيو من صديقه أن يعطيه امتيازاً بتخفيض العمولة المصرفية العادية من  $\frac{1}{4}$ ٪ إلى  $\frac{1}{8}$ ٪ .

والحقيقة أن ديرفيو بهذا كان يطلب اعتماداً آخر ، وصحيح أنه لم يكن على أندريه أن يقدم أى تقود . وكل ما عليه أن يأخذ ببساطة الأذن المرسلة له من الإسكندرية ، ويخصمها وأن يحول المتحصلات إلى بنك الكونتوار . ولقد كان المشكل هو أنه ، لكي ينضم الأذن كان على أندريه أن يظهرها ، وبما تكون شركته مشرقة ، وبمعنى آخر ، كان عليه ألا يبيع خلعته لديرفيو فحسب ، بل يبيع توقيعهم أيضاً ، ولم يكن أحد يدرك أكثر من الفريد أندريه قيمة اسمه . وبالإضافة إلى ذلك فما كان لأحد أن يضحك عليه . وإذا كان ديرفيو يود مساعدة الوالي بدفع ديون قديمة بديون حديثة ، فلا اعتراض لأندريه على أن يسلك بالطرف الفرنسي للصفقة . ولكنه لا يود أن يدفع هو ثمن حماس ديرفيو لأن يقدم معروفاً للحكومة المصرية .

ولقد كان رد باريس مقتضباً وفي الصميم : « عدم القدرة » على القيام بعمليات

مالية بفوائد منخفضة . وفي الرد قال أندريه إن طلبات مماثلة ترد تباعاً وأنه رفضها دائماً . وحتى أبناء أوبنهايم رفض أن يعطيهم امتيازاً في عمليات شحنات الذهب الكبيرة المرسلة إلى مصر . وكما أوضح أندريه ، إذا كانت شركته متمسكة بأوراقها في مسائل الأوراق المالية والتبادل ، فلنأخذها بكل تأكيد لن تعطى تسهيلات ومنحاً لحكومة يمكنها ويجب عليها أن تدفع .

وباختصار ، كانت المسألة مسألة مبدأ . وفي رفضه تخفيض عروته لأوبنهايم أعلن بنك ماركوارد بصراحة : « لقد بينت خبرتنا لمدة طويلة أن تخفيض العمولات دين المتوسط لا يفيد في نهاية المطاف إلا البنوك لا العملاء » . وبالإضافة إلى ذلك ، كان أندريه يدرك جيداً أن سعيد لن يرفض عرضاً بمساعدة مالية بسبب  $\frac{1}{8} \%$  فلم يكن سعيد في الموقف الذي يجعله متشدداً . وهذا ما حدث بالضبط .

\*\*\*

ولقد كانت هناك اصطدامات أخرى بين انتهازية ديرفيو وبيادى أندريه . فمثلاً ، توترت العلاقات بينهما عندما علم أندريه أن ديرفيو قد رتب نفسه للحصول على اعتمادات من بنكين آخرين في باريس . ولقد كان هذا أمراً سيئاً في حد ذاته — إذ كيف يمكن لأندريه أن يقدر ما يقرضه لديرفيو بلكاه إذا كان ديرفيو يقترض مبالغ مجهولة من أماكن أخرى ؟ . . . وأسوأ من ذلك هو اختيار ديرفيو لمقرضيه . فلم يكن رولار ولا بلوناي بمولدين ذوي مراكز قوية راسخة ، والأخير بالذات كان رجلاً جديداً شديد الاندفاع ، وقيل يتعارض « حماسة » بوضوح مع أخلاقيات البنوك كما يفهمها أندريه .

ولقد كتب أندريه إلى ديرفيو في ٢٦ يناير سنة ١٨٦٣ معبراً عن عدم موافقته : « بالنظر إلى العلاقة التي تربطنا ورضيتنا الأكيد ، في أن نضع أنفسنا كلية تحت تصرفكم ، اعترف لك بأنني قد تأملت جداً . . . » وبعد ذلك بثلاثة أسابيع ، تلقى أندريه رداً ليس فيه ندم : « لقد مررت سماع عتابك بخصوص إذوناتنا مع مسيو دي بلوناي ، وأكون سعيداً إذا استطعت أن أعفي نفسي من هذا العتاب . ولكن باتساع علمنا كل يوم ، فإننا نحتاج إلى اعتمادات في أوروبا أكثر من ذي قبل . » واستلرد الخطاب :

« بدون أن نتملق أنفسنا ، فإن أذوناتنا مطلوبة تماماً ، ونحن نتعطل تماماً في إعطائنا . . . ولقد بذلت مجهوداً خاصاً مع بئكم لأتيت أننا نستحق ثقتكم ، أولاً مع رولود وبلوناي فقد وضعوا تحت تصرفنا الاعتمادات التي طلبناها في الوقت المناسب . وباختصار ، فإننا نتعامل معكم في كل شيء بخس باريس ، ولكن عندما وصلنا إلى نهاية الاعتماد الذي تقدمتم به إلينا ، لم يكن أمامنا إلا أن نسحب من مندوبين آخرين . هذا هو مفتاح اللغز ، يا صديق العزيز ، وأنتم المسؤولون عن هذا . . . إننا لا نطلب شيئاً أفضل من العمل معكم ، وفي هذه الحالة عليك أن تزيد الاعتماد الذي تقدمه لنا وأن تتأكد أنه ليس هناك ما يدعو إلى الحوف » .

ولقد أمكن لديرفيو أن يستخدم في رده على أندريه هذه النجدة العالية القوية ، إذ كانت سنة ١٨٦٢ سنة مزدهرة لكل من مصر وشركته : فالحصار الأمريكي لمواني الاتحاد تحول إلى اختناق ، ورأت إنجلترا أن مواردها من القطن قد هبطت إلى أقل من النصف ، من ٦٣٠,٧٠٠ إلى ٢٦٦,٥٥٠ طن ، في خلال اثني عشر شهراً : فأصبحت سوق ليفربول بالحصى — إذ بلغت ٤٦٪ من صفقات السوق مجرد مضاربات ، وبارتفاع أسعار القطن إلى أكثر من الضعف وازدياد مساحة زراعة القطن بلغ تدفق البضائع والمال من وإلى الإسكندرية حدوداً لاتصل إليها الأحلام . وبالإضافة إلى ذلك ، وبفضل القرض الجديد ، كان المال سهلاً ميسوراً ، فانخفض الخصم في سندات الحكومة من ١٥٪ إلى أقل من ٥٪ بين يناير ويونية . وباختصار كانت هذه سنة من تلك السنوات المدهشة في بداية ازدهار طابت فيه الأعمال التجارية وتوقع كل فرد لها أن تستمر في التحسن . وأصبح كل فرد مشغولاً بجمع المال وبحث وسائل زيادته إلى حد عدم التفكير في أي شيء آخر . كتب مراسل جريدة التايمز في الإسكندرية يقول :

« إن مصر في هذه اللحظة في المركز السعيد الذي لا يحتاج إلا إلى أقل حيز في صفحات التاريخ المعاصر ، لكي تسجل مظاهرها التي لا شك في حقيقته . . . »

وعلاوة على ذلك ، فإن كل هذا لم يكن إلا علامة بسيطة على إمكانيات المستقبل ، الأمر الذي كان ديرفيو حريصاً على إيضاحه . في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ .

توفى محمد سعيد باشا ، واني مصر ، في الإسكندرية . وفي نفس هذا اليوم أعلنت ولاية ابن أخيه إسماعيل في القاهرة . وبينما كان ديرفيو في عهد سعيد يتعامل مع تلميذ سابق لحميمه ، فإنه في عهد إسماعيل كان يتعامل مع صديق قديم . وفي ظل ملكية مطلقة ، حيث يعتمد كل شيء على حسن نية الحاكم . وحيث تخضع منافسة السوق للحظوة السياسية ، كانت مثل هذه الرابطة لا تقدر بشيء . وهكذا نسي ديرفيو آمال الأمل المتواضعة ، وأصبحت السماء هي حد آماله .

لم يفت أندريه كل هذا . فلقد زاره في يناير جوستاف شقيق ديرفيو ، الذي لم يفته أن يقدم لأندريه صورة المستقبل اللامع الذي ينتظر إدوارد ديرفيو بعد أن أصبح إسماعيل حاكماً . واستطاع أندريه أن يتصور ديرفيو وهو ينمو ويكبر بسرعة أكبر مما ينبغي في الحقيقة . وفق مفهوم أندريه . غير أن الأمر كان يتطلب بعض التنازلات من جانب أندريه . وفي ٧ فبراير سنة ١٨٦٢ ، حتى قبل أن يتسلم أندريه رداً من ديرفيو على خطابه المورخ ٢٦ يناير - خفض أندريه من تلقاء نفسه عمولاته على معاملات ديرفيو الجارية إلى مستوى الممولات التي يدفعها أفضل وأقدم عملاء البنك .

غير أن خطاب ديرفيو المرسل في فبراير . أوضح أنه يتوقع أكثر من ذلك . ففي الرابع والعشرين ، كتب أندريه إلى الإسكندرية يعبر عن أسفه لعدم علمه باحتياجات صديقه بسرعة ، ثم يرفع اعتماد ديرفيو إلى ٢٠٠,٠٠٠ أو ٢٥٠,٠٠٠ فرنك . ولقد أعقب إعلان هذا التنازل المدرس فقرة تحذير :

« يبدو لي أن طموحك المشروع ومطالب عمك ستكون بهذا الاعتماد قد أشبع جيداً . ففي الموقف الذي تجد نفسك فيه اليوم - تنصرف في راسمال هام ورعاية ممتازة ، يبدو نجاحك مؤكداً ، وكل ثقة أنك لن تسى وراء عمليات المضاربة والارتباطات الراسعة بقدر ما تسى وراء المفاوضات الشرعية والصفقات المأمونة . وأتمنى أن التسهيلات الجديدة التي وضعتها زملائي تحت تصرفك ، ستجعلك أنه إذا كان نجاحك يعني ( وهو الأمر الطبيعي عندما تسترجع علاقاتنا الطيبة في الماضي ) ، فإنني أيضاً على ثقة من أنني وزملائي غير ناديين على ما تنوى عمله لنيل رضاكم بالمساهمة في تطوير علاقتنا » .



لقد غلت يد أندريه ، إذ أصبح ديرفيو عميلاً لا يسهل فقداًه . ومع ذلك فقد كان أندريه متردداً في أن يمنح ديرفيو «شيكاً على يبابى» . إن الفخر والتفاؤل اللذين يرم عنهما خطاب الإسكندرية مشجعان ، ولكن بالنسبة لعين أندريه الحبيبة المدمية ، فتنة زهو وتميل يدعوان للتفكير . وعند رجل عاقل متقشف مثل أندريه لا يحتلظ الحماس وأعمال البنوك أبداً . وإذا كان قد عرض على صديقه ٢٠٠,٠٠٠ أو ٢٥٠,٠٠٠ فرنك ، فقد ظل يأمل أن يختار صديقه ديرفيو المبلغ الأصغر .



## الفصل الخامس

### إسماعيل

إن شخصية إسماعيل ، الحديدي الأول ، تمثل إحدى المسائل الجدلية المسلية المثيرة في التاريخ . فبعد ثلاثة عشر عاماً من توليه العرش ، ارتفع الدين القوي في مصر من ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وفي سنة ١٨٧٦ أفلس مصر ، وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبية . كل هذا القول حقيقة واقعة ، أما الباقي ، الخاص بالأسباب والمستوليات ، فإنه ضرب من التخمين وعرضة للجدل .

وفي رأى كثير من المؤرخين أن إسماعيل كان دائماً هو إسماعيل المبلر المسرف ، رجل أخذ الحكم وبلاده غنية مزدهرة وتركها فقيرة مستعبدة ، رجل يملأه الطموح والإسراف الطائش ، لا يصلح لشيء إلا السعى وراء المذاته ، مبلر أحق . وفي رأى مؤرخين آخرين ، فإنه إسماعيل العظيم ، رجل الدولة الذي يعرف طريقه ، ذو بصيرة وإخلاص ، لم يكن يسعى إلا إلى مساعدة وعظمة شعبه . فإذا كان قد اقترض ، فإنما كان لأجل الأسباب : لمساعدة رعاياه في مصالحهم ، ليبنى مرافق عامة ، ليربط دولته بالخطوط الحديدية والسفن البخارية ، ليحول الإسكندرية والقاهرة إلى عواصم محمية مريحة . وإذا كان قد اقترض الكثير ، فإن ذلك يرجع إلى أنه وقع تحت رحمة مجموعة من اللصوص لا أخلاق لهم .

وفي حقيقة الأمر ، تؤيد حقائق حياة إسماعيل المتضخمة المتناقضة وجهتي النظر . ففي شبابه ، كان إسماعيل صاحب أرض ناجح جداً . وبفضل الفلاحة التقدمية الفعالة ، ازدادت ممتلكاته ثلاثة أضعاف وضاعف دخله خمس مرات . وكان قطعه أفضل الأقطان المزروعة . وكان مصنعته لتكرير السكر من عجائب مصر ، ولم يمض الدين ثروته . وفي الوقت نفسه لم يهمل السياسة ، وتعلم بعض الشيء من مشاكل الحكومة المصرية قبل أن يحكم مصر . وفي ظل عباس ، قاد

معارضة عائلية غير رسمية ، وكان على وشك أن يدفع حياته ثمناً لطيشه . أما موقفه كورث في عهد سعيد ، فقد كان مختلفاً تماماً . وفي بلد يمكن فيها أن يكون القرب من العرش أمراً خطيراً — ( توفي أخو إسماعيل الأكبر في حادثة سكك حديدية قد لا تكون حادثة على الإطلاق ) — كان إسماعيل عاقلاً فظلاً هادئاً في إقطاعاته ملتحصاً بقلته وسكره . إلا أن سعيد الذي لم يكن مغرمًا بأخيه بالذات ، اضطر إلى أن يعترف به ويعدده لمستويات الحكومة . فأعطى إسماعيل مركزاً وزارياً وأرسله إلى باريس وروما في بعثات خاصة . وأصبح فيها بعد رئيساً لمجلس الشورى ، الذي كانت تعرض عليه كل القرارات والقوانين غير الروتينية ؛ وفي سنة ١٨٦١ — ١٨٦٢ عندما غادر سعيد مصر لزيارة مكة وأوروبا كان إسماعيل هو الذي تولى منصب الوصي على العرش . وبالمقارنة بعمره ، كان إسماعيل على درجة فائقة من الكفاءة . كتب مراسل صحيفة التايمز « في خلال الجليل الحالي ، قد لا يكون هناك من أدار الأعمال العامة بهذه الدقة والنظام التي ميزت تقدمها الأخير » .

ومن رأى البعض أنه كان إدارياً ممتازاً أكثر مما ينبغي : فلقد كانت إدارته ثروته تعتبر لوناً من البخل لمن اعتادوا إشراف سعيد ، ففي هذا النوع من الإدارة ثمة شيء غير ملكي ، شيء بورجوازي ، يضاف للمستغلين البورجوازيين في الإسكندرية وهكذا وجدته القنصل الفرنسي « أقل من عمه كأمير وملك » . وحتى كركلتهون ( القنصل الإنجليزي ) اعتقد أنه « لا يتمتع ببعض الصفات التي كانت تميز سعيداً » . ومع ذلك — كان الشعور العام في الدوائر المستولة أن « مصر كانت في سبيل الحاجة إلى إدارة جيدة » .

ولم يجيب إسماعيل ظنهم . ففي ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣ ، عندما تقبل تهاى ممثل الدول الأجنبية ، أيد صراحة برنامجاً للاقتصاد والإصلاح ، بادئاً بنفسه .

« إنني مصمم تمام التصميم على أن أكرس إرفاء البلاد التي يقع على عاتق حكومتها كل الثائرة والنشاط الذي أقدر عليه . إن أساس كل إدارة طيبة هو النظام والاقتصاد في الأموال ، وسوف أسعى إلى هذا النظام وهذا الاقتصاد بكل وسيلة ممكنة ، ولكي أضرب مثلاً للجميع — وفي الوقت نفسه كدليل على نواياي الحازمة » .

قررت من الآن التخلي عن النظام الذى أتبعه من سرقوفى ، وأن أضع لنفسى مرتباً لا أتعبه » .

وباختصار كانت نوايا إسماعيل طيبة . ولكن السؤال هو : هل النوايا الطيبة كافية ؟ .

لقد ترك له سلفه عرشاً فقيراً . ولقد أعطى قرض سنة ١٨٦٢ مصر فترة قصيرة من الراحة من أعباء الأزمة المالية . ولكن هذه الراحة سرعان ما تددت عندما أصبح من الواضح أن سعيد لن يمكنه ولا يمكنه أن ينظم أموره .

واستمرت مظاهر الإسراف القديمة . فلم يكن هناك ما يعلو على كرم الوالى ، ولا ما يصغر أمام جشع أصدقائه الأوربيين . فثمة تاجر أثاث فرنسى كان على وشك الإفلاس واحتاج إلى ١٠٠,٠٠٠ فرنك لكى يقف على قدميه ؟ فليقدم القنصل ويطلب أن يأخذ الوالى بعض بضاعة الرجل التى لم تبع . وثمة ابنة طبيب قديم محمد على وجدت نفسها يتيمة فقيرة ؟ فليقدم القنصل الفرنسى الحساس بقضيتها إلى سعيد الدائم الكرم . فيقرر لها معاشاً دائماً . وفى مايو سنة ١٨٦٢ . قبل أن يرحل الوالى إلى أوروبا ، وزع بلفتة ملكية كريمة سبعة ملايين فرنك فى مجال الكرم والتسويات -- وقد كانتا كلمتين لنفس الشيء . ومن بين هذه المبالغ عدة مطالب ضد محمد على . تمت وكبرت خلال حكم عباس الخيل لكى تقدم فى مجدها المركب لهذا الخليفة السهل خداعه . أحدها كان يقدم على صورة « كبيالة » مزعومة قيمتها أكثر من مليون فرنك . . . وبما أقدم إذن قصير الأجل فى العالم . وبعد أن سويت هذه المسائل الكريهة . كان سعيد حراً فى مغادرة مصر والقيام بإحدى هذه الرحلات الملكية التى تتكلف تكاليف باهظة بحيث أن الملوك اليوم لم يعمدوا قادرين على القيام بها . وكما يتناسب مع مكانته . رحل سعيد فى وفاءية وأبهة وأنفس بدون وصى ، مضاعفاً نفقاته اليومية . أمراً بشراء السفن الحربية . ومنازل الزهور . ومثل هذه المظاهر . ولفترة قصيرة نسى سعيد الدين والسندات وصواعيد الاستحقاق . ولكن التيسان لم يكن معناه أنها « انتهت » . فقد بلغ عجز الميزانية رقماً قياسياً هو خمسة ملايين جنيه . وعند نهاية السنة انخفض رصيد القرض من ستين إلى عشرة ملايين فرنك . وأصبح الدين السائل أكثر من ١٢ مليون جنيه .

وإذ انتابه المرض جسداً وقلباً ، أفضى سعيد إلى « بلور » في القسطنطينية بنجده على بعثرة ثروة بلاده .

وبعد ذلك بشهر مات سعيد . فتجمعت الصقور ، وقد قوى شهيتهم الإحساس بأيام عجاف أمامهم . ولقد خدم موت سعيد أصدقائه ودائنيه تماماً . فلم يكن هناك من يجادل في مطالبهم : القائمة غالباً على انتهاكات مزعومة للعهود الشفوية والعقود ، فتلا تقدم برفافي Bravay بامتياز الكبريت زاعماً أن سعيد قد منحه وهو مختصر إلى دوق باسانو ( فنبلاء فرنسا لم يكونوا أقل في الخيال والجلع مع نبلاء النحس ) . وفي الوقت ذاته طوب إسماعيل بأن يظهر كرمه ونوابه الخيرة لضيوفه الذين جاءوا عبر البحار ، والذين أصيبت مشاعرهم — وربما أكثر من المشاعر — بسبب الاضطرابات المعتادة المعادية للغرب عند تولي كل حاكم جديد . وهكذا أعطى إسماعيل المسيو كونسيل ( ابن عائلة طيبة ! ) ١٠,٠٠٠ فرنك ومعاشاً سنوياً يبلغ ٣,٦٠٠ فرنك كتعويض له عن ضرب الجنود المصريين له . وتلقى آخرون مبلغ أقل . كما أن القنصل الفرنسي قدم لإسماعيل طلب سدة فرنسية تدعى مدام إسكالون ( أرملة تستحق العطف وأم لخمسة أطفال ) فحصلت على ١٢,٠٠٠ فرنك . ولقد شجع كرم إسماعيل بعض المواطنين الفرنسيين الذين دمرت إحدى الحرائق المدينة محلاتهم على أن يطالبوا بتعويض . وقد وجد القنصل بوفاك هذا الطلب أكثر مما يحتمل الموقف ، ولكنه اقترح أن يقرضهم إسماعيل مليون فرنك ، تدفع على عشر سنوات ، وكتب إلى باريس يقول إنه شعر بأن صناعة الحرير في ليون ستصاب بأثار سيئة ما لم تنهض هذه المحلات على قدميها . ووافق إسماعيل على تقديم ثلاثة أرباع المبلغ .

أما كولكهون . القنصل البريطاني ، الذي قاد لمدة طويلة النضال ضد الابتزاز والاستغلال الأجنبي — على الرغم من أن سجله الخاص لم يكن نظيفاً تماماً فقد أدرك أن البلاد تمر بنقطة تحول . فكتب إلى لندن قائلاً :

« إنني أحس إحسباً واضحاً بأن تصرفات الوالى الجديد خلال الأسابيع القليلة القادمة سوف تؤثر على كل حكمه : فإذا ما شعر أنه سيلقى تأييدنا في مقاومة اضطهاد الأوربيين الذين تولّوهم سلطاتهم ، . . . فإنني أعتقد أن إسماعيل باشا

لن يكتفى بتنظيم أمور بلاده رغم ما تنوء به من أعباء ثقيلة ينتظر أن تستمر بعض الوقت ، ولكنه قد يقتنع أيضاً من خلال معرفته العملية بأعمال ذات نفع عام عظيم . . .

وبالطبع ، فإن المسألة المهمة ، كما أكدها كولكهون مراراً وتكراراً في خطابهاته هي أن إسماعيل كان في حاجة إلى المساعدة . ولكن عندما تحدث كولكهون مع زملائه القناصل ، وجد أن كلا منهم بينما يشجعون المساعي السائدة ، إلا أنه يشعر بأنه من حقه أن يعطى مواطنيه في مصر التأييد الذي يلقاه مواطنو الدول الأخرى . أما القنصل الفرنسي بوفال ، الذي كان ذات مرة من أشد المعارضين لهذا الوضع ، ثم أصبح أحد الممولين له ، فقد أففى للوزارة في باريس بطريقة واقعية بأنه لا يعتقد أن إسماعيل سوف يمكنه أن يتخذ برنامجاً في «واجهة الضخف الأجنبي» .

ماذا عن إسماعيل نفسه ؟ ومن أين أتى بالشجاعة والعزيمة للمقاومة ؟

في الجوهر كان إسماعيل مستبداً خيراً ، بكل ما يحمله هذا الموقف المتناقض من مزاجا وعيوب . ورغم أنه كان شديداً ومنظماً في الحياة اليومية ، إلا أنه كان خيالياً غير واقعي . ولقد كان يحمل في مخيلته خططا كبيرة لمصر ، وأهمها ، أخلصاً برفاهية وعظمة شعبه . ولكن لسوء الحظ ، لم تدعم هذه الأحلام والآمال بالواقعية اللازمة للحكم الفعال . وكان إسماعيل يفتقد حاسة التناسب : ولذا كانت مشروعاته لا تتناسب مع واقع بلاده : مرافق عامة ، إمبراطورية في أفريقيا ، مركز دول مرفوق - كل . مع الغرب المادية والإنسانية ، كل جاء وزينة الدول الغربية ، وكل ما تم تحقيقه في الغرب في قرون ، يريد أن ينجزه إسماعيل خلال سنوات قلائد .

لم يكن إسماعيل أيضاً قادراً على الحزم والمناورة الدوية التي يتطلبها مثل هذا البرنامج . وليس معنى هذا أنه كان كسولاً . فقد كان إسماعيل إدارياً يعمل بضمير حتى ، وكل الذين عرفوه أحببوا بمهارته في القيام بالأعمال الكتابية والرميمية الحكومية . ولكن المثابرة غير المهارة : في الصراع المستمر من أجل التفوق ، وفي صراعه مع ديلبس حول قناة السويس ، مع الممولين الأوربيين حول القروض ، مع إنجلترا وفرنسا وتركيا حول وضع مصر ، بدا إسماعيل في كل هذا عاجزاً عن تقدير إمكانيات

مركزه ، عاجزاً عن المثابرة في الصمود والقتال عندما كان من الممكن أن تتغير الأمور تماماً بقليل من المقاومة والتصميم . لقد كان إسماعيل في أعماقه انتهازياً ففضل أن يلغ حول العقبات بدلاً من التغلب عليها — وهو خطأ مبيت . فلم يشب فحسب أن هذا الخطأ كان باهظ التكاليف في مفاوضات معينة مع ديبلوماسيين ومولين كانوا دائماً التحفز ، وإنما أدى كل موقف تجنبه بدلاً من مواجهته إلى تهديد مؤخرته ، واستنزاف قوته وأخيراً انتهى به إلى الحضيض .

وهذا الميل لتجميع المشاكل ينبع جزئياً من اهتمامه بكرامة مركزه . فقد أراد إسماعيل أن يدير ويحكم ، ولكنه لم يكن مستعداً لأن يحط من شأن نفسه ، وخاصة أمام الغربيين ، بأن يشمر عن ساعديه وينغمس في تفاهات وسواوات الأعمال والسياسة . ولقد زاد إدراكه بأن شخصاً ما قد وجده « أقل من عمه كأمير وذلك » ، من تصميمه على أن يلعب دور الملك المجلد العظيم ، وهو غرور خطير أمام أعداء لا يهمهم احترام الذات في قليل أو كثير .

وفي داخل إسماعيل ، كان هذا الصراع بين كرامة منصبه واحتياجات مركزه حادثاً ، لأنه كان شخصياً ينشغل بأقل الأمور . ولم تكن سمعته كرجل مقرر في حياته الخاصة بلا أساس . لقد ظل حتى نهاية أيامه بخيلاً تقريباً في نفقات بيته الخاص . وكان يتشاجر مع بستانيه على أمور نافلة ويرفض دفع بقشيش لخدمه في أحد فنادق باريس . أما إسماعيل الحاكم فقد كان لسوء الحظ لا يميز بين الجنبات والمليكات وتجلت فيه قدرة مفرقة على إنفاق المال . وعندما كان يتفق على التصور والمتعة والتسلية ، فإنما كان ذلك من أجل قصور ومتعة الوالي ، لا إسماعيل . ولقد كان إسماعيل يحس إحساساً شديداً بكرامة واجبات مركزه ، وطبقاً للتقاليد الشرقية أهم اهتماماً كبيراً بفاعلية الأبهة والعظمة كأدوات تستخدم في السياسة .

وقد كان يتمتع بميزة قيمة واحدة ، فع أن شكله لم يكن حسناً — وصفه أحد المراقبين على أنه « لا شك قبيح » بأذان كبيرة عريضة ، وحواجب بارزة « مهلهلة » غير مستظمة حمراء ، وجفن منخفض عن الجفن الآخر — إلا أنه كان يتمتع بشخصية جذابة ، وتحدث بمنازق قادر على التعاطف مع الناس . وبخلاف معظم الملوك المستبدين ، كان إسماعيل مستعداً لاستقبال الزوار ، مهمين كانوا أو غير مهمين ،



باحترام وعطف ، والماكان سريع الملاحظة والتكيف ، لم يكن نفس الشخصية مع مختلف الناس . وكما وصفه نفس المراقب : « لقد سمعت أناساً مختلفين يمتحنونه لصفات متناقضة ومتعارضة تماماً . فعند البعض أنه يمثل الأدب والأخلاق ، وهو يمتدح من أجل طريقته المهذبة ومعرفته بالذوق السليم ، بينما يمتدحه شخص آخر لأنه رجل أعمال يسعى إلى هدفه مباشرة » .

\*\*\*

وفي مثل هذه الظروف ، يجب أن يقدر المرء إخلاص وذكاء ديرفيو في تقديره المتخالف لإمكانات مصر خلال إسماعيل : ففي ٢٧ مارس سنة ١٨٦٣ ، كتب إلى أندويه :

« بوجود إسماعيل باشا وإلياً على مصر ، سنرى البلاد تزدهر أكثر من أى وقت مصر . إن له ميلاً اقتصادياً جاداً . ولن نرى بعد اليوم تلك العقود الحكومية التي تعطى ربحاً خرافياً ولا تلك القضايا القانونية البشعة ، ولا تلك الثروات السريعة التي ميزت حكم سعيد باشا ، وإنما سنرى الأعمال المالية والتجارية تتم بانتظام واتزان ، وسنرى أرودة مصر تتأسس وتدعم نفسها » .

وبالطبع كان هناك ما هو أكثر من الإدارة الطيبة ، وتوقع عمل منتظم ومتزن . وإلا فأين يكون ديرفيو إذا كان الوالى مقتصداً في الحقيقة ؟ ولقد استطرد نفس الخطاب المرسل في ٢٧ مارس يقول :

« ما تزال علاقتي بإسماعيل باشا ممتازة ، بل خاصة . وصحيح أنها لم تأت بعد بنتائج مادية إلا أن هذا سيأتي في حينه . إنني متأكد من أن أى عملية مالية كبيرة لن تتم بدون مشاركتي ، فلدنيا مشروعات كثيرة في مرحلة الإعداد مع أوبنهم . ولا داعي لأن أؤكد لك أنك أول من ستعامل معهم في أوروبا » .

إلا أن الأسباب لم يمت ولم يحدث شيء ، فاضطرب ديرفيو . فقد وجد نفسه في موقف الرجل الذي جلس جائعاً لعمشاء ليجد أن المائدة لم توضع بعد . وأسوأ من ذلك ، فمن المحتمل ألا يكون هناك عشاء على الإطلاق .

وقد ثبت أنه لا أساس لمخاوفه . ففي ٨ مايو كتب إلى أندويه بشعور واضح بالنصر بأن إسماعيل قد طلب منه أن يزيد رأسمال مصرفه من ثلاثة إلى عشرة ملايين

حتى « يحتل المركز الأول في البلاد ويقوم بكل الأعمال التي تنشأ عن رغبة جلالته في تنمية الزراعة والتجارة والصناعة في مصر ». وفوق ذلك فقد وعده إسماعيل باستثمار ٢ مليون فرنك على الأقل من ماله الخاص في الشركة الجديدة ، ويعنى آخر ، سيكون إسماعيل أحد الشركاء المستثمرين .

« يجب أن تدرك يا صديق - وأنت تفهم الشرق - الإمكانات الهائلة التي ستفتح من مشاركة جلالته . فلم يكن في إمكانه أن يفعل شيئاً فرضياً مشرفاً لي أكثر من ذلك - إن هذا يضعني في مركز خاص أحافظ به على شخصيتي وأكون ثروة في خلال سنوات قليلة » .

ولقد كان هذا نجاحاً هائلاً لديرفيو . حتى بالنسبة لمصر في عهد رواج القطن . فبندستين فقط . في ديسمبر سنة ١٨٦٠ ، بدأ ديرفيو عمله بـ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك . وبعض الاتصالات الطيبة ، وجرعة صحيحة من التفاؤل ، ثم أصبح الآن في طريقه إلى المكان الأول في البلاد ، وأصبح حسابه مع بنك ماركوارد - أندريه ، حيث سادت مبالغ المئات القليلة أو الآلاف القليلة من الفرنكات لفترة ما ، مليئاً بأرقام من خمس أو ست خانات . وأصبحت أرباحه عن السنة المنتهية في يونيو سنة ١٨٦٣ - كما يقول - تعادل ١٦٪ من رأس المال وحده ، هذا بدون اعتبار لأرباح الأعمال « الممتازة » . فكم ستكون هذه الأرباح ضخمة في المستقبل ! لقد أعطى ديرفيو تفاصيل الشركة الجديدة ، لأندريه وسأله إن كان هو ، أو أى صديق من أصدقائه في باريس - يود الانضمام إليها .

وقبل أن يتسلم أندريه خطاب ديرفيو ، كتب إلى الإسكندرية في ١٠ مايو يقترح شيئاً مختلفاً تماماً - تحويل بنك مصر إلى مؤسسة قوية - مشابهة للبنك العثماني . وأضاف أن « الجمهور ينظر بعين الرضا إلى تنظيم شركات من هذا النوع » .

هنا كان يكمن اهتمام أندريه الحقيقي ، ولا شك أن ضخامة المشروع توضح لحة من تفكيره . فلقد كان البنك العثماني الإمبراطوري ، كما رأينا ، مؤسسة مالية الدولية العالية في قممها . وهو من خلق حفنة من أقوى الشركات في أوروبا ، ويمسك بين يديه بزمام الحياة المالية للإمبراطورية . ولقد كان قوياً متأسساً صلباً ، ضمنت مستقبله المزاي والاحتكارات . وكان متنوع الأغراض مرنًا ، ذا مراكز شاملة سمحت

له أن يحرك نشاطه في أى اتجاه أكثر ربحاً .

وزيادة على ذلك فقد كان هذا البنك نوعاً من الارتقاء الممتاز المتاح لقليل من رجال المال . ففي الأسابيع التي سبقت الإصدار تكالب المستثمرون البريطانيون على شراء شهادات المساهمة بأقساط تصل إلى ١٣، ١٤ جنيهًا للمهم . ولقد خصصت ١٢٥,٠٠٠ من هذه الأسهم بسرعة وبيعت للتوسى المشروع بالقيمة الاسمية كمكافأة لهم على مجهوداتهم - بخلاف ١٠,٠٠٠ سهم أخرى لم يحسب حسابها ، ومن الواضح أنها « وزعت » .

وكانت العملية كلها مثلاً ممتازاً لبدأ : كل شيء من أجل صاحب المشروع ، وليذهب حامل السند إلى الجحيم . ولقد تم تعريف حملة أسهم البنك العثماني القديم بالتغير المزمع لوضع البنك الإمبراطوري بمنشور في ١٠ فبراير ١٨٦٣ . وكان المنشور مقتضباً ، وطولب حملة الأسهم بالرد بعد أربعة أيام . ومعظم حملة الأسهم لم تتح لهم الفرصة لدراسة المسألة جيداً ، ومن باب أولى لنقل آرائهم للإدارة في الفترة المسموح بها . ومع ذلك ، بدت العملية على أنها شيء طيب . ولم يعرف المساهمون قبل الاجتماع السنوى الأول في يونيو سنة ١٨٦٤ مقدار هذه الجودة ! وبالإضافة إلى مكافآت السندات المذكورة سالفاً ، كان هناك خصم قدره ١٠٪ من الأرباح الموزعة تذهب إلى جيوب حوالى ٢٥ أو ٣٠ « مؤسساً » دون أن تذكر أسماءهم . وهناك مرتبات وتكاليف أخرى بلغت أكثر من ٥٤,٠٠٠ جنيه ، تقريباً ربع صافي الأرباح ، وهناك مكافأة للمديرين بالإضافة إلى ١٠٪ المنوطة للمؤسسين . وإذا كانت هناك مؤسسة جديدة للبنك مجزية في أرباحها بما يخفف عن حملة السندات متاعب الأعباء الإدارية - الجمعية العامة للإمبراطورية العثمانية ، مثلاً - فإن أسهم الشركة الجديدة يحتفظ بها للمساهمين القدامى وذوى المكافآت الكبيرة . وكما قال أحد المساهمين التمساع : « لئنى أعترف بأننى أود أن أحصد أرباح استثنائية ولا أحب أن أعاطر بمالى لفائدة أناس آخرين . ولئنى أعتقد أن البنك ما هو إلا منجم ينهب منه أشخاص معينون لمصلحتهم الخاصة . . . »

وبالطبع فتمة فرق بين ما يعتقد المساهم وبين اتخاذ إجراء حيال ذلك . فالبنك العثماني الإمبراطورى الجديد ، بعكس سابقه ، لم يقع تحت طائلة القوانين

البريطاني . ولقد كان في إمكان حملة الأسهم أن يلجأوا إلى الصحف ، أما أيديهم فكانت مغולה . وبالإضافة إلى ذلك ، فليس هناك مثل المال في تخفيف حدة الغضب . وقد دفع البنك العثماني الإمبراطوري حصص أرباح كبيرة .

كان هذا هو نوع الإمكانيات التي تصورها ألفريد أندريه لمصر . إن الآمال كبيرة والمجال مفتوح على مصراعيه . أما عن المنافسة الممكنة ، فكأن هناك ورشعان كبيران لم يمثل أيهما تهديداً حقيقياً : بنك مصر والشركة المالية المصرية .

وصحيح أن بنك مصر كان يحمل الاسم الصحيح . ولكن كما كتب أندريه إلى ديرفيو ، لم يكن في هذا البنك في الحقيقة ما يوحى به الاسم . فأولا : كان ضعيفاً فبينما كانت معظم الشركات المصرية تتدافع نحو الثروة ، كان البنك ، الذي أصابته سوء إدارة باسكوالى ، يعتمر القروض ليعوض خسائره . وفي نفس الوقت — وربما كان هذا أكثر أهمية بمرور الوقت — كان ضيق المجال والنظرة . فلم يكن مديروه البريطانيون ملائمين لتحويل الولى . فقد كانوا رجالاً متعقلين محافظين يحبون الانضباط في حصص أرباحهم واتمسك بالقانون في صفقاتهم . وحتى قبل أزمة باسكوالى ، اختاروا الطريق غير السليم . وعندما جاء إليهم سعيد في سنة ١٨٩٨ طالباً قرضاً ، فعلوا عكس ما كان يفعله البنك العثماني في تركيا : فرفضوا طلبه . وربما كان هذا عملاً سليماً من وجهة النظر المصرفية البحتة . أما من وجهة نظر الصفقات المحزبة فقد كان أمراً سيئاً .

ولقد دعمت مصاعب سنة ١٨٦٠ هذه النزعة المحافظة لدى مديريه . ففي اجتماع حملة السندات في أغسطس سنة ١٨٦١ — فسر المديرون قلة عملياتهم مع الحكومة على أساس أن الارتباطات معها سوف تؤدي إلى طلب قرض ، الأمر الذي يفضلون تجنبه . وفيما بعد أدركوا خطأهم . ولكن بعد فوات الأوان ، فقد احتل آل ديرفيو وأوبنهايم الميدان . ومن وجهة نظر أندريه فإن بنك مصر كان عجيبة طيبة — إذا شكلها الرجال المناسبون .

أما الشركة المالية فقد كانت قصة مختلفة تماماً : فهي بنك ولد ميتاً تقريباً . وعاش كخفلق مشوه . لقد كان مخلوقاً من الدرجة الثانية . أنشأه باسكوالى في لحظة من لحظات المرارة . حتى يبين لروصاته السابقين مدى خطئهم في طرده . واحتضنه

خليفة غير ماهر من أعضاء مجلس الإدارة — بينهم من الفرنسيين دوق - وكونت وفارسان من حملة وسام الشرف ، وليس بينهم واحد يتميز بالخبرة التجارية التي تفوق الدرغ والنيشان في قدرتها على فتح جيوب البورجوازيين. وكان بينهم مدير واحد له بعض المكانة : المصرفي المعروف أ . روجمنت دي لوفنبرج . ولكن عظمة بنك لوفنبرج كانت من أمور الماضي ، وبينما ظل يحتفظ ببعض المكانة القديمة والعملاء القدامى ، إلا أن ضعفه المالي أدى به بشكل متزايد إلى معاملات مشكوك فيها . ولقد كان العلميون ببواطن الأمور ، يدركون أن مشاركة هذا البنك في الشركة المالية المصرية ليست بمثابة تزكية وإنما كانت تحذيراً . وبخلاف ذلك الرجل ، كان الباقرن أصفاً في العمل التجاري يستمدون سمعتهم من البنك أكثر مما يفيدونه . وأما التمثيل الإنجليزي في البنك فقد تكون من بعض أصحاب الآمال المماثلين وإن كانوا بلا ألقاب . وفي هذا البنك فإن العقل الموجه هو ج - لويس فارلي : رجل رحالة في كل مكان ، وناشر في مجال العمل المصرفي في منطقة الشرق الأدنى ، يتمتع باحترام كبير في إنجلترا كخبير في تجارة والية الشرق الأدنى — وإن كان يفتر إلى الممارسة ؛ وقد أصبح فارلي مع باسكوالى ، واحداً من المديرين الأربعة المقيمين في الإسكندرية . وكان للشركة بكل تأكيد ، مجموعة ممتازة من المندوبين : ( ومعظمهم من بيوت يونانية ) ، في جميع أنحاء البحر المتوسط والشرق . ولكن هذه البنوك كانت مجرد شركات وافقت على أن تدير — مقابل تعويض — معاملات الشركة المالية ، في المدن المختلفة . ولا شك أن أسماءهم ذات أثر في الإعلانات ، إلا أنها لا تعنى شيئاً فيما يتعلق بمركز الشركة المالية نفسها .

وقد صادف البنك صعوبات حقيقية في تأسيس نفسه من الناحية القانونية . ففي مصر كما هو الحال في أوروبا كان السماح بتأسيس شركة مساهمة مشروطاً بالمساهمة في رأس المال ، ولكن أصحاب الشركة المالية وجدوا أن رسم وتخطيط البرامج أسهل عليهم من جلب المستثمرين ؛ ولذا ، ولكي يقتنوا بعض التجار بالمساهمة ، اضطروا أصحاب المشروع أن يعدوهم بإعتمادات من الشركة المزمع إنشاؤها ، تساوى القيمة المدفوعة من أسهمهم أو أكبر من ذلك . وفي الواقع كان البنك يرهن رعاياه قبل أن يبدأ . والأخطر من ذلك ، أن هذه الأساليب جعلت وضعه محل شك

وعرضة لشكاوى قانونية تدمر سمعته .

ثم يتوج هذا الوضع ، الذى هو خليط من الخداع وسوء التفهيم ، إن كلا من المديرين وحملة السندات قد شاركوا فى الشركة على أساس دعوى مزعومة ، روجها باسكوالى ، بأن الشركة ستلقى كل أنواع العطف والمساعدة من الحكومة المصرية . وقد كان هذا نفس الخداع الذى ضحك به باسكوالى على مديري بنك مصر الإنجليز ، وفى هذه الحالة وتلك ، سارعت السلطات المصرية إلى نفي هذه الدعوى . فى سنة ١٨٦١ و ١٨٦٣ ذكرت الحكومة أصحاب المشروع بأنه بينها كان الوالى سعيداً بالسماح بإنشاء تسهيلات مصرفية جديدة فى مصر ، إلا أنه لم يتم بوضع خاص على أى بنك خاص . إلا أن هذه التأكيدات لم تثبط أصحاب فكرة البنك ، وهكذا دعوا ساباتييه ، القنصل الفرنسى العام السابق فى الإسكندرية ( رجل ذو خبرة كبيرة فى المشاكسة وابتزاز المال ) ، لينضم إلى مجلس الإدارة ، واستمروا فى ادعاءهم مركزهم الممتاز . فى مصر ، لم تكن كلمة « لا » كافية عند الأوربيين للإجابة على سؤال :

وفى الوقت نفسه ، ولكى تكون البداية مؤثرة ، حاول باسكوالى أن يوظف عنده أحسن الموظفين المعروفين فى البنوك الأخرى « بفرش سجادة ذهبية أمامهم » . وقد كان رد فعل ذلك تجمع حفنة من أقوى البنوك فى الإسكندرية مع الحكومة فى معارضة هذا الدخيل . وبالإضافة إلى ذلك عمقت الخلافات الداخلية صعوبات العداء الخارجى . ولقد كان البنك ، أساسياً ، بنكاً دولياً ، مزيجاً من المصالح الفرنسية والإنجليزية ، ولكن كان هناك كل الخلاف الذى يمكن تصوره بين التعاونى القبطى لأمناس ذوى ميول عالية ومالية كبيرة وبين التعاون المتعمر لأمناس مبتدئين ذوى صفات عملية خاصة ، وأنواع من سوء الفهم الذى يرتبط بالأفاق التجارية المحدودة . ومن البداية اختلف المديرين الفرنسيين والإنجليز : فقد كانت هناك تقارير عن تحويل أرصدة خيالية تصل إلى ٣٠,٠٠٠ جنيه لباسكوالى وأعضاء مؤسسين آخرين للمميزات الخاصة التى يزعمون جلبها للشركة . كما كانت هناك إشاعات عن استقالة فارلى ومحاولة تظهير البنك من المديرين الإنجليز . وقبل نهاية سنة ١٨٦٣ ، كانت الشركة المالية المصرية ، بعد قننة السويس ، عرضة لهجوم

شديد من الصحافة المالية البريطانية المالية . وكل ذلك أساء إلى الشركة .

وفي هذه الظروف كان أندريه محمداً في تخطيط بنك قوى حقيقى جديد ، وفي الاعتياد على ديرفيو في القيام بالمفاوضات مع الطرف المصرى . إلا أنه لم يأخذ في اعتباره الأمور التي تتحرك بسرعة في الإسكندرية ، مما جعل إعلان ديرفيو بالتوسع في شركائه تحولاً سلبياً في مجريات الأمور . ومع ذلك كان التحول خطورة في الاتجاه الصحيح ، ولم يتناقض بأى حال مع قيام بنك قوى فيما بعد . وفي ١٧ مايو ، كتب أندريه بسرعة مهتماً صديقه ومعلناً قبوله أن يساهم في الشركة الجديدة . وفي الوقت ذاته ، كان ديرفيو على وشك أن ينهى من مساهمته في الشركة الجديدة بعشرة ملايين قبل أول يونيو . ولم يدفع الولي ٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك ( بزيادة ٥٠٠,٠٠٠ عن المبلغ الذي وعد به ) فحسب ، وإنما استثمر كثير من الأمراء وكبار الموظفين مبالغ كبيرة أيضاً . كما تضمنت الشركة الجديدة بعض البيوت التجارية الكبيرة في الإسكندرية : برجر وشركاه ٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، روسيمتار ٦٠٠,٠٠٠ ، رومرستير ٣٢٥,٠٠٠ ، بل إن شخصاً منافساً مثل هيرمان أوبنهم ساهم ٢٥٠,٠٠٠ فرنك باسم زوجته .

وقد قامت ضجة عندما علم رجال الأعمال في الإسكندرية بمشاركة إسماعيل في البنك الجديد . إذ عاد شيخ الاحتكار ، الذي نام منذ عهد عباس ، إلى الظهور متخفياً في شكل جديد : فبينما هدد الولي القديم بنفسه بمحاصرة السوق ، التفت اليوم لمجموعة صغيرة من الدخلاء حول الولي الجديد مستبشرين الآخرين . ولقد أثار هذا التجار البريطانيين الصغار ، بالذات ، واحتجوا لدى كوكليكون ، الذي وجد نفسه موزعاً بين تبجيله لحرية التجارة واحترامه لحرية القيام بالمشاريع . على أية حال ، لم يكن في إمكانه أن يدخل في إرادة الولي في استثمار أمواله . ولم يكن في استطاعته أن يفعل شيئاً ، إلى أن تظهر دلائل واضحة على العودة إلى نظام الامتيازات ولكنه توقع ما هو أسوأ — فينك ديرفيو لا بد أن يتحكم في الموقف .

وكان هذا أمراً مؤكداً . لقد وصل ديرفيو لا في مصر فحسب ولكن في عالم أعمال البنوك الدولية . وحتى هذا الوقت ، كانت رابطته الوحيدة مع القوى

السيطرة على هذا العالم عن طريق أندريه . وإذا استبعدنا الصداقة جانباً فإن علاقتهما كانت علاقة الممول بالعمل . أما الآن فقد أصبحا شركاء . وبالإضافة إلى ذلك جلب أندريه بعض أصدقائه معه . فقد كان هناك دينزن دى بان - والاس مؤثر كتابة ونطقاً - وهو أحد كبار الرأسماليين في هذا الوقت ، ومدير في شركات قوية مثل الميسيجارية ماريتيم ، فورج وشانتي للبحر المتوسط ، والبنك العثماني الإمبراطوري ، وقد ساهم بـ ١٠٠,٠٠٠ فرنك . كما كان هناك الإخوة هاين . ومثل أندريه ، كانوا أصحاب بنوك بحكم المهنة والتقاليد ، وأعضاء من نفس العائلة التي كان منها الشاعر هاين أعظم وأكثر الأحفاد شذوذاً . وقد كانت هذه الأسرة ، مثل الأسر المالية الكبيرة الألمانية الأخرى ، قد أرسلت أبنائها إلى أركان الكرة الأرضية الأربعة ، حيث كانت الأعمال التجارية طيبة . والظروف الاجتماعية أفضل من الظروف الموجودة في ألمانيا المعادية للسامية . وكون أرماند وميشيل ثروتهما في نيو أورليانز ، حيث كانا منذ زمن طويل على اتصال وثيق ببنك ماركوارد - أندريه . والآن بعد أن ثبتوا أقدامهم في باريس ، كانوا على وشك أن يبدأوا حياة جديدة تجعل منهم في جيل واحد قادة للمالية الفرنسية وتؤدى بميشيل إلى عضوية مجلس إدارة بنك فرنسا . لقد كانوا رجالاً مهمين ، وكما عبر أندريه عن ذلك في عبارة دقيقة خالوية ، وإن كانت تحمل معنى كبيراً ، فإن علاقة ديرفيو بهم يمكن أن تكون ذات نفع كبير . ولقد وضع كل من أرماند وميشيل ٧٥,٠٠٠ فرنك في الشركة الجديدة .

وفي الوقت نفسه ، أوضحت خطابات ديرفيو ، مؤقناً على الأقل ، أن فكرة أندريه بإنشاء بنك قوى يجب أن تستبعد . فقد سبق أوبنيم وديرفيو صديقهم أندريه في اقتراح مثل هذا المشروع على إسماعيل ، ورفضه رفضاً قاطعاً . ومن الواضح أن إسماعيل كان يعارض في إدخال العملة الورقية ، فقد كان يشعر أن الفلاح لم يبلغ قدراً كافياً من الحضارة لاستعمالها ، وكان إسماعيل مقتنعاً بأن رخاء مصر يرتكز على العملة الصلبة . وبعد ذلك بفترة قصيرة ، تقدم ممولو البنك العثماني الإمبراطوري لحكومة مصر بنفس الفكرة . واستغل أوبنيم وديرفيو هذه الفرصة لتجديد اقتراحهما ، وكانت الإجابة مرة أخرى بالرفض ولنفس الأسباب .

عندئذ اقترح أوبنيم وديرفيو شيئاً مختلفاً : بنكاً للزراعة والأشغال العامة :



على أن تضمن الحكومة فائدة قدرها ٦٪ في مقابل نصف الأرباح فوق هذه النسبة المتوية ، بشرط ألا تذهب هذه الأموال مباشرة إلى الخزنة وإنما تستغل في شراء عدد جديد من أسهم البنك بزيادة ٥٠٪ في قيمتها ؛ وفي النهاية تمتلك الحكومة البنك.

ولقد كان هذا اقتراحاً مدهشاً يستحق الرفض لتجاهله عوامل عدة : فقد كان على المستثمرين أن يكونوا بعيدى النظر جداً حتى يكتشفوا هذه الوحدة الفريدة بين الاطمئنان والدخل العالى الكامن والمكاسب المأمونة على رأس المال . ومع ذلك فقد رفضه إسماعيل ، لأسباب أخرى تلقى ضوءاً على موقفه إزاء الأعمال المالية الأوروبية . فقد كان اعتراضه الأساسى ينصب على ضمان الفوائد ، لا بسبب الضمان نفسه ، وإنما لأنه كان يشعر أن هذا سيؤدى إلى مطالب وقضايا . وفي هذا المجال ، كان يخاف بالذات ، أى اتحاد بين البنوك . قال إسماعيل لديريفيو : « إن الأمور قد تكون على ما يرام في أول الأمر ، بينما أنت وأوبنهم ، وأصدقاء آخرين لمصر في مجلس الإدارة ولكن ، ماذا يحدث فيما بعد عندما يحل غرباء محل الأصدقاء ؟ » . ولذا فإنه فضل أن ينسى ديريفيو موارده ويطور شركته . وقد كتب ديريفيو لأندريه قائلا : « يمكنك أن تتصور ما إذا كنت قد رفضت مثل هذه المقترحات . »

وفي كل ذلك ، فإن الفارق بين أندريه وديريفيو كان واضحاً . فأولاً كان هناك اختلافاً هاماً في الأهداف . فقد كان المصرفى الباريسى يفكر في العمليات الدولية الكبيرة ، في تنفيذ اتحادات تدر أموالها السائلة أرباحاً كبيرة وتقدم سنداها وأسهمها عمولات في المستقبل . وما لا شك فيه ، أن ديريفيو باعترافه قد اقترح مع أوبنهم على الولي إنشاء شئ من هذا القبيل ، وإن كان من المؤكد أن الأمر كله كان من وحى أوبنهم . فقد كان آل أوبنهم ذوى خبرة في المشروعات الدولية ومن المعقول أن يفكروا بهذه الطريقة . وهم الأشخاص الذين أمكنهم - بفضل اتصالاتهم في لندن وباريس وفرنكفورت ، أن يدفعوا بنصيبهم في الأرباح إلى اتحاد دولي . أما ديريفيو فقد كانت اتصالاته فرنسية فحسب . وفي الحقيقة حتى ذلك الوقت كان لا يزال على صلة بأندريه فقط . وفي عمليات من هذا القبيل ، لم يكن من الممكن على ديريفيو إلا أن يكون أداة ناضجة وأن ينال مكافأة على ذلك . وبالإضافة إلى ذلك ، كانت

فكرة البنك الأهل تعنى لديرفيو منافسة من النوع الكريه ، وإذا أمكنه أن يكون بنكاً كبيراً باسم « ديرفيو وشركاه » ، فاحاجة مصر إلى بنك قوى إذن ؟

والأهم من ذلك ، أن هذا الخلاف بين باريس والإسكندرية لم ينبع من اختلاف مؤلف في المصالح المادية ، وإنما من تناقض عميق بين فلسفتين في أعمال البنوك. فأندرية كان رجل بنوك بحكم النشأة—وإلا فإذا يمكن أن يكون أندرية خلاف ذلك ؟ لقد رأى في بنكه مؤسسة دائمة ، تملأ فراغاً في عالم رجال الأعمال . وفي الحقيقة كان أندرية يعتبر أن بقاء البنك يعتمد على قيامه بدور محدد واضح : القيام بالصفقات المالية لدائرة صغيرة وثيقة من رجال الأعمال والمستثمرين ، وهي دائرة من تلك الدوائر التي تقوم حول بنوك مماثلة . فالبنك الخاص كان في الجوهر عملاً له طابع الخصوصية : عملاؤه محدودون بالأصدقاء وأصدقاء الأصدقاء ، ويتحمل البنك عنهم مسئوليات تخطت حدود خطابات العقود المالية ، وعمليات البنك سرية ، تعتمد على الثقة قدر الإمكان : فبين مثل هذه الشركات يقوم نوع من التضام ، نوع من اتفاقية الجنتلمان تحد من المنافسة وتجعل من المالية العالمية مهنية : لاحظ في هذا المجال استعداد أندرية للمساهمة مع بعض أصدقائه في شركة ديرفيو الجديدة — بالرغم من توقع أرباح كبيرة : فالمسألة الهامة ليست هي الحصول على أقصى حد من الفائدة العاجلة ، وإنما تقوية شبكة العلاقات التي تتركز عليها رفاهية ورخاء بنكه من جيل إلى جيل .

وخارج نطاق هذا الميدان المحترم للنشاط المالى يعمل الاتحاد الدولى ، غير الشخصى — مثل البنوك العثمانية — الذى يتعامل مع أى شىء وأى فرد ما دامت المغامرة طيبة الإمكانات ، وينشر عملياته على أوسع نطاق ويعلم حاجته إلى عملاء : وبكل تأكيد كان رجال البنوك الخاصة هم في الغالب الذين نموا وسيطروا على الشركات المساهمة ، بالدقة لأنهم كان في إمكانهم القيام في الشركات المساهمة بأعمال لا يمكنهم القيام بها كأصحاب يبرت تجارية . إلا أنهم لم ينسوا الفارق بين مجالى النشاط ، ولم ينسوا أبداً زملائهم .

وقد كان ديرفيو واعياً كل الوعى بهذه النقاط الحساسة في أعمال البنوك وإن كان ميالاً إلى إهمالها ، فعلى عكس أندرية ، كان ديرفيو يفكر بلمحة المستقبل

المحدود جداً - ففي نفس الخطاب الذى أعلن فيه توسع شركته ، عبر عن أمله مرة أخرى فى الاعتزال بعد أربع سنوات . لقد كان أمله ببساطة جمع أكبر قدر ممكن من المال بأسرع ما يمكن : فالخدمة التى أبدأها إسماعيل فى تفضيل شركة ديرفيو الصغيرة على بنك أهلى قبرى ، وفى طلبه من ديرفيو التوسع ليتكيف مع التطور المرتقب للزراعة والتجارة المصرية ، وأكثر من ذلك ، فى تقديم تأييده المعنوى والمالى ، كل ذلك لم يكن عند ديرفيو إلا فرصة خيالية عظيمة . ولم يطرأ على ذهن ديرفير أبداً إمكان عدم التوافق بين طبيعة شركته والمهمة التى فرضت عليها . لقد كان ديرفيو مستعداً لأن يعالج المالية والتجارة المصرية كلها إذا استدعى الأمر ذلك : أما عن سحق منافسيه فى الإسكندرية ، فلأن ذلك ضاعف من حماسه . ولقد تباهى بمشاركة الولى أمامهم وأعلن ذلك فى مقدمة لائحته وفى الإعلانات العامة عن الشركة الجديدة . وليس أمامهم إلا أن يأسقوا على أنهم لم يعرفوا الولى كما عرفه ديرفيو .



## الفصل السادس

### الرصيد والدين

#### في أعمال الوالى المصرفية

أن يكون المرء مصرفياً ملكياً في مصر خلال العصر الذهبي للقطن أمر له مزاياه ، وأولها المزايا المالية . فقد كان طبيعياً أن يقوم ديرفيو وأوينهم باعتبارهما مندوبى الوالى المفضلين في الأعمال المالية بقدر كبير من مشريات ، وتسديدات وصفقات إسماعيل الأخرى وحكومته . وعندما يعرف المرء أن دخل الوالى الخاص سنة ١٨٦٢ - ١٨٦٣ كان أكثر من عشرة ملايين فرنك ، وأن الإيرادات الرسمية بلغت ١٥٠ مليوناً سنة ١٨٦٣ ، وأن النفقات كانت ضعف هذا المبلغ ، يمكنه أن ينصور نوع العميل الذى كان يتعامل معه ديرفيو .

وبالطبع ، لم يمر كل هذا المال في أيدي ديرفيو ، ولكن حتى بعد خصم المرتبات الإدارية ، والصفقات المباشرة ، والطلبات التى تم من خلال أوينهم وغيره من الممولين ، وما إلى ذلك ، كان يتبقى الكثير . لقد كانت هناك المصروفات المنتظمة المتوقعة : مدفوعات للدائنين الأوروبيين مثل بنك الكنتوار دى كونت في باريس ، توريد الخدمات العامة ، ماكينات بخارية ومحاليج قطن لإقطاعيات إسماعيل ، هنت وحديد للسدود والمصانع . كما كانت هناك احتياجات الطوارئ ومن غرائب المفارقات أن مصر لم يصحبها سوء الطالع كما أصابها في سنة ١٨٦٣ المزدهرة ، حتى لقد بدا كأن القدر ، وقد ندم على كرمه في منح رواج القطن ، قد صمم على أن يقلب الميزان .

فى شهر يونية ماتت بعض الماشية في الدلتا . ولم يكن المرض معروفاً ، وتحدى العلاج ، وكان يقتل الماشية خلال ساعات قلائل من ظهور أعراضه : وأهل الوباء في أول الأمر . فقد كانت الماشية تموت دائماً في مصر : وكانت نسب الوفيات بين الحيوانات - وأيضاً بين البشر - من أعلى النسب في العالم . فالأوبئة

مزمته في مصر . ولكن قبل نهاية الشهر انتضح أن هذا الوباء لم يكن شيئاً عادياً .  
فبالرغم من المجهودات التي بذلت لمحاصرة المرض ، فإنه انتشر في جميع أنحاء  
الدلتا ، وراح يقتل بمجبروت غير معول — حتى قالت المصادر إن نسبة الوفاة  
بلغت ١٠٠٪ . واستلأت فروع النيل البطيئة الجريان بآلاف الرمم المتعفنة . وقبل  
نهاية سبتمبر ، أصبحت أغنى مديريات مصر خاوية من الماشية ، وأخذ المرض  
المعدى في الاتجاه نحو الجنوب .

وفي بلد كانت فيها الآلة البخارية والقطار أمراً جديداً ، لم يكن هناك أسوأ  
من هذه التكة . فآلاف السواقي التي تديرها الحمبر والثيران توقفت ، تاركة فدادين  
من الأرض الخصبية للصحراء . وحتى طاقة الفلاح التي لا تكل في أن يجر المحراث  
ويرفع الماء دلواً بدلو ، كانت عاجزة عن مواجهة الكارثة ، ولفترة ما بدا أن  
محصول القطن قد دمر تماماً .

وزاد الطين بلة ، أن اختار النيل ، ( الذي كان مرتفعاً بشكل يدعو إلى  
القلق منذ منتصف الصيف ) هذه اللحظة ليحطم جسوره — في القاهرة والدلتا .  
وكان ذلك أسوأ فيضان يمكن تذكره ، تلفت فيه من ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ بالة  
قطن ، وحشرات الآلاف من أكياس الغلال . وفي الوقت نفسه ، انقطعت المواصلات  
الحديدية مع الإسكندرية ، في كل من الخط الرئيسي من العاصمة وفي الفروع  
التي كانت تخدم المناطق الزراعية ، فمزلت أطنان من القطن والبضائع الأخرى  
عن الميناء ، وقد أدى هذا إلى لاختناق نظام السكك الحديدية لمدة أشهر تالية .  
وإذا كان إسماعيل قد أهل في البداية في محاربة الوباء ، فإن توقع فقدان  
إيراداته من القطن حفزه إلى العمل . فطلب مئات الآلاف من الحيوانات ، للتربية  
والذبح ، وفي جميع أنحاء أوروبا وجنوب غرب آسيا أحضرت البعثات تقريباً كل  
ما له أروع أرجل وأمكن توفيره من المزارع ومصانع القراء . وعندما ماتت الدفعات  
الأولى من الوباء ، أحضرت آلاف أخرى لتحل محلها . ولم تصادف الماشية التي  
يصبب يبعها مثل هذا الرواج . وبالإضافة إلى ذلك ، زاد الولي من طلباته الأولى  
للمصنعات والمخارث البخارية ، واشترى كميات كبيرة من الزبد والأطعمة الأخرى  
لتوزع على أسواق القرى والمدن بأسعار أقل مما انتزعها مستغلو الأزمة . وعند فلاحين

كثيرين من الذين أفقرهم موت حيواناتهم ، كانت هذه الرعاية الأبوية منحة من السماء . ولم يكن من المهم أنهم كانوا يأكلون « زبدًا » نصفه من دهن الخنزير خارجين بهذا على شريعة الإسلام — ففي الدين كما في أشياء أخرى ، يعتبر الجهل نعمة .

زكّل هذه الإجراءات ، بالطبع ، تمت عن طريق بيوت مالية مثل ديرفيو وشركاه ، التي أوصت بطلباتها لإنصافيين في تريستا ومرسيليا ومراكش أخرى ، وأضافت عمولاتها الكبيرة إلى الثمن الباهظ أصلاً .

وفي نفس الوقت كانت هناك العمليات المجزية الخاصة بإنشاء وتنظيم الشركات برحى من الولى أو بمساعدته ، فالواضح أن إسماعيل لم يكن معارضاً للشركات المساهمة بوصفها شركات مساهمة — وإنما كانت معارضته منصبية على بعض الشركات — كالبانك القوي — التي كانت تشكل تهديداً قوياً لسيادته . وفي الحقيقة كان المشروع المالى الأقرب إلى قلبه هو الشركة المجيدية : شركة الملاحة البخارية المصرية .

وكان هذا بمثابة بعث الحياة في العملية المشثومة التي بدأها سعيد باشا . فلفد كان إسماعيل مولماً بالبحر والسفن ، وكان من أعز أحلامه أن توجد في مصر بحرية تجارية — وقد زاد من هذا الولع أنه عندما نزل العرش وجد بقايا أساطيل الشركة المجيدية القديمة وشركات الملاحة النيلية ، التي اشتراها سلفه بأثمان باهظة ، ترزح تحت أعبائها الخزانة المصرية . وفي مايو سنة ١٨٦٣ ، نظم إسماعيل تشكيل اتحاد يضم حفنة من أقوى نبلاء مصر مع ديرفيو ، وأوبنيم ، وصاحب بنك مصرى يدعى سكافيني ، كمؤسسين ومديرين للخط الملاحي الجديد . واهالت المساعدات على الشركة الجديدة ، فتحها الولى احتكار خدمات الملاحة لمدة ثلاثين عاماً في البحر الأحمر والبحر المتوسط ، كما أخذت الشركة وعداً بإدارة الملاحة البخارية في النيل ، وقد ضمنت الحكومة فائدة ٦٪ على أسهم الشركة . وفي مقابل ذلك ، اشترت الشركة من الولى الأساطيل التي طال إهمالها — الخاصة بشركات السفن البخارية القديمة — بثمن مقبول .

ولقد تحدد رأسمال الاتحاد في أول الأمر بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، ثم

ضعف في يوليو . وأخذ المصريون معظم الأسهم ، فإسماعيل أخذ النصف ، والتبلاء وحفنة من أقاربهم وأصدقائهم أخذوا ١٦,٠٠٠ أخرى ، بينما أخذ الأوروبيون ٢٦٨٩ سهم من بين ٤٠٠٠ سهم خصصت لهم . وفي هذا المضمار ، كانت الشركة تمثل ثورة في الأعمال التجارية المصرية . ولقد أعطتها طبيعتها القومية وضاً خاصاً في عين إسماعيل . فقد كانت دائماً « طفلة المدلل » .

وفي الحقيقة ، كانت هذه السيطرة الشاملة لمصر على رأس المال أمراً غير متعمد . فكل من إسماعيل وديريفيو كان يرد وضع عدد كبير من الأسهم في أوروبا ، إذ أن هذا يعطى الشركة مكاناً في سوق رأس المال الدولي ويسهل عمليات بيع الأسهم في المستقبل . ومن المحتمل أن إسماعيل ، بالذات ، كان يفكر مقدماً في تصفية جزء من حصته الضخمة ، التي كانت في الأصل ربع رأس المال فحسب . وفي هذا الصدد ، فكر ديريفيو على التوفى أندريه ، بيد أنه وجد صديقه في باريس غير راغب في الشراء مؤقتاً . فن ناحية كان بنك ماركوارد . أندريه وشركائهما قد بدأ يتحسسون جو الهبوط في السوق المنتعش في أواخر الربيع سنة ١٨٦٣ ، وبدأ في تصفيق عملياته قبل أن تفعل البنوك الأخرى هذا بشهور . ومن ناحية أخرى ، فإن ضمان الفائدة الذي قدمه إسماعيل لم يكن كافياً لإثارة حماس البنك . وكما عبر عن ذلك شريك أندريه « البارون دي نيغلز » في خطاب أرسله في ٢٩ يوليو قائلاً إن المستثمر يمكنه أن يشتري « سندات سكك حديدية أوروبية ممتازة ، مضمونة تماماً ، تدر فائدة تبلغ ٦٪ على الأقل ، بخلاف الضمانات الخيالية التي ستجذب رأس المال ، بسبب الهبوط الشديد الأخير » . ولقد شعر نيغلز بأن أقل ما يطلبه هو ضمان ١٠٪ أو ١٢٪ ، وحتى هذا لن يكون كافياً لإيقاظ وإنعاش سوق رأس المال القائم . لذلك طلب تأجيل المشروع . « إن من الضروري — من أجل صاحب القفازة ومن أجلكم وأجلنا — ألا نبدأ بمشروع فاشل » .

وهكذا ، فعل الرزم من اهتمام الولي وحاشيته المطيعة الكبير بالشركة ، لم تخط الأسهم المشتراة رأس المال كله .

ولقد كانت الشركة التجارية المصرية أكثر نجاحاً من الناحية الفنية . فقد كانت أوروبية أساساً ، جذبت إليها أموال البيوت التجارية الكبيرة في الإسكندرية ،



ومجموعة من أفضل شركات باريس ولندن . واستقبلت في لندن باعتبارها واحدة من أكبر المشروعات المبشرة المشجعة التي قدمت للمستثمر الثاقب النظر . إلا أنها في الواقع كانت تتضمن عيوب كل الشركات التي تولد في فترات الرخاء . . . آمال مبالغ فيها ، ورأس مال غير كاف ، وإدارة بلا خبرة ، وانتهت بخيبة آمال منشئها ومساهميها . ولقد كان تاريخها صورة مصغرة لتقلبات الأعمال المالية في فترة ١٨٦٠ - ١٨٧٠ . كما أنها مثل ممتاز على المهوة التي تفصل بين رجل أعمال محلي مثل ديرفيو وبين الممولين الدوليين في غرب أوروبا .

لقد كان على الشركة التجارية ، التي كانت تعرف أصلاً بشركة السودان ، أن تستغل المناطق المجهولة نسبياً على طول أعلى النيل ، والتي كانت مبشرة في هذا الوقت إلى حد كبير . ولا تعرف من هو أول من فكر في هذا المشروع ، وربما كان إسماعيل نفسه . وعلى أية حال ، فبالنسبة لديرفيو ورجال الأعمال المصريين الآخرين . كانت مثل هذه الشركة عاملاً مساعداً نافعا ، من شأنه أن يزيد - بتنمية تجارة إقليم يقع خارج نطاق عملياتهم - تدفق البضائع إلى الإسكندرية ، ويزيد من رخائهم . ولقد كان الوالى يحبذ المشروع الجديد ، أكثر من أى شيء آخر . وفي سنة ١٨٦٣ كان السودان مرتبطاً بمصر بأوهى الروابط فقط . وكانت الرحلة من القاهرة إلى الخرطوم طويلة ، والمواصلات بطيئة متقطعة ، وكان ممثلو إسماعيل الشخصيين هناك يفضلون مصالحهم الشخصية على مصالح الحكومة . وظلت السيطرة الفعالة على السودان مقصورة على الأماكن التي يعمل فيها المذنبون على طول النيل . وكان تحويل السيطرة الاسمية إلى سيادة حقيقية ، وبالتالي وضع أساس إمبراطورية أفريقية ، بهذه الطريقة ، من أعز آمال الوالى . وفي هذه الظروف ، كانت الشركة التي تعمل على خلق روابط تجارية جديدة مع الأقاليم الجنوبية ، وبذا تدعم الوحدة الاقتصادية لخرص النيل ، تتفق تماماً مع سياسة الدولة .

ومن ثم ، ففي مايو سنة ١٨٦٣ ، وبعد استكمال المفاوضات في مصر ، سافر هنرى أوينهم إلى أوروبا لتعبئة التأييد المالى . وهناك وجد أن رجال الأعمال أقل اهتماماً بالمصالح الشخصية للمؤسسين المصريين من اهتمامهم بالشروط المرجحة للمشروع . ولقد كان الممولين الأوروبيون لا يريدون أن تقتصر الشركة على

أوجه نشاط مجنة في السودان ، بل تتوسع في أعمالها بقدر الإمكان . ولم يحادل هنرى . فلقد كان هو نفسه حريصاً على علاقاته مع شركات مثل فريولنج وجوش في لندن والميتلندويتش كريدت بنك في ميتهنجن قدر حرصه على علاقته بالبنك المصرية التي أوفدته في هذه البعثة . وبالإضافة إلى ذلك فلم يكن هناك معنى للمجادلة . فإذا كانت الشركة ستدخل سوق لندن ، فإن عليها أن تدخل بشروط أوروبية . وواضح مما نشر أن هدف الشركة يتكافأ مع نوايا المشرفين عليها المصريين . فثلاً ، رأت مجلة السوق النقدية Money Market Review ضماناً للنجاح في التماثل بين المصالح الخاصة للمديرين وبين مصالح الشركة . إلا أنه سرعان ما بدا أن هذه المصالح كانت متداخلة ومتنافسة بشدة ، بدلاً من أن تكون متطابقة . ولقد كان مفتاح الموقف يكمن في تغيير الاسم ، وهو تغيير لم يكن شكلياً أبداً ؛ لقد اتخذ الممولون الأوروبيون - عن عمد - من مصر كلها إقليماً واحداً لتجارهم .

ولقد جرى كل هذا بدون علم ديرفيو . ولم يكتب أوبنهم أى شيء ، وكانت خطابات أندريه يشوبها التهرب والتخلص . ولم يعلم ديرفيو بالحقيقة إلا في أواخر يوليو ، بعد ما يقرب من شهر من الإعلان عن « الشركة التجارية » في إنجلترا . ولقد عبر عن سخطه لأندريه ، وانتقد تكاليف وشروط المشروع ، وهاجم بالذات تغيير اسم طبيعة المشروع . وفي نفس الوقت ، كان ديرفيو يدرك أن ذلك قد جاء متأخراً . واحتفظ بهذه الاتهامات لنفسك يا سيدى الطيب ، فلن يفيد في شيء تعريف الزملاء الإنجليز أو الجمهور بها . فقد بدأ المشروع ، وأسماؤنا ضمن المشتركين ، وسنبداً في العمل ، وتأمل الوصول إلى نتائج طيبة : ولقد كان ديرفيو محقاً في تفكيره في الجمهور . فلقد سارت الأسهم سيراً بطيئاً ، وكان اتحاد رعاة المشروع بطيئاً بشكل مؤلم في تصفية وضعه .

وبالنسبة لصغار التجار في الإسكندرية ، كانت الشركة التجارية دليلاً على المحسوبة التي يظهرها المسؤولون لديرفيو ، وأوبنهم ، وبأق العصبية ، وهي خطوة في سبيل احتكار المجموعات . وبالنسبة لمراقب خارجي مثل مجلة الأيكونوميست ، كانت الشركة رمزاً لعصر مالى جديد ، فبينما منذ وقت قصير مضى كان أمراً شاذاً أن يؤيد تاجر خاص شركة تعمل في نفس المجال ، أصبح التجار لا يؤيدون

ويساعدون بعضهم البعض فحسب — وإنما يخلفون شركة منافسة . لقد كان عصرًا جديداً حقاً . فالعارفون بواطن الأمور فحسب مثل أندريه ، هم الذين يعرفون مدى تعاسة مؤسس الشركة التجارية . ولقد تلقى ديرفيو أول درس له في المالية الدولية : إن الرجال الذين يملكون المال هم الذين يسيرون الأمور .

ولقد كانت خيبة الأمل التي صاحبت مشروعات الشركة المحيية والشركة التجارية نموذجاً لما كان يحدث في الكثير من المشروعات المصرية في عام ١٨٦٣ . لقد كان عاماً لم يد فيه أن أي شيء مستحيل على أرض النيل ، واقترحت عشرات المخططات لكل مشروع ولد : ولسوء الحظ فإن المؤرخ تقتصر معلوماته على الإنجازات لا على المشروعات . وبفضل الجرائد ، والصحف المالية ، والمراسلات الدبلوماسية ، وما إلى ذلك ، فإننا لدينا كثير من المعلومات عن الشركة التجارية ، وشركة الملاحة ، وشركات مماثلة ، التي جعل انشائها أثناء فترة ازدهار القطن مراسل التمايز يكتب أن حكم إسماعيل باشا « قد افتتح بالتأكيد عهداً جديداً في تجارة وصناعة مصر ، وبعث طاقة في النشاط التجاري لم تكن معروفة من قبل » . إلا أن هذه الكلمات لا تنفي في شيء عن التخمير الكامن ، وحتى مراسلات ديرفيو المفصلة الصريحة ، والتي كانت تصح بمشروعات أكثر مما يمكن لأندية ملاحظتها ، تعطينا لحة خاطفة فقط عن بزوغ الأفكار والمخططات في مجتمع رجال الأعمال في الإسكندرية والبلط المملكي في القاهرة .

ولقد كان إسماعيل ذا خيال خصب في هذا الشأن . فحتى قبل أن ينظف الأدران التي خلفها سعيد ، (وهي مهمة كانت تبدو دائماً مستحيلة الإتمام) ، كان يفكر في مشروعاته ، وهي مشروعات كلها قيمة ، بيد أنها باهظة التكاليف . فلقد أراد أن يبنى ميناء صناعياً في الإسكندرية ، وأن يسترجع الأراضي من البحر ، كما حدث في مرسيليا . واعتزم تجميل القاهرة بحج جديد على الطريقة الباريسية ، كمحطة سكك حديدية شائعة ، ومتحف مصري ، وفنادق ، وسرح ، وبورصة . (ولما كان إسماعيل يضع في اعتباره الأرباح المستقبلية ، نوى إقامة بعض المشروعات التجارية لحسابه الخاص) . ولقد كان من المزمع إنشاء خط حديدي من القاهرة إلى الخرطوم — فبق ألف ميل من الأراضي الحارة والصعبة —

كخطوة تالية نحو الإمبراطورية الإفريقية .

ولقد كان ديرفيو هو الأداة التي يختارها إسماعيل للكثير من هذه المشروعات ، ولجأ ديرفيو إلى صديقه أندريه ليساعده . ومن كان غيره في فرنسا يمكنه أن يقوم بمثل هذا العمل ؟ وفكر أصحاب بنك (ماركوارد برهه) - وربما لأن الوقت كان صيفاً وكانت الأمور تتحرك ببطء ، وربما للحصول على امتيازات أفضل - ثم زكوا جوان وشركاه . (شركة الباتينول) ، إحدى الشركات الهندسية الإنشائية الكبرى . ولم تكن هذه الشركة على كفاءة عالية فحسب ، وإنما تتمتع فوق ذلك باحترام كبير . وكما عبر نيفيلز عن ذلك (كان أندريه في إجازة) .

«إننا نعرف هؤلاء السادة معرفة شخصية ، وهم يتمتعون عن جدارة بأحسن سمعة في القدرة والإخلاص كما أنهم أناس يناسبنا التعامل معهم . وربما كان عليه أن يضيف أيضاً أنه من بين الشركاء المستترين في «الباتينول» زملاء من رجال البنك مثل روتشلدز ، وليرتالز وهوتنجورز .

إلا أنه في النهاية ، وبالرغم من «جدية» إسماعيل «ومثابته» . لم يتحقق أى شيء من هذه الأمور . فالحقيقة أن هذه المشروعات كانت تتكلف في تقدير المقاول أكثر مما تتكلف في تقدير إسماعيل . وعلى الرغم من قمة انتعاش القطر ، كانت الخزنة المصرية أفقر من تقديرات الحاكم الجديد المفرط في الثقة بنفسه . ومع ذلك ، فإن تدخل ديرفيو وسيطاً في مفاوضات من هذا القبيل ، (حتى لو انتهت إلى الإجهاض) ، أعطاه مكانة اقتصادية هامة . وبوصفه مصدراً كافياً للرعاية المالية والتجارية ، كان هدفاً لكل أنواع الممالأة والتودد والمداينة ،

ومن بين هؤلاء الملحين في التودد والرجاء كان ممثلو الصناعة الفرنسية الذين رأوا في الحكومة المصرية مخرجاً لمصنوعاتهم التي لا يمكنها أن تصمد في المنافسة في السوق العالمي من ناحية الثمن أو النوع . وثمة أكثر من طريق لسلخ جلد القطر أو التخلص من بضاعة . فتلا ، كان أندريه من أنصار شركة «فورج وشانتييه» للبحر الأبيض المتوسط الصناعية . وفي ١٠ ما يو سنة ١٨٦٣ كتب إلى ديرفيو ليذكره بأن أدولف ماركوارد (أحد الشركاء الكبار في البنك) هو واحد من مديري شركة «الفورجييه شانتييه» ، وقال أندريه في خطابه إن بعض الأتباء يقول

بأن إسماعيل ينوي شراء ثلاث سفن حربية . فإذا كان هذا صحيحاً فإن على ديرفيو أن يراعى أن « تذهب الصفقة إلى الشركة التي تمنحنا مصالحها » . وأسرع ديرفيو إلى الإجابة قائلاً بأن هذه الأنباء غير صحيحة لسوء الحظ .

ومع ذلك . لم تفقد بارييس الأمل ، وفي خطاب بتاريخ ٢٩ يوليو ، حاول نيغلير أن يؤكد من جديد تركيزه لحوان وشركائه قائلاً إن هؤلاء أيضاً يستطيعون تنفيذ طلبات السفن والآلات والتعاقد على المشروعات الإنشائية ، ومع ذلك فينبغي أن تظل الأفضلية لشركة « الفورجييه وشانتييه » .

وأصبح من الواضح أن ديرفيو شخص تفيد معرفته . فتحق أعماله المصرفية العادية - الخصم ، والقبول ، والتبادل - كانت تعكس بنموها مركزه الجديد كأفضل المفضلين . ولقد كتب ديرفيو في ٢٦ أكتوبر يقول : « إننا نتمتع بمحسن نية الجميع . ومن المعروف أننا لا نستغل العملاء ، وإنما نعمل بإخلاص وأمانة ، وأننا نحظى بمساندة وتأييد الولي . لذلك فكل رجال الأعمال كباراً أم صغاراً . يأتون إلينا . ولو أصبح رأسمالنا ثلاثة أضعاف حجمه الحالي لأمكننا أن نستخدمه كله » .

وفي الحقيقة . كانت أسعار القطن العالية جداً ، ( كانت بالآلات الموسم الأول تباع في الإسكندرية بأكثر من شلنين للرطل ) ، وتوفر محصول لم يسبق له مثيل . يبشران بنشاط مائي وتجاري رائع . ولقد كتب ديرفيو وهو يملؤه شعور بالرضا أن عملاءنا الأساسيين - بريمز ، بلاتنا ، دومشير وقلة آخرين - يتوقعون طلبات لا تقل عن ٤٠ و ٥٠ مليون فرنك لكل منهم . وبهذا المستوى من النشاط . أمكنه أن يكون متشديداً : « لقد أوضحنا لهم أننا لن نقبل إلا أذونات على البنرك ، وطلبنا منهم أن يكتبوا إلى رؤسائهم يطلبونهم أمراً » . ولقد ترك ديرفيو مضطراً ميدان قروض الفلاحين مع أنها « عمليات ممتازة غير عادية » ، للشركة التجارية والمرابن المتجول . فقد كان ديرفيو يحتاج إلى كل موارده من أجل تجارة القطن في الإسكندرية .

ولقد كانت هذه الحاجة إلى تعبئة رأسماله دليلاً على أن ديرفيو كان يشتت جهوده . كان موجوداً في كل مكان في نفس الوقت ، في حلب القطن . في الري ،

ومضاربات الأرض ، والآلات الزراعية وزيت بكرة القطن . فإذا ما بدأ أى عمل تجارى جديد ، فمن المؤكد أن يكون ديرفيو فى مجلس الإدارة . واقترب الوقت الذى يكون فيه تنوع النشاط والأغراض باهظ التكاليف ، ولكن كان الخطر لا يزال بعيداً فى سنة ١٨٦٣ . وفى هذا الوقت على الأقل ، كان ديرفيو الكل فى الكل - لقد تربح على قمة عالم الأعمال المالية التجارية المصرية .

وبقدر ما كان حفيف أوراق البنكوت ورنين العملات مرضياً لديرفيو ، كان أيضاً شعوره النفسى بدوره الجديد الكبير . ويوصفه مصرفياً ملكياً كان فى الواقع رجل دولة ، ووزيراً بدون وزارة ، ومستشاراً للحكومة فى المشاكل ذات الأهمية القومية أو الدولية : الميزانيات ، القروض ، قناة السويس ، سياسة مصر الخارجية . ومن الصعب التكهن بمقدار نفوذ ديرفيو الحقيقى فى كل هذه المجالات . ومع ذلك فهذه المشاغل شبه رسمية جعلته ثملاً بالنشوة ، وبامتلائه بالفخر والشعور بأهمية ذاته إلى حد معاداة المحيطين به ، لم يسأم الإسكندري من إعطاء هذا الانطباع لصديقه أنلريه فى باريس . فخطاباته كانت تتخللها ملاحظات مثل :

« لقد قضيت أسبوعاً مع الولى فى القاهرة . . . مساء أمس بقيت مع الولى وحدى » .

« إننى أقضى حياتى ما بين الإسكندرية والقاهرة . لقد أخذت مكان نوبار باشا لدى الولى ، ويمكنك أن تتصور مدى الصداقة الحسنة بينى وبين فخامته ، من خلال عملى كسكرتير خاص له . ومع أن هذا يضاعف عملى ولا يترك لى لحظة واحدة من الراحة ، إلا أنى سعيد تماماً بذلك ، إذ أن هذا يضاعف من رصيدى وصحتى » .

وزيادة على ذلك فقد دعم مركز ديرفيو الهام بالضرورة مكانته لدى الجالية الفرنسية ، إذ كان أول من تمثله به عيون إن لم تكن قلوب - أبناء وطنه . وفى فبراير سنة ١٨٦٣ انتخبه زملائه المرموقون المندوب التجارى الأول للمستعمرة الفرنسية فى مصر . وبعد ذلك بوقت قصير أصبح عضواً فى محكمة القنصلية ، وفى مايو سنة ١٨٦٣ عندما زار الأمير نابليون مصر وطلب من القنصل الفرنسى اقتراح أسماء بعض أعضاء الجالية لمنحهم وسام الشرف ، كان ديرفيو أحد ثلاثة

عناوين . ولقد وصف في أحد الخطابات المرسلة إلى وزارة الخارجية في باريس بأنه التاجر الذى يشرف الحالية بشخصيته ، ومصدر ثروته ، التى كونها بعيداً عن النظام الكريه الذى ساد العهد الماضى ، ويوصفه مصرفى الولى ، وبهذا المعنى وزير مالىته الخاص ، يتمتع بأعظم نفوذ مشروع لديه ، وهو يستخدم هذا النفوذ لصالح المصالح الفرنسية فقط ، وخارج المستعمرة الفرنسية كانت سمعته أكبر أثراً وقد تصل إلى أبعاد شبه أسطورية . فالتنصل الإنجليزى كوليكهون الذى كان محققاً فى الامتصاص من نجاح شركة ديرفيو وشركاته ، مع ذلك وصف الشركة ، التى تكونت منذ أقل من ثلاث سننات بأنها « بنك فرنسى قديم ، أنشئ منذ زمن طويل وذو احترام عظيم » .

ولسوء الحظ كانت هذه المزاي والمناجحات ذات تأثير فى المظهر أكثر منه فى الجوهر وصحيح أن أرباح ديرفيو كبيرة ، ولكنها إلى حد بعيد موجودة على الورق ، وهى ذات طبيعة وقتية تدوم ما دامت حظوة الولى وازدهار القطن . إن دفاتر ديرفيو كانت مليئة بقراتير مستحقة وحسابات واردة ، فلم يكن هناك مكان شاع فيه الائتمان وكياليات المجاملة فى أى مكان آخر بهذه السهولة مثل مصر .

ولم يكن عطف الولى نعمة على الدوام . لإسماعيل كان عميلاً ممتازاً يتفق ويتنح ، ولكن إسراره فى الإنفاق يقابله تقدير فى الدفع ، حتى إن ثائته كانوا فى نفس الوقت مترددين بين التخل عن مثل هذا العمل الممتاز والاستمرار مع مثل هذا المدين المهمل .

بيد أن إسماعيل كان كريماً فى وعده . فإذا كان توقيعه يعتبر ضماناً كافياً ، وجد إسماعيل أن من السهل عليه إصدار جميع أنواع الأذونات ، والقراتير ، والسندات ، والأدوات المماثلة ، التى غدت نيران المضاربة المصرية وانتشرت فى أسواق أوروبا . ومن وجهة نظر ديرفيو ، بالطبع كانت طريقة الدفع المثلج هذه خطيرة طالما كان مصرفه متمسكاً بسندات الولى وأضاعاً إياها ضمن إيراداته . ولكنه كان يتخلص منها غالباً عن طريق أنديره والوسطاء الآخرين المستثمرين الأوربيين . والأخطر من ذلك هو ميل إسماعيل الشديد للاقتراض على الحساب الجارى ، والحق أن من أهم أهداف إسماعيل فى استناره ٢,٥ مليون فرنك فى بنك ديرفيو كان

ضمان الحصول على مزية السحب كلما شاء . وبالنسبة لإسماعيل ، كان السحب على المكشوف يأخذ في العادة صورة إصدار الأذونات وأنواع الاقتراض الأخرى الرسمية . أما هنا فقد كان هذا أمراً خاصاً — ولن تكون هناك دعاية سيئة تؤثر على سمعته في السوق المفتوح . إنها قروض خاصة تتمتع بمرونة لا تتمتع بها القروض العادية . إنها قروض خاصة شخصية وهي بهذه الصفة تتجنب رقابة وزرائه الأدبية وتهرب من جهد القسطنطينية في السيطرة على الموقف .

ولم تكن تقديرات إسماعيل بعيدة عن الصواب . ففي مقابل ٢,٥ مليون التي استثمرها ، سحب إسماعيل حوالي ٧ ملايين قبل نهاية سنة ١٨٦٣ . وضاق الخناق على ديرفيو إذ أن نصف رأسماله كان مربوطاً في حساب غير مضمون ، بأمل بسيط في أن يفرج عنه . ومن ناحية كانت لصعوبات إسماعيل المالية صفة الدوام . ومن ناحية أخرى ، لم يكن في وسع ديرفيو أن يفعل شيئاً حيال هذا العمل بالذات . وقد اعتصمت مكانة وأرباح ديرفيو على عطف الوالي ، الذي كان يعتمد بدوره على التسهيلات التي كان يقدّمها ديرفيو له ، تلك التسهيلات التي أثقلت كاهل عمليات ديرفيو المالية ، وهكذا تمضي الأمور في دائرة مفرقة قد تؤدي إلى الخراب ، وفي الوقت ذاته لم يكن هناك وسيلة في العالم لمنع إسماعيل من الاقتراض من أوبنهايم ، وباستربه أو أي ممول آخر مستعد ، مثل ديرفيو ، لأن يتاجر في السندات مقابل أرباح مالية الوالي . وفي الحقيقة ، كان إسماعيل يقرض هكذا عشرات الملايين من الفرنكات . حتى إن كل شركة من هذه الشركات للكرمية لم تكن تهتز من مصاعبها الخاصة فحسب بل كانت ياقراضها لإسماعيل تزيد الخطر على الشركات الأخرى .

وبحلول خريف سنة ١٨٦٣ ، بعد تولي إسماعيل الحكم بتسعة أشهر فقط كان الوالي قد استنفد تقريباً الأرضة التي كان رجال الأعمال في الإسكندرية ، مستعدين لتقديمها . واقترب الوقت الذي أحس فيه الجميع أنه لا مفر من قرض عام في صورة من الصور . ولقد ناقش ديرفيو المسألة مع أندريه في خطاب طويل كتبه على ضفاف النيل عند عودته من القاهرة وأرسله في ٢٠ أكتوبر ولقد أزيلت الفيضانات جزئاً من جسر الخط الحديدى ، وأصبحت البخرة هي وسيلة الاتصال السريع



### الوحيد بين القاهرة والإسكندرية .

وفي هذا الخطاب خطط ديرفيو لصديقه ميزانية لمالية لإسماعيل . ففي جانب المدين ، كان لا يزال ميراث سعيد ينتظر التصفية . فثمة دين سائل يبلغ ٤٠ مليون فرنك ، بالإضافة إلى ثروة في حسابات قابلة للدفع وحقوق قريية الأجل . وكانت قناة السويس هي أبهى ما في ذلك كله ، فوق ميثاق مارس سنة ١٨٦٣ . وعد لإسماعيل بدفع ١,٥ مليون فرنك شهرياً تبدأ في يناير ١٨٦٤ حتى مبلغ إجمالى يصل إلى ٣٥,٤٠٠,٠٠٠ فرنك تقريباً — هذا بالإضافة إلى ١٢ مليون فرنك في ١٨٦٤ — لسداد أذونات الخزنة الصادرة قبل يولية . وبالإضافة إلى ذلك رضى لإسماعيل لدفع مبالغ أخرى في نهاية المفاوضات الدثرة على إلغاء السخرة والمزايا الإقليمية المنصوص عليها في إتفاقيات القناة الأصلية ، وذلك بناء على تحكيم نابليون الثالث الذى يقضى بأن تدفع مصر ٨٤ مليون فرنك أخرى .

وبالطبع كان هذا ما تخلف عن الماضى . فقد كان لدى إسماعيل نفقاته التى تشتغل باله : ملايين الفرنكات للماشية والآلات لتعويض خسائر مرض الحيوانات وملايين أخرى لإصلاح ما أتلفه الفيضان الكبير . ولم يكن هذا شيئاً بالنسبة لما أراد أن ينقذه — لو كانت مشروعاته قد تحققت . وبالإضافة إلى المشروعات التى نوقشت من قبل ، كان هناك سد النيل العظيم الذى ينتظر الإكمال بعد عشرات السنين من الإهمال . وبناء شبكة رى في الوجه البحرى . وخطوط حديدية فرعية إلى مناطق القطن .

وفي مقابل هذه التعهدات والتفقات المتوقعة ، كان هناك دخل مصر الذى يتزايد بسرعة بسبب القطن . فقد كتب ديرفيو عن توقع محصول يصل إلى ٢ مليون قنطار . وإذا حسبنا ثمن القنطار الواحد ١٢٥ فرنك — ( السعر السائد ٢٢٥ أو ٢٣٥ ) — فعنى هذا أن ٣٠٠ مليون فرنك ستدخل مصر في فترة الحصاد . ولم يكن كل هذا بالطبع ملكاً لإسماعيل . ولكن الولى أكبر ممالك أرض في مصر ، وكان دخله الشخصى يعد بعشرات الملايين ، وقد توقع ديرفيو لهذا الدخل أن يتضاعف في محصول السنة التالية . وفي تلك الوقت ، قدر دخل الحكومة المصرية بمائة مليون جنيه .

باختصار ، كان الولى يحتاج إلى المال ، ويستحقه ، وهو قادر على سداده ، ومع ذلك ، كان إسماعيل متردداً في طرح قرض عام ، فقد كانت ذكرى إسراف سعيد حية في الأذهان . ولقد حاول ديرفيو أن يقنع إسماعيل بأن الوقت حرج ، وبأن حالة أسواق المال الأوربية تستدعى تصرفاً سريعاً . وأجاب إسماعيل على ذلك قائلاً :

« إن كل منطقك صحيح تماماً ، يا عزيزى ديرفيو ، ولكنى لا أؤيد أن أطرح قرضاً قبل إتمام قناة السويس وقبل أن يأتى وزراءى بأنفسهم ويطلبوا منى ذلك . ولقد عرضت المسألة على مجلس الوزراء ، وأوضحتم لهم فى نفس الوقت مرقفنا المالى . وبالطبع ، لم يمرؤ أحدهم على اتهاى بالخطأ ، ولكننى لاحظت أن بعضهم كانت لديه تحفظات وشكوك . . . وقد فهمت ذلك بسرعة : فهؤلاء للسادة يتذكرون العهد الماضى ويعتقدون أننى إذا ما طرحتم قرضاً ، سأنفقه ، وأضيعه فى سنة كما فعل سلقى . ولذا ، فإننى اتخذت موقف عدم الإصرار على القرض مبنياً أعظم الثقة فى الموارد التى يدعى وزير المالية أنه يمكنه أن يوفرها من داخل البلاد ، وإننى أنتظر اليوم عند ما يأتى بنفسه ليخبرنى بأنه لا مفر لنا من الحصول على قرض » .

ولسوء الحظ ، كما اعترف إسماعيل ، كان هذا الانتظار غير مناسب له إلى أبعد الحدود . فقد كان يحتاج إلى المال فى الحال — مائة أو سبعمائة ألف جنيه ، منها ١٠٠,٠٠٠ جنيه تنفق فى شراء آلات إنجليزية فقط ، والذين سيقترضون المال سيتقاضون عملهم أيضاً . فهل يستطيع ديرفيو الحصول على هذا المبلغ ؟ وقد عرض ديرفيو بدوره المسألة على أندريه . فقد كان ديرفيو يعرف أن أوبنهايم يعارض المشروع وأنه يريد أن يدفع إسماعيل إلى قرض عام برفض كل التسهيلات قصيرة الأجل . وكان نوبار باشا ، أكثر من يثق فيه إسماعيل بين وزرائه ، من نفس الرأى . إلا أن ديرفيو ، كان يشعر بأن أى قرض عام كبير ، مهما كان مريحاً للمعتاقدين ، سيلحق بهم الضرر فى نفس الوقت ، إذ بمجرد أن يجد إسماعيل المال فى جيبيه ، سيكون قادراً على أن يتعامل مع من يشاء . كما أن ديرفيو لم يكن سعيداً بفكرة إصدار سندات جديدة عن طريق حلفاء أوبنهايم الإنجليز والألمان ... فرو هلنج وجوشن وميدل دويتش كريدت بنك . فقد كان

ديرفيو يريد شخصاً مثل أندريه للقيام بالعملية ، « كنتك فرنسى ، يسرنا أن يكون وصيد مصر قائماً فى فرنسا » .

ولذا فضل ديرفيو أن يغطى القرض القصير الأجل بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه فى باريس . فقد كان هو رأسدقاؤه مستعدين لأخذ حوالى ٨٠,٠٠٠ جنيه ، وأندريه يمكنه دون شك أن يجد الباقى ، وبما بمساعدة بنك الكريدى موبيليه . ولقد كان ديرفيو خائفاً من بنك كبير مثل موبيليه يشاع أنه يضع عينيه على مصر « إننى لا أحب أن يكون هذا القرض وسيلة الكريدى موبيليه لابتلاعنا فيما بعد ، وعليه أن يعد بالأفعال أى شىء فى مصر بدونى أو بدون وسطائى » . ولكن ديرفيو كان مستعداً لأن يلعب بالنار ليخدم سيده الولي جيداً . فأمال التعامل مع إسماعيل كانت تملؤه سروراً . وفى نفس خطاب ٢٠ أكتوبر يستطرد ديرفيو فى حماس : « إننى لا أدري ، يا صديقى العزيز ، إن كنت نعرف ، إن كنت تقدر حقيقة والينا الجديد . كل ما يمكننى أن أقوله هو أننى كلما عرفته أكثر ، كلما توثقت علاقتى له ، وكلما أدهشنى ذكائه ، وروحه الطيبة ، وكلما ازدادت اقتناعاً بأننا سنشهد عهداً عظيماً ، بل وحتى بعثاً جديداً للشرق » .

لقد بدأت عقدة القصة تتضح ، وهى ككل العقد الممتازة — تدور حول صراعات محددة . ومن بين هذه الصراعات كانت اثنتان منها تشكلان الخيط الأساسى للقصة :

١ — الأهداف المتناقضة لديرفيو وشركائه الأوروبيين فى المالية الدولية .

٢ — الحرب الدائرة بين الخزنة المصرية والبنوك الأوروبية .

ولقد ناقشنا أول هذين الصراعين ، وخاصة فيما يتعلق بالشركة التجارية ، أما الآن فنحن نرى الصراع مرة أخرى حول مسألة القرض المقترح ، وإن كان فى صورة أشد وبالا .

والثانى هو الصراع الذى أثار انتباه المؤرخين حتى الآن الذين ناقشوا المزايا والأضرار فى لغة قارصة ، ولذين صوروه مثل « اغتصاب مصر ، وخيانتها » وهكذا . إن من الواضح من المراسلات أنه بالنسبة لديرفيو وكل رجال الأعمال الآخرين فى مصر ، كانت خزنة إسماعيل مجرد حافظة نهب . فلم تكن المسألة

عندهم هي مسألة كم - وإنما كانت مسألة كيف : كيف يشجعون الولي على الإتفاق في الأشياء السليمة : كيف يجبرونه على الافتراض من جماعة معينة ، كيف يقرضونه مبالغ بأكثر الطرق إغراء . كيف يضعونه في القيد أيضاً !

ومن ناحية أخرى . لم يكن إسماعيل طفلاً قاصراً . فخطاب ديرفيو المرسل في ٢٠ أكتوبر يثبت قوة الولي الخلقة على سحر سامعيه . وقد وصفها أحد المراقبين بأنها « موهبة العجيبة » . كتب هذا المراقب يقول : « لم أصادف في حياتي رجلاً رفض أن يستكين مثل إسماعيل » . لقد كان إسماعيل ينفق أكثر من إمكانياته . وكان يعرف ذلك . واقترض أكثر من اللازم أموالاً كثيرة على الحساب الجاري والقروض القصيرة الأجل ، ولكنه كان قادراً على ابتكار كل أشكال الارتباطات التي تقنع دائنيه بإمداده بأموال أكثر على نفس الأساس . ومن المؤكد أن إسماعيل كان مستعداً لأن يدفع ثمناً غالياً لما يلائمه ، مثلما كان يدفع ثمناً غالياً لما يشتره . ومع ذلك ، فقد كانت هذه الملائمة هامة له ، وهي تمثل مفاجرة في نفس الأهمية لدائتيه . وباختصار . لم يكن كلا الطرفين بريئاً - بل كان الرضع مجرد توازن دقيق للمنافع والمساوئ المتبادلة ، منطقة عدم استقرار يتحصن فيها كل من المقرض والمقرض يحاول أحدهما أن يتفوق على الآخر بحيلة ومهارته .

وحول هاتين الفكرتين الأساسيتين تدور شخصيات الدراما ، فالممثلون الأساسيون ، هم ديرفيو ، أوبنهايم . إسماعيل والممثلون المساعدون : أندريه ، فرولنج وجوشن والبيروت التجارية والبترك في الإسكندرية - ثم تأتي بعد ذلك . الشركة التجارية . والشركة الهيدية الجديدة ، وبنك الكريدى موبيليه . وبين هؤلاء جميعاً تتبج شبكة معقدة من التحالفات والمنافسات ، بعضها مكشوف وواضح ، وبعضها كامن وغير ملحوظ . وفي هذا الصدد ، تعتبر بعض جوانب الموقف ذات أهمية خاصة :

١ - الصراع بين ديرفيو وأوبنهايم . وقد مهدنا لهذا في القصة . وفي الجهر . كان هذا الصراع يركز على نفس الاختلاف في المصالح التي فرقت بين ديرفيو وأندريه ، فأوبنهايم على عكس زميله السكندري . كانت له روابط قوية مع اتحاد ثابت من أصحاب البنوك الدوليين . ولقد عقد القرض المصري الأول باسم هذه

المحموعة ، وكان مستعداً وشغوفاً بتنظيم قروض أخرى . وباختلاف المصالح اختلفت الأفكار والاتجاهات . ومن المستحيل بالطبع ، أن نقول ما إذا كانت المصالح أو المواقف هي التي ظهرت أولاً ، ولكن تظل الحقيقة بأن ديرفيو وأوينهايم لم يتصرفا بشكل مشابه . ولم يفكرا أيضاً بشكل مشابه . ٢ - خطر بنك الكريدى موبيلييه . ففي مجال أعمال البنوك الدولية ، كان هذا البنك قوياً يستسلم له الآخرون . وإذا كان عدوانياً استعمارياً ، وصل إلى كل مكان ، وحيثما ذهب أراد أن يكون السيد . ولذا فإن ديرفيو كان مشعباً بخوفه منه ، فثقل ضفادع الأسطورة . قد ينتهي هذا البنك بإحلال قبضته الطاغية الجبارة محل فرضى الوضع القائم التمس .

٣ - وطنية ديرفيو . وفي وطن كان المال فيه لهماً غيوراً ، لا يطبق قياً أخرى معه ، تكون الوطنية من أندر القيم . ففي خطاب بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٢ كتب القنصل الفرنسي إلى باريس عن إسماعيل . الوريث المتوقع حيثن :

« إن إسماعيل يحيط به أناس عاديرون . صحيح أنهم فرنسيون ، ولكن في مصر لا يعني هذا شيئاً . فالطمع يتغلب على كل الاعتبارات الأخرى . وأعمال كثيرة : ذات أهمية لفرنسا . كثيراً ما يعارضها مواطنونا . ( لست مبالاً في هذا مجال من الأحوال ) .

ومن الصعب تصور أن هذا التقدر كان مرجحاً إلى ديرفيو : الذي كان من مؤيادي شركة قناة السويس منذ سنة ١٨٥٨ عندما كان كل مجتمع رجال الأعمال في الإسكندرية يعارض القناة بقوة . وزيادة على ذلك . فإن مراسلاته مع أندريه . المعززة بتعليقات تأييد بخصيص منح ديرفيو وسام الشرف : تبين أنه قبل متحفن سنة ١٨٦٣ كان ديرفيو قد أصبح بطل المصالح المالية والتجارية الفرنسية في مصر . ولأن حد ما كان هذا المرقف النبيل أيضاً عملاً مصرفياً طيباً . فالمنافسات القوية في مصر . وخاصة بين إنجلترا وفرنسا ، كانت أحياناً على درجة قوية بحيث تصبح عاملاً هاماً في المنافسة التجارية . ولقد أمكن ديرفيو أن يجادل في مجلس إدارة الشركة الجديدة : مثلاً . بأنه بصرف النظر عن الأسعار المقارنة فإن طلب كل سفن الشركة من شركة بنيسيلر أو الأورينتال Oriental & Peninsular يعتبر

إهانة لفرنسا ، وكتب إلى أندريه « ليساعدنا الله إذا لم تنتج شيئاً جيدة مثل السفن الإنجليزية » ، وفي الوقت ذاته كان تأييد قنصليته له هو المصدر الأخير لمركزه في مصر ، ولقد كانت القنصلية الفرنسية ، مثلها مثل القنصليات الأخرى ، تكن محبة خاصة للأشخاص الوطنيين الصالحين مثل إدوارد ديرفيو .

من أجل هذا كله ، كانت خطابات ديرفيو تبين أن الوطنية عنده كانت أكثر من أداة في يده . ويبدو أنه كان يشعر بنوع من المسؤولية نحو المصالح الفرنسية ، إلى درجة أن أحد القناصل اضطر إلى أن يشكو إلى باريس من تدخله . ولقد كان ديرفيو رجلاً مخلصاً قبل كل شيء ، يعتقد فيها بفعله أو يقوله . ومهما كانت الأسباب الأصلية لوطنيته اغترهجة ، فإنها كانت تعتمد في سنة ١٨٦٣ على حب صادق - وزهو لعلمه وبلاده .

والحقيقة ، إن وطنية ديرفيو لم تكن دائماً ذات نفع مادي ، بل كانت أحياناً عقبة في طريقه . فمن الصعب أن يكون المرء رجل بنوك دول ناجح إذا كان وطنياً متحمساً . وفي هذا الصدد كانت الوطنية عبئاً إذا ما قورن ديرفيو بآل أوبنهم الذين نشأوا في فرانكفورت ، وأصبحوا مواطنين بروسين من أجل الحماية في مصر وإن كانوا على ارتباط وثيق في العمل والأسرة بإنجلترا وفرنسا ( أخيراً أخذ هنري الجنسية البريطانية وهيرمان الجنسية الفرنسية ) ، وذوى نزعة فرقة القوميات « قلباً وقالباً » . وفي هذه الحالة ، كان ديرفيو أيضاً يختلف عن أندريه وبقية مجموعة المالية العالية من البروتستانت ، ومعظمهم مرتبط عائلياً بنصف بلاد غرب أوروبا ، وكثير منهم كانوا يجمعون بين الجنسية الفرنسية والجنسية السويسرية ، وهو جمع مفيد حتى إن الكثيرين منهم احتفظ به إلى اليوم الحاضر .

٤ - مركز أندريه . لقد رأينا ، أنه إذا كانت البنوك الخاصة القديمة من مجموعة المالية العالية قد تدخلت عن قرب في كل الصراعات ، والأحلاف ، ومشاريع عصر الشركة المساهمة إلا أنها جميعاً قد حرصت على الاحتفاظ بشخصيتها ، وطاقاتها المميزة ، وحرية العمل . ولقد كان أندريه يشعر أكثر من ديرفيو بخاطر ابتلاع الاتحادات العملاقة للشركات الصغيرة . ولكنه على العكس من ديرفيو أدرك أن أسرع طريق لابتلاع الشركات الصغيرة هو بالدقة محاولتها

التوسع بأكبر مما تسمح به إمكانياتها :

وفي نفس الوقت ، فقد كان أندريه وريثاً لأسرة رجال أعمال شهدت مائتي سنة من الاضطهاد ، والفرار ، والثورة ، والحرب ، وعاشت في ظل ستة دساتير منذ إنشائها في فرنسا في بداية القرن ، ولذا كان موقفه اتجاه الدولة — أى دولة — تماماً عن اتجاه ديفيو . فعند أندريه كانت الدولة عدواً كامناً . ومع أن رية تكون أحياناً عميلاً طيباً وحامياً ونافعاً ، إلا أنها ، أيضاً غالباً ما تكون بماطلة وصهرية في عمليات الدفع ونهاية للأموال . وإذا قورنت بعائلته بدت الدولة لأندريه وكأنها شيء غابر وغريب في الجوهر : على المرء أن يستخدمها ، ويطربها ، بل ويحبها : ولكن لا يجب عليه إطلاقاً أن يثق بها . وأما عن الحكومات الأخرى ، فعلى المرء أن يحذر منها إلى أبعد الحدود : على ضوء هذه المناسبات ، والتحالفات ، والاختلافات والتعاطفات ، يمكن أن نفهم لإجابة أندريه .

ولقد بدأ خطابه الطويل — في طول خطاب ديفيو — بالحديث عن إسماعيل : « صاحب الشرف الذي يستحق التشريف » . لقد كان أندريه مستعداً لقبول تقييم صديقه الرجل العظيم : « إنني أدرك جيداً كم يطيب للمرء أن يسير في كنفه وأن يساعد على تحقيق مشروعاته الكبيرة » . ولكنه على عكس ديفيو ، كان يشعر بأن فضائل إسماعيل هي التي تدعوا إلى الحذر والحرص لا الثقة .

« إن هذا النوع من الامتناع الدائم للأعمالك ، الذي يستفيد منه هو والذي يمكنه أن يسوء استعماله ، وهذه الحساسية المفرطة فيما يتعلق برصيده ، وهذا العقل الخاسب المساوم الذي يظهره في كل المناسبات ، يثبت لي أنك تتعامل مع طرف قري . . . ومن الواضح أنك تجد نفسك في مأزق معه . فعليك أن تقدم له كل المساعدة الممكنة ، وفي ضوء الاحتياجات المتزايدة التي تتبدى ، فإن عليك أن تبدل كل جهد لكي تكون في مستوى مهمتك . ولكن في الوقت ذاته ، يجب أن تحذر ، لأن اتجاه ويميل جميع الحكومات ، في مصر أو في فرنسا ، في الحاضر والمستقبل هو الاستيلاء على أرصدة الشركات والمؤسسات المحيطة بهم . وفي هذا الصراع ضد القوى التي تعتمد عليها ، تكون دائماً عاجزاً ؛ عليك دائماً أن تكون على

حذر ، فإذا لم تفعل ذلك ، فسيأتى الوقت الذى ترى فيه أن مواردك مشلولة بين يديك .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، كان أندريه ، مثل أوبنيم ، يفضل قرضاً قوياً عاجلاً يمكن لإسماعيل من أن يسدد ما عليه لديرفيو وحائثيه الآخرين . ولما كان الولي لا يرغب فى مثل هذا القرض حالياً فقد تحول أندريه إلى مسألة تقديم مبلغ مؤقت . كتب أندريه يقول : إن مشروع ديرفيو بقرض كبير لإسماعيل على الحساب الجارى ينبغي استبعاده تماماً : فتقديم قرض على الحساب الجارى يضع القرض تماماً تحت رحمة المقرض ، وهو يتضمن مخاطرة عدم استرجاع المال فى وقت محدد ، والخضوع للتأجيلات ، وقد يجد المرء نفسه فى نزاع مع خليفة للعرش ، ومن ناحية أخرى ، فإن قرضاً يتمثل فى سندات قابلة للبيع ذات أجل محدود يعتبر أمراً معقولاً تماماً .

وفى أثناء ذلك ، كما ذكر أندريه ، كان أوبنيم يسير فى المشروع بطريقة مختلفة بعض الشيء . فبدلاً من إضاعة وقته فى سؤال أصدقائه من الممولين بإقراض المال لإسماعيل على الحساب الجارى ، كان أوبنيم يتفاوض فى أمر قرض مشابه من الشركة المصرية التجارية ، على أن تتولى هذه الشركة جمع الأرصدة اللازمة لإصدار سنداتها . فقد عرف أوبنيم أن أى مؤسسة تقوم على الأسهم تستطيع أن تفعل ما لا يستطيع البنك الخاص أن يفكر فيه .

ولم يكن أندريه مجبئاً لفكرة تماماً ، وكان رآه أنه إذا نجح إصدار السندات فلا بأس فى ذلك . أما إذا فشل ، فإن سمعة الشركة التجارية ستأثر بشكل عنيف . فقل هذا الإصدار يمثل على الأرجح أفضل توفيق بين مطالب إسماعيل وبين الممارسة المالية والتجارية الحسنة . ولقد كان أندريه يدرك بالطبع ، أن ديرفيو لن يكون سعيداً بأى حل يستبعده من الصورة ، إذ كان ديرفيو طموحاً إلى درجة رفض المناقصة ، غير مستقر إلى درجة أنه لم يكن مستعداً لاحتلالها ، مفرد التفكير إلى حد العجز عن التكيف . وقد ناشد أندريه صديقه ديرفيو أن يصبر : فن لا يشارك اليوم فى القروض ويكتفى بجمع ما له من أموال لا بد أن يعيش حتى يقترض الناس بعد ذلك .



وفي هذا الصدد ، كان أندريه قلقاً من علاقات صديقه بأوبنهم . فلقد أحس باختلاف جذري في الاتجاهات والمبادئ بين البيتين الماليتين السكندريين ، الأمر الذي قد يؤدي يوماً ما إلى منافسه « مدمره » . ومع ذلك « فإن أمامك وأمامهم مزايا متساوية إذا وحدتم جهودكم » ، إذا ما رسم نفوذكم معاً لتدعيم هذه الجهود وتقوية معاهدة التحالف التي تربط بينكم . « لذلك نصح أندريه ديرفيو بالألا يستمر في محاولاته لإيجاد ٧٠٠,٠٠٠ جنيه لإسماعيل حتى لا يعرق مفاوضات هنري أوبنهم في لندن ، وفضلاً عن ذلك فإن ديرفيو سيستفيد أيضاً - برصفه أحد مديري الشركة المصرية التجارية - من أي مساعدة تقدمها له الشركة الإنجليزية .

أما عن خوف ديرفيو من تسلل بنك الكريدى موبيليه إلى مصر ، فقد شعر أندريه بأن هذا التسلل أمر حتمي . وكتب يقول « إن هذه المؤسسة التي تمثل اتحاد رأس المال الضخم والقول الجريئة ، تستهدف امتصاص كل شيء في كل مكان . إن قانون وجودها هو الحركة إلى الأمام دائماً إذ أن الثبات يعني التدهور . ولذلك فلسوف ترى هذه المؤسسة تمد ميدان نفوذها بنتجاح إلى كل مكان » . ووفق ذلك ، كما أوضح أندريه فإن النمو الضخم في تجارة مصر وأعمالها المصرفية لابد أن يؤدي إلى تدخل المالية الأوروبية : « وإذا كان منذ ستة شهور يعتبر إنشاء بنك لإصدار في مصر عملاً مفيداً أو مرغوباً فيه ، فإن إنشاء هذا البنك اليوم يبدو لي أمراً لا غنى عنه » وإذا لم يقم بنك الكريدى موبيليه بهذا المشروع فربما قام به بنك كونتولاردى كومت ، أو ربما الشركة العامة المقترحة ، بل وحتى بنك روتشيلد قد يتدخل بنفسه فيستفيد من الموقف . لذلك ناشد أندريه ديرفيو أن يتحدث مرة أخرى إلى إسماعيل عن فكرة إنشاء بنك وطني .

وفي الختام انتهز أندريه الفرصة ليحاضر صديقه مرة أخرى عن أهمية السيولة المالية وضرورة مقاومة مطالب إسماعيل الزائدة . فأندريه يشعر بأن أسعار القطن أعلى من اللازم ، وأن احتياجات أوروبا الغربية من الذهب تتدهور ، وربما أخذ سعر الخصب في الارتفاع . وفي نفس الوقت فهناك دائماً خطر الثورة السياسية في فرنسا ، فأندريه مثل كل القترسين الطيبين لا يطمئن أبداً إلى استقرار حكومته والله يرحمنا يا عزيزي ديرفيو من ثورة أخرى على نخط ثورة ١٨٤٨ » . ومع ذلك

فإن أندريه يود أن يكون مستعداً إذا حدثت مثل هذه الثورة مرة أخرى . لذلك أخبر ديرفيو أن يتمسك بقدر الإمكان بشيكات على البنوك لا على الشركات الصناعية ، وأن يأخذ الأوراق القصيرة الأجل . فحسب ، وأن يبعد توقيعه عن السوق .

« إننى أريد أن أقنعك بالفائدة المتحققة لك ولنا من التعامل في رصيدك بمجرد بالغ ، ومن عدم السماح لأن تضع نفسك في موضع النقد بأى حال ومن رفض الوقوع في اغراء لفت نظر الجمهور إليك عن طريق قيامك بدور الوسيط في عمليات مالية ضخمة جداً ، إذ أن تجميع مثل هذه المخاطر البخارية على فترة طويلة المدى لا بد أن يشكل خطراً حقيقياً » .

وفي نفس هذا المساء أضاف أندريه إلى خطابه لديرفيو بطاقة بريدية يخبره فيها أن سعر الخصم قد ارتفع إلى ٦٪ كما هو متوقع ، وأن قرض الشركة المصرية التجارية قد غطي معظمه ، ولذلك ينبغي أن يكون ديرفيو سعيداً لاستعادته أمواله . وقد كان من الواضح أن أندريه يخشى أن يكون صديقه غير سعيد بهذه الأنباء . لقد كان من المفروض أن تدفع سندات الشركة التجارية المصرية ٧٪ كل ستة أشهر ، وأن تستحق السداد في عامين . ولقد كانت معظم هذه السندات من نصيب أصحاب الشركة ومديريها ، فقد أخذت الشركة المالية الدولية ما قيمته مائة ألف جنيه ، وأخذت مجموعة سولزباخ في فرانكفورت ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وأخذ فرولنج وجوشن وأوينهام وديرفيو وآخرون مقادير مماثلة . وقد ترقعت الشركة المصرية التجارية التخلص من سندات بمائة ألف جنيه للمنتجين الذين يحظون بتنفيذ طلبات الوالى ، إذ أن أخذ هذه السندات هو أقل ما يفعلونه في مقابل فرصة بيع منتجاتهم . وفي النهاية بالطبع سيدفع إسماعيل ثمن هذه الخطوة أسعاراً أعلى لهذه المنتجات ، غير أن هذا أمر لا يشغل الشركة التجارية .

\*\*\*

ولقد عمق من تحفظات أندريه المعتادة عن « التطور السريع والزائد » لنشاط ديرفيو المالى ، وتشككه شبه الغريزى في كل ما يبدو غريباً في المهنة ، نقول : لقد عمق من هذا كله اهتزاز وضع سوق النقود في أوروبا . فآزمة عام ١٨٦٣ لم تكن

إلا نوعاً من التصفية والتحصن في مجال المالية الأوروبية . ولقد كان هذا العام عام ازدهار في تكوين الشركات . ففي إنجلترا وحدها امتصت سندات الائتان ١٤٥ مليون جنيه ، وفي فرنسا حوالي ١٢٠٠ مليون فرنك . وفي نفس الوقت تدفقت ملايين الجنيهات إلى الشرق - وخصوصاً إلى الهند ومصر - حيث كان للفلاحين ولع خاص بالعملة المعدنية . وعندما حل يونيو ١٨٦٣ كان هذا العبء واضحاً في احتياطات الذهب لبنكي إنجلترا وفرنسا ، وقبل نهاية العام كان بنك إنجلترا يقوم بالخصم بسعر ٨٪ ، وظل بنك فرنسا متمسكاً بسعر ٦ و ٧ تحت ضغط الحكومة إلى خشيت من آثار أزمة جديدة على قرضها لحرب المكسيك .

وبارتفاع سعر الفائدة أخذت أسهم البورصة في الانخفاض : ففي إنجلترا - أصيبت سندات دين الحكومة الإنجليزية نفسها ، غير أن أسوأ انخفاض هو الذي حدث في السندات المضاربة ولا سيما ذات الأصل الأجنبي . وكانت بورصة باريس ، بحساسيتها لأية خطوة ما زالت ضعيفة ، ترقد في حذر وترفع رأسها من حين لآخر لتسقط مرة أخرى بمجرد ظهور أول إشاعة . ومثل هذه الظروف لم تكن على وجه القطع الظروف المواتية لكي يتوسع أى ممول حصيف في أعماله . ولقد دعم هذه الاعتبارات العامة عند أندريه ما يعرفه عن حالة حساب ديرفيو ، والواقع أن استنزاف إسماعيل المستمر لبنك ديرفيو وشركاه قد أدى إلى عجز مستثمر لحسابه في باريس ، واقترب هذا العجز في نهاية ١٨٦٣ من حوالي ٢ مليون فرنك . ولقد كان هذا عجزاً ضخماً إذا قورن برأس مال بنك أندريه وشركاه البالغ حوالي ٣,٦٠٠,٠٠٠ فرنك . ولهذا اضطر البنك الباريسي في ١٨ يناير ١٨٦٤ إلى أن يذكر ديرفيو في الإسكندرية في لياقة بأنه يعرّك على سداد العجز .

ولقد كان أندريه لطيفاً في طلبه وإن ظل بنفس الإصرار في خطابه الخاص « إننا مسرورون بأن نرى بأن نشاط عملياتك يجعل من الضروري لك أن تطلب منا مثل هذه التسهيلات الهامة . ولكننا في نفس الوقت نطلب منك ألا تدع حسابك مدينياً بشكل دائم » ، غير أن أسبرعاً مضى دون نتيجة ، فاضطر أندريه أن يرسل بطاقة بريدية شخصية إلى جانب الخطاب الرسمي من البنك : « ينبغي أن نذكركم أيها السادة بما قلناه في خطابنا السابق عن حالة حسابكم ، ونحن نتوقع دفعات

هامة من السداد بالبريد .

وثمة أناس يتكفل الزمن بنهضة كل أسباب قلقهم ، فيخنف هذا القلق بعد أكلة طيبة على الرغم من بقاء المشاكل كما هي . وثمة آخرون يزداد قلقهم ويكبر بمجرد التفكير فيه ، لا يستطيعون ترك بيتهم لحظة دون إغلاق الباب والمزلاج ووضع ناقوس الخطر في مكانه ، وعند هؤلاء يدفع كل احتياط إلى احتياط آخر .

ولقد كان ألفريد أندريه من بين هؤلاء . فعند إعادة قراءة بطاقته البريدية لى ديرفيو لم يشعر بكفاية ما كتب ، بل أحس بأن المرقع يدعو إلى كتابة خطاب مفصل شخصي ، ولا سيما أن ديرفيو - مخالفاً كل قواعده العمل المصرفي السليم - قد أخذ بالتعاون مع أوبنهم ما قيمته ٣٨ مليون فرنك من سندات الخزنة المصرية التي تستحق الدفع لشركة قناة السويس .

« يؤسفني أن أراك حالياً ضالماً مع الزاوي في مثل هذه العملية الكبيرة . . . إن كل الاعتراضات التي قدمتها في نوفمبر بمناسبة عرض السبعمئة ألف جنيه ليست صحيحة حتى اليوم فحسب ، بل إنك لن تستطيع أن تمنع الرأي العام في مثل هذه العملية المالية الضخمة من أن يعتقد في خطأ وضع توقيعتك على سندات قيمتها ٣٨ مليون فرنك ، وهي سندات مهما كانت مضمونة فإنها قد تضعك في لحظة معينة في وضع خطير . وأخيراً يا عزيزي ديرفيو أعتقد أن فرصتك الوحيدة في النجاح تتمثل في أن تكون هذه العملية هي الخطوة الأولى في قرض ، وأعتقد أنك تخدم مصالحك الحقيقية لو أنك بدلا من إقحام نفسك يوماً بعد يوم مع الحكومة . قد رفضت أن تعطي الزاوي التسهيلات التي لا تسمح بها المصادر التي تحت تصرفك . إنني آسف أنه لا يوجد عندي الوقت الذي أستطيع أن أتوسع فيه في شرح أفكارى ، إذ أنني أشعر بأن لك مصلحة (من وجهة نظر الأرصدة الكبيرة التي ينبغي الاحتفاظ بها في عالم المال ) في تذكر أفكار ومبادئ فرنسا في الاحتراس من تقاليد الشرق الخطرة ، وهي تقاليد تشدد خطورتها بسبب إغراء نتائجها المباشرة » .

ولقد عبرت رسالة أندريه أفضل تعبير عن الخلاف في النظرة بين رجلين . فعند أندريه كانت تقاليد العمل المالي في الشرق هي عكس كل ما يمثل العمل المصرفي الصحيح ، كان أندريه متشاكماً ، استعداداً وفكراً ، ولم تكن ثقة ديرفيو ذات

أثر على نظراته المتشائمة. فعند هذا المعرف الحريص المنحدر من أجيال من المزيين الكلفانيين الحريصين ، كانت كل هذه الوعود المبشرة وكميالات المجاملة والقروض المراكمة فوق القروض ، وكل هذه السندات والأوراق التي حان سدادها — ليست إلا نديراً بالخراب . ومن مكتبته في باريس استطاع أن يرى على البعد دوامة التجارة المصرية وآمال ازدهار الأوراق المالية بعين قلقة ، هي عين المدافع عن عقيدة ترجعها هرطقات شيعة جديدة كربية .

ولقد كان أندريه مستاء على وجه الخصوص من عملية قناة السويس ، إذ كان يعتقد بأن مركز ديرفيو قد أضعفه اقراض إسماعيل إلى الحد الذي لا يسمح بإضافة عبء جديد من هذا الحجم . والأسوأ من ذلك هو أن يعلن ديرفيو عن هذا في عالم المال . إن بنك أندريه وشركائه حريص تماماً على ترويقه الذي يمثل أجيالاً من العمل المصرفي السليم ، وهو لا يمنع بحجة للتداول من يد ليد في أسواق أوروبا المالية . ففي عالم المال ، كما في كل شيء آخر تؤدي الخفة إلى الاحتقار ، وبنك أندريه وشركائه يتقاضى سعراً مناسباً لاستخدام اسمه ، ولذا كثيراً ما نبه مراسليه إلى أن المال قد لا يكون كافياً لتعويض انطباع سيء خلقه ترويق مشوش . ومع ذلك فما هو ديرفيو يضع اسمه على سندات تبلغ حوالى أربعة أمثال رأس ماله شركته !

والأكثر من ذلك أن صفقة قناة السويس قد فاحت منها رائحة كربية . وعلى الرغم من أهمية المبلغ الذي دفعه ديرفيو ( ٣٨ مليون فرنك ) فلم يكن هذا إلا جانباً واحداً من موقف معقد حساس تلعب فيه المصالح القومية الهامة والمستقبل السياسي للشرق الأدنى دوراً خطيراً . وديرفيو الذى أشعره قربه من الولى بالزهو والرضا بدأ يقحم نفسه — بالمساعدة المترددة من جانب صديقه في باريس — في أمور أقرب إلى الدبلوماسية منها إلى العمل المصرفي . ومن السهل أن يتحول هذا المزيج إلى مادة متفجرة .



## الفصل السابع

### تعليق على السويس

في سنة ١٨٦٥ زار ج. شارل رو - الرئيس اللاحق لشركة قناة السويس الدولية ومؤرخها ، مصر لأول مرة برصفه عضواً في لجنة دولية من رجال الأعمال ، دعاها فرديناند ديلسيس ليرى أعضاؤها بأعينهم تقدم العمل في القناة . وفي تقرير مرفوع إلى غرفة ماسيليا انتجارية وصف شارل رو إنطباعاته الأولى قائلاً : « عند وصولنا إلى الإسكندرية أدهشنا أن نجد أن هذه المدينة هي بؤرة المعارضة فعنيفة للمشروع . فعظم على البنوك الأوروبية الكبيرة بل والفرنسية كانوا يتسابقون في الهجوم على القناة ويسمونها - كما فعل لورد بالميرستون - المشروع ألوهي . وقد كان السبب الحقيقي في هذه "الداوة التي ما زالت قائمة حتى اليوم هو خرفهم من أن تبتأ بور سعيد مركز الإسكندرية في يوم من الأيام وأن تضم لحساب أرباحها جانباً من تدفق التجارة » .

وأياً كان شعور مجموع رجال الأعمال في الإسكندرية إزاء القناة ، كان ديرفيو من بادئ الأمر مؤيداً للمشروع . ففي خطابه الأول إلى أندريه المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ، أشار بالتفصيل إلى التناقضات الدبلوماسية التي عقدت وهددت وجود شركة قناة السويس ، وختم خطابه قائلاً : « مهما كان الحال فإنني أؤيد بقوة من جانبي بناء قناة السويس - فإن هذا المشروع سيؤدي إلى دخول كميات كبيرة من رأس المال إلى مصر وهذا يبنى على وجه التأكيد رضا البلاد » . إن هذا العطف من جانب ديرفيو على مشروع يحرم الإسكندرية في المدى الطويل من جزء من تجارتها الترنزيت المزدهرة ، يعود في الأرجح إلى وطنية ديرفيو أولاً ، كما يعود ثانياً إلى اعتبارات مادية . ومع ذلك فهذه الاعتبارات المادية الهامة تتمثل في مصلحته كمول في التدفقات التجارية من مصر وإليها . بالتقياس إلى التدفقات التي تمر عبرها فحسب ، وتتمثل في اهتمامه الأول برأس المال والعمليات

التجارية قبل اهتمامه بالبضاعة وعمليات الشحن ، كما تتمثل في حاجته المباشرة لأعمال مالية جديدة في عام يتميز بالأزمة .

ولم تخيب الأحداث آمال ديرفيو في أن تؤدي القناة إلى أعمال مالية ومكاسب جديدة . فهناك أولاً حركة أسهم القناة التي كانت تتذبذب في مدى واسع ولذا كانت عرضة لنوع من المضاربة . ولقد كان ديرفيو وسيطاً في بعض هذه الصفقات . والأكثر أهمية من ذلك في المدى الطويل هو المضاعف المالية لشركة القناة ذاتها ، التي كان من شأنها أن تؤدي إلى تدبير أرصدة للشركة وتحويل هذه الأرصدة . الأمر الذي لا يمكن أن يتم بدون تعاون ممولى الإسكندنافية .

ولكى يفهم المرء هذه العمليات ودور ديرفيو فيها ، يكون من الضروري أن نفق لحظة نستعرض التاريخ الأول للشركة وعلاقاتها بالحكومة المصرية . فلقد تميزت هذه العلاقات قبل كل شيء بحجوى غير رسمي ، مما أدى بالضرورة إلى نوع من سوء التفاهم كان من الممكن تجنبه لو صيغت العقود بعناية .

والقصة كما يقولون هي أن عوارض السمكة بدأت تظهر لدى سعيد باشا وهو صبي ، وهو أمر يميز كل ذكور الأسرة المالكة المصرية خلال نضجهم . ولقد كان والده يعتبر هذه النعومة في الجسد شيئاً كريهاً . وهكذا أمر محمد علي أن يدرب ابنه تدريباً رياضياً وعسكرياً كاملاً . وبدأ سعيد يقضى يومه متسلقاً جبال السفن ، يقفز الجبل ويجرى حول أسوار القاهرة . وعندما ينتهى من هذا المجهود الشاق ويستريح في المساء يتناول العدس والخضروات . ولم يكن مسموحاً لأحد باستثناء قنصل فرنسا أن يرى الصبي خارج القصر . وهكذا تحول سعيد إلى القنصل كمصدر للراحة من مشاق التمرينات ومتاعب الجوع . فهناك في بيت صديقه الطبيب فرديناند ديليسيس يستطيع وهو بعيد عن أعين والده أن يأكل ألوان المكرونات المختلفة

وأياً كانت الحقيقة في هذه القصة . فلا شك أن ديليسيس قد ظل إلى النهاية صديقاً حميماً لسعيد ، وأن هذه الصداقة هي العامل الوحيد ذو الأهمية القصوى في وضع مشروع قناة السويس وبنائها . ولقد بدأ الامتياز الأصلي عام ١٨٥٤ بالمباراة الآتية : ولقد لفت نظرنا صديقنا فرديناند ديليسيس إلى . . . ولقد



صبيح الامتياز الثاني عام ١٨٥٦ في عبارات مشابهة . غير أن هذه الخدمة الأولى من جانب سعيد ، التي لم يكن لها مثيل في كرمها ، لم تكن نهاية خدمات سعيد باشا . فنفس فرمان ١٨٥٦ يتحدث عن « التعاون المخلص من جانب الحكومة المصرية » . وتحت إغراء ديليسبس وضغطه تحول هذا التعاون بسرعة إلى التزامات مالية أبعد كثيراً مما تصوره الولى من قبل . ففي التحليل النهائي دفعت مصر ثمن القناة ، إذ أن القناة كما تصورها ديليسبس وقدمها إلى « رأسمالي كل الأمم » كانت مستحيلة التنفيذ ؛ إن فردناند ديليسبس هو واضع المشروع ، رجل يحمل في رأسه فكرة . وإذا كان متصفاً بالأفق الواسع والقدرة على الإنتاج استطاع أن يضيف إلى صفى السرعة والعملية التي تميز الدبلوماسية القديم صفى الحماس والتكريس التي تميز صاحب النبوة (لقد خدم ديليسبس في القنصلية الفرنسية والعمل الدبلوماسى حوالى ربع قرن) . إن فكرة قناة عبر البرزخ بين البحرين تعود إلى آلاف السنين : فلقد نجح الفراعنة فعلاً في بناء ممر مائى من النيل إلى البحر الأحمر ، ولكن قروناً من القوضى والإهمال أعادت هذا الممر إلى الصحراء . وفي الأربعة الحديثة عاد الاهتمام من جديد بالموضوع . فالحلماء والمهندسون الذين صحبوا نابليون في ١٧٩٨ اتجهوا إلى دراسة المشروع ، وفي مرحلة ١٨٤٠ - ١٨٥٠ كون أنفتتين وتلاميذه شركة لتخصير مشروع أولى ، إلا أن ديليسبس هو الذى استطاع أخيراً بفضل صداقته لسعيد أن ينجح في توحيد الفكرة بالعمل .

وفي مبدأ الأمر وقف ديليسبس وحده تقريباً ، فقد كانت إنجلترا مصممة على منعه ، ولم تكن فرنسا قد وقفت خلفه بعد ، وكان القصر التركى متردداً بين تهديدات البريطانيين وتأكيدات المصريين ، ولكن ديليسبس كان على استعداد لأن يحارب العالم كله من أجل المشروع . ففي عصر المواصلات المتعبة البطيئة حلت بعثاته النارية في كل مكان على القصور ، تحضى الرأسماليين الفرنسيين المشككين على فتح خزائهم والإيمان بالمشروع وتتشاد تجار ليقرول وجلاسجو والعديد من أن يروا بما رآه من فوائد للقناة على التجارة البريطانية . وتملق ديليسبس الرالى في القاهرة ، وتودد إلى السلطان في القسطنطينية بل وحاول أن يكسب « بالمستون » وأن يغرى من هم غير قابلين للإغراء . وعندما جاء وقت تنظيم الشركة أدار ظهره

للسوابق ، ورفض مساعدة روثشايلد والقوى المالية الأخرى المعروفة آنذاك ،  
 وذهب مباشرة للجمهور المستثمر . ولقد كان ديليبس مملوفاً بحماس الأنبياء ،  
 طليقاً في خطابه أنيقاً في كتابته ، وهكذا جعل من مشروع القناة كل شيء لكل  
 الناس . فإذا كان من يكتب إليه ديليبس من أهل المثل قال له إن القناة خطوة  
 عظيمة نحو عالم جديد مشرق ، وإذا كان وطنياً فرنسياً بل إذا كان مواطناً أوربياً  
 قال له ديليبس إن القناة ضربة قاضية لغدر الشرقيين ، وإذا كان رأسمالياً حريصاً  
 قال ديليبس إن المشروع استثمار عظيم التزمت الحكومة المصرية بضمانه ضد أى  
 خسارة .

ومع ذلك فكل عبقرية ديليبس وإلهامه لم يكونا وحدهما كافيين لكسب الجولة .  
 فعندما فتح باب المساهمة في الشركة الدولية لقناة السويس في خريف سنة ١٨٥٨  
 لم يأخذ الجمهور من الأسهم إلا ٢٢٢٣٦٨ سهم من بين ربعمائة ألف . وأخذ  
 سعيد الباقي ، إذ أن القانون الفرنسي لم يكن يعتبر الشركة مؤسسة قانوناً إلا بشراء  
 كل أسهمها . ولنا في مجال الدخول في تفاصيل تلك الصفقة التي تمثل ضربة  
 معلم من أساتذة الأمر الواقع . ويكفي أن نقول إن سعيد الذي ساهم في الأصل  
 بـ ٦٤ ألف سهم وكان مستعداً لأن يأخذ حوالي ٩٦ ألف سهم بحجوزة للإمبراطورية  
 العثمانية (لم تأخذ تركيا أية أسهم) — وجد نفسه محملاً بأعباء ١٧٦ ألف سهم  
 بفضل صديقه ديليبس ، أى حوالي ٤٤٪ من رأس المال الكلي . وذلك حتى قبل  
 أن يعرف ماذا يجري في حقيقة الأمر .

وابتلع سعيد اعتراضاته وسكت مكرهاً . فقدار الغيب الملقى على كاهله  
 يفوق حدود محبته لديلبس وحدود أحلامه في الخلود كفرعون السويس وآماله  
 الزائفة في أن تكون القناة وسيلة ضمان لاستقلال مصر الكامل . وفضلاً عن ذلك  
 فقد أكد ديليبس لسعيد أنه يستطيع أن يدفع عندما يكون قادراً ، وهو تنازل  
 يتلاءم مع ميل الولى لمسايرة الزمن .

وهكذا ، في أغسطس ١٨٦٠ ومن سعيد المستقبل ووقع اتفاقية مع شركة  
 القناة يدفع بمقتضاها أعباءه كسأهم عن طريق سندات من الخزنة — ولقد نصت  
 هذه الاتفاقية على أن يكون سعر السهم مائة فرنك . ومعنى ذلك دفع ١٧,٧٦٤,٢٠٠

فرنك عن ١٧٧٧٤٢ سهم لم يكن قد دفع منها سعيد في أبريل ١٨٦٠ إلا ٢,٥١٦,١٥٧ فرنك فحسب ، أما الباقي فيعطى عن طريق السندات السالفة الذكر ولا تستحق دفعاته الأولى الدفع إلا سنة ١٨٦٣ .

غير أن الموقف قد تغير عند نهاية عام ١٨٦٢ فقد ارتفع ثمن السهم إلى ٣٠٠ فرنك، وارتفعت أعباء الوالى المباشرة من ١٥ مليوناً إلى ٥٤ مليون فرنك . وبدأت شركة قناة السويس تحس برخز الموقف ، وكان ديليسبس غير ميال إلى المخاطرة بطلب أرضدة جديدة بينما أكبر مساهم في الشركة لا يدفع شيئاً . وفي هذه الظروف مات سعيد ، وتوضح رسائل ديليسبس الخاصة أى صدمة أصابت الرجل . فالباشا الجديد لم يكن صديقاً شخصياً ، ولم يكن ميالاً إلى القناة بروح الرعاية الأبوية كما كان سعيد . فإسماعيل لم يكن مصدر الفكرة وإن كان سعيد قد خلفها له كخرافة باهظة الثمن . وفي أفضل الأحوال ربما لا يكون متحمساً للمشروع ، وفي أسوأ الأحوال قد يكون معادياً . والحقيقة أن إسماعيل قبل توليه العرش أبدى عدم رضائه عن المشروع . إلا أن ديليسبس في هذه الظروف بالذات كان في حاجة إلى صديق كريم عطوف إذا قدر للمشروع أن يمضى إلى نهايته :

وفي مبدأ الأمر على الأقل لم ينجب إسماعيل آمال ديليسبس ، فقد كان الحاكم الجديد صريحاً في تأكيداتهِ بالعطف على المشروع وأعلن أنه متحمس للقنال أكثر من ديليسبس نفسه . وعلى الرغم من وجود بعض تحفظات لديه بخصوص نصوص معينة في الامتياز الأصلي . وعلى وجه الخصوص استغلال السخرة والتنازل عن أراضى واسعة للشركة ، على الرغم من ذلك بدأ إسماعيل يرضح نواياه الطيبة تجاه المشروع بقبول أعباء الحكومة المصرية فيما يخص الأسهم التى أخذها سعيد . ولقد أكد اتفاق ٢٠ مارس ١٨٦٣ الاتفاقات الأولى في أغسطس ١٨٦٠ فيما يتعلق بالمائة فرنك الأولى للسهم. أما الخمسة والثلاثون مليون فرنك الباقية (من المائة فرنك التالية عن السهم الواحد) فتدفع ابتداء من يناير ١٨٦٤ بمعدل مليون وخمسمائة ألف فرنك كل شهر نقداً أو بأوراق قصيرة الأجل تعطى قبل ميعاد الدفع بثلاثين يوماً ، على أن تتحمل الحكومة المصرية كل نفقات التبادل . ولقد رفض إسماعيل صراحة فكرة إصدار سندات لتغطية هذا الدين ، في هذه المرحلة من حياته

كحاكم كان إسماعيل ما زال معارضاً بعنف لفكرة القروض العامة كأداة مالية .  
عند هذه اللحظة بدأ إحساس ديرفيو الغريزي المبكر في المطابقة بين القناة  
وبين النشاط المالى يؤتى ثمراته . فقد أخذ هو وأوبنيم سندات قيمتها عشرة ملايين  
فرنك (بسرخصم  $7\frac{1}{4}\%$ ) مدفوعة لسداد الجزء الأول وحق شراء ما قيمته ٣٧ مليون  
فرنك من السندات فى المرحلة الثانية والثالثة . وقد كتب ديرفيو بدوره إلى أندريه  
يخبره أن العملية مجزية « إن المالى وفير فى سوقنا حتى إننا نخشى من طرح هذه  
السندات ، بخضم يتراوح بين  $6.5\%$  ؛  $6\frac{3}{4}\%$  . ومع هذا ، فإن ديرفيو بهم مرة  
أخرى أن يصرف له أندريه كمية كبيرة من هذه السندات فى أوروبا بنفس سعر  
الخصم أو بسعر أفضل .

ورفض أندريه العرض . فقد كان هناك عدد كبير من السندات الأوربية  
الجيدة التى كانت تعطى ربحاً أفضل ، والرأسماليون الأوروبيون أصبحوا يتوقعون  
أكثر من هذا الجزء ، من الاستثمار فى مصر ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإذا  
كانت مصر مزدهرة كما يقول ديرفيو ، فلماذا يلجأ إلى أوروبا لبيع سندات ؟  
ولم يكن لدى ديرفيو إجابة على رد أندريه : وفى ١١ أبريل كتب إلى أندريه  
أنه إنما كان يريد تصريف السندات فى أوروبا بسرعة حتى يستخدم أرصده فى  
عمليات أخرى . وبعد ذلك بثلاثة أسابيع كتب يقول إنه بدأ يتخلص من السندات  
بدون صعوبة بخضم  $6\frac{1}{4}\%$  ،  $6\frac{3}{4}\%$  .

\* \* \*

وفى أثناء ذلك ظلت العلاقات بين مصر وشركة القناة — التى نظمها ظاهرياً  
اتفاقات مارس — كما هى . ولم يتوقف الضغط البريطانى على الحكومتين المصرية  
والتركية بهدف وقف العمل فى القناة أو إعاقته على الأقل ، بل زاد ، إثر اتفاقات  
إسماعيل ، إلى حد التهديد العلنى . ولقد كان الهدف الرئيسى لرسـل بالمسترن ووزارة  
الخارجية هو منع إنشاء القناة على الإطلاق ، وإذا كانت الشركة لم تحصل على  
مرافقة الباب العالى التى يحتمها القانون التركى وتنص على ضرورتها الخطابات الملحقة  
بعقد الامتياز ، كان من حق البريطانيين أن يقولوا إن كل المشروع غير قانونى .  
إلا أنه — لسوء حظهم — كان يستحيل عليهم اتخاذ إجراء حاسم بسبب قوة المصالح

الضالعة في المشروع وضغط فرنسا المعتاد . ومرة بعد أخرى وعد المسؤولون في القسطنطينية والقاهرة — المدفوعون بإلحاح بريطانيا والمسلحون بشجاعة جديدة — أن يتخذوا موقفاً حازماً . وفي كل مرة تذوب الشجاعة في حرارة الاحتجاجات الفرنسية ويعود كل المعينين بالأمر إلى الطريق المائع الزئبقى الذى أثبت أنه مريح في الماضي ، والذى يلائم دليسيس تماماً .

ولم يكن أمام بريطانيا إلا الهجمات الجانبية ، ولقد وجدت أن من المناسب أن تركز احتجاجاتها على جانبين دقيقين وقابلين للهجوم على الأتق في الظاهر : استخدام السخرة وامتيازات الأرض الواسعة الممنوحة على ضفتي القناة . وقد أدان البريطانيون الجانب الأول على أسس إنسانية ، على الرغم من أن استخدام بعض الشركات البريطانية مثل شركة « بينيسولار والأورينتال » لنظام السخرة أضفى على هذه الإدانة البريطانية رائحة النفاق . أما الجانب الثاني فقد أثار اعتراضات أكثر أهمية . فقد أوضح البريطانيون أنه — وفقاً لدليسيس — فإن امتيازات الأراضي على ضفتي القناة ستكون أساساً لمستعمرة جديدة ، واحة خصبة في قلب الصحراء . فهل تستطيع تركيا أن تقبل وجود مستعمرة فرنسية عند إحدى النقاط العظيمة الاستراتيجية في الإمبراطورية ؟ وهل تتحمل مصر هذا التهديد لسيادتها ، هذا السرطان الغريب ؟ وهل تتحمل بريطانيا عدواً كامناً يعسكر على الطريق القصير إلى الهند .

والحقيقة أن بريطانيا قد أخطأت جدباً التقدير فيما يتعلق بإمكانيات الهجوم على شركة قناة السويس من هذين الجانبين . فإنشاء القناة — الذى سار بانتظام منذ عام ١٨٦٠ — كان على وشك الوصول إلى اللحظة التى أصبح فيها من الممكن — بل ومن الأنسب — الاستعاضة عن عمل السخرة بعمل الآلات والكرافات . وقد تزداد نفقات الشركة بعض الشيء بسحب السخرة ( على الأقل في البداية ) إلا أن هذا لا يصيب الشركة بضربة قاتلة . ولقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن استمرار استخدام السخرة قد جعل من المستحيل إكمال القناة في الموعد المحدد . وبالمثل فإن تحقيق مشروعات دليسيس في تحويل رمال الصحراء إلى جنة خضراء وفي بناء مدن تنافس الإسكندرية ( وهى مشروعات ساعدت يدون شك على إقبال المستثمرين

على مشروع القناة) تتحقق في أفضل الأحوال في المستقبل البعيد وليس لها أهمية جدية في الوقت الحاضر. وفي التحليل النهائي توقف الإحياء المباشر لمشروع القناة على قدرة ديليسبس على إكمال القناة بسرعة وجعلها تدر دخلا. أما التشويش على المشروعات الجانبية فلا يصيب الشركة في خزائنها بقدر ما يصيبها في حساسيتها. وقد يحتاج إدراك الموقف على هذه الصورة إلى معرفة دخائل الأمور. إلا إنه كان ينبغي على وزارة الخارجية البريطانية أن تعرف أنه منذ ١٨٦٢ على الأقل كان ديليسبس يفاوض بعض شركات المقاولات والهندسة الفرنسية على بناء واستخدام كراكات للقناة. وعلى أية حال فقد بدا في عام ١٨٦٣ أن مسألتي السخرة وامتيازات الأراضي هما القضيتان الأساسيتان. وفي لندن وباريس والقطنطينية والقاهرة بدأت المعركة حولهما.

ولقد كان لدوافع إسماعيل في هذا الصراع تفسيرات مختلفة. فنذ أول حكمه كان إسماعيل معادياً للسخرة. على أسس إنسانية وخطية واضحة كما يقول البعض. وعلى أسس اقتصادية كما يقول البعض الآخر. فالسخرة هي استنزاف لقوة العمل في الزراعة وثمة ثروة يمكن جمعها من القطن. وإسماعيل كان أكبر مالِك زراعي في مصر. وبالمثل عزيت معارضته لامتيازات الأراضي إلى خوفه الحقيقي من تهديد الفرنسيين لسيادة مصر وإلى رغبته في أن يضع حداً للتهديدات التركية المضادة. ولكن هذه الصورة من موقف إسماعيل يحيطها الضباب بسبب عدم اتساق غريب في سلوك إسماعيل. فقد كان مع الشركة وضدها، ولقد قبل ديرن سلفه، ولكنه رفض شروط الامتيازات التي منحها هذا السلف. وكان إسماعيل يخشى تركيا، ولكنه يقول إن إنجلترا إنه لا يستطيع أن يعمل بدون أوامر من السلطان. ولقد أعطى إسماعيل لممثل بريطانيا تأكيدات متكررة عن عزمه بأن يمضى معهم في حملتهم لتعديل الامتيازات، ولكن في اللحظات الحرجة تخلى عنهم، وبصورة متتالية هدد إسماعيل الشركة بالقول والفعل ثم أرضاها، إلا أنه على الدوام تمسك بمطالبه. وباختصار فقد تلاءمت أفعاله مع تعقد شخصيته، ومنذ ذلك الوقت فضل المؤرخون أن يتجاهلوا دوافعه وأن يأخذوا أفعاله كما هي. وبشكل عام حاول المؤرخون أن يفسروا تناقض أفعال إسماعيل بالنظر إليه كمخلب يحاول الموازنة وسط لاعبين أشد قوة.

غير أن خطابات ديرفيو تقدم صورة مختلفة لإسماعيل . وهذه الصورة تصبح أفعال إسماعيل أكثر معقولة على ضوء مبادراته ومتاوراته : ففي خطاب ١٨ أبريل الذى تعرضنا له من قبل - قدم ديرفيو - بعد مناقشة صفقة سندات السويس طعماً جديداً مثيراً ( كان لديرفيو ولع بالغموض الذى يجعل منه شخصية هامة ) « أرجو أن أكون قادراً قريباً على أن أحدثك عن مسألة أكثر أهمية - وهى ما زالت سرّاً ولكنها ستكون هذه المرة - - كما أعتقد - محل رضاك » ثم يمضى بعد التعرض لمسألة عارضة إلى التقدم بطلب برىء « أكون شاكراً جداً لو واليتنا باستمرار بأسعار أسهم القناة وخصوصاً بكمية الأسهم المعروضة فى بورصة باريس . فمن المحتمل أن تكون لدينا الفرصة فى أن نهيب لك بيع أو شراء هذه السندات » .

وفى خطاب لاحق بتاريخ ٨ مايو يتبدى ضمه جديد على المسألة : « أرجوك مرة أخرى ألا تنسى أن توافقنا بأسعار أسهم القناة مع كل بريد . فربما كانت هناك عملية كبيرة من وراء هذا الأمر . وبالطبع سنوكلها لك » .

ولقد قدم الخطاب التالى كل المعلومات الناقصة . فى ٢٠ مايو كتب ديرفيو :

« إن من المحتمل أن نوكل لك عملية كبيرة تتعلق بقناة السويس . وإن كانت تحتاج إلى السرية الكاملة : وهى تتضمن بيع أو شراء عدد كبير من الأسهم إذ يتوقف الأمر على اتجاه المفاوضات الدائرة بخصوص القناة . ولا أستطيع الآن أن أقدم التفاصيل الكاملة وأمل أن أفعل ذلك قريباً . وفى نفس الوقت أرجو أن نلاحظ أنني إذا أبرقت لك أن تبيع أو تشتري « مصرية » بأفضل الأسعار . فإن ذلك يعنى أسهم القناة . وإذا اقترحت عليك الشراء . فعليك أن تنفذ فوراً حتى تهبط بالأسعار . وإذا اقترحت عليك من ناحية أخرى البيع فعليك أن ترفع الأسعار ولكن كل شئ « يقتضى أن ما سنطلبه منك هو الشراء لا البيع » .

لم يكن ديرفيو على استعداد لأن يعطى التفاصيل الكاملة . غير أن خطابه كان ناطقاً بذاته . ولقد كان هناك احتمالان : أحدهما أن ديرفيو - أو شخصاً آخر على معرفة داخلية بتقديم المفاوضات بين مصر وشركة القناة والدول الأوروبية - كان يستعد لاستغلال هذه المعلومات فى سوق البورصة . مشترطاً إذا كانت هناك ثمة اتفاقية

مناسبة للشركة ، وباتماً إذا كانت المفاوضات على وشك الفشل . وهذا الاحتمال هو أكثر الاحتمالين وضوحاً . أما الاحتمال الآخر — وهو أشد مكرراً وإن لم يكن مستبعداً — فهو أن الشخص المهم بأسهم القناة لم يكن يفعل ذلك لدوافع المضاربة وإنما من أجل السيطرة ، وتوقعات ديرفيو بشراء الأسهم تقوم على ترقع فشل المفاوضات ، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط أسهم القناة .

ولم يكن رد فعل أندريه لاقتراح ديرفيو حماسياً . فهو اقتراح يفوح برائحة المضاربة . والبيوت المالية المحافظة مثل بيت ماركوارد — أندريه لا تضارب على الأقل من ناحية المبدأ . وأكثر من ذلك كان أندريه لا يتق كثيراً في مشروع قناة السويس ، إذ بدا في عينيه وفي أعين كل البيوت المالية التقليدية التي رفضت مساعدة ديليسيس ، أنه ليس إلا مقامرة كبيرة . وعلى أية حال فإن أندريه يعتقد أن اقتراح ديرفيو ليس عملياً . ولقد أوضح أندريه في خطاب سابق بتاريخ ٦ يونيو أنه لا يوجد في السوق عدد كبير من أسهم القناة ، وأن ما يدعو إلى الغربة أن هذه الأسهم قوية في مركزها ( كان معظم هذه الأسهم في أيدي المستثمرين الصغار أكثر مما هي في أيدي المضاربين ) . ونتيجة لذلك فأى عملية شراء أو بيع واسعة النطاق لا بد أن تؤدي إلى تغيير كبير في أسعار الأسهم . ومع ذلك وافق أندريه على أن « يفعل كل ما يمكن عمله » . « على ضوء كل المتاعب التي قدر لمشروع القناة أن يمر بها ، أعترف لك أنني لا أفهم كيف حافظت أسعار الأسهم على هذا المستوى » .

والحق أن أسهم القناة كانت ذات وضع ممتاز في السوق . فبعد أن هبطت ببيع فرنكات أثر تولي إسماعيل الحكم ، ارتفعت مرة أخرى إلى أكثر من ٥٠٠ فرنك في أول أبريل ثم إلى ٥٥٢ فرنك في العاشر والحادي عشر من نفس الشهر ، ثم انخفضت إلى ٥٠٠ في أول شهر يونيو . وفي ٦ يونيو وهو تاريخ الخطاب السالف كانت أسعار الأسهم على ما هي عليه وظلت كذلك حتى أكتوبر .

وفي نفس الوقت لم تكن الظروف ملازمة لأندريه بأن يتخذ موقفاً ، فصير المفاوضات الجارية كان أكثر ظلاماً من أى وقت مضى ، وديرفيو يكتب لأندريه في ٣ يونيو قائلاً : « ليس لدى ما أقوله لك بخصوص أسهم القناة ، فالوالى ما زال



متردداً جداً ، ونوبار باشا قد سافر إلى القسطنطينية ، ولم نستطيع أن نفعل شيئاً قبل أن نعرف نوايا الباب العالي . وفي ١٩ يونيو كانت المفاوضات ما زالت متعثرة وكتب ديفريو إلى أندرية مرة أخرى يقول إنه ليس لديه جديد .

وظلت الأمور كما هي لمدة ستة أشهر أخرى . وفي القسطنطينية استطاع نوبار ممثل إسماعيل أخيراً أن يحصل في أغسطس على موافقة الباب العالي على أن تتفاوض مصر مباشرة شركة القنال . وفي مقابل هذه الخدمة ذات الأهمية القصوى لحاكم يعشق المظاهر وشديد الحساسية للتدخل التركي كإسماعيل ، وافق نوبار على أن تشتري مصر كل امتيازات الأراضي مرة أخرى مهما كان السعر ، كما وافق على أن يفاوض الشركة لإلغاء السخرة خلال ستة أشهر ، وفي نهاية هذه الفترة تعرض المشكلة مرة أخرى على الحكومة العثمانية .

ورحبت القسطنطينية بهذه الاتفاقية ، إذ قدمت لها مخرجاً مناسباً من موقف دقيق . وقبلت فرنسا الاتفاقية باعتبارها اعترافاً بالأمر الواقع ، إذ أصبح موقف ديليبس القانزنى ، بعد موافقة تركيا ، غير قابل للطعن ، بل إن السفير البريطاني بولوير كان مقتنعاً بأن هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تعديل امتياز القناة .

وفي ١٢ أغسطس عاد نوبار إلى مصر مشكوراً من الوالى الذى أهده إقطاعية عظيمة مزودة بأحدث الآلات الزراعية كتعبير عن سروره من نجاحه . ولم يتوقف نوبار في مصر كثيراً ، فبعد أسبوع سافر مرة أخرى إلى باريس ليفاوض الشركة في التغيرات المقترحة . ومنذ اللحظة الأولى استعد الطرفان المتفاوضان للمعركة . فديليبس الذى كان واقعاً أن التعديلات المطلوبة لن تهدم المشروع ، كان مستعداً لأن يرافق على هذه التعديلات بضمن غال تماماً . وإسماعيل كان مستعداً لأن يذفع ثمن هذه التعديلات لا ثمن القنال ذاتها . وحاول كل من الطرفين أن يصرخ بأعلى صوته مشهداً الجميع على سوء معاملة الطرف الآخر . وقد وجه ديليبس زملاءه في المفاوضات إلى عدم التعامل مع مبعوث مصر ، وتمسك بأن ضياع امتيازات الأراضي والسخرة سيقبل المشروع . أما نوبار فقد أصدر من جانبه بيانات إلى الصحف يتجهم فيها على قانونية المشروع ، ويحاول أن يوجه ضربته إلى أقوى مراكز تأييد ديليبس ، أى الحكومة الفرنسية ، بطلب مساعدة دوق دى مورنى رئيس الهيئة

التشريعية وقريب إمبراطور فرنسا .

وامتلاً خريف وشتاء عام ٦٣ - ١٨٦٤ بالانتهامات والانهامات المضادة ،  
بالشكاوى القانونية والشكاوى القانونية المضادة ، بالمذكرات البريطانية والفرنسية ،  
بالكلمات الساخنة والضغوط الباردة . وهبطت أسهم القناة .

عند هذه اللحظة يدخل ديرفيو القصة مرة أخرى . فى ١٥ يناير وجه جالو  
( نيابة عن شركة ديرفيو وشركاه ) وهيرمان وهنرى أوبنيم - وجميعهم كانوا فى  
باريس آنذاك - خطاباً جماعياً إلى بنك ماركوارد وأندريه وشركاهما يؤكدون فيه  
اتفاقهم الشفوى على بدء العمل فى عملية أسهم القناة التى طالما حلموا بها . ويطلب  
الخطاب من بنك ماركوارد أن يفتح لهم حساباً مشتركاً ، كما يخصص للبنك الباريسى  
أن يشتري لهذا الحساب كل ما يمكن شراؤه من أسهم القناة بسعر ٤٧٠ فرنك .  
على أن تظل الأسهم المشتراه فى يدى بنك ماركوارد لحين تعليقات أخرى .

ولم يكذب التوقيع على هذا الخطاب حتى كانت الخبرة البسيطة قد أفتعت  
أندريه بأن هذا المشروع غير عملى . وفى ١٧ يناير كتب إلى ديرفيو يقول إنه إما  
أن العملية قد تسربت بطريق أو آخر ، أو أن السوق أشد هزلاً مما توقع . ف شراء  
عدد بسيط من الأسهم قد أدى إلى ارتضاع ثمن السهم خمس عشرة فرنكا . وختم  
أندريه خطابه قائلاً إنه إذا كان ديرفيو ينوى شراء كميات كبيرة من الأسهم  
فلا بد أن يضع أرصده فى بنك ماركوارد مقدماً : « إننى أعرف أن عميلك مفلس  
ولكنى أناشدك أن تتمسك قدر الإمكان بهذه النقطة ( أى بالدفع مقدماً ) إذ أن  
الظروف القائمة حالياً تفرض على كل منا قدراً كبيراً من التحفظ والحرص » .

وهذه الفقرة من خطاب أندريه هى أول إشارة صريحة إلى عميل ديرفيو ،  
الرجل الذى يقف خلف العملية المقترحة . ولا بد أن القارئ قد خمن أن ديرفيو  
( أو أوبنيم ) لم يكن يعمل لحسابه الخاص فى هذه العملية . فلو كان ديرفيو يريد  
الدخول فى عمليات المضاربة فى البورصة لكان أندريه آخر شخص يخبره بذلك .  
وليس هنالك شخص غير إسماعيل - الذى كان يملك ٤٤ ٪ من أسهم القناة - يمكن  
أن تكون له مصلحة فى عملية من هذا النوع .

أكان إسماعيل إذن هو الذى يقف وراء هذه العملية ؟ ليس من مهمة المؤرخ

أن يقدم قائمة من المواصفات للأشخاص على أساس الاستنتاج المنطقي . والحقيقة أن خطاب أندريه نفسه لا يحسم هذا الموضوع . إلا أن إشارة أندريه إلى ( العميل المفلس ) قد استفزت ديرفيو إلى كتابة رد يؤكد ما كان يمكن أن يكون تخميناً معقولاً . ففي ٢ فبراير يقول ديرفيو « اسمح لي أن أهدم فكرة عبرت أنت عنها في خطابك الأخير . وهي أن الولي عميل مفلس » .

وليس من الصعب أن يستنتج المرء بواعث إسماعيل في هذه العملية ، ولم يكن هنالك إنسان آخر غير إسماعيل يستطيع أن يعرف كيفية تقديم المفاوضات ، وإسماعيل وحده هو الذي كان قادراً على أن يوجه هذه المفاوضات بسهولة في الاتجاه المرغوب . وصحيح أن إسماعيل لم يكن حراً تماماً في حركته ، فقد يفرض الضغط الديبلوماسي بسهولة عليه أن يتصرف ضد رغباته . ولقد زاد الضغط بشكل كبير بمجرد أن أعلنت الحكومة الفرنسية في ١٦ يناير أن الإمبراطور على استعداد للتحكيم بين مصر وشركة القناة . ولكن إسماعيل كان لديه ما يقنعه بأنه قادر على إفساد هذا الضغط . وأنه بفضل معونة مورفي يستطيع أن يعتمد على تأييد فرنسا لا معارضها . ولكن وفق أية شروط يكون هذا التأييد ؟ بالطبع بشرط ألا تهدم القناة التي كانت سلاحاً غالياً كامناً في يد الديبلوماسية الفرنسية . أم هل يقوم هذا التأييد بشرط إزاحة دبليسي نفسه ؟ إن هذا أمر آخر . فدبليسي كان شوكة في جنب إسماعيل ولا شك أن أي مذبر آخر سيكون أكثر تفاهاً . وفوق ذلك كان دبليسي عقيب في وجه دوق دي مورفي الذي ربما كان يتوقع أن يحل محل دبليسي في الشركة بعد إعادة تنظيمها ، ولقد كان مورفي أحد قراصنة الحياة المالية الذين يعشقون مزج المهارة السياسية بالنشاط المالي .

ولسوء الحظ كان هذا الاتفاق بين الولي والدوق الطموح محل شك إلى حد كبير . ولقد كان ذلك أمراً طبيعياً . فحتى لو كانت لدينا كل المكتاتبات المتعلقة بأطراف هذه المسألة لبقينا على الأرجح في ظلام حول معظم هذه الاتفاقات . فمثل هذه الاتفاقات بين إسماعيل والدوق لا تكتب على الورق . ولكننا نشعر أن مورفي لم يقدم تأييده لأسباب متزهة عن الغرض . ونحن نعرف أن إسماعيل كان يأمل في أواخر يناير على الأقل أن يكون مسيطراً على شركة القناة .

وثمة نقطة ما زالت غامضة غموضاً خاصاً .. فإذا كان هدف إسماعيل الأساسي أن يقطع المفاوضات وأن يحبط بأسعار الأسهم ثم يشتريها بثمن بخس فلماذا بدأ هو في شرائها قبل وقوع الأزمة ؟ أكان يأمل في أن تكون لديه من الأسهم ما يمنحه السيطرة عند اجتماع المساهمين الذي حدد له ديليبس مارس ١٨٦٤ ؟ وحيث إن قوة تصويت أى مساهم - مهما كان حجم أسهمه محدودة ؛ فإن الأمر كان يتطلب نشاطاً ضخماً من جانب إسماعيل لترجمة استثمارات مصر الضخمة في الشركة إلى أصوات فعالة . وفوق ذلك لما كانت قيمة أسهم إسماعيل لم تدفع إلى الحد الذي دفعه الآخرون . فقد كان من المشكوك فيه أن يكون قادراً على أن يهزم بتصويته أصواتهم .

ومن المحتمل أن الوالى كان يعتقد أنه قادر على التغلب على هذه المصاعب ، أو أنه قادر بالإشكالات القانونية على أن يخلق من التأخير ما يشل المشروع ويجبر ديليبس على الخضوع . ومن ناحية أخرى كان على إسماعيل دائماً أن يقدر احتمال خضوعه للتحكيم وتعويض حملة الأسهم . وفي هذه الحالة كان من المهم أن يحصل على أكبر عدد من الأسهم مقدماً بينما كانت الأسعار منخفضة . ومن الواضح أن إسماعيل عليه أن يفكر في عدد من الاحتمالات المتناقضة وأن يستعد لها .

ولسوء حظه فشلت كل خطته . فن ناحية ثبت غمجز إسماعيل عن شراء الأسهم بالثمن البخس الذى كان يأمل فيه ، فقد ارتفعت أسهم القناة من ٤٦١ فرنك في ٨ يناير إلى ٤٧٥ في آخر هذا الشهر . ومن المستحيل أن نغزو إلى أى حد يعود هذا الارتفاع لما اشتره إسماعيل من الأسهم ، وإلى أى حد يعود إلى توقع التحكيم الذى بدأ أمراً لا مفر منه . على أية حال فقد كان سعر الأسهم عالياً جداً ، ومثل هذه العملية لن تؤدي إلى أى مكسب إلا إذا كان هنالك هامش معقول بين سعر الشراء وبين القيمة الاسمية . وأكثر من ذلك لم يكن إسماعيل أبداً في موقف يسمح له بقطع المفاوضات ودفع المساهمين الآخرين بالتالى إلى فرع البيع ، فقد كانت هنالك أطراف ومصالح قوية عازمة على منع فشل المفاوضات ، وفي مقدمة هؤلاء جميعاً نابليون نفسه . واضطر الوالى إلى أن يمضى قدماً في المفاوضات . وفي جو من التردد والخوف والأمل ركع إسماعيل أمام الأطراف الأقوى . وفي ٣٠ يناير

طلب والى مصر بكل خضوع من إمبراطور فرنسا أن يكون حكماً في النزاع .  
لقد كانت اللعبة على وشك النهاية . وفي ٢ فبراير كتب ديرفيو من الإسكندرية قائلاً : « كان من الممكن أن تكون عملية شراء أسهم القنال واسعة النطاق لو أن الاتفاق بين الوالى والشركة قد أوقف ، إذ أن نوايا فخامته عندئذ هي شراء كل ما يمكن شراؤه من الأسهم . ولكن الاتفاق بين الوالى والشركة قد أصبح اليوم وشيكاً ولذا ينبغي أن تتوقف عمليات الشراء وليس هنالك ما يدعو إلى أن أحدثك عنها بعد ذلك . ومع ذلك يظل طلبنا هو أن تشتري كل ما يمكن شراؤه بسعر أقل من سعر السوق » .

لقد كانت اللعبة على وشك الانتهاء ، وإن لم تنته تماماً . ولقد رفض إسماعيل أن يستسلم كاملاً . فلم يكده خطب ديرفيو إلى أنديره يصل إلى فرنسا حتى كتب تاستو (القنصل الفرنسي العام في الإسكندرية) إلى رؤسائه محذراً من فكرة الاستسلام لتوقع الاتفاق بين الشركة والوالى :

« إن الناس يتحدثون عن اتفاقية بين الوالى والشركة . إلا أن موقف الوالى ما زال معادياً ، وهو لا يخفى سروره وشماته في نجاح حملته ضد المشروع » .

وأيا كانت شماته الوالى وسروره ( لقد ظل يفعل ذلك حتى صدور قرار تحكيم الإمبراطور بل وبعده ) فقد توقفت عملية غزو سوق البورصة . وفي أوائل فبراير ارتفعت أسهم القنال إلى ٤٨٠ مرة أخرى . وفي ٧ فبراير أى في نفس الوقت الذى كان فيه القنصل يكتب إلى باريس عن موقف إسماعيل العدائى . كان ديرفيو يطلب من أنديره أن يتوقف تماماً عن شراء الأسهم القليلة التى يمكن الحصول عليها بأقل من أسعار السوق . ولم يتجدد بعد ذلك ذكر هذه العملية في المراسلات .



## الفصل الثامن

### الهرب الذى فشل

بينما كان المصرفيون الأوربيون يكدون على مصر . استمر الازدهار المصرى دون توقف . فعلى الرغم من محصول لم يسبق له مثيل . ارتفعت أسعار قطن الجميل فى ليفربول من ٢١ بنس للرطل فى يوليو إلى  $29 \frac{1}{4}$  فى أكتوبر من عام ١٨٦٣ . وكانت أسعار القطن بالإسكندرية أعلى من ليفربول ، وفى داخل البلاد كانت الأسعار أعلى من أسعار الإسكندرية . وهو انعكاس واضح فى التركيب المعتاد للأسعار . الأمر الذى يوضح أفضل من أى شىء آخر التزعة التضخمية للسوق المصرية . لقد كانت البلاد منطلقة فى نشاطها ، وكانت أوروبا تستطيع أن تفعل ما تريده . فالعمل المالى والتجارى يتسع فى مصر . وابتداء من الوالى الذى كان يملك حوالى ٨ أو ٩ مليون رطل من القطن ويأمل فى أن يحقق دخلا من هذا المصدر وحده حوالى مليون جنيه ، إلى الفلاحين البؤساء الذين أصبحوا قادرين على أن يأكلوا الخبز الأبيض واللحم وأن يشتروا الجوارى من النساء للعمل المنزلى والمتعة . . . كان كل امرئ مرتبط بزراعة أو تجارة الذهب الأبيض الحديد يحقق مكاسب وفيرة .

ولم يكن هناك إنسان يستنزف هذا الشريان بقوة كإسماعيل . ولعدة قرون كان حكام مصر يكرسون تقليدياً جزءاً من جهودهم لزيادة ثروتهم الشخصية ، ولم يكن لإسماعيل استثناء من هذه القاعدة . فكلما ارتفعت أسعار القطن أصبحت شهيته للأرض المزروعة غير محدودة . وكل إنسان — بما فى ذلك أقاربه وأصدقائه — لم يكن فى مأمن من عينه الجشعة . وإذا قدم والى مصر ما يعتقد أنه سعر مناسب لقطعة من الأرض يريد شراءها ، سارع المالك إلى قبول هذا الشرف مهما كان رأيه الحقيقى فى السعر المقدم ، إذ لو رفض العرض لكان معنى هذا قطع المياه عنه وهرب فلاحيه فى الليل . ولا شك أن منظر الحاصيل المهجورة والأرض الخصبية التى تتحول إلى صحراء سيجعل كل مالك عاقلاً فى النهاية . وبهذه الوسائل ضاعف لإسماعيل

بسرعة ممتلكاته الواسعة ثم أصبحت ثلاثة أمثال وفي النهاية أربعة أمثال ما كان يملك . وفي نفس الوقت أنشأ إسماعيل شبكة من خطوط السكك الحديدية الفرعية لتخدم إقطاعياته أكثر من أى شيء آخر . ومع ذلك مهما كانت أنانية دوافعه إلا أنه لحسن الحظ خدم جيرانه بينما كان يخدم نفسه :

لقد ضحى بكل شيء في وادي النيل من أجل القطن . فحتى في مصر الوسطى والعليا حيث كانت تسيلات الري قليلة ولم يكن القطن قد زرع من قبل بكميات كبيرة ، كان الفلاحون يزرعون القطن في وحدات صغيرة تمتد على طول ضفاف النيل : ومصر — البلد الذي كان دائماً مصدر القول والحبوب إلى كل البحر الأبيض المتوسط — قد أصبحت في الوضع الذي كان فيه استيراد الأغذية من الخارج ضرورياً : للتغلب على المجاعة : وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة فأصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه في ١٨٦٤ وتضاعف ثمن الزيت والخضروات ثلاث مرات ، وارتفعت أسعار الغلال والقول بنسبة ٤٠٠٪ . وارتفعت أسعار لحم الضأن ، وهو الغذاء الثابت للمسلمين ، من أربعة بنس إلى شلن في الرطل : وبينما جعل التخفيض الحياة عسيرة على كل المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما في ذلك القناصل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتباتهم — كان أغنياء تجارة القطن الجدد سبباً في ارتفاع الأسعار بل تسببوا بإفراطهم في الكماليات في رفع الأسعار أكثر فأكثر :

وفي ظل هذه الصحوة وجو الانتعاش المؤقت بدت مخاوف أندريه بعيدة تماماً ، وفي ٢ فبراير سنة ١٨٦٤ أجاب ديرفيو في ثقة على تحذيرات صديقه الممله مفاجراً بدوره الجديديد كسكرتير خاص للوالي خلال غياب نوبار في باريس وموضحاً أن هذا العمل الإضافي كان مربحاً أيضاً . وفي نفس الوقت دافع ديرفيو بعنف ، بل في احتجاج ، عن راعيه وإلى مصر ضد غمزات أندريه وتلميحاته . وقال ديرفيو أن إسماعيل ليس مفلساً . لقد واث أعباءه المالية من سلفه الذي اقترض أكثر من خمسة عشر مليون فرنك من أجل رحلته الأخيرة إلى أوروبا فقط مشترى البيوت النباتية الزجاجية ومقتنياً مدافع فضية ومجوهرات ويحت يسير بسرعة ٢٠ ميلا في الساعة إلخ . . . إلخ — وتخسر الحكومة في ذلك مع الأسف : وهناك أيضاً تكاليف إعادة إنشاء المخازن التي خربها سعيد . وإعادة بناء الجيش ودفع المرتبات



المتأخرة لكل موظف الحكومة -- وفي ظل إسماعيل كان كل إنسان يتقاضى مرتبه إلى آخر ملهم .

ويعضى ديرفيو قائلاً أن كل ذلك كان عبء الماضي فحسب ، أما الحاضر والمستقبل فأمر مختلف : فهناك التوسع في زراعة القطن باستخدام طرق أفضل في الري وإدخال المضخات وآلات الحليج التجارية ، وإنشاء الخطوط الحديدية الجديدة وتحسين القنوات والموانئ . ثم لا ننسى عبء وباء طاعون المواشى الذى فرض على مصر استيراد الماشية بأعداد لم يسمع بها من قبل . ولقد زعم ديرفيو أن هذا البند الأخير وحده يعادل صادرات مصر من القطن .

وباختصار فعند ديرفيو أن نفقات إسماعيل الضخمة قد فرضها ظروف ، وأنه ليس أمام أوينهم وديرفيو إلا أن يقدم المساعدة ، وربما كانا قد مضيا في هذا السبيل أكثر من اللازم ، ففي بعض اللحظات دفع ديرفيو لإسماعيل خمسة ملايين فرنك وهو نصف رأساله . ولكن هذا الدين هبط اليوم إلى ثلاثة ملايين . وفضلا عن ذلك فلا ينبغي على أندريه أن ينسى أن هذا التعاون مع الوالى قد أدى إلى طلبات مجزية تماماً من جانبه . وما يؤسف له أن هذه « الصفقات الطيبة » تحتاج إلى دفعات مقدمة كبيرة :

« لا ينبغي أن تدهش إذا كنا استخدمنا بالكامل الأرصدة التى قدمتها لنا . »  
ولقد دافع ديرفيو بنفس القوة عن عملية شراء أسهم القناة التى وجدها أندريه خطرة تماماً . ففي خطاب ٧ فبراير ١٨٦٤ أصر ديرفيو على أن الصفقة معقولة وتنسم بالتعقل والحرص . وأنه ليس فى حاجة إلى رأسمال أوربى لتنفيذها . وإذا كان يعرض بعض الأسهم على أندريه وقليلين آخرين فى أوتربا فليس ذلك إلا من قبيل أداء خدمة لهم . وفي نفس الوقت بالطبع فإن المساهمة الأوربية ستحرر رأس المال المصرى لاستثمارات أخرى . أما أهم الأسباب فقد ترك لآخر الخطاب : « فالأرصدة المصرية ستدخل المجال ببطء » ، وديرفيو كان فى حاجة إلى المال عندئذ « لمواجهة النفقات التى يفرضها الوالى علينا أو بتعبير أفضل التى تفرضها علاقاتنا المالية معه » .

ونلاحظ أن ديرفيو يكرر هنا نغمة عبر عنها فى خطابات سابقة وهى أن مركزه

يتطلب منه أن يضع ثروته تحت تصرف الأوائى . فالبديل عن هذا الموقف هو التخلي والاعتزال . « ولقد كان ذلك يعنى إدخال عنصر جديد فى الموقف وخلق المنافسين الذين حاولوا حتى اليوم بكل جهودهم أن يحلوا محلنا دون أدنى نجاح » . وفى هذه الحالة كان على أندريه أن يرد بأنه ما من مصرفى واحد يستطيع أن يعيش (طويلا) سجين طموحه وأن حرية العمل - حرية الرفض أو القبول - هى قانون أساسى فى حياة المهنة المالية .

ولكن ديرفيو فى هذه اللحظة لم يكن مهتماً بالإنصات إلى أى شىء يقوله أندريه فلم يستطع أن يفهم وجهة نظر أندريه فى خطورة التوقيع الأھوج . وعلى العكس كان ديرفو مستاء من تحفظ أندريه المتعب . فى مصرف كان الناس يبعثون المال هنا وهناك بينما فى باريس ولندن كان أقوى المصرفيين الدوليين يرقبون الموقف ويخفصون الاعتمادات ويبحثون عن أرصدة . وإذا كان محاطاً بالرءاء : شعر ديرفيو أنه يعاقب بلا مبرر لكثرة السوق الجموح فى أوربا . على أنه رضى لنصائح ثدييه عين السيولة . وفى نهاية الربح الأول من ١٨٦٤ كان عجزه مع بنك مركزارد ٥٨٢:٤١٢ فرنك مقابل حوالى ٢ مليون منذ ثلاثة أشهر فقط .

ولقد أدى هذا التحسن فى موقف ديرفيو - بالإضافة إلى تحسن عام فى السوق المالية الأوربية - إلى أن يحسن أندريه من لهجته . لقد كان مقتنعاً أن ديرفيو قد بالغ فى التوسع . وأن الرءاء المصرى متضخم بشكل مصطنع . وأن العمل المصرفى السليم لا يتغير فى كل مكان وزمان . وأن مخالفة القواعد هلاك فى المدى القريب أو البعيد . ومع ذلك اعتقد أندريه أنه ليس هنالك ما يدعو لإغضباص مراسله . الذى كان من الواضح أنه بدأ يكون قلقاً من هذا التأنيب المستمر . وفى خطاب بتاريخ ١٨ مارس اعترف أندريه فى تردد بأنه ربما كان المال متوفراً فى مصر كما أصر ديرفيو . ولكن أوربا تختلف .

وهذا الفارق فى الجو يؤدى من وقت لآخر إلى خلاف فى التقدير - الأمر الذى يمكن علاجه عن طريق « تبادل المعلومات الودية » . أما بخصوص تشاؤمه الواضح فقد أحسن أندريه أنه غير مدين بالاعتذار عنه « قد تهمنى بأننى أرى الجانب الأسود من الأمور . ولكننى أفضل أن أرى المستقبل من هذا الجانب

بدلاً من أى جانب آخر . إن هذا أكثر حرصاً . وإذا ثبت خطئى فسيكون هذا أفضل .

\*\*\*

ولقد كان أندريه مصيباً منذ البداية . فطالما كان ازدهار ديوفيو معتمداً على رعاية إسماعيل ، فإنه يبنى على الرمال . إن مصروفات الوالى تبتلع كل شئ : إيرادات القطن التى لم يسبق لها مثيل . ودخول الضرائب الكبيرة ، وقروض من كل رجل أعمال فى الإسكندرية يستطيع أن يقرض الخديوى . ولقد بدا أنه كماها زادت قروض إسماعيل ، زادت حاجته إلى الاقتراض من جدد . وصحيح أن وباء طاعون الحيوان والقيضان قد انتهيا منذ زمن ، ولكن كانت هناك ديون كثيرة على إسماعيل لشركة القناة . والتزامات أكثر اقترَب وعد سدادها أميال من طرق السكك الحديدية تبنى وأخرى فى طريق الإعداد ، ومشآت جديدة فى مرحلة البناء لمينأتى الإسكندرية والسويس . وكلها أعباء تفوق إمكانيات الحكومة المصرية .

ومع كل إسراره كان إسماعيل ممتازاً فى الاقتراض . فما كان ممتازاً فى الانفاق . وكل دين حل موعده دفعه إسماعيل إلى آخر ملهم مع بدء دين آخر . وكل دين مدفوع يحل محله مباشرة دين جديد . ولحظة بدا أن إسماعيل قد اكتشف فى القرن التاسع عشر حجر الفلاسفة . وقانوناً سحرياً للمحافظة على رصيده بلا نقصان بينما تزداد ديونه بانتظام . ولسوء الحظ كانت موارد المستوطنين الأجانب فى مصر محدودة . وقد وجد هؤلاء المستوطنون أن أصدقاءهم فى أوروبا أكثر حرصاً فى معاملتهم من حرصهم هم فى معاملته إسماعيل . وهكذا فبعد فترة وجد الخديوى — عندما فتح صنبور الماء أكثر من اللازم — أن المياه مجبوزة فى المنبع . وهبط تدفق الأرصدة رغم كل الجهود التى بذلت .

ولسنا نعرف كم عدد الخطط التى وضعها إسماعيل لمواجهة هذا الموقف الطارىء . وإن كان ليس هناك شك فى أنه تحدث فى تكتم إلى كل واحد من أصدقائه من رجال الأعمال . ساحباً منه أكثر ما يمكن أن يسحب . ومقترحاً وسائل وطرق للحصول على أكثر . ولقد لطف وأغرى وأعطى الوعود فوق الوعود والامتيازات فوق الامتيازات . وعلى وجه الخصوص تكفل إسماعيل بتقديم حصة

أرباح نصف سنوية تبلغ ١٨٪ من الشركة المحيطة لكي يغري شركة التجارة المصرية على الاندماج معها ، ووعد باحتكارات وامتيازات هامة للشركة الجديدة . ولقد كان أحد أهداف إسماعيل هو أن يستبعد شركة التجارة المصرية من ميدان التجارة ، إذ كانت اتصالاتها بالفلاحين والسكان الوطنيين الآخرين تمثل خطراً كامناً على سلطته . ولكن الأكثر أهمية أنه أراد أن يضع شركة التجارة تحت سيطرته ، وأن يستخدمها في استنزاف أموال الشركات الأوروبية .

ومن سوء حظ إسماعيل أن المساهمين في شركة التجارة كانوا من السذاجة بحيث صدقوا كل ما قاله لهم مديرو الشركة عن ازدهارها . وإذا كانت الشركة مزدهرة فلماذا الاندماج إذن ؟ وفضلاً عن ذلك فقد كانوا لا يتقنون في الإدارة المصرية أو القضاء المصري ، ولم يدركوا — كما يدرك الخبيرون بحقائق الأمور — أن هذا الاندماج هو أفضل حماية لاستثماراتهم . وعلى أية حال فقد نحى إسماعيل الاقتراح جانبا . فبمجرد أن أحس باتجاه الريح في لندن لم ينتظر احتمال الرفض في اجتماع الجمعية العمومية ، بل سارع إلى إعلان رفضه للفكرة دون استعداد لإعادة النظر فيها . وربما كان هذا الإعلان يعكس جزئياً تحسناً مؤقتاً في موقفه المالي : فالشركة المحيطة انتهزت فرصة محادثات الدفع والحديث عن الأرباح فضاغت رأسمالها في يومية ، وتم الاكتتاب في ٥٠٪ من الأسهم .

إن هذا الاندماج المقترح لم يكن إلا واحداً من عدة مشروعات أمل إسماعيل أن يحصل منها على أرصدة ، ولم يكن هذا الاندماج هو أفضلها وأكثرها إغراء . وإذا كان قد ثبت أن مساهمي شركة التجارة المصرية ومديريها من البريطانيين لم يقدروا كرم الخديوي كما كان ينبغي ، فإن ولاء ديرفيو كان محصناً من هذا الجحود . ولقد كانت فكرة إسماعيل الأولى ، في فبراير ١٨٦٤ ، تتمثل في زيادة رأس مال صديقه زيادة ضخمة تستطيع أن تجعل ديرفيو قادراً على استئناف خدمته لسيده . وإذا كان إسماعيل وحاشيته سيضعافون استثماراتهم ، فإن ديرفيو دون شك قادر على أن يدبر من عشرة إلى اثني عشر مليون فرنك في مصر ، ثم هناك دائماً ما يرد من أوروبا . ولقد ثبت أن ثقة الخديوي ، بالإضافة إلى حاجة ديرفيو نفسه للأرصدة ، أمر مفر . وهكذا كتب ديرفيو إلى أندريه عن المشروع في لهجة الاعتذار ، وإن

كان من الواضح أنه يحبذ ويريد .

غير أن الفكرة كانت سخيقة تماماً : إذ أين هو الشخص الذى يجيد توسع بنك رفع رأسماله من ثلاثة إلى عشرة ملايين فرنك منذ ثمانية أشهر فحسب ؟ لقد رفض أندريه المشروع بعنف إلى الحد الذى جعل ديرفيو مضطراً إلى الاعتذار فى الخطاب التالى . . . ولقد قال ديرفيو أنه شخصياً فى المحل الأول لم يرد زيادة رأس المال أبداً ، وأنه أثار الموضوع معه من قبيل إطاعة الخديرى .

غير أن هذا الاعتذار لم يكن إلا موقفاً مؤقتاً . فبعد ثلاثة أشهر كان لدى ديرفيو مشروع أكبر يضعه أمام أندريه . ووفق كلام ديرفيو ، كان هيرمان أوبنهم « يرهق » هنرى أوبنهايم وديرفيو بالإلحاح منذ حوالى عام فى إنشاء مؤسسة ائتمان كبيرة فى مصر ، وأنه عارض هو وهنرى فى المشروع إذ لا يريان ما يدعوها إلى خلق منافسه لحسابهما . ولكن هيرمان أجاب على ذلك قائلاً إن الآخرين سينفذون هذا المشروع إن لم يقوما هما بذلك .

لقد كان هيرمان خائفاً من البنك العثمانى والشركة العامة للإمبراطورية العثمانية الجديدة ، اللذين يردان دون شك أن يمددا ميدان نفردهما إلى الجانب الآخر من البحر الأبيض . وكان هيرمان مخطئاً فى ذلك . فقوة وثروة هذين البنكين العثمانيين هما بمثابة عقبة لهما فى مصر ، حيث كان إسماعيل يستاء من كل ما يفوح برائحة التدخل التركى فى سيادته . ولكن هيرمان لم يكن مخطئاً فى الفكرة العامة . فن ناحية كان جول باسترى — صاحب أقدم بنك فرنسى فى مصر ( إخوان باسترى بمرسيليا والإسكندرية ) — يستعد لتأسيس بنك ائتمان برأس مال ١٠٠ مليون فرنك . ومن ناحية أخرى كان لوبوك ( مندوب البيت التجارى الإنجليزى كافان ولوبوك وشركاهما ) فى مصر ليتحقق من القصص المنتشرة عن سوء إدارة الشركة المالية . فالمساحمون الإنجليز فى هذه الشركة قد فاض بهم الكيل من باسكول وأعوانه . ولذا كان لوبوك يبحث إمكانية تأسيس شركة مالية جديدة تماماً .

ووفقاً لرواية ديرفيو ، فإن لوبوك قد غرض أن يشتري بنك ديرفيو ، ويحوله إلى شركة مساهمة ، وأن يدفع لديرفيو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه بشرط أن يظل ديرفيو مديراً لمدة ثلاث سنوات . وبالإضافة إلى ذلك يدخل جالو وديرفيو كمؤسسين للشركة

الجديدة. ولم يكن المشروع طموحاً كما قد يبدو. فكثير من أصحاب المشاريع وجدوا أن من الأسهل أن يبيعوا الشركات عندما تكون مطعنة بشركات أقدم من ذوات الخبرة والسمعة. وبدأت البيوت الخاصة تجد أن هذا التحول هو الحل المثالي للشركات التي تشكو من توسعها الزائدة عن الحد، ومضارباتها التعيسة، وأرصدها الضخمة التي لم يعرف الجمهور عنها بعد. وكما يقول ديرفيو: «إن هذا النوع من العمل قد أصبح شائعاً جداً الآن في إنجلترا».

وقد أجاب ديرفيو على هذا الاقتراح بأنه يود استشارة زملائه. وكان هنري أونينام من بين الأوائل الذين تحدث إليهم ديرفيو، فأجاب بأنه لا يرى ما يدعو إلى إعطاء لوبوك هذه المؤسسة الممتازة بينما يستطيع هو وديرفيو وأصدقاؤهما في باريس ولندن أن يقوموا هم بعملية التمويل. وبالطبع يمكن دائماً ضم لوبوك بل وحتى باستري «الذي لا يطمع في أكثر من العثور على نواة للنشاط المالي، وعلاء جاهزين، وعلاقات وثيقة بالحدري، وأخيراً... دون أن أمتدح نفسي مديراً أثبت كفاءته». لقد كان ديرفيو دائماً غير مرتاح لفكرة المنافسة.

ولقد ضمن خطابه إلى ألدريه في ٤ يونيو صياغة أولية للمشروع. فالاتحاد الجديد يؤسس برأس مال قدره ١٠٠ مليون فرنك، وأسهم عددها ٢٠٠,٠٠٠ كل سهم قيمته ٥٠٠ فرنك، ويحول الاتحاد سلطة الدخل في كل ألوان النشاط المالي، باستثناء العمليات التجارية التي تمس منطقة نفوذ الشركة التجارية المصرية، وباستثناء الائتمان الزراعي وائتمان الأراضي الذي ينبغي تركه لبنك رهن يؤسس فيما بعد. والحد الأقصى للمساهمين هو ١٥ بما في ذلك ديرفيو، جالو، وهنري وهيرمان أونينهم. ويكون للمؤسسين أفضلية المساهمة فيما لا يتجاوز ٥٠٪ من أي أسهم جديدة في المستقبل، ويتقاضون ١٠٪ من الأرباح بعد خصم ٦٪ فوائد على رأس المال. وهم يشغلون أوتوماتيكياً مقاعد أول مجلس إدارة لمدة خمس سنوات. ويكون ديرفيو هو المدير، ويشترك جالو في الإدارة إذا أراد. ولم تحدد المرتبات في المشروع، ولكن ديرفيو يتقاضى ٢ ¼٪ من الأرباح فوق نصيبه كمؤسس. وتقدم الشركة لبنك أونينهم نفق وشركاء ثلث عمليات الائتمان مع الحكومة المصرية، وعمليات الاندماج والسيولة... إلخ. وفي مقابل ذلك تتقاضى شركة ائتمان مصر (وهذا هو الاسم

المقترح للبنك الجديد) ٥٠٪ من مساهمة بنك أوينهايم في هذه الصفقات . وأخيراً يتضمن مشروع ديرفيو اقتراح لوبوك . وهو أن يتقاضى ديرفيو ٢٠٠.٠٠٠ جنيه نظير التنازل عن شركته القائمة . توزع ١٠٠.٠٠٠ جنيه منها على المساهمين . ويقسم المائة ألف الأخرى بينه وبين جالو .

وعند تقديم المشروع إلى أندريه . كان ديرفيو حريصاً على أن يبرأ من أى مصلحة خاصة فائلاً : « إننى أعتقد أن تحقيق هذا المشروع سيقبل من مركزى فلن أكون أكثر من مدير لمؤسسة كبيرة بالتأكيد . غير أننى سأخضع لإشراف مجلس إدارة بينما أنا اليوم لا أخضع لأحد . وفوق ذلك فإن شركتى الحالية ستنتهى خلال سنوات ثلاث . فى ذلك الوقت ربما كنت قادراً على الاستقلال عن عدد كبير من شركائى فتكون الشركة لى وحدى تقريباً . واتركها من بعدى للأولادى وأولاد جالو . ومن المؤكد أننى كنت أحقق الربح المعروض على فى السنوات الثلاث الباقية وربما قبل ذلك . وإننى آمل أن أمنح المساهمين فى شركتى ٢٠٪ عن السنة التى تنهى » .

ومن ناحية أخرى كان ديرفيو يرى فى المشروع مزايا جديده :

« إن تحقيق هذا المشروع يحرر اسمى من التزامات عديدة . ويضمن لى ثروة كبيرة فوراً . ويضعنى على رأس مؤسسة تسيطر على البلاد فى المستقبل . ويمنع أى شركة أخرى ذات طبيعة مماثلة من الإتيان وتثبيت أقدامها هنا . إن رأسمالى البالغ عشرة ملايين فرنك لم يعد كافياً لمواجهة تطور نشاطى . فالحكومة تمتص الجانب الأكثر منه . ومع ذلك فما زلت فى اللحظة الحاضرة أنفذ طلبات لعملائى قدرها سبعة ملايين فرنك . وسأحصل على أكثر من ذلك بكثير بمجرد أن أكون قادراً على المضى بدون إرهاق مطالب الخديوى المالية . وفوق ذلك فإن إسماعيل باشا سيكون بعد سنوات قليلة فى وضع طيب من الناحية المالية . فلا شك أنه سيرم قرضاً جديداً بعد الوصول إلى قرار فيما يتعلق بمشكلة قناة السويس » .

ولقد أكد ديرفيو موافقة الخديوى على المشروع « بكل قلبه » . والحق أن إسماعيل هو الذى أسر لديرفيو بالمعلومات التى جعلته يشعر بالحاجة إلى الحركة السريعة لمواجهة تهديد منافسه باسترى : « ولقد طلب منا أن نحفظ هذا السر » .

وخلافاً لما يمكن أن يتوقع فإن أندريه وافق على مشروع ديرفيو : لقد اعترض على بعض التفاصيل الصغيرة ، ولكنه كان مسروراً من الفكرة العامة . لإنشاء شركة مساهمة ستؤدي في المحل الأول إلى تعيينه أنصبة أندريه في بنك ديرفيو وشركاه . ومن ناحية المبدأ لم يكن بنك أندريه يجب أن يقدم للشركات الأخرى أى « رأسمال » استثمارى . وكل مساهمة من جانب هذا البنك في مشروعات شركات جديدة كان هدفه دائماً هو بيع الأسهم في أقرب وقت . وفوق ذلك فعلى ضوء الارتباط الزائد من جانب ديرفيو في مشاكل الحديدوى المالية كان لدى بنك أندريه دوافع أكثر للتخلص من مصالحه المالية في بنك الإسكندرية . ولا شك أن هذا هو ما كان في ذهن أندريه عندما اقترح أن حق المؤسسين في ١٠ ٪ . من الأرباح يمكن أن يكون على صورة أسهم قابلة للتبادل . ومن ناحية أخرى لم ينس أندريه أبداً حلمه في تأسيس بنك قوى في مصر ، وهذا المشروع يمكن أن يكون تحقيقاً لتلك الحلم . لقد رفض ديرفيو هذه الفكرة من قبل خوفاً من المنافسة . أما اليوم ، وخوفاً من منافسة أقوى ، فإن ديرفيو يقترح الفكرة من تلقاء نفسه .

وبالطبع كان ديرفيو ساذجاً بشكل يدعو إلى الدهشة بخصوص كل المسألة ، فالحديدوى كان يدفع ديرفيو منذ وقت طويل إلى التوسع في أعماله ، ولذلك فإن حديث ديرفيو عن « السر » الذى أفشاه الحديدوى عن إمكانية منافسة جديدة لابد قد جعلت أندريه يبتسم ، ولا بد أن طاب صاحب الفخامة بأن يظل هذا الإفشاء « العرضى » محل الكتمان ، قد جعل أندريه يتفجر من الضحك . فالحقيقة أن مالية مصر قد اكتسبت طابع المنافسة إلى حد بعيد وأن مجموعات عديدة . في داخل البلاد وتجارها كانت تبحث فكرة تأسيس بنوك مساهمة جديدة . وأن على أندريه أن يتحرك بسرعة إذا أراد أن يكون الأول — ولا سيما أن الرأسماليين البريطانيين كانوا أسخى منه ومن زملائه في باريس ، إذ كان البريطانيون في ظل فرائد الحضم المرتفعة باستمرار يؤسسون الشركات ويطرحون الأوراق المالية بإسراف أكثر من ذى قبل . ولم تكن أنباء الحرب المزعجة في شلزيغ — هرلشتين كافية لوقف اندفاع المستثمرين الطموحين والمضاربين الطموحين المستعدين لخطف أى شيء يقدم لهم ، ولم يكد يحل آخر أبريل سنة ١٨٦٤ حتى كانت قيمة الأوراق المالية الجديدة الصادرة في إنجلترا قد زادت على نصف مجموعها في سنة ١٨٦٣ الذى يمكن اعتباره عاماً



استثنائياً : إن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث منذ ازدهار مشروعات الإسكك الحديدية في فترة ١٨٤٠ - ١٨٥٠ .

ولقد تحرك أندريه بسرعة ، فعند وصول خطاب ٤ يونية أبرق إلى ديرفو بموافقة الكاملة : « موافقة كاملة من ناحية المبدأ على الارتباط المقترح ، وأقبل المركز المقترح اعتمد على مساهمة كبيرة من جانبنا وعلى القيام بأعمال الوكالة » . وبعد ذلك بأسبوعين أرسل خطاباً مطولاً تلقى لهجته الدينية بعض الضوء على إيمان أندريه ومكانة الرعاية الإلهية عنده كعامل من عوامل نجاح العمل المالي .

« لقد قلت لك في برقيتي إنني أوافق على المبدأ من جميع الوجوه ، فما أراك راعياً في تنفيذه ليس إلا المشروع الذي اختتم في ذهني منذ وقت طويل . ولقد فكرت فيه مع هيرمان أوينيم منذ عام : وأرى فيه شاهداً على رعاية الله الذي يوجه كل أعمالنا لك ، هذه الرعاية التي تتمثل في أن اتحاداً من هذا النوع ، مطاوباً ومفيداً لكل الأطراف المعنية ، قد أثار هنا في مناسبات مختلفة انتباه رجال مرمقين وأدى إلى مؤتمرات ومشروعات ، وبدا كأنه ضد مصلحتك . ومع ذلك فلم يتم منه شيء » .

« ولقد استغدت أنت من التأخير : وما أنت تتولى المشروع بنفسك وأنت قوى مدعم المركز في البلاد - هنيئاً لك ! ولعلك تفكر في المزايا التي تعود عليك من هذا النوع من العمل . إن إدارتك لعمل من الطراز الأول كهذا ستزيد من أهميتك كرجل أعمال . وبالضرورة ستشارك في كل ما له أهمية وميزة يتم في مصر . وإذا استطعت كما أتوقع وأرجو ، أن توجه دفعة أموالك عبر التيارات والأمواج ، فلا شك أنك ستساهم مساهمة غير صغيرة في تطور رخاء وحضارة البلاد التي ارتبطت بها . ويبدو لي أنه مهما تكن آمالك عريضة ، فإن هذا العمل هو الذي سيرضى هذه الآمال .

ولا شك أنك ستجد بين شركائك الحاليين البعض ممن لا يرجون بالمشروع ، وسيقتدون به الجو العائلي القائم في شركتك حالياً ، ويفضلون أن يستمروا كشركاء معك في عمل أكثر استقراراً وجزاء وإن كان أقل اتساعاً . والبعض ( وأعتقد أنهم أقلية ) قد يرون رأياً آخر في توزيع المبلغ الذي ستدفعه الشركة الجديدة نظير مساهمتك

ولكن بشكل عام سيفهم الجميع أن هذا التحول يمثل المصلحة العامة . وحتى لو كانت الظروف غير مواتية واللاوائح غير مرضية فإن عملك سيبدو أمام الرأي العام مؤكداً للنجاح » .

ويختم أندريه خطابه قائلاً :

« ولكني سأعود إلى الموضوع عندما تكون الأمور قد تقدمت عن ذلك . أما اليوم فأود أن أكرر لك مرة أخرى أنه يحسن أن تسرع . فالظروف تفرض عليك أن تتخذ إجراء سريعاً . وعند موسم القطن القادم فلا بد من أن تكون مستعداً لخطة كل مصالح البلاد » .

ولسوء الحظ فتر حماس أندريه نتيجة خطابين من مصدرين مختلفين تماماً . وكان الخطاب الأول من مصفى يدعى هورن . كون لنفسه سمعة كخبير في الشؤون المالية ، وكان المحرر المالي لصحيفة « جورنال دى ديبا » الفرنسية ذات النفوذ الكبير . ولقد قضى هورن بضعة شهور عام ١٨٦٤ في مصر درس فيها الصناعة والتجارة والبنوك المحلية مسهدفاً دون شك أن يجد لنفسه ثغرة ينفذ منها . ولقد وجد أويهم وديرفيو في هورن شخصاً مفيداً : وهكذا عاد إلى أوروبا مثلاً لهما مكلماً بأعمال كثيرة من بينها التفاوض في تكوين شركة الائتمان المقترحة والتي سيصبح هو واحداً من « مؤسسيها » . وتوقف هورن في باريس وناقش المشروع مع أندريه في منتصف يونيو ، ثم ذهب إلى لندن لمناقشة الدوائر المالية بها في المشروع .

ولقد وجد هورن أن السوق « في حالة توقف كامل » يشله خطر تجدد الحرب بين بروسيا والدمرك . وكانت الأعمال المالية المصرية في سوق لندن — على وجه الخصوص راكدة ، وثمة عدد من المشروعات التي لم تتحقق تختق السوق وكأنها كابوس مزعج ، وما زاد الأمر سوءاً حلول الصيف وهو فصل ميت من الناحية المالية وفيه يفضل المستثمرون والممولون أن يتجنبوا أى التزامات جديدة . وباختصار فلم يكن هناك ما يمكن عمله حالياً .

وقد دعم هذا التقدير المظلم من جانب هورن — تقدير مماثل للسوق الفرنسى من جانب دينيون دى بان ، صديق أندريه الطيب في شركة المسيجارى ماريتيم

وشركة فورج وشانتييه . ولقد كتب دى بان - وهو فى مهمة بمصر - خطاباً من الإسكندرية فى ٢٩ هونية إلى أندريه يعبر فيه عن قلقه من فشل ديرفيو فى الحصول على تأييد بریطانى كاف للمشروع . وفى هذا الخطاب يقول إن ديرفيو «سوف يجبذه أن يعطى أندريه والسوق الفرنسى نصيباً من القرض أكبر مما كان محدداً من قبل ، وأنه لا يعتمد أن السوق الفرنسى يستطيع أن يمتص مثل هذا الحجم من الأسهم . وفوق ذلك فقد كان دى بان قلقاً من باسترى ، الذى يبدو أنه يعضى قدماً فى مشروعه الخاص . وقد تساءل دى بان : ألا توجد وسيلة لجذب باسترى وتجنب تقسيم سوق متوتر بالفعل ؟

ومثل هذين الخطابين ، بالإضافة إلى محادثات ليس لدينا تسجيل عنها مع الأسف ، قد دفعت أندريه إلى التفكير . لقد حدث ديرفيو على الإسراع ، ولكن العجلة كانت مستحيلة بشكل واضح . فطرح أسهم مثل هذه المؤسسة الكبيرة ليس بالأمر السهل ، وهو يحتاج إلى وقت ومهارة حتى يمكن تجميع مجموعة ترمى المشروع وحتى يمكن التوفيق بين مصالح مختلف الأعضاء ، وتدير ارتباطات طويلة إلى الحد الذى يكفى كل الشروط والوعود . وكل ذلك صعب ولا سيما أنه لا يوجد شخص واحد يبلغ من القوة ما يجعله قادراً على اختيار وتحديد قواعد العمل .

وفوق ذلك تعقدت المهمة بسبب وجود ديرفيو . فإن محول الإسكندرية سيكون فى الواقع شريكاً كبيراً . وسواء أكان نصيبه ٢٠٠,٠٠٠ جنيه أو ٥٠٠,٠٠٠ فإن هذا مبلغ كبير . ولا بد أن يبدو مثل هذا النصيب الكبير فى أعين الممولين الدوليين الذين تعودوا على تقسيم هذه الأنصبة فيما بينهم - إسرائاف لم يسبق له مثيل ، لصالح شخص غريب ليس لديه ما يساهم به غير نواياه الطيبة . وصحيح أن نوايا ديرفيو الطيبة وخبرته المصرفية مستثمر أرباحاً كبيرة فى المستقبل ، إلا أن الجزء البعيد لا يفرى الرأسماليين الذين كان هدفهم الأول تحقيق عائد سريع بجزء . وإذا كانت الأرباح من نصيب المستثمر فإن هذا المستثمر يصعب عليه تحييد عملية مثقلة منذ البداية بهذه التركة الكبيرة . أما فى عين المساهم المنتظر فإن ديرفيو ونصيبه ليسا ضماناً للازدهار وإنما هما تعويضة الخراب : وفى النهاية تساءل عديد من الأوروبيين

الذين تمت استشارتهم : هل وجود ديرفيو ضرورى حقاً ؟ إن شخصاً من نوع ديرفيو لم يكن موجوداً فى البنك الإمبراطورى العثمانى :

وعلى أية حال لقد كانت هناك شكوك منذ البداية ، وحتى هنرى أوبنهايم الذى ساعد ديرفيو فى إعداد المشروع - انتهز الفرصة للطعن فى صديقه ، فى أول يوليو كتب أوبنهايم إلى أندريه يخبره أنه يشعر أن التصيب المعجوز لديرفيو وشركائه كبير جداً : « لقد بحثت عن اتحاد يمكننا أن نعطي شركاء ديرفيو مجرد فائدة فى العملية الجديدة ، فإذا نجحت ضمن لم نجحها فائدة دائمة . ولكن هذا الحل محل اعتراض هنا . » وليس الأمر أن أوبنهايم يعترض شخصياً على نصيب ديرفيو الكبير وإنما « علينا فوق كل شئ أن نفكر فى الجمهور » :

ولقد بدأ أندريه يدرك أن تكوين « شركة الاثنان » لن يكون عملاً سهلاً كما كان يظن .

\*\*\*

أما عند ديرفيو ، فإن فشل مشروعه أمر لا يخطر له ببال . فطالب إسماعيل المستمرة قد استنزفت قواه . ولقد حاول أن يحافظ على مصادره المالية برفض أعمال مالية جديدة ، وتأجيل طلبات من الحديدوى تبلغ حوالى عشرة ملايين فرنك . ولحسن حظه فإن الهبوط العام فى النشاط المصرى فى ميدان الأعمال قد خفف الضغط عليه . ومنذ مارس ١٨٦٤ أدى هبوط بسيط فى الأسعار فى ليفربل إلى توقف ارتفاع أسعار القطن ، وفضل التجار والمزارعون المصريون أن يتوقفوا عن البيع ويتنظروا الارتفاع . وهبطت الصفقات مع أوروبا بعنف ، ومع هذا الهبوط هبطت الحاجة إلى التسهيلات الائتمانية وتسهيلات الخصم . ولقد استطاع ديرفيو أن يقف عجزه فى باريس فى الحدود المقبولة ( فى نهاية يونيو كان انعجز حوالى ٦٦٠,٠٠٠ فرنك فحسب ) وكان سعيداً بأن يعطى الركود العام فى السوق مركزه الضعيف .

كان هذا فى الربيع . أما الآن فقد حل الصيف ، وأوشك الفلاحون بعد أسابيع قليلة أن يجمعوا القطن ويحلجوه ويكبسوه وينقلوه إلى الإسكندرية . إن الوقت يمر بسرعة ، والصيف فصل قافظ غير مريح فى مصر ، لاسيما بالنسبة لمزارعين مثل إسماعيل أنفقوا إيراد حصاد العام الماضى ويتنظرون الحريف بفارغ

الصبر . ولكن المقرضين - ولا سيما الذين تعودوا على ذلك - أقل تعاسة - من مقرضيه . فديرفيو - الغنى بالوعود والفقير في التقود - كان يرتعد من مجرد التفكير في موسم القطن المقبل . وفي ٢٠ يونيو كتب إلى باريس يقول إن أندريه ودى بان قد « أقتناه » بمصلحته في قبول تحويل بنكه إلى مؤسسة مساهمة وأنه من المهم استعجال الأمر ، ولما كان أوينهم متردداً وكان بنك فروهلنج - جوش مغالياً في مطالبه ، فإن على أندريه أن يتولى الأمر وحده . بل إن ديرفيو يذكر صديقه قائلاً : « لما كنت قد عرضت على مساعدتك في لندن إذا قصرت معونة جوش فلننى أقبلها من كل قلبي » ثم أضاف في لهجة خيرة « لننى أشعر مثلك أننا في حاجة إلى سرقة لندن ، ولكن لا تنسى إنه مهما كانت رغبتنا في ضمان فائدة مجزية لأهمننا فلننى لا أريد أن يكون مشروعنا عملاً من أعمال المضاربة » .

وفي نفس الوقت حاول ديرفيو أن يراجعه الاعتراضات الموجهة ضد حصول أصحاب البنك القديم على ٢٠٠,٠٠٠ جنيه نصيباً في البنك الجديد . فقد أرفق طي خطابيه بياناً يوضح أن مصرفه قد حقق في المتوسط ربحاً يزيد ٣٠٪ عن أرباح السنوات الأربع الأولى ، وأنه وفق هذا المعدل فإن المستثمرين في مصرفه يستطيعون أن يدفعوا ضعف قيمة أسهم المؤسسة الجديدة وأن يحققوا بعد ذلك ١٥٪ ربحاً في العام . وعلى ذلك فإن تخصيص ٥٠٪ مقابل شراء اسم مصرفه الحالي - خمسة ملايين فرنك من رأس مال قدره عشرة ملايين - لا يتضمن أى مبالغة أو إسراف . وبما يذكرى هذا التقدير أن هذه العوائد المجزية قد تحققت إلى حد كبير بدون مساعدة لإسماعيل الذى لم يحض على توليه الحكم أكثر من ١٨ شهراً . وقد توقع ديرفيو نتائج أفضل في المستقبل .

ومن المشكوك فيه أن يكون أندريه قد تأثر بمثل هذه الحجج . فأولاً : مهما بدت هذه الحجج قوية للوهلة الأولى فلأنها لا تصمد أمام أى بحث دقيق . وكما أوضح هنرى أوينهايم في خطاب أول يونيو إلى أندريه فإن أرباح ديرفيو الملحوظة تعتمد على مجموعة من الظروف المواتية الخاصة التى لا يمكن أن تستمر إلى الأبد . ثم هنالك أيضاً مسألة أخرى وهى : كم من هذه الأرباح قد تحقق فعلاً ؟ ، وكم منها ليس إلا مجرد أرقام في كتاب .

والأكثر أهمية من ذلك أن هذه الحجة غير ذات موضوع . فما يهم أنلديه  
نيس تبرير مطالب ديرفيو وإنما تأثيرها على الشركاء المنتظرين وعلى الجمهور  
المستثمر . ومن وجهة النظر هذه كانت مطالب ديرفيو عنصراً واحداً من مشكلة  
دقيقة أكبر : ألا وهى الإمكانية العملية للمشروع . وإذا كان ديرفيو يعتقد أن  
الثقة والأرقام الخيالية ، يمكن أن تغرى رجلاً مثل أنلديه بتجاهل الركود الحقيقي  
في السوق في فصل الصيف . ومحاربة كل المالية الدولية بيد واحدة ، فلا شك أن  
آماله ستخيّب .

وفي الوقت نفسه كان جول باسترية يمضى قدماً في مشروعه . ولا بد أن هذا  
قد أثار دهشة ديرفيو الذى كان يعتبر نفسه الرجل الأفضل وتدشبه إلي حد ما  
ادعاءات منافسة : « على الرغم من كل التقدير الذى أكنه لمستر باسترية . وإذا  
نحننا جانباً مسألة التواضع . فلننى لا نخشى . منه كمدير لشركة منافسة لى . » إلا أن  
قوة باسترية تكمن بالدقة في مركزه الأدنى في سلم المالية المصرية . ولقد كان أقل  
طموحاً من ديرفيو — فقد كان يطلب هو وشريكه سينادينو مائة ألف جنيه فحسب  
مقابل بيع شركاتهم الخاصة . ولقد وجد صعوبات أقل في الحصول على ٢ مليون جنيه  
يدفع رباعها في الشركة . إذا قورنت بمحاولات ديرفيو في الحصول على ٤ ملايين  
جنيه . ولقد حصلنا على هذا المبلغ في إنجلترا وهذا هو المهم . وهكذا ظهر البنك  
الإنجليزى الفرنسى في شهر يوليو تحت رعاية بنك أجرا وهاسترمان الذى كان يريد  
أن تكون له محطة مالية في الطريق إلى أهند . وتحت رعاية شركة الائتمان المالية العامة  
( لينج ويدغو ) . ولقد استوعبت المؤسسة الجديدة بيتى باسترية إخوان وسينادينو  
وشركاهم المالىين على أن يظل صاحباً هذين البيتين مديرين في المؤسسة الجديدة . وبهذه  
الطريقة توقع البنك الإنجليزى المصرى أن يجد نفسه منذ البداية في أشد الأوضاع  
امتيازاً فمن المؤكد أن ارتباطاته ستثمر أرباحاً كبيرة . ولقد ضمن البنك تعاون الأطراف  
التي تعرف بدقة كل الاستخدامات في البلاد : والتي استطاعت لسنين طويلة أن  
تحتفظ بثقة الحكومة والمجتمع التجارى في أوروبا والشرق . وعلى الرغم من أن  
القيمة الاسمية للأسهم حددت بنحسين جنباً للمهم (وهو سعر غير مناسب) إلا أن  
الآفاق كانت طيبة والأكثر من ذلك أن المشروع قد عرّج بمهارة بحيث غطيت  
الأسهم وزادت .

ولقد علم ديرفيو بنجاح باستريه مباشرة بعد أن أرسل إلى أندرية خطابه المؤرخ ٣٠ يونيو . ولسنا نعرف رد فعله لهذا الخبر ، وربما تكون الدهشة قد عقدت لسانه في أول الأمر . ولكن بمجرد أن زالت الدهشة الأولى فلا بد أن إدراكه بأن زميله في البؤس قد تركه وحده يعاني آلام الصلعة . قد آلمه أكثر من آلام الصلعة نفسها . وأكثر من أى وقت مضى ، بدا ديرفيو ينعى عجزه في الإسكندرية بينما يتحكم الغرباء في مصيره على بعد آلاف الأميال . فليكتف إذن بما تم في الماضي من ثروة ومؤامرات ، فقد حان الوقت أن يأخذ مصيره بين يديه . وفي ٣ يوليو أرسل ديرفيو برفية إلى أندرية يبنئه بسفره إلى فرنسا خلال أسبوع وكان الرد بمثابة دش من الماء البارد : « إذا كانت دوافع الرحلة هي مسألة ٨ يونيو فالأفضل أن تؤجل السفر حتى سبتمبر » .

· ويبدو أن الماء لم يكن بارداً بدرجة كافية ، ومن المحتمل أنه لم يكن هناك ماء من البرودة بحيث يجعل ديرفيو يغير رأيه . فديرفيو كان مصمماً على الذهاب إلى باريس وثاقاً من أنه سيتغلب على كل العقبات بمجرد وجوده هناك ، وأنه إذا استطاع أن يتحدث إلى هؤلاء المصرفيين وجهاً لوجه فإنهم سيفهمون أى صفقة رابحة يعرضها عليهم . أن ماليت ، وفولد ، وهوتنجر رجال طيبون وديرفيو لم يتردد أن يقول هذا لأصدقائه في الإسكندرية قبل الرحيل .

والحقيقة أن ديرفيو كان مخطئاً في تقديراته ، فلم يكن سوق لندن معتقاً مؤقتاً بعروض من الشرق الأدنى فحسب ، ولم يكن سوق باريس من الضعف بحيث كان عاجزاً عن هضم أى شيء فحسب ، وإنما الأكثر من ذلك أن المصرفيين أنفسهم اللذين أراد ديرفيو التحدث إليهم لم يكونوا في باريس ، إذ لم يكن لديهم رغبة في التخلي عن إجازاتهم الصيفية التقليدية لبحث هذا المشروع . وأندرية نفسه غادر باريس بقية شهر يوليو . وعند ما عاد كان تدخل ديرفيو الشخصى قد ساعد على تجسيم الصعاب وبلورة المقاومة . ولقد كتب أندرية إلى ديرفيو بلهجة الأمل : « إن الأفكار قد نضجت بالاتصالات والمناقشة » . ولكن المسألة كانت : ما هي هذه الأفكار ؟ لقد تراجع بنك أندرية ببطء وإن كان في وضوح - من الحماس إلى الحذر ، ومن الحذر إلى الشك ، ومن الشك إلى الرفض . ولم تكد تحل نهاية

أعظم حتى كان أندرية قد قرر أن أفضل شيء للجميع هو إما أن يزيد ديرفيو رأسماله زيادة كبيرة أو أن يستمر الوضع الراهن للديرفيو على أن ينشأ ، بنك جديد ممتاز على طراز البنك العثماني في مصر . ولم يكن عند أندرية فكرة كيف يمكن أن يكون هذا الاقتراح الأخير ممكناً للديرفيو . وكان أندرية معنوياً في ذلك فلديرفيو قد أخفى حقيقة متاعبه ، إذ لو عرفت لما استطاع أن يجمع ٢٠٠ ألف جنيه .



## الفصل التاسع

### التمن الغالى للنعمة

عند ما عاد ديرفيو إلى مصر في آخر سبتمبر ١٨٦٤ لم يكن أمامه لحل مشاكله غير قرض عام . لقد كان ديرفيو مفلساً . نعم إنه ما زال على الورق غنياً ، مهما ، وأول مصرفي في مصر ، وكانت دفاتر حساباته تعبر عن فائض كبير — فإسماعيل وحده كان مديناً للديرفيو بأكثر من التزاماته بكثير . ولكن ثمة فرق بين دين ودين . فبينما كان مقرضو ديرفيو بنوكاً أوروبية تتمسك بمواعيد الدفع ، كانت مسحوبات إسماعيل بلا ميعاد على الإطلاق .

والأكثر من ذلك أن الخديوى كان عاجزاً عن الدفع حتى لو أراد ذلك ، فقد استهلك منذ زمن إيراد محصول ١٨٦٣ ، وامتنص كلا من ديرفيو وأوليهام حتى الثمالة — إذ كان مديناً لهما في سبتمبر بمبلغ ٤٠ مليون فرنك . ولقد بذلت شركة التجارة المصرية جهدها بإقراض إسماعيل مراراً خلال الربع الأول من ١٨٦٤ ، ولكنها عندما رفضت الاندماج مع الشركة المجدية ، فقدت وسائل المساعدة وأغضبه . ولقد استفذ إسماعيل إلى آخر قطرة ممولى الإسكندرية وتجارها ، حتى بريفيرى وحالة مجتمع التجارة لم يسلموا منه . أما البقرة الوحيدة التى لم تحلب فهي البنك الإنجليزى — المصرى ، ولكن الخديوى كان مديناً بمبالغ ضخمة لبنكى باسترى وسينادينو اللذين ورثهما البنك الإنجليزى المصرى فى المطالبة بهذه المبالغ .

ولم يكن إسماعيل مهتماً بدفع ديونه ، إلا عندما كان عليه أن يفعل ذلك حتى يقرض مبالغ أكبر . لقد ابتعد عن صورة الأمير الحريص الذى كان يتحدث بفخر عن إقطاعياته الممتازة فى إدارتها والذى وعد أن يقتصر فى نفقاته على مناصبات مدنية . فعبء الدين ووصمته قد فقدوا كل معنى عنده ، وأصبح الدين كإدمان المخمر ، كلما اقترض زادت شهوته إلى الاقتراض . هذا الجبل من الأعباء الذى كان من الممكن أن يحطم شخصاً غيره ، لم يكن له من أثر عليه إلا أن يساعده

على أن يتساق إلى أعلى ويرى آفاقاً جديدة أشد اتساعاً.

ولقد كانت آماله وخياله تفرع سامعيه . ففي قيط صيف ١٨٦٤ لم يكن إسماعيل يفكر في إنشاء البرع والسكك الحديدية فحسب ، وإنما في جعل القاهرة باريساً أخرى على النيل ، وفي أن يجعل من نفسه إمبراطوراً لأفريقيا . وكان يحلم بأن تكون للقاهرة ميادين فسيحة وبورصة ومسارح وأوبرا ، ويكون لمصر جيش كبير وأسطول بحري قوى . ولقد سأله القنصل الفرنسي : لماذا يريد كل هذا ؟ وربما كان عليه أن يضيف : كيف يفعل هذا ؟ .

إن إسماعيل ، مثله مثل ديرفيو ، لم يكن أمامه ما يتقذه غير قرض عام . إلا أن هذا هو نوع الدين الذي كان الخليوي يكرهه . فقد كان ديناً مفتوحاً ، خاضعاً لموافقة رؤسائه في القسطنطينية ، وهو يعني مساومات غير مريحة ، ويكشف رصيده ويضعه موضع البحث والتقييم في السوق ، وفوق ذلك فالقرض العام يفترض الدقة في المواعيد - فعندما يريد المساهم أن يتخلص من الكويون فإنه يأخذ فلوته فوراً . وأخيراً فهناك بقية الشراة الباقية من اعتزاز إسماعيل الوهمي بأنه لم يصف إلى قرض مصر القوي ، وهو اعتزاز كاعتزاز المرأة الساقطة بآخر مظاهر الفضيلة .

وأحياناً كان من الصعب أن تقنع إسماعيل بأن يقترض مالا . ولقد حاول بنك أوبنهم أن يدفع إسماعيل منذ توليه الحكم إلى عمل قرض عام ، فإذا كان البنك قد تولى طرح قرض مريع من قبل ، كان حريصاً بالطبع على أن يتولى طرح قرض آخر . أما ديرفيو فقد رأينا أنه كان أقل حماساً في أول الأمر ، ثم أخذ يؤيد هذه الفكرة بعد ذلك تحت ضغط الظروف .

ولقد أشد ضغط الظروف في أواخر شتاء ٦٣ - ١٨٦٤ عند ما كان أندريه يلح على بنك ديرفيو وشركاه بدفع ما عليهم ، وكان الخليوي يبتكر وسائل تجعل بنك ديرفيو أكثر غنى حتى يستطيع أن يقرضه أموالاً أكبر . وفجأة أصبحت فكرة القرض مغرية جداً لديرفيو . فإلى جانب أنه سيتمكن إسماعيل من سداد ديونه ، فإن هذا القرض سيمنح البنك التي تصدره أرباح كبيرة ، ولقد كان إسماعيل يؤكد لديرفيو دائماً أنه سيكلف بكل العمليات التي من هذا النوع .

غير أن إسماعيل لم يكن مقتنعاً - مثل دائنيه - بضرورة الإسراع في عمل قرض . وانتهى الضغط عليه في فبراير ومارس ١٨٦٤ بتأكيده أن القرض سيتم فعلاً .

إن هذا أمر مقرر ، ولكن ينبغي الانتظار حتى يصق الخلاف مع شركة قناة السويس . ولقد بدا هذا التفكير معقولا . فالتعويضات التي توقع إسماعيل أن يدفعها ( وإن لم يتصور أنها ستكون باهظة إلى الحد الذي تين بعد ذلك ) تمنحه تبريراً جميلاً لإصدار سندات .

غير أن التحكيم في مشكلة القناة تم ومضى ، ومع ذلك فلم يتم القرض . عند ذلك الوقت ، لم يكن حتى ديرفيو مهتماً ، فقد كان منهمكاً في مشروع تحويل بنكه ، الذي كان يشر بل مشاكله المالية بشكل أنسب من أى قرض ، ولكن بمجرد أن أصبح واضحاً أنه لا مفر من بعض التأخير في تكوين شركة الائتمان الجديدة وطرح أسهمها ، انضم ديرفيو إلى صف رجال الأعمال المصريين الذين كانوا في أشد الحاجة إلى قرض لإتقاذ جلودهم والذين كانوا حريصين على تول إصداره لملء خزائهم .

ولقد كانت هنالك وفرة في المستعدين للأقراض ، إذ كان الخديوي محوطاً بحاشية صغيرة من المولدين الأغنياء المتنافسين واحداً بعد الآخر على أن يضعوا أنفسهم في خدمته . فهناك بالطبع أوبنهايم والاتحاد المالي الإنجليزي الألماني الذي يمثله ، وهناك أيضاً باسترية والبنك الإنجليزي المصري الجديد ، الذي يكون سعيداً بأن يبدأ حياته المالية بعملية ضخمة من هذا النوع . وهناك عرض ثالث بقرض يتراوح من ٥٠ إلى ١٥٠ مليون فرنك تقدمت به مجموعة مالية يمثلها ساباتييه — القنصل الفرنسي السابق بالإسكندرية — وهو رجل ذو سمعة معروفة في الجشع والرشوة . وقد حاول أن يجد في النشاط المالى والتجارى بمصر تعويضاً عن الأرباح والرشى الحزبية التي كان يتقاضاها خلال عمله كقنصل . وهناك أيضاً بريفييه الدجال المستعطف الذي يقدم نفسه دائماً كممثل لبنك روزتشايلد . بل حتى الشركة المالية لمصر المعروفة دائماً بتواضعها والموصومة بأنها الشاة السوداء في الأعمال المصرفية ، تقدمت تعرض خدماتها . أما ديرفيو فقد وجد نفسه في موقف لا يحسد عليه ، ألا وهو محاولته ركوب جوادين في وقت واحد . فقد كان يود أن يكون المتعاقد الأساسى على القرض بوصفه مديراً لبنك الائتمان المزمع إنشاؤه ، ولكن عند ما ضعف الأمل في إنشاء هذا البنك كان عليه أن يغطي نفسه بتقوية علاقاته القديمة بأوبنهايم وبحجز

مكان له في اتحاده المالى . وفى مثل هذا الوضع كانت هناك فرصة كبيرة بأن يفقد ديرقيو زمام الجوادين ويقع بينهما .

وغنى عن البيان أن كل هذه البنوك لم يكن لديها المال الذى تقرضه . فكلها فى حاجة ماسة إلى المال ، ومعظمها يعتمد فى الحصول عليه على هذا القرض الذى يريدون إصداره . وفى التحليل النهائى كانت هذه البنوك تعتمد على الرأسمال الأوروبى فى تقديم الأرصدة المطلوبة ، وكل ما كانت تعرضه هذه البنوك فى حقيقة الأمر هو تقديم الخديوى إلى رجال المصارف فى لندن وباريس الذين كان عليهم بدورهم أن يعترضوا وجوب المستثمرين الصغار . والحق أنه كلما كان مركز البنك ضعيفاً من الناحية المالية كان أشد رغبة فى التعاقد على فرض ينتظر أن يكون مجزياً جداً ، وهذا على الرغم من — أوروبياً بسبب — التدهور الشديد فى سوق الأموال الذى جعل من أشد المطالب مبالغة أمراً مقبولاً .

وينبغى أن نقول إنصافاً لهؤلاء المقرضين المتعطلين أن إسماعيل لم يكن رجلاً سهلاً فى التعامل معه . فى أوائل سبتمبر ، عند ما كانت الحكومة عاجزة عن دفع مرتبات الموظفين ، وكانت نصف بنوك الإسكندرية تصرخ من شدة حاجتها إلى أرصدة ، وكان إسماعيل نفسه مفلساً ، حرص الخديوى على أن يوضح بأن الإنباء عن قرض جديد سابقة لأوانها ، وأن التزاماته لم تكن ماحة للتنفيذ كما يشاع ، وأنه يأمل أن تضى الأمور بدون قرض بعضاً من الوقت . وبالتأكيد كان إسماعيل يعتمد على إيراد محصول القطن الجديد لكى يغطيه حتى الأزمة التالية ، ولسوء حظه لم يكن سوق القطن ما كان من قبل : فى سنة ١٨٦٣ ، فاقت أسعار القطن كل التوقعات المعقولة ، وفى سنة ١٨٦٤ خف تأثير التضخم على أسعار القطن ، ووجد إسماعيل أن دخله ليس إلا ثلثا ما كان يتوقع — مائتا فرنك بدلا من ثلثمائة فى البالة الواحدة .

وفى الحقيقة فإن إسماعيل لم يحصل على أى دخل من القطن . فإذا كان متردداً أمام أسعار غير معقولة من وجهة نظره فضل الخديوى أن يمنع قطنه عن السوق . وهكذا أصبح القرض أمراً لا يمكن تجنبه وكان الفائز بهذه العملية هو بنك أوبنهايم وحاشيته ، وفى ١٠ من سبتمبر أبقى هنرى أوبنهايم إلى أندريه قاتلا إنه عقد القرض مع

إسماعيل وأنه قد اتفق على كل شيء باستثناء التفاصيل .  
وكما هو الحال غالباً ، فإن التفاصيل الصغيرة تثبت دائماً أنها العقبة الكبيرة ،  
وربما كانت هذه التفاصيل ليست غير تكتة . وعلى أية حال فقد اختلف الحديوي  
وأوبنهايم حول ضمانات القرض وحول نصيب المتعاقدين وحول علاقات أوبنهايم بالأمر  
مصطفى - شقيق إسماعيل - وعديد من المسائل المتعلقة بالقرض وغير المتعلقة به .  
ورفض إسماعيل أن يوقع القرض ، وسافر إلى الصعيد حيث اعتزل في أحد قصوره  
بعد أن أوضح أنه ما زال يفكر في عروض أخرى .

ومع ذلك فعندما هذا إسماعيل لم يكن هناك غير أوبنهايم . فسيأتيه لم يكن  
مستعداً للموافقة على شروط إسماعيل ، وبأسريه فقد أعصابه ، وبريقه مثل  
روزتشايلد العظيم اختفى تماماً ، أما ديرفيو فقد كان بالطبع سعيداً لأن يكون مع  
صديقه الطيب أوبنهايم .

ولقد ماطل إسماعيل وسوف قدر إمكانه . وفي ١٨ ، ١٩ من سبتمبر كانت  
البرقيات إلى باريس تنبئ بأن المفاوضات قد قطعت . وفي ٢١ من سبتمبر أعلن أن  
اتفاقية قد أبرمت على «وجه التأكيد» ، ومع ذلك فحتى ٢٧ من سبتمبر كان الحديوي  
ما زال مستعداً لقبول عروض جديدة كما يقول القنصل الفرنسي . وعلى الرغم من  
أننا لا نعرف التاريخ الدقيق لعقد القرض ، إلا أننا نعلم أن ديرفيو كتب لأول مرة  
في ٨ من أكتوبر إلى أندريه يعلن وهو يتنفس الصعداء أن القرض قد تم (وها نحن  
اليوم قد أنقذنا من الناحية المالية) .

• • •

فهل أنقذ ديرفيو ؟ نعم ولا . فنحن أن جف مداد التوقيعات كان يعتبر أن المال  
قد دخل جيبه فعلاً . وكان من المفروض أن تكون خبرته في مشروع بنك الائتمان  
المصري قد علمته غير هذا . فالأهم أن تطرح في السوق حتى يتكون الاتحاد  
المشرف على القرض ويتحدد نصيب كل مشترك فيه ، وبالإضافة إلى ذلك فما زالت  
هناك نقاط عديدة للمناقشة بين المتعاقدين والحكومة المصرية ولا سيما فيما يتعلق  
بشروط الدفع ، وكل هذا كان يعني مئات من الساعات في الأخذ والعطاء قبل أي  
محاولة لاستمالة المستثمر .

وبينما كان رعاة المشروع يناورون ويستعدون للحظة المناسبة لإصدار القرض كان ديروفو قد أضغفه استنزاف إسماعيل المستمر له تحت أنسب الظروف ، ووجد ديروفو نفسه محاصراً بأزمة مالية أشد قسوة من أزمة ١٨٦٤/٦٣ . وكما هي العادة دائماً كانت نذر الأزمة ، ومع ذلك فقد بدت للكثيرين وكأنها مفاجأة . فنه عدة شهور كان سعر فائدة البنوك في مستوى مخيف تماماً ، ومع ذلك كان السوق متفتحاً إلى حد أن المال الغالى الثمن لم يستطع أن يطفىء حملس المستثمرين ، وحتى عندما أدى الصيف في النهاية إلى حالة ركود كان الشعور العام أن هذا أمر مؤقت وأن الأمور ستنبهر مع أول نسمة من نسبات الخريف .

غير أن بنك إنجلترا رفع في ٤ أغسطس سعر الفائدة إلى ٨٪ وفي ٨ سبتمبر إلى ٩٪ ، وباستثناء أسبوعين سابقين في سنة ١٨٦٤ يعتبر هذا السعر أعلى معدل منذ سعر ١٠٪ الفظيع في نوفمبر وديسمبر سنة ١٨٥٧ . وفي هذه المرة لم تكن المشكلة مجرد تلفق مؤقت لتمويل عمليات شراء القطن من الشرق ، وإنما كانت أسعار السلع لأول مرة في طريق الهبوط وكانت التجارة في أزمة .

وكان القطن أشد السلع تأثراً بهذه الحالة . ففي ٤ مايو سنة ١٨٦٤ عبر جرات نهر رايدن ليبدأ حملته العسكرية في فرجينيا التي كانت منتظراً انتهاءها عند أبوماتوكس . ولم يكدهل ١٥ يونيو حتى كان جيش الاتحاد قد تقلص إلى ضواحي مدينة بترسبورج وجعل التضكك المستمر في قوات الجنرال لي من نتيجة المعركة مجرد مسألة وقت . وفي ميتاى ليفريول والهافر بدأت إشاعات السلام تهب بورضة القطن . وتوقفت الأسعار برهة بسبب ما استهلكه المحصول السابق . ولكن عند ما بدأ محصول ١٨٦٤ يتدفق في سبتمبر إلى موانئ مصر والهند ، كانت حالة الانتعاش التي شاهدها سوق القطن خلال السنوات الأربع في طريقها إلى الاختفاء . وهبط سعر القطن المصري من ٣٠ بنس في الرطل في نهاية يونيو إلى ٢١ بنس في الأسبوع الأخير من أكتوبر .

وأحسن الجميع في كافة أركان الحياة المصرية بآثار الانهيار ، نعم ظلت البلاد متسجاً ومصلراً هاماً للقطن — لم ينخفض الإنتاج السنوى أبداً بعد ذلك إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب الأهلية الأمريكية — ولكن التضخم الكبير الذي كان بمثابة القوة الموجهة لارتفاع أسعار المحصول في أوائل الستينيات اخفى تماماً . وفقد الفلاح

إيراده الكبير وإن بقيت ضرائبه الكبيرة ووجد التجار من كافة الأنواع ( مضاربو القطن ومستوردو المنسوجات وصغار أصحاب الحوانيت والباعة المتجولون ) أنفسهم متورطين في التزاماتهم ، وأن رؤوس أموالهم وتوقعاتهم تجملت في شكل سلعة غير قابلة للبيع . وكان عالم المال في الإسكندرية أسوأ حالا ، فعظم الأرصدة ليست مربوطة بسلع وإنما بأرصدة أخرى ، وأى تصفية قهرية لا بد أن تؤدي إلى بعض المفاجآت المؤلمة .

وكانت الظروف في أوروبا حرجة أيضاً . فبسبب الانتدفاع وراء الأرباح السهلة ، نسيت الشركات المالية دورها كمورد لرؤوس الأموال على فترات طويلة وأصبحت تضع توقعاتها على ملايين الجنيهات من الأوراق التجارية . فمادام هذا أمراً سهلاً ، فلماذا تلغز الأموال إذن في المصانع والخطوط الحديدية التي تثق ثمارها ببطء بينما تمتلأ التجارة بمئات البيوت الحديدية كلها تنتعش في جو التضخم السلمي ومستعدة أن تدفع أسعاراً مناسبة في الجصم والقبول ؟ لقد حولت الشركة المالية نفسها إلى بنك تجارى ، وهذا التدعيم الجماعى لهيكل الائتمان التقليدى قد أضاف عزماً جديداً لحالة الرواج ، وأدى هذا بدوره إلى شحنات جديدة من الأرصدة وهكذا . . .

وعلى هذا الجبل من الورق ( وكثير منه هو أسوأ أنواع أوراق الهاملة ) كومت شركات مالية عديدة فواتيرها وأوراقها . وإذا كان عملاؤها قاهرين على أن يحلوا مشاكلهم بالتجارة في أوراق القبول للشركات المالية ، فلماذا لا تفعل هى نفس ما يفعلونه ؟ ومنذ بادئ الأمر كانت معظم هذه الشركات في حاجة إلى أموال . فرووس أموالها - المخلدة عن قصد في مستوى منخفض لاسمالة المستثمر ، والضائعة غالباً منذ البداية كخصصات للمشرفين ونفقات مماثلة - قد أثبتت أنها غير كافية لمواجهة آمالها الكبيرة . وفي نفس الوقت كانت مشكلة التخلص من الحصص غير المبيعة عقبة في سبيل الاستعانة من جديد بالمساهمين . وهكذا أصبح خلق أوراق الهاملة - أحياناً بتسر البنوك الأخرى وأحياناً من خلال سحب الفروع من البنك الأم - هو الحل الأمثل .

وبلذ هذا الحل نموذجياً حتى جاءت الأزمة . وعندما انتزع هبوط الأسعار الأعمدة التي كانت دعامة بنوك الأوراق ، كانت أوراق القبول في الشركات المالية

وفواتيرها هي أول ما سقط . ورفض بنك إنجلترا أن يتدخل في هذه الأزمة ، وكانت النتيجة أن شركات الخصم والبنوك أوقفت كل اثبات مع عملائها المتلعفين . ووجدت شركة هامة مثل « شركة خصم الأسهم » نفسها مؤقتاً بدون موارد واضطرت أن تبيع السهم بخمسة جنيهات في سوق متوتر إلى أقصى حد .

وفي ظل اقتصاد متكامل إلى درجة كبيرة ، كان الإحساس بالصلصة شاملاً ، من تاجر الشرق الذي كان يعتمد على شركة مالية لقبول كبيالاته إلى الممول الخاص المحافظ مثل أندريه الذي كان لعملائه عملاء يقومون بالتعامل مع هؤلاء للتجار . وبدا مؤقتاً أن الزلزال الذي كان متوقعاً منذ زمن بعيد قد حل ، وأن حمى سنوات ١٨٦٠ الكبيرة قد انتهت أخيراً .

وهكذا ففي نفس اللحظة التي كان ديرفيو فيها في أشد الحاجة إلى أندريه ، كان أندريه عاجزاً عن مساعدته . لقد كان ديرفيو يتعلم درسه الثاني الكبير في العمل المصرفي . إن من الصعب أن يتبين من خطابات أندريه أنها خطابات صديق حقاً : كان حازماً بل دقيقاً ، ولكنه كان متجهماً وجامداً أيضاً . نعم إن الخطابات من باريس دائماً ودية وقلبية ، ولكنها كانت واضحة أيضاً .

جاء أول خطاب تحلير في ٢٧ سبتمبر ، في الوقت الذي كان ديرفيو في طريقه إلى مضر لمعالجة أزمة طارئة في علاقة بنكه بالخلديوي . وكان الخطاب يذكر ديرفيو أن حسابه مع بنك ماركوارد ثبت دائماً عجزاً كبيراً ، والأسوأ من ذلك أن ديرفيو متأخر دائماً في دفع مبالغ كبيرة من النقد . ووفق ذلك فإنه يعتمد أكثر من اللازم على « أوراق طويلة المدى » لتغطية التزاماته مرتكناً إلى « صفقات ناتجة عن وضع تجاري استثنائي قد يتغير كثيراً من لحظة لأخرى » . وكل هذا ينبغي أن يتوقف .

وكان هناك ما يدعو بنك ماركوارد إلى القلق . فالعجز النقدي في حساب ديرفيو وصل إلى حدود مخيفة . فبينما كان العجز النقدي في حساب بنك ديرفيو وشركاه هو ٧٢,١٦٨ فرنك في ٣٠ أغسطس ، بلغ العجز بعد ذلك بشهر أكثر من ٧٠٩,٧١٢ بالإضافة إلى ١,٠٢٤,١٥٨ كبيالات قبول . وإذا قورن وضع ديرفيو بوضع أوبتهم ( ١٠٠,٠٠٠ فرنك نقياً ، ١,٢٠٠,٠٠٠ كبيالات قبول ) لكان وضع هذا الأخير



محتملا . ومع ذلك فقد تلقى أوبنهم تحذيراً عنيماً . فبنك ماركوارد كان يحاول استعادة كل ما لم يمتدح إلى تغطية نفسه .

ولم يتحمل ديرفيو من تقديم طلبات بالمعونة إلى أندريه . وما كان في إمكانه أن يفعل غير ذلك . فمهما كان الوقت الذى يستغرقه طرح القرض ، كان على ديرفيو أن يمتاز بطريقة ما تصفية أكتوير التى تهدد بكارثة ، وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك بدون مساعدة جديدة من لندن وباريس . وبهذا الهدف في ذهنه ، كتب خطاباً مطولاً إلى أندريه في الثاني عشر من أكتوير يشرح وضعه المالى مؤكداً سلامته في الجوهر ، ووضوحاً حاجته إلى مزيد من الصبر والكرم من باريس وأسباب ذلك . واعترف ديرفيو بأنه ملدين بسبعة ملايين فرنك مسحوبة من بنك في أوروبا من بينها ١,٢٥٠,٠٠٠ فرنك من بنك التحالف مقابل إيداع أوراق مالية . وبالإضافة إلى ذلك كان ملديناً بليون فرنك تستحق الدفع في ١٨ نوفمبر . ولواجهة هذه الديون نجح في أن يحصل من إسماعيل على تنازل عن الدفعتين الأولى للقرض : ٢٠٥,٠٠٠ جنيه في أول نوفمبر ، وبلغ مماثل في أول يناير . وفي مواجهة هذا يوجد التزامه — كأحد المتعاقدين على القرض — بأن يقدم ١٠٠,٠٠٠ جنيه للحكومة المصرية في نفس هذين التاريخين . وبينما يرجح أن يغطي طرح الأسهم في السوق المبالغ المطلوبة ، إلا أنه ليس من المؤكد أن يتم هذا قبل تاريخ أول دفعة في أول نوفمبر . وفي هذه الحالة فإن حصة ديرفيو لا يمثل أكثر من ١٠٥,٠٠٠ جنيه أو أكثر من ثلث حساباته القابلة للدفع بقليل . وحتى المدفوعات التي يتوقعها ديرفيو من مقرض إسماعيل الآخرين ، والتي ستصبح سائلة بعد القرض ، لا يمكن أن تغطي مثل هذه الفجوة الكبيرة .

والأكثر من ذلك أن الحصة ليست مالا نقداً . إنها ببساطة وعد مكتوب ، أو إذا شئنا أن نكون أكثر دقة : شيك مسجل مؤجل التاريخ . ونتيجة ذلك كان ديرفيو مضطراً أن يطلب من مراسليه الأوروبيين اعتيادات جديدة في حقيقة الأمر ، لا يدفع لهم ديونه فحسب بل لتصفية التزاماته إزاء الآخرين .

وبالتأكيد لم يكن ديرفيو يرى الأمور من هذه الزاوية . فعنده أن « حصة » الخلدوى هي « تقود في البنك » ، ولم ير شيئاً من الغرابة في أن يطلب ديرفيو من أندريه أن يدفع له ديونه على أساس هذه التقود . والحق أن ديرفيو لم يجد في وضعه العام « ما يدعو إلى الانزعاج » . فعند يوليو عندما كان يعطى أرباحاً بلغت ٢٤٪

لم يفقد ديرفيو نقوداً فحسب ، بل إنه حقق أرباحاً « ليست بالقليلة » . وهكذا كان ديرفيو لا يرى في تصرفاته هو مصلداً للمتعاب ، وإنما تمثل المتاعب في أسواق المال الأوروبية . وكل ما يطلبه هو مهلة شهرين أو ثلاثة لتصفية وضعه .

ومن الصعب أن نعرف ما إذا كان ديرفيو يسر بهذا إلى أندريه للتأثير عليه ، أم إنه كان يعتقد حقاً أن « الموقف لا يدعو إلى الانزعاج » . وعلى أية حال كان رد فعل أندريه عكس ما أراده ديرفيو تماماً . فاعترف ديرفيو بسوء إدارته ( كان خطاب ديرفيو اعترافاً غير واع بهذا ، وأسوأ ما فيه هو هذا اللاوعي ) مرة ثم حديثه مفخراً عن أرباحه الوردية مرة ثانية إنما هو غباء مستحكم . حتى إذا كان ممكناً إخراج ديرفيو من أزمته الحالية في « شهرين أو ثلاثة » فإن إنقاذه النهائي بدا لأندريه أمراً محل شك .

وأرسل الرد من باريس في ٢٢ أكتوبر يحمل التوبيخ والنصيحة . فذكر أندريه صديقه أن بنك ماركوارد - أندريه وشركاهما كان دائماً حريصاً ، وأنه نتيجة لذلك كان « أقل تأثراً بمشاكل الساعة » عن البنوك الأخرى . ولا يعني هذا أنه يستطيع تجاهل هذه المصاعب ، بل على العكس فإن الانتشار الواسع لتوقعه والثقة العامة قيمة هذا التوقع ، تدعوه إلى إظهار حرص أكبر في أوقات الشدة .

إن الظروف صعبة حالياً ، وفي إنجلترا على وجه الخصوص كانت كل البنوك الجليدة والشركات المالية على شفا المحاوة . فحتى فوائد ٩٪ ، ١٠٪ لم تعد مزية للأسماء الخائف ، وقيمة كل الأوراق المالية آخذة في الهبوط ، والمضاربون على السوق وجدوا فرصهم ، وفي مثل هذه الظروف فإن أول واجبات المصرفي هو أن يخفض من ارتباطاته وأن يحتجز كل ما يمكن من رأس المال كاحتياطي للطوارئ .

وحذر أندريه ديرفيو من النتائج . فأولاً : ليست آفاق طرح قرض ناجح مشرقة أبداً في المستقبل القريب ، ومخصصات إسماعيل لهذا أقل قيمة مما يتصوره ديرفيو . وثانياً من المستحيل على ديرفيو تجديد القروض الحالية . وسيكون عليه أن يدفع كل التزاماته إلى آخر ملهم . وأخيراً فمن المستحيل تدبير اعتمادات جديدة . وبينما لا يستطيع أندريه أن يتحدث بلسان البنوك الأخرى كبنك فروهلنج - جوشن إلا أن بنك ماركوارد ينوي تخفيض ارتباطاته في مصر ويعتمد على أن يدفع ديرفيو ما عليه .

وينتقم الخطاب بتصبيحة صغيرة عن أخطار تمويل الخديوي :

« أنت تعلم كم لقننا نظرك إلى متاعب السلف التي تقدمها للحكومة المصرية . لقد بلغت أخيراً رقماً لا يتناسب مع مواردك لا مع أهمية رأسمالك . ومهما كان امتياز مدينتك الثمينة فأنت تجد اليوم يدك مغلولة ، ومحرماً نتيجة لذلك من أن تكسر جهودك ومواردك لخدمة عملائك ولتنفيذ الطلبات التي قد تكلف بها لخدمة العلاقات اليومية . وإذا كنت أذكرك بذلك اليوم فليس هدفى هو الإشباع العقيم لشهوة إنسان يقول : « لقد قلت لك ذلك » . وإنما لأنه يبدو لى أن المهم أن تذكر بمجرد أن تخرج من الورطة الخالية أنعم الضرورى ألا تلتقى بحريتك فى العمل مرة أخرى ، وأن تفضل العمليات التجارية السليمة ، حيث يكون الربح قليلاً وإن كان مؤكداً ، على عمليات الإقراض الحكوى ، التي قد تكون أوفر جزاء وإن كانت أكثر خطورة » .

إن عودة ديرفيو إلى مصر فى أوائل أكتوبر لم تكن إلا لاستراحة قصيرة . فقد كان حريصاً على العودة إلى باريس ولندن حيث كانت حياته مرتبطة بطرح القرض بشكل ناجح وفى الموعد . ولقد كان رفض أنذريه للمساعدة ( وقد أنذرته بذلك برقية وصلت قبل خطاب ٢٢ أكتوبر ) دافعاً إلى استعجال السفر . لقد كان عليه أن يغطى نفسه فى أوروبا أو أن يتوقف . ولقد أراحه رحيله لامن التصبيحة الصغيرة التي أشرنا إليها سابقاً ، وإنما من خطاب رسمى بتاريخ ٢٦ أكتوبر يكرر المذكرات المهذبة السابقة ويغبر بنك ديرفيو وشركاه أنه لن تكون هناك أروصة متاحة . وكل مسحوبات على بنك ماركوارد ينبغي أن تكون مصحوبة بمدفوعات تغطيها .

عند هذه النقطة تتوقف الخطابات ، إذ أن ديرفيو كان فى باريس حيث يمكن أن يتحدث إلى صليبه شخصياً . وعلى هذا فيمكننا أن نخيل فى أفضل الأحوال نشاط ديرفيو المصوم فى هذه الأسابيع الحرجة القليلة : الرحلات بين لندن وباريس ، المؤتمرات مع فروهلنج وحوشن ، ومع بنك التحالف ، والبنوك الأخرى ، العروض والمقرحات والمذكرات والإنذارات المهذبة . . . إلخ ، وأحاديث من نوع : نحن نود أن نساعدك تماماً ولكن . . . ، لو كان الأمر بيدى ولكن . . . ، نحن نأسف أن نطالبك فى مثل هذه الظروف ولكنك ترى . . .

وبشكل ما استطاع ديرفيو أن يمتاز المر الضيق ، وفي ٣١ أكتوبر حصل على حصته من دفعة نوفمبر في القرض ، وظل يراقب الطرح الفعلي للقرض في ١٨ نوفمبر .

ولقد تمت العملية بمهارة . واشترك ٩٠٠ مستثمر في دفع ٦,١٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهو أكثر من القيمة الاسمية للقرض ، وتقريباً ضعف ما كان أصحاب المشروع مستعدين لطرحه في السوق . ولكي يغطي هؤلاء أنفسهم إذا كان الإقبال ضعيفاً أصدر الاتحاد الجليلد القرض بسعر ٩٣ وهو يزيد عن الرقم الأصلي بدرجة ونصف . ولقد كان هذا الاحتياط غير ضروري . وفي ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٥ أى ثلاثة أسابيع بعد التاريخ الذي كان محدداً لحل الاتحاد المصدر للقرض كانت العملية ما زالت جارية . أما أنديره الذي أراد أن يصني نصيبه في الإصدار ، فقد طلب أن يعفى من التزاماته . ولم تغفل دفاتر العملية نهائياً إلا بعد سنتين .

• • •

لقد أنقذ ديرفيو إذن من الناحية المالية ، ولكنه أيضاً تحطم . فنفذه في مصر يعتمد في المدى الطويل على نفوذه لدى الخليوي ، وما دام ديرفيو قد بدأ يجمع قروضه ، فقد أتى بعيداً يعطف سيده . فإسماعيل يفضل المقرضين الذين لا يتوقعون ما لهم مرة أخرى . ولقد بذل ديرفيو كل جهده ، وطالب سيده بماله في لباقة وتواضع وفي لهجة المعتذر بدون جدوى . فبمجرد أن أصبح على الخليوي أن يدفع لديرفيو أكثر مما يأخذه منه ، لم يفقد الممول كل فائدة له فحسب ، بل أصبح مصدراً للتعب .

والحق أن تدور مكر ديرفيو كعمول القصر المفضل قد بدأ قبل توقيع عقد القرض . فقد أثار مركزه المرموق حقد زملائه عليه ، وأضاف اعتزازه بنفسه وادعاء التحديث بلسان الخليوي حقداً على حقد . وصدرت صحيفة فضائح تدعى «أرجوس» تتحدث إلى المتعلمين في مصر عن نشاط ديرفيو وبقية رجال القصر — ( اللصوص الجلود كما كانوا يسمونهم تمييزاً لهم عن حاشية سعيد ) وكانت الإشاعات تقول إن بريفاى هو الذى يقف وراء « أرجوس » . وإذا كان صحيحاً أنه « لا يعرف اللص إلا اللص » ، فإن دقة أبناء هذه الصحيفة توضح أن أعنى اللصوص كان يقف وراءها . ولقد منع إسماعيل الصحيفة وإن استمرت تصدر لفتنة ما سراً . ولكن

الرقابة لم تستطع أن تزيل الخلاف المر الذي مزق المستعمرة الأوربية بمصر ، أو المخاوف الحقيقية من جانب عديد من صغار التجار الذين خشوا أن يكون النجاح الضخم لديرفيو وأوبنهم وشركائهم هو المقدمة الطبيعية لامتيازات واحتكارات تطرد الشركات الصغيرة من ميدان الأعمال . لقد شاهدنا من قبل غليان هذه المشاعر حول مشكلة شركة التجارة المصرية في صيف ١٨٦٣ . وبعد ذلك بعام تخلت المجموعة المنافسة عن المرائض والالتماسات وبدأت في توجيه الضربات . وفي هذا الجو طرد ريتشارد - كونيغ ( شقيق زوجة ديرفيو ) مؤقتاً لاعتدائه على أحد نقاد مجموعة ديرفيو .

ومن المحتمل أن إسماعيل - مهما ضايقته هذه الهجمات على مجموعة ديرفيو - كان متأثراً بها ، على الأقل لأنه لم يكن يجب أن يكون هو محل سخرية . وفوق ذلك كانت هذه الهجمات تتفق مع غيظه من ديرفيو لمساعدته مصطفى باشا ، وربما كانت مدعاة للتفكير عندما بدأ الحرج المالى يشكل علاقاته بديرفيو . ومن هذه الزاوية كانت رحلة ديرفيو إلى أوروبا في صيف ١٨٦٤ غير موفقة في توقعها .

فأولا من النادر أن يؤدي الغياب إلى زيادة المحبة ، ولا سيما إذا كان هناك كثير من المنافسين يقدمون أنفسهم ويتجهمون على المسافر البعيد . ثانياً : وعلى الرغم من أن ديرفيو كان يؤدي مهمته جزئياً على الأقل بناء على إلحاح إسماعيل ، إلا أن كل ما عرفه إسماعيل هو أن ديرفيو يتجول في أوروبا بينما شريكه ظل في الإسكندرية . يلح على الحكومة في الدفع بإصرار فجع كان ديرفيو حريصاً على تجنبه . لقد كان جالو ( شريك ديرفيو ) مرتاعاً . وإذا أزعجته احتمالات الإفلاس أخذ يعتمر كل الأطراف ويطلب بالمبالغ التي ينبغي أن تدفع مقلماً ، ويرفض القروض ويوفر في الائتمان . وكان هذا الموقف مفهوماً . ولكن في أفضل الظروف ليس لدى المدينين ما يمكنهم من الفهم والمال يقدمونه لمقرضهم ، والحكام المستبدون أسوأ في هذا المجال من المدينين العاديين . وأخيراً ، وهذا هو الأهم ، فشلت مهمة ديرفيو في أوروبا . فعلى الرغم من كل وعده وادعاءاته كان عاجزاً عن تشكيل شركة الائتمان . أين إذن كل اتصالاته التي يباهي بها ؟ وأين أصدقائه الأقوياء ؟ وما هو مصير كل أحاديثه عن ٢٠٠,٠٠٠ جنيه من الأرباح سنوياً ؟ إن هذا الرجل نصاب أو

أحمق . وفي كلتا الحالتين ليس من حقه أن يجعل من خديوى مصر رجلاً أحمق . ولم تكد تحل نهاية سبتمبر حتى كانت عواطف إسماعيل نحو صديقه القديم قد فترت ، وكان انزعاجه من مصاعبه المالية يزداد يوماً بعد يوم ، ولم يكن يتقص الموقف غير التكتة التي يبداً بها الانفجار . وعندما وقع الانفجار كان جالو هو الضحية .

وفي ٢٦ ، ٢٧ سبتمبر عندما كان ديرفيو في مرسيليا يستعد للعودة إلى باريس للمساهمة في مفاوضات القرض ، وصلتته رسالة عاجلة من الإسكندرية تقول : « إن جالو قد سمعت علاقته بالخديوى ، وأنه مريض بسبب ذلك لا يعرف ماذا يفعل ، وأنه من الأنسب أن يعود ديرفيو إلى الإسكندرية لمدة أسبوع لرفع معنويات شريكه العزيز ومقابلة الخديوى » . وهكذا سافر ديرفيو إلى مصر على أول باخرة .

وعندما وصل إلى الإسكندرية ، عرف الأبناء السيئة ! فقد رفض الخديوى أن يوضع اسم ديرفيو في عقد القرض . لقد كانت هذه الأبناء السيئة ضربة بشعة ، إلى الحد أن ديرفيو لم تكن لديه الشجاعة في أن يخبر أندريه بها . وفي خطاب ١٢ أكتوبر تحدث ديرفيو فحسب عن نواقص جالو - فقدان الثبات وحضور البلية ، وانفداعه ، وغلاظته - والحماقات التي ارتكبها . فقد كان شريكه بلا خبرة كافية في معالجة ثقل ومسئولية مثل هذا النشاط المالى الكبير والنقي . ولقد أدت احتياطاته التي شملت الجميع إلى معاداة كل عملاء الشركة ، بما في ذلك إسماعيل نفسه . واعترف ديرفيو أنه ربما فعل نفس ما فعله جالو لو كان في مكانه ، ولكن الحقيقة أنه كان غائباً عن مصر ، ويستطيع أن يعيد علاقات الشركة إلى ما كانت عليه ، بالتبرؤ من سلوك جالو . وكان هذا الموقف بمثابة طرد لشريكه ، الذى استعد لترك الشركة . ولم يكن ديرفيو سعيداً تماماً بهذه النتيجة :

« إننى لا أريد أن يركنى ، ولكنى أريد أن أمنه من معاداة كل شخص في مصر من الكبير إلى الصغير » . وفي نفس الوقت أصر ديرفيو في خطابه على أن موقفه ثابت تماماً ، وإذا نحينا التواضع جانباً فإن « عودى كانت كافية لإصلاح ما خرب » .

وأجاب أندريه مطمئناً . وفي خطابه يقول إنه ليس سعيداً بأبناء انفصال جالو . فديرفيو لا بد قد افقد مساعداً « شريفاً » حى الضمير ، حريصاً وذاً خبرة

وبالطبع فإن إساءة معاملة مصاعب الشركة من جانب جالو لم يكن أمراً مفاجئاً تماماً . فن النادر أن تجتمع الطاقة وحضور الذهن الضروري للسيطرة على الموقف الصعب مع صفات الحرص والحذر الشديد والتواضع التي تميز شريكك السابق . في ظل هذه الظروف فإن بقاء ديرفيو في مصر أمر ضروري . « فبفضل بقائك إلى جانب الخديوي ستزول آثار هذا الحادث الذي هددك بفقدان عطفه » .

وفي النهاية نسي ديرفيو وجالو خلافاتهما وأبقيا على الشركة كما هي . ولكن ضياع القرض قد وجه ضربة عنيفة إلى سمعة البنك وإلى التأكيدات التي قدمها ديرفيو لأندريه بعكس ذلك . وأصبح من الواضح أن إسماعيل لم ينس ! لقد منحت عودة ديرفيو لأوروبا - لتصفية التزاماته في الحريف - أعداءه فرصة ثلاثة أشهر لتنمية وتغذية ذكريات الخديوي التي لا تسر . وعندما عاد ديرفيو أخيراً إلى الإسكندرية في يناير ١٨٦٥ كان قد فقد بالتأكيد كل مركزه كممول القصر المفضل .





## الفصل العاشر

### نهاية زواج القطن

بمجرد أن وصلت السفينة إلى الإسكندرية بدأ ديفيو جهوده للعودة إلى مركزه كمول الخديوى المفضل . وعاقبت هذه الجهود تعقيدات جديدة : فالخديوى كان يضمر - على الأقل مؤقتاً - شعوراً قوياً معادياً للأجانب عموماً والفرنسيين خصوصاً . فقد ملأ التحكيم في مشكلة القنال قلبه بالمرارة أكثر من أى شيء آخر . فمهما كانت الانتهاكات السابقة باهظة الثمن وداعية إلى الغيظ والغضب فإنها لم تتسع كهذه المصادرة المسترة باسم العدالة . ففي مرة سابقة مثلاً ( مشكلة كاستيلاني ) ارتكبت الحكومة المصرية خطأ الاحتكام إلى شرف وعدالة أرستقراطي أوروبى لحسم نزاع . ولكن الخلاف في هذه الحالة كان حول بضع مئات من ألوف الفرنكات فحسب . أما القرار الفرنسى عام ١٨٦٤ فقد فرض تعويضاً قدره ٨٤ مليوناً لشركة لا يزيد مجموع استثماراتها كثيراً عن هذا الحد ، بهدف تعويضها عن عمل لم يتم بعد ، وعن مساعدة لم توعدها أبداً .

ولأمد طويل ماطل لإسماعيل في تنفيذ شروط هذا القرار ، على الرغم أنه كان يعلم في قرارة نفسه أنه لا بد أن يستسلم في نهاية الأمر . وفي نفس الوقت فإن المشاكسة المستمرة بين إسماعيل وديليبيس والحرب العنيفة بينه وبين القنصلية الفرنسية خلفت في فمه مرارة سرعان ما امتدت إلى كل ما هو فرنسى . وكما لو كان أراد زيادة غضب إسماعيل واستيائه اختار شقيقه مصطفى هذه اللحظة لزيارة باريس . أكان هذا لزيارة متحف اللوفر ؟ ربما . ولكن لإسماعيل كان مقتنعاً أن شقيقه يتأمر ضده بمساعدة فرنسا . والحق أنه ليس مستحيلاً أن يكون الأمير قد ذهب فعلاً إلى باريس للصيد في الماء العكر بدعوة أو بدون دعوة من الحكومة الفرنسية .

وأصبح لإسماعيل مذحوراً . ففي الشرق الأدنى حيث كانت المنافسات على

الفروش تحسم غالباً بالخناجر أو السموم لم يكن قلقه بدون أساس تماماً . وهكذا طرد إسماعيل كل خلعته الأوروبيين وبدأ يتناول طعامه في الحرمك فقط . ورفض مقابلة عديد من الزائرين وحرّم على نفسه المتعاط في خارج القصر . وكما قال ديرفيو جعل إسماعيل حياته « نعيسة إلى أقصى حد ممكن » .

وعند بعض الناس لا يوجد هناك موقف يستحيل تحويله إلى ميزة مالية . فإذا كان إسماعيل قد أوشك على الجنون وطرد كل الأوروبيين من قصره ، فلماذا يلزم الأوروبيين بتحمل جنونه . ولفترة ما بدا أن مهنة المخبر الخصوصي هي أشد أنواع المهن انتشاراً في مصر . فالقصر محاصر بمثيرى الإشاعات والأقاويل من ذوى الأقراء المفتوحة والأيدى المملودة . وعند كل من هؤلاء قصة خاصة عن مؤامرة أجهضت ، وكل واحد منهم جعل من الخلدوى هدفاً أسهل للمحتال الذى يأتى بعده . وبينما كان معظم هؤلاء ليسوا إلا مجرد مفامرين يبحثون عن العملة الصعبة ، كان بعضهم مواطنين ، محترمين معروفين وعلى درجة من المهارة بحيث استغلوا الفرصة للتخلص من أعدائهم ومنافسيهم . ومن المحتمل أن ديرفيو كان أحد هذه الأهداف المفضلة .

وفى نفس الوقت انتقم إسماعيل بكل وسيلة فى يده . وإذا كان تهديد الأمير مصطفى معلقاً فوق رأسه لم يجرؤ إسماعيل أن يذهب فى كل مكان قاتلاً لكل الدنيا إن عليه أن يتخلص « من كل هؤلاء الفرنسيين » . ولكنه يستطيع ( وهذا ما فعله فعلاً ) أن يطلب من الشركات فى إنجلترا أن تصنع له ما قيمته مليون جنيه من السكك الحديدية والعربات والقاطرات والآلات الأخرى . وتم بالفعل توقيع عقد لتوريد ١٢ سفينة بخارية جديدة مع شركة نيسولا وأوريشال وكلفت نفس الشركة بالقيام بإصلاح الأسطول البحرى المصرى . ولم تكن المسألة هنا مجرد أن الأسعار البريطانية أقل من أسعار فرنسا أو أن المواد الخام أفضل ، فالحكومة المصرية لم تؤمس مشترياتها أبداً على هذه الاعتبارات الرشيدة فحسب . بل على العكس ففي العادة كانت الحكومة توزع طلبات التوريد بين الجميع حتى يصبح الجميع سعداء ، وكان هذا معروفاً فى لغة الدبلوماسيين « بالإنصاف » . أما الآن فقد كان إسماعيل مصمماً على ألا يعطى مليماً واحداً لفرنسا إذا كان ذلك فى مقدوره . ولأول مرة منذ

عباس سيطر النفوذ البريطاني على القاهرة .

كان ديرفيو متضيقاً . أما لماذا فمن الصعب أن نعرف . وإذا صدقنا خطاباته فإنه هو نفسه كان مستثنى من هذا الموقف العام ضد الفرنسيين . كتب مثلاً في ٢٥ يناير ١٨٦٥ أنه قد عاد إلى « نفس جو الحبة ونفس جوالود » الذى كان قائماً دائماً . وأن الخديوى قد شمله بعائته وطلب منه توريد مركب بخارى . ومن المحتمل أن ديرفيو كان أقل ثقة بنفسه عما يدل عليه مظهره ، فنفس هذا الخطاب يشير إلى ملاحظات سابقة غير ودية أبداها إسماعيل عن ديرفيو نفسه . ويحتم ديرفيو خطابه بالأمل الوهمي « في أن تنتعش التجارة من جديد قريباً وألا ينسانا الخديوى » . وربما وجد ديرفيو أن عداء الخديوى المتزايد لكل ما هو فرنسي إنما يضعه في موضع المرتد . وربما كانت هناك غمزات وتهجمات وشتائم — ليست شخصية وإنما خاصة بالجنس الفرنسى كله .

وليس من السهل أن يكون الإنسان فرنسياً ( طيباً ) مع رجل يكره الفرنسيين — ولا سيما عندما يكون هذا الإنسان عدوانياً ومحبباً لوطنه كديرفيو .

وعلى أية حال فقد قرر ديرفيو أن يكون مركز النزاع مع الولى هو سياسته الجديدة وأن يلجأ في هذا الصدد إلى الفرنسيين في فرنسا . وأرسل ديرفيو خطاباً إلى ديبان ومن خلاله إلى أرمان بيهيك وزير الزراعة والتجارة والأشغال العامة محتجاً على المحاباة التى يبدىها الخديوى نحو الصناعة الإنجليزية . وكان ديرفيو مستاء على وجه الخصوص من منح الخديوى عقود بناء السفن لشركات بريطانية ، ولا كان بيهيك رئيساً لمجلس إدارة مسيجرى أمبريال وعضواً في مجلس إدارة شركة فورج وشانتييه للبحر الأبيض ، فقد توقع ديرفيو في ثقة أن يستمع إليه بعطف . ونخم ديرفيو خطابه بطلب تدخل فرنسا رسمياً .

ثم تلا ذلك خطاب آخر بنفس المضمون . وفي هذا الخطاب كان ديرفيو مستاء من الاستقبال القاتر الذى لقيه المصطفى الفرنسى ج . د لاهونت الذى جاء إلى مصر لتحريك امتياز إدارة خطوط السكك الحديدية . ولقد كان الخطاب موجهاً إلى صديقنا القديم دوق دى . مورنى ، الذى ربما كان ذا مصلحة مباشرة في أعمال دى لاهونت . وحتى لو كان هذا غير صحيح فلن يتخلف مورنى عن رؤية الإمكانيات

المالية للموقف ومرة أخرى كان ديرفيو قد اختار مراسله بعناية .

ونظم ديرفيو طريقة لاطلاع أندريه على محتوى الخطابين . فقد كان متأكداً على ضوء مصالح أندريه في شركة فورج وشانتييه للبحر الأبيض أن صديقه سيشاركه استيائه . والحقيقة أن ديرفيو كان في هذا مخطئاً تماماً . وصحيح أن أندريه وشركاه كانوا يملكون أسهماً في هذه الشركة الفرنسية لبناء السفن ، إلا أن هذه العلاقة لم تكن شيئاً حاسماً . فأندريه قبل كل شيء ممول ، ممول دولي بكل ما تعنيه المصالح الطائفية لهذه الفئة من معنى ، وفي كل الأوقات كان مشغولاً في عدد من الاتجاهات بعضها متضارب ، وكان نشاطه المالى يأتي من كل أنحاء العالم ، ومن المحتم في هذه الحالة أن تتركز قراراته على تقدير موضوعي للمزايا والعروب النسبية .

وبالإضافة إلى ذلك كان أندريه رجلاً خبيراً في مؤامرات السياسة ومهابطها ولا بد أن سداجة واندفاع صديقه أصاباه بالدهشة إذ لو كشفت مناورة ديرفيو ( وهناك احتمال كبير أن يحدث ذلك ) لتحطم كل مركزه في مصر وكل عمله وجهده خلال سنوات . فإسماعيل معروف بأنه حاكم لا يجب أن يغضبه أحد .

أضف إلى ذلك أن أندريه كان معارضاً للعواطف في العمل المالى والتجارى . وكان واضحاً لأندريه أنه ليس لدى ديرفيو ما يفقده من الوضع الجليد . بل ربما يكون أفضل حالا . ففي نهاية الأمر فإن القرنك هو القرنك والجنه هو الجنه وكل منهما له غطاء ذهبي . وبالإضافة إلى ذلك كان أندريه يرى أن المسألة كلها ليست إلا لوناً من مبارزة طولحين الهواء ، فليس هناك مبرر لذرف الدموع على الكارثة التي وقعت لشركات الحديد والهندسة الفرنسية الكبيرة ، فمثل هذه الشركات قادرة على أن ترعى نفسها بنفسها .

إن إجابة أندريه كانت توبيخاً ، ودرسا كلاسيكياً في الواقعية المالية .

عزيزى ديرفيو :

باريس ١٨ فبراير سنة ١٨٦٥

لانى اتلقى باهتمام بالغ المراسلات الهامة التي ترسلها لى من وقت لآخر ، ولكننى مضطر أن أرفق مع شكرى تحليفاً أرجو أن تعترفنى فيه ، ويمكن تلخيصه في بضع كلمات :

أنت تكتب أكثر من اللازم .

والننى أؤكد هذه الكلمات لأنها فى اعتقادى ذات أهمية حيوية فأنت أمين أكثر من اللازم وواثق أكثر من اللازم فى هذا العالم الذى وضعتك فيه الظروف . ولأنك ممتلئ بالتوايا الطيبة وتبحث لنفسك ولبلائك عن الأشياء التى هى مكشوفة وواضحة فحسب - فأنت تتوهم - أنك تستطيع أن تكتب الخطابات والمذكرات وأن تلعب بعجلات السياسة وأن تثير الاهتمام أو توقف روح المكيدة لدى بعض الشخصيات ، بدون خطر على مصالحك الشخصية ! إننى أنبهك أن تأخذ حذرَكَ ! فصالحك تتعرض لخطر الإساءة الجدية إذا أفضيت الأسرار وإذا نقلت ملاحظاتك وحرفت كما هو مؤكد أن يحدث ، وإذا اكتشف أن مراسلاتك الخاصة يفتحها هؤلاء الذين يبحثون عن أسلحة ضد الحكومة الحالية فى مصر . فهل ستكون أنت حليفهم ؟ وإذا كنت أنت الفرنسى الوحيد المستثنى من غضب الحديوى العام ، تستطيع لهذا السبب بالذات أن تستمد ميزة كبيرة من هذا الوضع الاستثنائى ، ألا يكون من الغفلة أن ترفع عصاك تأييداً للمصالح التى هى ليست مصالحك والتى لن تمس جديداً إلا إذا سمحت بحكومتنا ومن حولها بذلك .

وصدقنى إذا نصحتك أن تكتفى بالأسف فى داخلك على ما يحدث فى الخارج فلتصنع قواربك فى كلايد أو ميرسى إذا شاء صديقك الملكى ذلك حالياً . وإذا أراد خطوطاً أو قاطرات إنجليزية فلتوجه إلى شيفلد أو برمنجهام وتأكد من أتعابك دون أن تشغل نفسك فى أن تكون الأفضلية لأحواض سفننا أو مصانعنا . فلا بد أن يأتى دورنا عندما ترتفع أسهمنا فى السلم السياسى . وفى نفس الوقت لا ينبغي أن تكون مندحشاً إذا كان من يدفع مهرراً على أن يخدم وفق مزاجه الخاص . وعليك أيضاً أن تمتنع بدقة عن القيام بما قد يبدو من جانبك كعارضة أو تدخل من نوع يفقدك عطف وتأييد صديقك نوبار ، الذى يمكن أن يكون مفيداً لك فى هذه الظروف أكثر من أى وقت مضى .

ولم يكلف ديرفيو نفسه حتى غناء الرد على هذا الخطاب .

• • •

مثل هذه التزعات من جانب ديرفيو للمقاومة والاستقلال لم تكن اندفاعاً فحسب

وإنما كانت شيئاً غريباً على شخصيته . وكان ديرفيو سعيداً بنسبائها والتركيز على سياسته التقليدية في استرضاء إسماعيل ومجاملته ، إذ أدرك ديرفيو في نهاية الأمر أنه لا يوجد غير طريق واحد للعودة إلى كتف الخلدوي : إن الخلدوي يريد المال ويجب الذين يعطونه له . وعلى الرغم من تردد أصدقاء ديرفيو المتزايد ، وعلى الرغم من ضعفه المالي الخاص وازدياد وعيه بأن هذا هو الطريق إلى الدمار ، على الرغم من كل ذلك أصر ديرفيو إلى آخر حياته المصرفية تقريباً ببذل الجهود لتدبير الأموال لإسماعيل . وكان يراقب كل قرض جديد ويتنظر أول إشارة تعبر عن ضعف منافسيه ، ويتتكر وسائل وخطط عبقرية .

وفي كتف إسماعيل كانت أمام ديرفيو فرص عديدة . إن الخلدوي قاوم بعنف الفساد والنهب الذي صاحب القرض الأول ، قاومه كأي رجل صالح يدافع عن حقه وأمانته ، ولكنه كأي آثم أيضاً اكتشف أن المر حلو المذاق ، وأصبح مستعداً أن يجعل من هذا الإثم عادة له . وعندما صاغ عقد القرض كان إسماعيل حريصاً على أن تكون ضمانات السندات غامضة قدر الإمكان حتى يترك الباب مفتوحاً في المستقبل لطرح قروض أخرى . والحق أن السندات لم تكن قد صدرت في السوق الأوربية . ( بل لم يكن إسماعيل قد حصل على القسط الأول ) حتى أوضح إسماعيل أن مبلغ خمسة ملايين جنيه ستكون بالكاد أن توازن ميزانيته .

أكان يعني هذا أن القرض ليس كافياً ؟ الإجابة لا ، وفق قواعد المنطق الإسماعيلي . فما دام النقد موجوداً لمواجهة احتياجاته الملحة وما دام هناك مليون ونصف مليون جنيه « لمواجهة الأحداث المعارضة » ، كان إسماعيل يشعر أنه يستطيع أن يتعامل في المستقبل وكان يقول في إصرار « إنني أكرر أن لدى وقتاً كافياً في المستقبل . وفي السنوات الثلاث الأولى سأواجه ضائقة خفيفة ولكن بعد ذلك ستعطيني مالبقي فائضاً أقدره ببضعة ملايين » .

وبالإضافة إلى ذلك كان إسماعيل يتوقع زيادة إيرادات الحكومة عن طريق رفع ضريبة الأرض . وإلى حد ما كان هذا أمراً معقولاً . فتنفذ حكم سعيد لم يحدث تغيير يذكر في ضريبة الأرض . وكان من الواضح أن الفلاح أغنى اليوم مما كان في الماضي . غير أن التوقيت لم يكن مناسباً ، ويستطيع السياسيون والموظفون أن

يتحدثوا كما يشاءون عن الدخول قبل رواج القطن وبعد رواجه ، غير أن الفلاح لا يمكن أن يوافقهم على مثل هذه المقارنات ، فهو إنسان عديد ، صلب الرأى يعيش مع حقائق الحياة اليومية ويتطلع إلى الحلف ، إلى سنة ١٨٦٣ العظيمة ويبرز هبوط أسعار القطن وانخفاض الإيرادات في ١٨٦٤ . وبعد ذلك يهرع هذا الفلاح يبحث عن نجاة عميق لأمواله .

غير أن هذا لم يكن ما يشغل بال إسماعيل « إننى أتوقع أن الناس سيفسرون هذا الإجراء بزيادة الضريبة تفسيراً خيراً . فأنا أعرف أننى متهم على غير أساس بالتقير بل البخل . نعم إننى أحب النظام والتوفير . ولكن التوفير العاقل يختلف عن البخل كما يختلف السفه عن الكرم . إننى أعرف كيف أكون كرمياً عندما ينبغى على ذلك . ولكننى أمتنع عن الإنفاق السفه الذى أعرف كثيراً من أمثله فى الماضى ، وهؤلاء الذين استغلوا الرغبات المبهطة لسلنى لا يستطيعون أن يغفروا لى وقف مصادر ثرواتهم الفاضحة . ولست أعبا بهذا ، فكل المخلصين سيترفون بفضلى فى الإصلاحات التى تمت وسيؤيدون ما صنعتته من إحلال النظام محل التبذير والبناء محل الخراب » .

غير أن إسماعيل فقد بعد ذلك متعة هذا التظاهر بالفضيلة المجروحة . فوقائع المالية المصرية جعلت بالفعل من مثل هذه الادعاءات شيئاً سخيفاً .

إن إسماعيل نفسه قدر - فى أعقاب قرض سنة ١٨٦٤ - الدين المصرى بحوالى ٥٣١ مليون فرنك أى أكثر من ضعف ما كان عليه يوم توليه الحكم منذ ٢٠ شهراً . وكان الجزء الأكبر من هذا المبلغ ( أكثر من ٩٠ ٪ ) يتكون من أربعة بنود : أسهم قناة السويس ، التى تبلغ ٨٣ مليون والتى لم يبلغ منها غير خمسها ، تعويضات القناة وتبلغ ٨٤ مليون ، قرض ١٨٦٢ ويبلغ ١٨٠ مليون ، قرض ١٨٦٤ ويبلغ ١٤٠ مليون . أما الباقى - الذى يخص شراء المناوشى خلال فترة الوباء والطلبات الموروثة من عهد سعيد والأشياء الأخرى التى كان يجب دبرها - أن يؤكدوا فى خطاباتهم - فلم يكن إلا شيئاً نافهاً بالمقارنة .

وبالإضافة إلى ذلك لم تكن كل هذه الديون إلا الالتزامات القائمة . فبمجرد أن أصبح المال فى يد إسماعيل مرة أخرى أخذ فى إعداد الخطط والمشروعات التى

تكفى لامتناع كل النقد الموجود ، قبل دفع أى من قروضه القديمة . وبعض هذه المشروعات ( مثل ترعة القاهرة - الوادى ) كانت تفرضها الظروف . ولكن إذا كانت هذه التركة تكلف ٤٠ مليون فرنك فإن إنشاء قصر بالجيزة لمجرد المتعة كلف الدولة ٣٠ مليون فرنك . وتولى إسماعيل إنشاء فرع جنديد للنيل وأحضر ألوف الأشجار وغرسها فى رمال الصحراء . ثم هنالك أيضاً القصر الذى أنشأه على البوسفور ليكون مقراً له عند زيارته القسطنطينية ، وأخيراً كان هنالك دائماً حلمه بإنشاء إمبراطورية أفريقية بما فى ذلك من نفقات باهظة .

كان إسماعيل يضع مشروعات كبيرة للأراضى التى تحيط بالنيل فى الصعيد وأخير ديفيو أن هذه المنطقة التى تبلغ ثلاثة أمثال مساحة مصر مأهولة بالسكان وخصبة إلى حد لا يصدق ، وفى هذه الأراضى ينمو القطن بدون أى رعاية . وإذا أمكن أن تدار هذه المناطق بشكل سليم عن طريق موظفين يعملون تحت توجيه وإشراف فعال من الحكومة فى القاهرة فإنها ستصبح فى يوم من الأيام هنذاً أخرى فى مصر . ومن أجل ذلك أراد إسماعيل أن ينشئ خطاً حديدياً من إسنا فى الصعيد إلى الخرطوم وهى مسافة تزيد عن ألف كيلومتر . وفى هذه الأمور كان إسماعيل يتصرف كخليفة القراينة . فصر حافظت دائماً على نوع من السيادة الاسمية على الجنوب الذى تميز بالفراغ السياسى ، والفرمان العثمانى الصادر فى ١٨٤١ والذى يجعل من محمد على وائى مصر مدى الحياة يعرف بولايته على السودان والمناطق المجاورة . إلا أنه بينما كان الحكام السابقون قانعين بمظاهر السيادة والخضوع من وقت لآخر ، كان إسماعيل مصمماً على أن يثبت حكمه فى هذه المناطق ، وأن يربط مستعمراته بالقاهرة وأن يمحو تجارة الرقيق وأن يحمى الأرض ويمدّن المتوحشين ، وكل هذا من أجل عظمة حكمه .

ومن سوء الحظ أن العظمة تتطلب تكاليف باهظة . كان فى إمكان إسماعيل أن ينشئ مواصلات أرخص مع السودان عن طريق خط حديدي من الخرطوم أو بربر على النيل إلى سواكن على البحر الأحمر وبذلك يرتبط السودان بالملاحة البحرية إلى السويس . إلا أن إسماعيل كان يريد خطاً برياً حتى لا يكشف نفسه لإمكانية هجوم بحرى من الأعداء ضده ، وعندما تبين أن خط الخرطوم - القاهرة



يتكلف أكثر من ٤٠٠ مليون فرنك قنع بخط إسنا الخرطوم الذى يكلف نصف الثمن . ومع ذلك كان المشروع باهظاً بالنسبة لمصر . وكالمادة فاتح إسماعيل ديرفيو حول إمكانية قرض خاص ، وقام ديرفيو بالواجب بلفت نظر أندريه إلى المسألة . وكان من المتوقع أن يتكلف هذا المشروع على الأقل ٢٠٠ مليون فرنك ، أى ما يكافئ رأس المال الأصلى لشركة قناة السويس ذاتها . وتساءل ديرفيو عما إذا كان من الممكن أن يتولى مع أندريه مشروع إنشاء الخط وطرح القرض معاً مع توفير أرباح كافية من الإنشاء وتغطية أى احتياطات قد يحتاجها طرح القرض ، وكان ديرفيو يفكر فى عقد من هذا النوع وسال لعابه عند التفكير فيه . كتب إلى صديقه أندريه قائلاً : « لا نتحدث عن هذا الموضوع بعد حتى لا يفد المنافسون بسرعة » .

أما بالنسبة لأندريه فالمسألة الوحيدة التى تهمة هنا هى الإمكانية العملية لطرح هذا القرض المقترح . ولتلك آثار السؤال الهام ، ما إذا كان الجمهور مستعداً لأن يستثمر فى مشروع طويل الأجل كهذا ، فى بلد يعتمد فيه كل شئ على نوايا الحاكم . ماذا يحدث مثلاً لو ترك إسماعيل الحكم ؟ والحق أن المرء يشك فى أن أندريه أثار هذا الاعتراض كتكتة وتبرير للرفض ، فكل مشروع تقريباً يمكن أن يقدم للجمهور ما دام هناك إشراف مناسب عليه ووثائق قانونية صحيحة ، وما دامت أحوال السوق طيبة . أما الحقيقة فهى أن أندريه فى أعماقه كان لا يثق فى إسماعيل ويخاف شهيته المفتوحة دائماً للنقود . وكل هذا الحديث عما يحدث لو ترك إسماعيل الحكم ليس إلا أسلوباً مهذباً من جانب أندريه فى التعبير عن شكوكه فى إسماعيل نفسه .

• • •

ولم يتم شئ فى هذا المشروع بالمرّة . فديرفيو وكل تجار ومولى الإسكندرية كانوا مشغولين بعدد من المشاكل أكثر إلحاحاً ، ولذا لم يستطع ديرفيو أن يدفع هذا المشروع خطوة إلى الأمام .

وإذا كان خريف ١٨٦٤ هو بداية التوقف فى الرواج المستمر لتجارة القطن ، فإن ربيع ١٨٦٥ كان بداية الهبوط فى هذه التجارة . وفى مواجهة هبوط أسعار

القطن ، توقف المزارعون والقائمون بالشحن عن طرح المحصول في السوق ، بأمل أن الانتظار القليل سيعيد الأسعار إلى وضعها « الطبيعي » . ولفترة وجيزة نجحت هذه المناورة ، فالقطن « الغير » المصري الذي هبط من ٣٢ بنساً في الرطل في نهاية يولية ، ٣١ بنس في نهاية سبتمبر إلى ٢٣ ١/٢ بنس في نهاية أكتوبر ، عاد وارتفع إلى ٢٩ بنس بعد ذلك بشهر .

غير أن قوى الانكماش كانت أقوى من أى إجراء تتخذه مجموعة صغيرة من رجال الأعمال والملوك . فالحرب الأهلية الأمريكية كانت تقرب من نهايتها ، وتوقع المستوردون ورجال الصناعة في أوروبا أن يعود قطن جنوب أمريكا إلى السوق العالمى . وعلى الرغم من أن هذه العودة قد تستغرق بعض الوقت ( نتيجة انهالك الدويلات الكونفدرالية المهزومة لاتفاقية وقف الحرب ) إلا أن غزالي ونساجى أوروبا البعيدى النظر امتنعوا عن الشراء ، واثقين أن الوقت في صالحهم .

وقد حدث هذا فعلا ، ففي مارس ١٨٦٥ هبط سعر القطن الغير المصري في ليفربول إلى ١٥ بنس للرطل ، وهو أقل ثمن منذ سنوات : واشتد قلق الخديوى ، وأخذ هو وكبار المزارعين يكمون البالات في المخازن ، ويقرضون لندبير أمورهم في انتظار ظروف أفضل . وتوقف النشاط التجارى في الإسكندرية تماماً . ومن حسن الحظ أن معظم المصدرين كانوا سماسرة يتقاضون عمولة ولكن لا يخاطرون بأموالهم في عمليات شراء وبيع القطن . لقد كانوا يحرون وراء الربح ، ولكنهم غير مستعدين أن يموتوا جوعاً . أما الشركات التى عانت حقيقة فهي البيوت المالية وشركات الائتمان التى أقرضت المزارعين وصغار التجار بفائدة عالية بضمان المحصول ، وهما من تجد أن هذا الضمان لا يساوى ما أقرضته لهم . وإذا كان المدينون غير مستعدين أن يدفعوا الفرق من إيرادات المحصول في السنين السابقة ، لم يكن أمام المقرضين إلا أن يأخذوا القطن بالحسرة .

وكانت شركة التجارة المصرية من بين الشركات التى أصيبت في هذا الوضع أكثر من غيرها . فقد أهملت منذ البداية إمكانياتها التجارية مستهلكة التخصيص في قروض المحاصيل بغوائد يصل سعرها إلى ١٥٪ أو ٢٠٪ في العام ، وهو سعر مناسب تماماً في بلد كصر . ونتيجة ذلك واجهت الشركة أزمة خريف ١٨٦٤ ونصف

رأس مالها بمحمد في تجارة القطن ، والنصف الآخر أخذه إسماعيل كقرض .

وكما حدى مفارقات الشؤون المالية ، بحثت شركة التجارة المصرية عن خلاصها في الاندماج مع شركة أخرى تتصور هي أيضاً وسط أروصلها الوفيرة والمجملدة . تلك هي شركة بريجز ، أقدم شركة بريطانية في الإسكندرية . ولقد طرحت فكرة الاندماج على المساهمين المتشككين في جو الحجج البراقة المعهودة . فأحوال الشركة عظيمة جداً ، إذ أنها حققت ٢٣٪ من الأرباح في عامها الأول ، وهي لا تتأثر بأى هبوط في أسعار القطن ، لأنها لا تملك قطناً وإنما هي تقرض بضمان القطن ! ولكنها تحتاج نشاطاً وسمعة شركة بريجز حتى تستفيد من ارتباطات قد تأخذ سنين عديدة لتحقيقها لو لم يتم الاندماج ، ولقد أوضح المدير أن هذه الارتباطات ذات أهمية خاصة في مصر ، حيث توجد شركات عديدة قديمة وحيث « مضى تيار التجارة لمدة طويلة في مجرى لا يسهل تحريكه » . وعندما وقف أحد المساهمين ليعبر عن قناعاته بالمجربى الذى شقته شركة التجارة المصرية لنفسها ، ويقول إنه مكثف تماماً بربح قدره ٢٣٪ سنوياً ، رد رئيس الاجتماع قائلاً إن المنافسة في مصر حادة ، وإن الشركة لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي .

وبعد الاندماج لم تصبح الأمور على ما يرام ، فإذا كان هذا الاندماج قد ساعد شركة التجارة المصرية على التغلب على الأزمة المباشرة ، إلا أنه ألقى عبثاً إضافياً على كاهلها أساء إليها في المدى البعيد . فالإغاثة التى حدثت في نوفمبر — عندما ارتفعت أسعار القطن واستلم إسماعيل أول قسط في القرض — كانت قصيرة الأجل . وعندما هبطت أسعار القطن للمرة الثانية ، وجدت الشركة نفسها في حال أسوأ من ذى قبل ، ولم تنجح في المحافظة على وضعها إلا عن طريق الإسراف في توزيع أوراق المجاملة والاستغلال المنظم لكل مصدر من مصادر الائتمان . ولقد أدهش بنك ماركوارد ( الذى كان من الناحية النظرية الوكيل للشركة ) أن تكتب الإدارة الجديدة قائلة إنها ستحدد نشاطها وفق الائتمان المتاح . وقد رفض أندريه بسرعة هذا الاقتراح الغريب . « إن صفقات الائتمان تستطيع أن تكون بالفعل أمراً مكملًا للنشاط التجارى المنظم » . وبنك ماركوارد كان مستعداً للمساعدة عندما تكون المساعدة مطلوبة : « ولكننا نتوقع أن نجد منكم تعويضاً عن هذه الخدمات

الاستثنائية بتركيز كل نشاطكم المنظم في باريس في أيدينا . إن الشركة مدينة لنا بهذا التعويض باعتبارنا وكلاءها ، ونحن على حق في المطالبة به على هذا الأساس .

وبالطبع لم يكن أندريه يدرك إلى أي حد كان موقف الشركة خطيراً . ولو كان على علم بذلك لوفر على نفسه مشقة الوعظ والنصيحة . وعندما وجدت شركة التجارة أن خزانة بنك ماركوارد مقفلة في وجهها ، اتجهت إلى أماكن أخرى وأخذت الاقتمان أينما كان متاحاً مصدرة في نفس الوقت كيات كبيرة من كيبالات فرع الإسكندرية على مكتب الشركة بلندن . وفي أوائل يناير سنة ١٨٦٥ أخطر بنك ماركوارد مراسليه ألا يدفعوا أى نفود مقابل أوراق من شركة التجارة ، وقبل مضي شهر طلب أندريه من بنك فروهلنج وجوتن أن يبيع له أسهمه ( ٥١٠ سهم ) في الشركة المصرية . فهو لا يستطيع أن يفرض على الشركة أن تركز عملياتها الفرنسية بين يديه . ولكن من حقه ألا يترك أمواله في هذا النوع من النشاط .

ولم تكن الشركة التجارية هي الوحيدة في هذا الوضع السيئ . ففي يناير كان لدى شركة مصر المالية ( بنك باسكوالى ) الواقعة بأن تدعو المساهمين إلى دفع أربعة جنيهات عن السهم لمواجهة « التطور السريع في أعمال الشركة في المجتمع » . ولقد تعرض أوبنيم أيضاً للمتاعب ، وكان بنك ماركوارد أقل ميلاً للصبر عما كان في سبتمبر . . . . نود أن نلفت نظرك إلى حقيقة أن حساب شركتكم في الإسكندرية يتضمن عجزاً كبيراً ، هذا إذا استبعدنا العجز الذى يمكن أن ينتج عن عمليات قصيرة الأجل أو مدفوعات غير متوقعة . ولقد كان العجز ١,٢٠٠,٠٠٠ فرنك « إن ما نشكو منه ليس مجرد رقم العجز فحسب ، وإنما استمرار هذا العجز ، ونحن نناشد شركتكم أن تزيد مدفوعاتها » . إذ ليست مهمة بنك تجارى ، كبنك ماركوارد ، أن يقدم رؤوس الأموال للشركات .

وخلال كل هذا الوقت كانت أسعار القطن آخذة في الهبوط . ولم يكد يحل فبراير ١٨٦٥ حتى كان هبوط الشحن إلى أوروبا قد جعل عملية التبادل باهظة إلى الحد الذى جعل التعامل فيه بالذهب مباشرة أمراً أفضل . ولم يكن كل إنسان موثقاً كديبرفيو الذى كان يستطيع أن يسحب مؤقتاً على حساب أندريه . غير أن توقف أندريه كان متوقفاً .

وكالعادة حل الفزع مختلطاً بالاندفاع . ففي مارس وأوائل أبريل كان ديرفوي ما زال يكتب خطابات مطمئنة إلى باريس عن وفرة المال في الإسكندرية وحزم البيوت المصرفية . وإذا كان هناك من يشكو المتاعب ، فهي تلك الشركات التجارية القليلة التي لم تستطع أن تحد من قروضها لمزارعي القطن ، وهي على وجه الخصوص بعض البيوت المالية السورية . وحتى هذه البيوت ليست في حالة سيئة جداً ، وذلك بفضل توفر الائتمان المصرفي الذي يعطى هذه البيوت فرصة تكييف نفسها مع السوق الهابط .

وفي ٩ أبريل انهارت شركة جويس وشركاه بلندن ( المختصة بالتجارة في مصر وشرق الهند ) فجأة . ولقد كانت الشركة واحدة من أهم الشركات المشتغلة في تجارة القطن ، ذات مصالح في كل من العالمين القديم والجديد . وهدد انهيارها المفاجئ بانهار مقرضيه ودائتيها . وانتشرت الإشاعات عن أسر ثلاث سفن حاولت اقتحام الحصار الأمريكي ، وعن خطأ في برقية تطلب ٢٠,٠٠٠ قنطار قطن بدلاً من ٢٠٠٠ قنطار . ولقد كان من العسير تصديق أن مثل هذه الشركة القديمة الفنية قد استهلكت كل مكاسبها الضخمة في العام السابق . وارتعدت كل شبكة سوق قطن ، وسيطر الفزع على الإسكندرية .

ومع ذلك في النهاية كانت صلصة الإسكندرية أخف من صلصة لندن أو بومباي لشركة والهام وشركاه القديمة ( دعامة المستعمرة التجارية النموية ) التي كانت متقلة بكمية كبيرة من أوراق شركة جويس ، انهارت أيضاً . كذلك فعل تاجر إنجليزي يدعى تايلور . وفشلت الجهود المبذولة لمساندة أعضاء المجتمع التجاري الواقفين في المتاعب عندما رفض الخديوي أن يقدم من جانبه مبلغاً يوازي ما جمدهته الشركات فيما بينها . ولقد استطاعت الشركات الأخرى أن تشق طريقها . وبالطبع فقدت كل شركة من هذه الشركات شيئاً ، وبعضها فقد مبالغ كبيرة . وعلى سبيل المثال فقد أوينهم ٢٥,٠٠٠ جنيه على قطن « باعه » الخديوي له في نوفمبر وسلمه له في أواخر مارس . كذلك دفع كل ممولى القصر المفضلين ثمن مركزهم المفضل . ولحق أن الأرباح الاستثنائية في سنوات الرخاء والهدوء الطويل في سوق الإسكندرية — الذي تميز بالتعقل منذ قرض ١٨٦٤ — هي التي مكنت هذه الشركات من مواجهة خسارات كان من الممكن أن تبطل أى شركة عادية .

ولقد فقد ديرفيو نفسه ١٥٠٠ جنيه بسبب انهيار شركة جويس ، ١٠,٠٠٠ جنيه بسبب معاطلات إسماعيل . وكتب إلى أندريه يقول : « أى قضية كان من الممكن رفعها ضده لو لم يكن هو الخديوى » . ولا بد أن أندريه قد ابتسم ، فديرفيو شخص مبل "تماماً ، وهو لا يدرك ذلك . أى قضية كان من الممكن رفعها لو لم يكن المدين هو الخديوى ! ولكن أندريه يعتقد أن هذا بالدقة هو الذى يجعل مثل هذه القضية ناجحة ومرتجة . ورجل مثل براقى لم يكن ليتردد لحظة فى أن يطالب بالدفع والتعويض ، ومن المؤكد أنه سيحصل عليهما .

كان ديرفيو يعرف ذلك ، ويعرف أيضاً أن صداقات إسماعيل تتوقف على الأرباح التى يحصل عليها من هذه الصداقات ، وأن الخديوى لا يقدم عواطفه إلا هؤلاء الذين يقدمون له المال . وفوق ذلك كان ديرفيو يعرف أيضاً إن إسماعيل يحترم القوة أكثر مما يحتمل الضعف والمذلة .

ومع ذلك فليس من السهل أن تغير طباع الناس لتتناسب صوت العقل . فديرفيو ليس براقى ولا يمكن أن يكون . وهو أولاً رجل مهذب أكثر مما ينبغي . ولم ترق علاقته بالخديوى أبداً على أساس العداوة والإلحاح وإنما على التنمية الصبورة لعلاقات الخلمة والصداقة . وفى نفس الوقت كان عند ديرفيو تصور أساسى من الوسائل العنيفة . وكما هو واضح فى اختلافه مع أوبنهم حول التكتيك الذى يستخدم فى دفع إسماعيل إلى أول قرض عام ، كان ديرفيو يفضل الإغراء على العصا .

والصعوبة هى أن إسماعيل - ككثير من الأغنياء - يستجيب أحياناً للإغراء ويستجيب أحياناً أخرى للعصا . فى الأمور السهلة - الطلبات ، العمولات ، امتياز إقراض المال - يمتضى إسماعيل باللين والنفق . أما رد المال فلا بد من انتزاعه منه انتزاعاً . ولقد كان موقف ديرفيو ملائماً تماماً لأيام ١٨٦٣ - ١٨٦٤ السعيدة . أما فى ١٨٦٥ فقد كان ود ديرفيو ولطفه عقبة أكثر منه ميزة . لقد حرّمته هذه الصفات من الحزم عندما أصبح ضرورياً ، وأدى هذا إلى استياء إسماعيل من مطالبات ديرفيو المترددة .

وعندما واجه ديرفيو إمكانية انهيار علاقته بإسماعيل المؤسسة فى المبدأ على الود المتبادل ، وجد نفسه عاجزاً عن التحول إلى العلاقات القاترة القانونية . وكلما قال



يستحيل أخذه في غالب الأحيان ، وبهبوط قيمة القطن ، هبطت قيمة الأرض كذلك . ولم يكن هنالك من يريد أخذ الأرض .

وتمثل الأمل الوحيد في تقدم الخديوى لإنقاذ الموقف كالعادة . وتقدمت لجنة من رجال الأعمال يرأسها ديرفيو إلى إسماعيل باقتراح مؤداه أن تتولى الحكومة ما يسمى بديون القرية وأن تدفع للمقرضين الأوروبيين سندات من الخزنة فائتها ٧٪ . وتتولى الخزنة بدورها الجباية من الفلاحين على فترة طولها سبع سنوات بفائدة قدرها ١٢٪ وبهذه الطريقة يسترد المقرض أمواله ويعفى الفلاح من فوائد تراوح من ٣ إلى ٦٪ شهرياً ، وتعفى الدولة من الجبلية والتوتر الذى يصحب بالضرورة أى مصادرة عامة للأرض . وأخيراً — وهذا أهم اعتبار بالتأكيد — فإن الخزنة ستحقق مكاسب من هذه العملية . وأعجب إسماعيل بالاقترح ووافق عليه .

وفى باريس كان أندريه مرناً لهذه الفكرة وإن كان عنده اعتراض واحد . كتب فى ١٠ يونيو إلى ديرفيو يقول : « إن فكرتك تبدو لى عملية تماماً . ولكنى لا أحب أن أرى الحكومة تضارب على يؤس الرهايا ، ولست أفهم لماذا تأخذ الحكومة الفرق بين ٧٪ و ١٢٪ ؟ وإذا كان من الضرورى أن نترك هامشاً معيناً لمواجهة احتمالات سوء الحظ ، فليكن مفهوماً أن الخديوى سيستخدم الأرباح التى تحقّقها الخزنة فى خدمة الأغراض العامة » . وإذا استبعدنا الجوانب الخلقية من المسألة فإن أندريه لم يكن يتق بإسماعيل أبداً .

ولكن الأغراض العامة لم تكن تشغل ذهن أصحاب المشروع . إنهم أرادوا ضمان استعادة قروضهم ، والأكثر من ذلك أن يحققوا أقصى ما يمكن من صفقة مجزية فى إمكانياتها . وكانت المسألة الهامة هنا أن عديداً من هذه القروض كانت محل شك . ومن الناحية الفنية كان كل قرض خاضعاً لتحقيق خاص بواسطة لجنة مختلطة من الأوروبيين والمصريين ، ولكن أصحاب المشروع عرضوا على المقرضين — الشرعيين وغير الشرعيين — أن يقوموا هم بتصفية ديونهم بجملة واحدة مقابل عمولة تتفاوت وفقاً للدرجة الشك فى المطلب . وفى فترة وجيزة استطاع أصحاب هذه الفكرة أن يركزوا ما قيمته أكثر من ١٧ مليون فرنك فى أيديهم وأن يتفاوضوا مع إسماعيل على هذا المبلغ بسعر يمنحهم ربحاً كبيراً . وإسماعيل بدوره طالب كل فلاح



بدفع المبلغ الأصلي وفوائده . وكل هذا يكون مضاربه واضحة على يؤس المحكومين . ولكن ديريغو وستشاريه يمكن أن يدافعوا عن أنفسهم على أساس ضرورة عدم الخلط بين النشاط المالى والعواطف ، ولم يكن أمام أندريه إلا أن يوافق على هذا .

وضعت هذه الصفقة العبقريه حداً للأزمة وبدأ أنها ترضى كل الأطراف المعنية . وعاشت الأعمال المالية المصرية بسمعة طيبة تدعها مرونتها في مواجهة المصاعب . أما ما كان خلفاً آنذاك فهو أن هذا البقاء تم شراؤه بضمن باهظ ، وأن الدهن الذى تجمع في فترة رواج القطن احترق في حصى الانهيار . وكل شركات الإسكندرية — ابتداء من البنوك المساهمة الجديدة إلى البيوت التجارية الصغيرة — ضيقت نشاطها لتتقدراً أسماؤها . وإذا جاء المرض مرة أخرى فربما يكون أقل قسوة وإن كان من المؤكد أن مقاومتهم له ستكون أضعف .

• • •

كان هذا في يونيو ، وكانت الإسكندرية مرة أخرى غير محتملة ، فالهواء ساخن وملى بالغبار ، والحشرات تزحف وتطير في كل مكان ، والروائح الكريهة لا تزول أبداً . وكانت الأعمال التجارية متوقفة تماماً ، وأعضاء المستعمرة الأوروبية يستعدون للسفر في إجازاتهم عبر البحر الأبيض .

ثم جاءت الكوليرا . وفي أول يوم مات عدد قليل من الضحايا ، وفي اليوم الثاني زاد هذا العدد قليلاً ، ثم وصل إلى عشرات ، ثم مئات . وفي مقابل كل جهة يتم تبليغ السلطات عنها كانت هناك عديد من الجثث تدفن في هدوء في الحدائق الخاصة والأكبية . وفي أحياء الفقراء تكومت الجثث في الحفر الضيقة .

سيطر الفزع على المدينة . وعلى الرغم من أن المرض أصاب في غالب الأمر الفقراء . إلا أن الأغنياء الذين كان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول من هربوا . وضرب الخديوى المثل بنفسه . فإذا كان ممثلاً بالخوف والرعب سارع بالخروج بيخته إلى عرض البحر لبضعة أيام من « الراحة » . وعاد بعد ستة أسابيع . وعند أقدامه اتحجم الأوروبيون الميناء وشقوا طريقهم إلى السفن المزدهمة ودفعوا بمبالغ ضخمة ليتقنوا أرواحهم ويسافروا على مراكب صغيرة لم تكن معدة أبداً للملاحة

في غير المياه العذبة . ولم تكن لدى السفن التي تدخل الميناء أى فرصة في إنزال شحنتها من البضائع قبل أن تترك الميناء محملة بشحنتها من البشر . وفي فترة أسبوعين نجح حوالى ٣٠ ألف أوروبى في الخروج من مصر .

وكما قال القنصل الفرنسى : لم تكن المسألة مجرد خوف ، أو مجرد فرع ، وإنما هي اندحار كامل .

لقد ماتت التجارة المصرية بالسكنة القلبية .

## الفصل الحادى عشر

### حِثاق المالىة المصرىة

لم يعد دىرفىو إلى مصر حتى نهاية العام . وقضى ستة شهور فى بارىس لا نعرف عنها الكثير لأنه لم تكن هناك مراسلات بينه وبين أندريه . ولكننا نعرف أنها كانت شهوراً هادئة ؛ فعام ١٨٦٥ كان عاماً غريباً ، بين بين فى النشاط المالى . فأزمة ١٨٦٤ قد أدت إلى انكماش حالة الرواج انكماشاً كبيراً وإن كانت لم تنته إلى إعادة الحالة إلى وضعها الطبيعى . وإذا كانت الشركة المالىة والبنوك قد عانت كثيراً إلا أنها ظلت حية وباحثة عن عملاء . وأصحاب المشاريع قد خسروا الكثير فى السوق ولكن شبيتهم فى طرح قروض جديدة قد زادت . وفى نفس الوقت انخفضت مصادر الجمهور المستثمر إلى حد كبير وزاد حرصه وشكه تبعاً لذلك . وباختصار كان هنالك توازن دقيق خرج بين قوى التضخم وقوى الانكماش وعكس هذا التوازن التصفية غير الكاملة للماضى وأُنذر بالانهيار المتوقع فى المستقبل .

وليس معنى هذا أن المعاصرين كانوا قادرين على أن يروا كما نرى اليوم الكارثة التى تبدت فى عام ١٨٦٦ . ولكنهم كانوا يشعرون أن أحوال النشاط المالى والتجارى ليست على ما يرام ، وأن الشفاء ليس كاملاً . وعلى الرغم من انخفاض سعر الفائدة بشكل مفر ، رفضوا أن يؤملوا أى تضخم تجارى آخر . كتبت إحدى الصحف المالىة : « إن ركود الأعمال يدعو إلى القلق . وليس هنالك فائدة فى القول بأن هذا هو رد الفعل العادى لأزمة نشأت من خلال فوران روح المضاربة والإنتاج . فستظل الحقيقة رغم ذلك أن هذا الركود ما زال قائماً دون مبرر ، وأنه أشد من المعتاد » .

وفى كل من إنجلترا وفرنسا انخفضت عروض الائتمان من مستواها العالى فى ١٨٦٤ إلى مستويات ١٨٦٣ التى لا تعتبر منخفضة . ولكن كثيراً من هذه الأرصدة

الجديدة كانت في حد ذاتها علامة الضعف. فلعبة تحويل الشركات الخاصة المجهدة إلى اتحادات عامة - بهدف الاستفادة من مزايا التوابا الضريبة ، وتجنب أخطار الالتزامات غير المحدودة في نفس الوقت - أصبحت شائعة بعد أن فقدت كثير من البيوت المالية وعيها بسبب المبالغات-التقليدية . وفي يوليو سنة ١٨٦٥ تحولت واحدة من أكبر الشركات الخاصة في أوروبا وهي شركة «الكورنار هاوس» لأوفرند وجيرنى وشركاهما إلى شركة عامة . وزعمت الصحف المالية أن الجمهور السعيد الحظ سيمنح فرصة المشاركة في أرباح هذه الشركة العظيمة ، تلك الأرباح التي كانت مقتصرة على عدد قليل من الشركاء الممتازين . غير أنه خلف هذه الواجهة البراقة كانت شركة الكورنار هاوس متخفية من أولها إلى آخرها ، ولم تكن أي صفقة خاصة قادرة على أن تفضح خدع هذه الشركة البادية الازدهار .

ومع ذلك كانت هنالك علامات حقيقية على الصحة . فأسعار السلع التي انخفضت بانتظام خلال خريف ١٨٦٤ وشتاء ١٨٦٥ بدأت ترتفع من جديد بعد أن وصلت إلى الحضيض . ووصلت أسعار القطن - الذي أصيب أكثر من غيره - إلى أدنى نقطة في أبريل عندما أدت أخبار سقوط (ريتشموند) إلى ازدياد الهافت على البيع . في هذا الوقت كانت أسعار القطن حوالى نصف ما كانت عليه منذ ثلاثة أشهر . إلا أنه قد أصبح واضحاً بعد ذلك مباشرة أن تدفق القطن الأمريكي ليس كما كان متوقفاً . فالخزون ليس كثيراً وكان أمام جنوب أمريكا الكثير من العمل قبل أن يستطيع استعادة مركزه القديم في السوق العالمى . وبالإضافة إلى ذلك أدى انتهاء الحرب إلى ازدياد ضخّم في الطلب على المنسوجات والساع الاستهلاكية . وارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة ارتفاعاً حنيفاً . وبدأ رجال الصناعة - الذين كانوا قد امتنعوا عن شراء القطن الخام بأمل هبوط أكبر في الأسعار - يشترون مرة أخرى . ففي ليفربول ارتفع سعر القطن الغير المصرى بانتظام من ١٣ بنس في الرطل إلى ٢٥ في منتصف أكتوبر . ومرة أخرى بدأ الذهب يتحرك إلى الشرق ، وعاشت بومباي والإسكندرية مؤقتاً لحظات تشبه عام ١٨٦٣ .

ومن الواضح أن ديرفيو لم يساهم في كثير من هذا الرخاء ، فقد توسع خلال حى السنوات الناجحة الأولى أكثر مما ينبغي ، ودفع كثيراً من رأسماله في مشروعات

والالتزامات لا صلة لها بالتمويل التجارى بمعناه الضيق. وثبت أن مجاله وصناعه ليست مجزية بالشكل الذى توقعه. واستثمر مبالغ كبيرة فى شركات مساهمة مصرية ( كشركة التجارة المصرية ) ليست من المرونة بحيث تستطيع أن تتاور فى عالم الأعمال بالشرق. وها هى اليوم تزحف رغم أنها نحو التصفية المحتمة. وشغل ديرفيو نفسه بالمضاربات على الإقتضاعات. تلك المضاربات التى أفسدتها حالة ركود عام ٦٤ - ١٨٦٥. وعجز إسماعيل عن أن ينفذ برنامجه فى التمدن.

وفى نفس الوقت كان ديرفيو مبالغاً فى كرمه عند مساعدة الشركات الأخرى. وعلى عكس بنك ماركوارد لم يكن الائتمان عند ديرفيو عملاً مكملًا له. بل كان أساس نشاطه. وبينما أمكنه استرداد معظم هذه المبالغ خلال أزمة العام السابق. ظل بعضها دون تثبيت. فقد أخذ بيت شتيق ديرفيو ( ديديه وديرفيو وشركاهما بالإسكندرية وباريس ) ائتماناً كبيراً لم يكن فى الحقيقة إلا إضافة لرأس المال. ومنحت ائتمانات أخرى إن أوديبير وشواباختر وشركاهما. وهو بيت تجارى كان مديره هنرى أوديبير زوج أخت ديرفيو، كما منحت ائتمانات أخرى لشركات مساهمة كان ديرفيو ذا مصلحة فيها كمساهم ومدير. وكل هذه الشركات كانت مرتبطة بالخليوى والحكومة المصرية من خلال حسابات قابلة للدفع. وعلى الرغم من كل الجهود الملمعة الطويلة فشلت هذه الشركات فى أن تحافظ على حساباتها فى الحدود المعقولة.

ونتيجة لذلك كانت فترة يوليو - ديسمبر ١٨٦٥ بالنسبة لديرفيو نوعاً من اتساع جهوده لتدعيم وتحسين موقفه. ذلك التدعيم الذى بدأ منذ يوليو ١٨٦٣. ولا توضح المراسلات مع بنك ماركوارد شيئاً غير مدفوعات صغيرة روتينية. ويبدو أن التحسن فى تجارة القطن لم يقد كثيراً. وفى ديسمبر سنة ١٨٦٥ كان على أندريه أن يذكر الإدارة فى الإسكندرية بأنها تركت فرصاً هامة للربح نقلت من أيديها. كتب أندريه فى ملحق خطاب رسمى يقول: « منذ وقت قريب نقلت شحنات كبيرة من الذهب إلى مصر. وتوقعنا أن نستبل منكم أمراً من هذا النوع. ونحن نعتقد أنه بالنظر إلى سعر التبادل سيصلنا منكم خطاب عن هذا فى أى لحظة ». وعندما كتب أندريه بعد عودة ديرفيو إلى مصر بوقت قصير يشكره على تحيات العام

الجديد . لم ينس أن يضيف كلمة تشجيع : « أتمنى أن يعود حسابك - الذي كان خاملاً خلال الشهور الماضية ، إلى سابق نشاطه في وقت قريب » .

• • •

إن ثمانية عشر شهراً من التحصن والتدعيم تعتبر فترة طويلة إلى حد الخطورة . وقد يكون سيئاً أن يتخلى ديرفيو عن مكانه الأول في المالية المصرية ( ومن المحتمل أن أندريه كان مرتاحاً لهذا التطور ) إلا أن الأسوأ أن يغرق في بحر من الحمول ، وأن يجعل من التحصن وقفه في طريق الهزيمة بدلاً من أن يكون مقدمة تقدم جديد . كان بنك ديرفيو وشركاه في أشد الحاجة إلى أن يجمع شتات نفسه ويستعيد مبادرته .

وكان ديرفيو يعرف هذا ، وعندما عاد إلى مصر كان ممثلاً بالأفكار والتصميم وفي الجوهر كانت خطته هي نفس الخطة التي فشلت في عام ١٨٦٤ : أن يحول شركته إلى شركة مساهمة كبيرة بحيث تكفي للسيطرة على المالية المصرية . ولكنه هذه المرة كان يفكر في الاندماج في الشركة الزراعية والصناعية بمصر التي كانت تتعثر وهي وليد جديد . وبتصفية العمليات الفاشلة في كل من الشركتين يمكن البدء من جديد بحساب نظيف يمكن الاعتماد عليه . وبالطبع كان ديرفيو مستعداً أن يتنازل عن منحة الخمسة ملايين فرنك التي طلبها في المشروع القديم ، وأن يقنع بما هو أقل من ذلك .

وكان ديرفيو قد اتخذ الإجراءات الأولية مع أندريه والمساهمين الآخرين في بنكه بهدف تصفية أعماله في الإسكندرية ، عندما تحول بصره فجأة ! إنها نفس القصة ، فعل الرغم من كل خبرة ديرفيو لم يستطع أن يقاوم إغراء المكاسب الكبيرة الخادعة من أعمال الخلدوي المالية .

فعل الرغم من هبوط النشاط التجاري وانتشار الكوليرا استمرت الحكومة تتفق خلال عام ١٨٦٥ بسقيها المعتاد . واستمر النشاط في الأشغال العامة دون عائق فحظرت قنوات جديدة ، ووضعت خطوط حديدية جديدة ، ولم تهمل ممتلكات الخلدوي الخاصة . فبصرف النظر عن قصوره في البوسفور والنيل ، بقي إسماعيل يثقاً جديداً أضيف إلى أسطوله المرموق الذي تكون منذ عهد عباس . واستمر إسماعيل

يشترى الأرض من جميع الجهات مضاعفاً الإقطاعات الضخمة التي كان يمتلكها عند توليه العرش . ولم يكن من المتوقع أن تنخفض مصروفات الحكومة ، فشرع سكة حديد السودان كان في جدول الأعمال وتجميل القاهرة والأسكندرية ليس محل نسيان ، وشركة قناة السويس كانت ما تزال تلح في تنفيذ قرار تحكيم الإمبراطور ، ريماسايل كان ما يزال يحلم ، إمبراطورية أفريقية .  
وبدا أن الموقف مناسب تماماً .

وأمكن الوفاء بجزء كبير من هذه المطالب عن طريق اقراض جديد . وعلى الرغم من أن قرض ١٨٦٤ استهلك بسرعة في دفع الديون التي سبقته إلا أن سمعة إسماعيل في مصر توطدت مؤقتاً . فبتخفيض مسحوباته على الحساب الجاري ، وبتسهيل عمليات أذونات الخزنة القصيرة المدى في السوق ، أثبت إسماعيل أنه مدين ممتاز . وهو يستطيع أن يطلب نقوداً جديدة . وفعل ذلك فعلاً .

ولكن الصعوبة كانت كما يلي : فعلى الرغم من تزايد عدد المقرضين المحتملين ( ولا شك أن ميدان الأعمال المصرفية في مصر ازداد ازدحاماً ) إلا أن رسائلهم ضعفت عن ذي قبل . فإذا استبعدنا الخسارات التي حدثت لهم بسبب تدهور أسعار القطن نجد أن سياسة الائتمان الضيقة التي يتبعها مراسلوهم في لندن وباريس هي أشد ما يؤذى . فبعد حرب مارس وأبريل ١٨٦٥ لم تكن البيوت المالية الأوروبية مثل فروهلنج وجوشن ومثل ماركوارد أندريه تود أن يفلت الموقف من يدها مرة أخرى . وما دامت أوروبا غير مستعدة لأن تحمل الإسكندرية على كتفها ، كانت الإسكندرية بكل نواياها الطيبة عاجزة عن أن تحمل إسماعيل بعيداً .

ولم يكد يحمل صيف ١٨٦٥ حتى كان إسماعيل يبحث عن قرض جديد أو عن قرضين في حقيقة الأمر . فقد أراد أن يقرض أكثر من ٢ مليون جنيه . بضمان السكك الحديدية ، وحوالي ثلاثة ملايين أخرى بضمان الدائرة السنية . ولم يكن ديفيو في هذه المرة ضمن قائمة الأسماء المقترحة . ولكن كان هناك أوبنهايم وبنك كريدى - أنستالت النمسي . وبنك كوتناردى كوميت ، واتحاد لندن المالى ، وبنوك خاصة مثل بيشوفشاين وفولد .

والحق أن سفه المقرض وحصافة المقرض لم تقد إسماعيل كثيراً ، ولكن الخديوى

كان آخر شخص يدرك هذه الحقيقة . فعندما عرض أوبنهايم أن يأخذ سندات السكة الحديدية المصرية بسعر ٧٥ مقابل ٨٥ في قرض ١٨٦٤ رفض إسماعيل بشدة هذا العرض وأمر نوبار باشا أن يبحث عن متعاقدين آخرين . وبعثاً حاول نوبار أن يفعل ذلك . فبعد أن دق أبواب عديد من البنوك في باريس ، اضطر نوبار أن يعود إلى أوبنهايم وأن يقبل شروطه الأصلية . والأسوأ من ذلك أنه سأل أوبنهايم التفضل بأن يمنحه مقدماً ضعف ما طلبه في أول الأمر بنفس الشروط الكريهة .

وتم توقيع الاتفاق في ١٧ أكتوبر ١٨٦٥ . وفي مقابل ٣ ملايين جنيه من السندات بفائدة ٧٪ لمدة ثمان سنوات ( المبلغ الحقيقي الذى ستدفعه الحكومة المصرية هو ٤,١٥٥ مليون ) حصل إسماعيل على ٢,٢٣٧ مليون جنيه أى ٧٥٪ وبالإضافة إلى ذلك كان عليه أن يدفع ١٪ عن كل المبالغ المدفوعة بالإسكندرية ، ١٪ أخرى عن كل الأرصدة المدفوعة في الإسكندرية لدفع الكوبونات .

تلك كانت شروط قاسية مهدت لتدهور الأرصدة المصرية في نهاية الأمر . إن القروض السابقة قامت على أساس سعر يزيد عن التسعين ، واستطاع بنك أوبنهايم أن يقدم معظم سندات السكة الحديدية إلى متعاقدين من الباطن في باريس ولندن وفرانكفورت والقسطنطينية بسعر ٨٥ . ولم يكن هذا الهامش كبيراً جداً كما قد يبدو ، فالموقف يحتاج إلى بعض توضيحات وقد تفاوض بنك أوبنهايم مع كل شركة على حدة ، مقدماً التنازلات عندما يدعو الموقف إلى ذلك ، ضامناً في بعض الأحيان بيع السندات في نهاية الأمر حتى يكسب مساعدة زملائه المشككين .

وكانت هناك التزامات إضافية صغيرة ، فنلا كان على المتعاقدين أن يعتمدوا الأوراق الصادرة من الخزنة المصرية مقابل الكوبونات . ومع ذلك كانت الأرباح عظيمة حتى وفق المقاييس المرتفعة للرأسمالية الكبيرة .

وفي نفس الوقت مضى قرض دائرة السنية في طريق ملئ ، إذ لم يكن من السهل تبرير مثل هذه العملية ، كما يسهل تبرير قرض إنشاء السكة الحديدية الذى يتوقع أن يسدد ديونه من إيراداته المتزايدة . وبلغت الحكومة المصرية بلا خجل إلى حجيح مانت منذ أكثر من عام ، مثل خسارات طاعون المواشى وتكاليف الحارث البخارية والآلات المستخلصة للزراعة والحلج والرى ورغبة إسماعيل في تطوير البلاد . وكان القرض صورة تكاد تكون طبق الأصل من ظروف قرض ١٨٦٤ . بما في ذلك



تردد إسماعيل وتدلله ، فيوماً يريد قرضاً ، ويوماً يقول إنه لديه مالا كافياً ، ثم يقول إنه يريد أن يقرض ، وفي يوم آخر ليس واثقاً من حاجته إلى القرض ، وهكذا .

وفي النهاية بالطبع اقترض إسماعيل ، فلم يكن هناك حل آخر . وكما كتب أحد مساعديه إلى نوبار خلال المفاوضات يقول : « إن مسألة القرض ملحة جداً . . . وبينما يوصي فخامته بالإسراع في إصداره وإفادته تفرافياً بالجملة الآتية : « انتهت المسألة المعنية » ، فإنه ينتظر بفارغ الصبر حل هذه المشكلة ويسألني باستمرار عن أخبار منك بخصوص هذا الموضوع » .

وفي الأصل تكون المتعاقدون على القرض من بنك كوتنوار دى كومت ، ومن باسٲريه والبنك الإنجليزي المصري ومن بنك أوبنهايم . ولكن البنك الأول انسحب في أكتوبر ، وترك القرض للبنكين الآخرين مناصفة . وفي النهاية اتفق في ديسمبر ١٨٦٥ على إصدار ما قيمته ٣,٣٨٧,٣٠٠ من الأسهم بفائدة ٧٪ على ١٥ سنة . وفي مقابل ذلك يأخذ إسماعيل ٣ ملايين جنيه أى ٨٨٪ . وكانت الشروط عظيمة فالخليوي على استعداد للقبول ، وباسٲريه على استعداد للقبول وكذلك شواباخ . واجتمعت الأطراف المعنية في القصر لتوقيع العقد ثم حدث شيء يصعب تصديقه خارج نطاق الأفلام السينمائية . ففي اللحظة التي دخل فيها المتعاقدون القصر للتوقيع ، دخل رسول يحمل بركة من أوبنهايم في لندن تأمر شواباخ ألا يوقع . وسادت البلبلة والدهشة ولم ينتقد الموقف غير باسٲريه الذي وافق في شجاعة على أن يكون كل القرض من نصيب البنك الإنجليزي المصري . ومن الصعب تحديد أسباب تراجع أوبنهايم ، ولا سيما في ظروف تضايق وتعادي كل الأطراف المعنية . فوفق مذكرات أوبنهايم عن قرض السكك الحديدية ، لم يوافق البنك أبداً على أن يأخذ نصف قرض الدائرة السنية ، وإنما حاول أن يأخذ القرض كله كـمحاولة « يائسة » للسيطرة على عملية طرحه ومنع المنافسة المدمرة بين هذا القرض وقرض السكة الحديد . ووفق هذه الرواية فشلت المحاولة بسبب عرض « مستحيل » من جانب باسٲريه .

ولإذا قارنا هذه الرواية بمعلومات المصادر الأخرى نجد أن هذه المحاولة من جانب أوبنهايم لتصوير قرض الدائرة السنية كشيء مفاجئ جاء في آخر لحظة ليفسد كل حسابات قرض السكك الحديدية ، ليست إلا سخفاً . فقد بدأت

المفاوضات باسم الدائرة السنية منذ يوليو ، وأوبنهايم كان طرفاً في هذه المفاوضات منذ البداية . وليس هنالك شك أيضاً في أن أوبنهايم عرض أخذ نصف القرض بنفس الأسعار « المستحيلة » التي عرضها باسٲريه ، تماماً كما لا تشك في أن أوبنهايم انسحب من القرض . أما الإصرار من جانب أوبنهايم على أخذ كل شيء أو لا شيء على الإطلاق فليس إلا حجة وتبريراً ، فالمسألة الهامة كانت عند أوبنهايم - هي أن يهرب من هذه العملية .

وبخلاف باسٲريه ، كان أوبنهايم ذا خبرة قديمة في المالية الدولية . ولم تكن لديه أى رغبة في أن يندق عنقه لإنقاذ إسماعيل . وبجانب ظروف السوق العالمية غير المواتية ، لم يجد قرض الدائرة السنية حماساً كبيراً في الأوساط المالية ، ولا بد أنه بدأ أكثر سوءاً كلما مضى الوقت .

وبالإضافة إلى ذلك لإسماعيل الذى عرف في الماضي في أوروبا بثروته الضخمة إيماله المتتورة أصبح معروفاً الآن بديونه الضخمة وآماله المتتورة . وظهرت بعض الكتب والكتيبات عنه الأمر الذى أثار الجحوشه في أوروبا ، وبعض هذه الكتب الكتيبات مدفوعة من جانب أفراد في المستعمرة الأجنبية بالأسكندرية من بين الذين يضيعون شخصياً لإسماعيل . ولأول مرة قيل للعالم الغربى أنه إذا كان سعيد سياتاً لإسماعيل ليس أفضل منه ، وأن سمعة الحديوى الطيبة عند توليه الحكم ضاعت خلال حكمه .

وباختصار فإن قرصاً بمنح لإسماعيل هو استثمار عديم القيمة . ولم يكذب بل منتصف ديسمبر (وهنا لا نملك إلا أن نتصور ما حدث) حتى بدأ قرض الدائرة السنية على الحالة التى انتهت به إلى الفشل الكامل . غير أننا واقفون من شيء واحد : وهو أن اعتبارات ضرورية جداً هي التى دفعت أوبنهايم للتخلي عن إسماعيل في لحظة غضبه .

وكان رد الفعل سريعاً . فبعد أيام قليلة أبقى نوبار باشا إلى أوبنهايم بأن قرض السكة الحديدية قد ألغى وأن وزير المالية لن يشترك في التوقيع على السندات . وارتفع صوت أوبنهايم بالاحتجاج ، فنذ أول أكتوبر وإسماعيل يسحب المال من المتعاقدين وفق الاتفاقية ، بل إنه تجاوز الأقساط المحددة في العقد . وبالإضافة

إلى ذلك طبعت السندات وأعدت عملية الطرح ، وأى تأخير لا بد أن يصيب سمعة الحكومة المصرية وسمعة أوبنهايم كذلك . ورد إسماعيل على هذا الاحتجاج قائلاً إن أوبنهايم يحقق من العملية أرباحاً أكثر مما ينبغي ، وأنه ضحك على نوبار وجعله يقبل شروطاً هي أسوأ مما نبدو للوهلة الأولى . ورد أوبنهايم على هذا الهجوم قائلاً : إنه لا يحقق أرباحاً أكثر مما ينبغي ، وإن الحكومة المصرية كانت تعرف ما تلفع عندما وقعت العقد . وإنه على أية حال « عندما أصبحت تصدر كل يوم سندات جديدة عن الدائرة السنوية والموازنة والأشغال العامة بكافة الأشكال والصور ، وعندما أصبح تجار المجوهرات يقترحون القروض ، وعندما أصبح كل شخص يبحث عن مكان رطب له في أوروبا في الصيف يذهب وفي جيبه قرض ويدعى أنه مرخص له بذلك ، وأحياناً عندما يستنزف البئر فلا حل إلا بإغراء المشتريين عن طريق تخفيض الأسعار » . ومن الواضح أن أوبنهايم نسى أنه في أيامه الأولى كان يستورد المجوهرات إلى مصر !

وسمع ديرفيو عن هذا الخلاف من نوبار الذي اشتكى في مرارة من خيانة أوبنهايم له . واتهم أوبنهايم أنه استغل ثقته غير المحدودة فيه بحيث أصبحت التكاليف الحقيقية للقرض ١٥٪ بدلا من ٩٪ التي كان متفقاً عليها . وقال نوبار أن إسماعيل كان مستاء من خيانة أوبنهايم للرجل الذي صنعه وقدم له أول قرض ورفعته إلى مركز المصرفي الأول في مصر . وأوضح إسماعيل أن الصعوبة هي أن « الآخرين » لا يفهمون . فلنوبار أعداء كثيرون ، وسيسعد الكثيرون حينما يعتقدون أنه إما أن يكون نوبار عقد صفقة مع أوبنهايم أو أنه غير كفء . وأنه ليس أفضل من « الأتراك » . إذ كان نوبار يعتبر نموجاً مخالفاً لهم .

وفي هذا الموقف كان إسماعيل متعباً و متناوياً . ففي الواقع كان يقول إنه بينما لا يستطيع أن يلوم نوبار شخصياً إلا أنه قد اضطر أن يضحى بصديقه المخلص أمام الرأي العام إذا لم يحدث شيء لتصحيح الموقف .

عند هذا ظهر ديرفيو مرة أخرى . ولم يقترح نوبار صراحة أن يتقدم ديرفيو بعرض مضاد في حالة إصرار أوبنهايم على موقفه ، ولكن هذا المعنى كان متضمناً وواضحاً . والحق أنه من المعقول أن يفترض المرء أن هذا هو الهدف الحقيقي من

شكوى نوبار لديريو : أى أن ينتقل إلى ديريو الشعور بأن ثمة فرصة وأن يغريه بدخول مجال المنافسة وأن يزود إسماعيل بسلاح إضافي ضد أوبنهايم . ولا شك أن ما قاله نوبار عن اكتشاف الثمن الحقيقي للعقد كان موقوتاً تماماً لأحداث الأثر المطلوب عند ديريو .

وجازت الحيلة على ديريو ، فليس أسعد عنده من هذا الانشقاق بين أوبنهايم والخليوى . لقد تغيرت الظروف تغيراً كبيراً منذ كتب ديريو إلى أندريه عن استعداده للمشاركة في كل أعمال الحكومة المصرية بين أوبنهايم . وبعد استبعاد ديريو من قرص ١٨٦٤ كان جو الود مع أوبنهايم يخفى وراءه عداً واستياء متزايداً . وامتثلت خطابات ديريو إلى باريس بتأكيدات لأندريه ألا يذيع الأسرار لأحد ، وألا يقول شيئاً لأوبنهايم عن هذا المشروع أو ذاك حتى لا تذهب الأرباح إلى جيوب أخرى . وفي أحد الخطابات كان هناك تحذير محدد : « لا تقل شيئاً لأوبنهايم عن مسألة السودان » . ومن جانب أوبنهايم حاول المثل . فموافقة نوبار حرص على ألا يعرف ديريو شيئاً عن قرص السكة الحديدية حتى وقع القرص .

وناشد ديريو أندريه أن يحاول تنظيم اتحاد لطرح قرص بدلا من مجموعة أوبنهايم . وقال له إن صافي الربح سيكون ٦٪ بالإضافة إلى ١٪ عمولة — أى ٤٢٠ ألف جنيه على قرص قيمته الاسمية ستة ملايين . وحتى إذا حصل أوبنهايم على تعويض قدره ٢٠٠ ألف (وهو أمر غير محتمل) فإن هذا سيرك ٢٢٠ ألفاً بالإضافة إلى حد أدنى من الربح قدره ١٠٪ عن طابات لأدوات سكك حديدية قيمتها ٢٠٠ ألف جنيه ، ويعتقد ديريو أن هناك عدداً كبيراً من الناس يودون أن يكسبوا مثل هذه المبالغ : مثلاً ألفونس بينار من بنك كونتوار دى كومت الذى يقال إنه غير مرتاح لعلاقته بأوبنهايم ، أو بنك الائتمان الصناعى والتجارى حيث أصبح الير رويستون صديق ديريو القديم أحد المدبرين . بل إن ديريو لم يمنع في اشتراك بنك الكريدى موبيليه، علو ديريو القديم المعروف بعنوانيته واتساع نشاطه .

وقبل أن يكون لدى أندريه الفرصة في الرد على مقترحات ديريو وصلت الحكومة المصرية وأوبنهايم إلى اتفاق . وأصيب ديريو بالدهشة واضطر أن يغير

أندريه أن ينسى الموضوع . ولكنه ترك شعاعاً من الأمل في ظهور فرصة جديدة في المستقبل . فلإسماعيل لن تكفيه ثلاثة ملايين جنيه مدة طويلة حتى ولو كانت إيرادات الحكومة تزداد بفضل زيادة الضرائب وتحسن طرق جمعها .

كان من المستحسن أن يحفظ ديرفيو هذا الشعاع من الأمل لنفسه . فالمسألة كلها من وجهة نظر أندريه مجرد حكايات تثبت أنه لا ينبغي أن يتدخل الإنسان بين « البصلة وقشرتها » . وفي ١٨ يناير كتب إلى الإسكندرية يقول إنه يعتقد أن اقتراح ديرفيو لم تكن أمامه أى فرصة للنجاح ، فالطرفان المختلفان لهما مصلحة أساسية في الوصول إلى اتفاق . وبعد مشاكسات قليلة يتحقق السلم بينهما من وراء ظهرك » .

• • •

غير أن خطاب أندريه لم يكن كافياً لإخماد حماس ديرفيو فلم يكد خطاب ١٨ يناير يصل إلى الإسكندرية حتى ظهرت فرصة جديدة . وفي ٣٠ يناير وقع الخلدوي وشركة قناة السويس اتفاقية وضعت حداً نهائياً لخلافات دامت ٢٠ شهراً منذ صدور التحكيم الإمبراطوري عام ١٨٦٤ .

ويعتضي هذا الاتفاق وافقت الشركة على أن تتخلى فوراً عن قناة المياه العذبة المحتلة من الوادى إلى القنال والتي بناها ديلبس وأعاد الإمبراطور ملكيتها إلى مصر . وفي مقابل ذلك يدفع إسماعيل فوراً ١٠ ملايين فرنك كان قرار التحكيم قد حددتها وفي نفس الوقت تعيد الحكومة شراء إقطاعية الوادى مقابل ١٠ ملايين فرنك . وهي قطعة كبيرة من الأرض اشتراها ديلبس من سعيد في سنة ١٨٦١ مقابل ٢ مليون فرنك وأصلحها منذ ذلك الوقت ، وإن كان هذا الإصلاح لا يساوي ٨ ملايين فرنك أبداً . وأهم من كل ذلك أن إسماعيل وافق على أن يسرع بدفع ٥٧ مليون فرنك مدين بها للشركة نتيجة التحكيم ، فيدفعها على ثلاث سنوات بدلا من أربعة عشر عاماً . وإذا اضطرت الشركة في عام ١٨٦٦ - وكان هذا شبه مؤكد - أن تسرد المائة فرنك الباقية عن السهم ، فإن الخلدوي يوافق على أن يدفع ١٨ مليوناً التي تصبح مستحقة عن نصيبه في نهاية ١٨٦٧ . وفي مقابل كل ذلك أصبح للحكومة المصرية الحق في شغل أى مراكز برية على طول القناة تحتاج إليها الأغراض الاستراتيجية والإدارية .

ومن السهل أن يفهم المرء لماذا رجب ديلبس بهذا الاتفاق . إذ كانت الشركة في ضائقة مالية ، والمبالغ المتظر وصولها خلال السنوات المقبلة ليست كافية لدفع مستحقات المقاولين وأجور العمال في سنة ١٨٦٦ . وأصبح ديلبس مزاجياً إما بالبحث عن قرض أو التوقف . لذلك فإن هذه الاتفاقية بما تقدمه من عشرين مليون فرنك فوراً ، ٧٥ مليون فرنك خلال السنوات الثلاث التالية ، تمنح الشركة دفعة جديدة من الحياة تكفيها حتى الانتهاء من شق القناة ذاتها . أما لماذا وقع إسماعيل هذا الاتفاق فأمر آخر . فربما كان تنازل الشركة للحكومة المصرية عن الامتيازات الإدارية والعسكرية تبريراً مواتياً أمام ضميره . إذ يتضمن الاعتراف بسيادته . وهو اعتراف يرحب به إسماعيل على ضوء أطماع تركيا في برزخ السويس . ولا شك أن شراء أرض الوادي كان له هذا المعنى أيضاً . ومن المحتمل كذلك أن الخديوي ببساطة كان قد ضاق بالمناقشات . يقول دوان : « أزيلت المناقشة حدة الموقف وأدى استمرارها زمناً طويلاً إلى رغبة الطرفين في الوصول إلى اتفاق . تلك كانت اللحظة التي انتهزها الخديوي بمهارة كبيرة للوصول إلى اتفاق نهائي مباشرة مع ديلبس . وهكذا استأنف المبادرة التي لم تكن نفوته أبداً وتصرف مرة أخرى كملك » . وربما جاز للمؤرخ بعد ذلك أن يضيف إلى اعتبارات السمعة والتعب من المناقشات تفسيراً مادياً آخر بدوره يظل موقف إسماعيل عملاً من أعمال السخاء والكرم . فالحقيقة أن إسماعيل كان في حاجة ماسة إلى مساعدة فرنسية لكي ينجح قرض الدائرة السنية . وربما كان الاتفاق مع ديلبس هو شرط فرنسا لطرح الأسهم في بورصة باريس . وصحيح أن إسماعيل يحرص على سمعته ولكنه لا يتعب من المناقشات بهذه السهولة . وإسماعيل على أية حال لم يكن غيوراً على مصالح الآخرين .

وسر ديفيو من هذه الآفاق الجديدة في نشاط الحكومة المصرية . وفي خطاب بتاريخ ٣ فبراير ١٨٦٦ يصف في ارتياح واضح « معاهدة السلام » الجديدة قائلاً : « تبينت شركة قناة السويس في ضائقتها المالية أن الخديوي وحده هو الذي يستطيع إنقاذها » . ولما كان الخديوي مضطراً أن يبحث عن الأسلوب الذي « ينقذ » به الشركة . شعر ديفيو أن هناك إمكانية حقيقية لقرض جديد — حتى ولو كان إسماعيل واثقاً من قدرته على الدفع بدون هذا القرض عن طريق إعادة بيع

الأرض التي أخذها من الشركة وإصدار سندات خزانة جديدة . وقال ديرفيو إنه سيكون سعيداً إذا ساعده أندريه « أرجوك أن تمكنني هذه المرة أن أبرهن للخبيرو أن من الممكن أن نغضى سويّاً بلون أوبنهايم » .

وإذا كان ديرفيو يظن أن هذه الاتفاقية هي نوع من الاستسلام من جانب شركة القناة « وهي في ضائقة مالية » ، إلا أن أندريه لم يكن بهذه السذاجة . فأندريه ما زال قادراً على أن يحسب ، ورده في ١٧ فبراير هو تعبير دقيق عن سخريته من ديرفيو . وهو أيضاً تحليل صحيح لنشاط وتدبيرات ديلبسبب والشركة على حقيقتها .

باريس ١٧ فبراير ١٨٦٦

صديق العزيز :

على الرغم من ضيق الوقت لم أود أن أضيع هذه الفرصة دون شكرك على خطابك الهام في الثالث من هذا الشهر .

فلو لم تكن مصر محكومة من جانب أمهر الحكام لظن الإنسان أنها في يد أشد الناس سذاجة . فعندما يتضح في القرون المقبلة ما استطاعت القناة ومنشيتها أن يعترضوه من مركزهم في أرض القراعنة ، وعندما يتضح في نهاية الأمر سجل المضايقات والسباب والتزاع القانوني والصراع من أجل التفوذ التي كانت بمثابة التوايل في الوجهة الشبية ، عندما يحدث كل هذا سيعترف هؤلاء المنشئون أنه لم يحدث شيء من هذا النوع من قبل ولا يمكن أن يحدث في المستقبل .

والآن لقد انتهت التمثيلية الهزلية . وإذا كان هناك دروس يمكن أن تستخلص فإنني أود على الأقل أن يساعد هؤلاء الذين يستفيدون من الوجهة : الطهارة على الحصول على التوايل الضرورية . إن مديري الشركة وحملة أسهمها هم الذين ينبغي أن يأخذوا على عاتقهم القرض الحديد الذي أدت إليه مطالبهم غير المعقولة . وخارج حدود هؤلاء يصعب أن نرى إنساناً يهيم هذا الموضوع . فعالياً توزع المذكرات الماضية والمقبلة بين إيطاليا والنمسا والمكسيك ، وتقف إسبانيا على الباب تنتظر دورها وتستزف ضمناً جيوبنا في صورة قروض صغيرة مستورة .

أما عن الشرق فإن الجمهور يجد أن العودة إلى الاستعمار فيه هو من قبيل ،

التعجل . ومن المرغوب فيه تماماً ، أن يجد الجمهور — الذى يتطلع إلى فرص أكبر مما يستطيع أن يهضم — الوقت الكافى لهضم كل الأطباق العسرة المضم التى قدمت له ، والى انذغ إليها بعجلة شديدة دون حساب لقدراته على الامتصاص » .

ومعنى هذا باختصار أن أندريه لم يكن يعتقد أن هناك مجالاً لقرض مصرى جديد ، وشاركه فى هذا رأى إسماعيل الذى كان فى إحدى حالات قناعته . فى هذا الوقت شعر الخديوى أنه يستطيع تدبر أموره بدون اقتراض ، ثم غير رأيه بعد ذلك بشهر . ومع ذلك كتب ديرفيو فى ١٨ فبراير إلى باريس يطلب نسيان الموضوع كله ، ولكنه مرة أخرى حاول أن يختم خطابه بكلمة مبشرة إذ قال إن إسماعيل وعده بأن يوكل أول قرض جديد إلى شركته الجديدة .

غير أن قرصاً ثالثاً كان أمراً مستبعداً ، ففض السكة الحديدية يترنح ، وقرض الدائرة السنية ثبت فشله . وبازدياد النفقات أكثر من ذى قبل صمم إسماعيل على اتخاذ إجراءات قوية أساسها أن على الشعب المصرى أن يساهم ببلغ ضرائب أكبر . ولم يكن يهم إسماعيل أن ذوى الدخول الضعيفة من الفلاحين عاجزون عن تحمل أعباء جديدة ، فقد أكد الخبراء للخديوى أن الزيادة المقترحة فى الضرائب « ليست من قبيل المبالغة ، وأن ثمن القطن مرتفع يسمح له أن يفرض هذه الزيادة على البلاد » .

ومن الإنصاف إن نقول أن هؤلاء الناصحين المخطئين لم يكونوا يعرفون حدود الزيادة التى أراد إسماعيل فرضها فى الضرائب . فكلما زاد حرج الحاكم والخزينة ، زادت الضرائب المقترحة تبعاً لذلك . وفى فبراير اقترح الخديوى زيادة ضريبة الأرض بمقدار ستة قروش على الفدان . وفى أبريل عندما اتضح فشل قرض الدائرة السنية كانت الزيادة المقترحة ١٠ قروش للفدان . وفى يوليو عندما منح البنك الإنجليزى تمويضاً وسدت أزمة أوفيراند جيرنى كل سبل الائتمان ، عندما كان التجار والممولون فى الإسكندرية يلغون أبواب الخزينة المصرية بعنف وكان محصول سنة ١٨٦٥ قد بيع وأنفق لإيراده . . . فى هذه الظروف كلها أصبحت الزيادة المقترحة فى ضريبة الأرض ٢٠ قرشاً عن الفدان أضيف إليها قرض بالإكراه قدره مليون جنيه .



لقد كان هذا الإجراء الأخير إجراءً مبالغاً فيه حتى من وجهة نظر إسماعيل .  
 ولإذ خاف إسماعيل أن يفرض إرداته بالقوة قرر أن يهب مصر هيئة نيابية تصوت  
 باسم الشعب على الإجراءات التي تقترحها الحكومة (وكما حدث في الغرب فإن  
 أول تنازل ديمقراطي في مصر كان تنازلاً لدافع الضريبة) وتجمع أعضاء الهيئة  
 في القاهرة يزعمون في أفخم ملابسهم ، حائرين وإن كانوا فخوريين وممثلين بالنوايا  
 الطيبة . وفي أول اجتماع لمجلسهم احتلوا الصفوف في زهو وأخذوا مقاعدهم إلى اليسار  
 واليمين وما بين ذلك وفق صداقاتهم وارتباطاتهم . وأبدى أحد الرسميين ذوي الخبرة  
 في الشؤون البرلمانية دهشته من هذا الوضع قائلاً :

« أوه . . . لا . . . لا . . . إن اليسار دائماً للمتمردين والساخطين أعداء  
 الخديوى والبلاد . أما الوسط فهو مكان المحترمين والمواطنين ذوي التفكير السليم » .  
 وعندئذ حدث اندفاع عنيف إلى مقاعد الوسط وتضارب النواب في محاولاتهم النشطة  
 للتعبير عن ولائهم وإخلاصهم . وتمسك شخص واحد سيء الحظ بمقعده في اليسار ،  
 وغنى عن البيان أنه هزم هزيمة ساحقة في التصويت ، ومرت الضريبة الجديدة .

## الفصل الثاني عشر

### الطريق المسلوك

إن فشل ديرفيو في أن يعمل محل أوبنهايم كمتعاقد على قروض الخديوي كان غريباً لآماله دون شك ، ولكنه لم يكن كارثة . ففي ذلك الوقت كان شاغل ديرفيو الرئيسي هو أن يعيد تنظيم شركته على أساس جديد وأن يستعيد مركزه المرموق عام ١٨٦٤-٦٣ . ومهما بدت محاولته الفاشلة في سوق المالية الدولية مبشرة في أولها ، إلا أنها لم تكن أكثر من نشاط تكميلي .

واسهدت خطته الجديدة تحقيق الاندماج بين شركة إدوارد ديرفيو وشركاه وبين الشركة الزراعية والصناعية بمصر ، وهي شركة لا يدل اسمها على حقيقتها لأنها لم تكن زراعية أو صناعية . إن الشركة الزراعية - كما كانت تدعى - هي وليدة فترة رواج القطن ، وهي شركة منحوسة الحظ بلا توجيه ، استغلها مؤسسوها وبشئونها إلى حد أنه بعد عامين من إنشائها ( أى في ١٨٦٦ ) - تحولت إلى هيكل ليس إلا . وكان ديرفيو رئيس مجلس إدارتها .

وعندما أنشئت الشركة عام ١٨٦٤ كانت حلم ( أنطوان لوكوفيتش ) الذي أصبح حقيقة - وهو مهندس نمسوى أقام في مصر منذ عهد محمد علي ، وفتح محجراً بتمهيد بتقديم الأحجار إلى شركة القناة - وكانت فكرة لوكوفيتش هي أن مصر في حاجة ماسة إلى المياه ، وأن العقبة الكبرى في تطور مصر الاقتصادي هي عدم كفاية مياه الري ، الذي ما يزال يتم باستخدام قوى الإنسان والحيوان وبأساليب أقدم من الفراعة . وكان الأسلوبان الشائعان في الري هما الشادوف والساقية . وفي الدلتا وحدها كانت توجد أكثر من ٥٠ ألف ساقية . وطالما كانت مصر منتجة للمواد الغذائية أساساً ، تزور الغلال والعدس للاستهلاك المحلي وتصدر بعضه ، فإن عجز أساليب الري سيغل غير محسوس بدرجة كافية . غير أن حلول رواج القطن بمحصوله التقدي وفرص الربح ، يقدم حافزاً على التغيير .

إن القطن المصرى نبات يحتاج إلى مياه كثيرة . وإغراق الحقل ثلاث مرات بالمياه هو الحد الأدنى للحصول على محصول طيب، ويستحسن أن يكون الإغراق سبع أو ثمان مرات . فالحقل المروى جيداً فى القرن التاسع عشر يمكن أن يعطى حوالى ١٠٠٠ كيلوجرام للهكتار ، بينما يعطى نفس الحقل إذا كان الرى ضعيفاً أقل من ٢٠٠ كيلوجرام ، ومعنى هذا أنه عندما كان القطن يباع فى الإسكندرية بأكثر من فريكين للكيلوجرام — يمكن أن يكون الرى الجيد سبباً فى إضافة ألفين فرنك عن الهكتار إلى الدخل السنوى ، بل وسبباً فى زيادة المساحة المترعة . ومثلاً كان لوكوفتش يعتقد أنه يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة قطعاً فى الصعيد (وهى ٤٤٠,٠٠٠ هكتار من بين ١,٤٧٠,٠٠٠ هكتار متاح فى الصعيد) .

وكانت خطة لوكوفتش فى غاية البساطة : أن تحل الآلة البخارية محل الإنسان والحيوان . وتتولى شركته تأجير المضخات للملاك ، وتركيبها وتحافظ عليها، على أن يدفع الملاك للشركة مبلغاً يتناسب مع الماء المقدم . وفى أوائل ١٨٦٣ قدم لوكوفتش مشروعه إلى إسماعيل طالباً الترخيص الرسمى به ؛ وإذ رأى إسماعيل فى المشروع محاولة لربط حكومته بالتزامات ووضع الأساس لمطالبات جديدة فى المستقبل ، رفضه . ولكن لوكوفتش أصر قائلاً إنه لا يطلب من إسماعيل امتيازاً بالاحتكار أو معونة بأى شكل ، وأنه ينوى تأسيس شركة مساهمة تخضع للقانون المصرى ، وأنه لا يحتاج إلا إلى الإذن المفروض أن تحصل عليه كل شركة من هذا النوع فى البلدان الأوروبية . وإذ كان إسماعيل محاصراً بسابقة الموافقة على شركة التجارية المصرية ، اضطر إلى الموافقة فى نهاية الأمر .

وفى نفس الوقت كان لوكوفتش يتطلع حوله باحثاً عن التأييد المالى . وكان المصدر الراضح هو ديرفيو الذى كان آنذاك فى قمة مهنته . وفى ١٠ يولييه ١٨٦٣ اتفق الرجلان ، وفى ١٩ يولييه تقدم لوكوفتش بطلب الترخيص الرسمى ، وبعد يومين حصل عليه .

وفى نفس الوقت تم تنظيم الشركة ، إذ جمع ديرفيو خلاصة المجتمع المالى المصرى — ريسينير ، أوينهايم ، أنطونى داس . . إلخ — ووضع لائحة وأحاطها للخديوى للمرافقة . وعند هذه اللحظة حدثت المفاجأة ، فقد رفض إسماعيل الشركة الجديدة ! .

واستدعى إسماعيل ديرفيو إلى القاهرة ، وأنهى على تدخله في هذا الموضوع وطلب منه الانسحاب من الشركة الجديدة . وفي نفس الوقت أمر إسماعيل موظفيه أن يعتبروا ترخيص الشركة لاغياً ، وأن يمنعوا لوكوفيتش وعلماءه من الإعلان عن نشاطهم أو ممارسته في داخل البلاد . وعلى ضوء موقف الخديوي انسحب أصحاب المشروع وماتت الشركة قبل أن تولد .

لماذا انقلب إسماعيل ضد الشركة الزراعية ؟ في ظل التفسيرات المتناقضة القائمة يبدو أن أفضل تفسير هو خشيته أن تعتدى الشركة بنشاطها على أمن ضمان في يد أى حاكم لمصر منذ ستة آلاف عام : السيطرة على مياه الري . ولقد بنى إسماعيل — مقتنياً تقاليد سلفه — ثروته الضخمة إلى حد كبير بالتحكم في مياه الري . وهو لا يستطيع اليوم أن يسمح للوكوفيتش أن يقيم آلاته على ترع مصر وأنهارها وأن يؤسس بينه وبين الفلاحين حقوقاً ملزمة بكل قوة ونفوذ الدول الأوروبية ، والأكثر من ذلك — وإن كان أقل أهمية — أن إسماعيل كانت لديه خطته الخاصة باستيراد المضخات البخارية وبيئها لزراع القطن . وعندما واجه القنصل الفرنسي إسماعيل بهذه الحقيقة كتفسير لعداء الخديوي للوكوفيتش ، أنكر إسماعيل هذا بقوة . ومن المحتمل أن الفكرة لم تكن قد اختمرت تماماً في ذهنه بعد ، ولكن الحقيقة تظل بعد كل ذلك أن إسماعيل — بعد وباء الماشية — أصبح أكبر مستورد للآلات البخارية في مصر وأنه باع معظمها لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين .

وفي نفس الوقت استطاع لوكوفيتش أن يحقق فكرته ويحصل على ترخيصه . فإذا تخلى عنه الممولون في مصر ، حول المهندس نظره إلى أوروبا حيث نجح في إثارة اهتمام عدد من الرأسماليين الذين أغرتهم فرصة الربح أو إمكانية التعويض ، ووافق لوكوفيتش على عرض رجل يدعى كولونيل كومت دى كيس الذى قدم ٥٠٠ ألف فرنك عربوناً على نواياه . عند هذه اللحظة أعرب ديرفيو وأوليه عن استعدادهما للمشاركة في المشروع . وشعر كيس — رغم تردد — أن نفوذ هذين المصرفيين بالإسكندرية من الضخامة بحيث يستحيل تجاهله أو معارضته . وهكذا تكونت الشركة الجديدة على أساس الجمع بين مجموعة ديرفيو الأصلية واتحاد كيس ، وأصبح لوكوفيتش المفتش العام المسؤول عن العمليات . واتفق على تسمية الشركة

## « الشركة الزراعية الميكانيكية المصرية » :

بعد هذا يصعب تحديد تاريخ الشركة ، فشكر من الوثائق المتاحة ( وبعضها أعد أصلاً لأغراض قانونية أو نزاعية ) تتناقض تناقضاً واضحاً . فلو كوفيتش — الذى أبعده فى النهاية حلفاؤه الأغنياء — يصور ديرفيو وأوينهايم وبقية مجموعة الإسكندرية كأدوات فى يد الخديوى لم يهتموا بالشركة إلا بعد أن فشلوا فى منع قيامها ، أى إنهم جواسيس وغربون. ولا تؤيد مراسلات القنصلية الفرنسية آنذاك ووثائق متأخرة ، وجهة النظر المتطرفة هذه تمام التأييد . إلا أن الأدلة توضح أن ديرفيو على وجه الخصوص كان خادماً لإسماعيل المطيع يشغله أساساً أن يتناسب نشاط الشركة مع رغبات سموه . وإذا كان ثمة ما يصير عليه إسماعيل ، فهو أن تتخلى الشركة عن كل اهتمام بالرى .

ولم يتم هذا التغيير دفعة واحدة : وبناء على طلب إسماعيل تغير اسم الشركة إلى « الشركة الزراعية الصناعية لمصر » . وأعقب ذلك شهر من المفاوضات والتعديلات الجديده . ولم يقدم دليل الشركة للجمهور إلا فى يولييه سنة ١٨٦٤ أى بعد سنة كاملة من مفاتيحه لوكوفيتش الحكومة المصرية : وحدد رأس المال بمليون جنيه ، وسعر السهم عشرون جنيهاً يدفع منها ٤ جنيهات فوراً . ولقد كانت عملية طرح القرض غير موفقة . ولم تلتفت سوق لندن إلى الشركة بتاتاً ، ووجد المنشئون والمؤسسون أنفسهم مثقلين بكميات كبيرة من الأسهم التى لم ينجحوا أبداً فى التخفيف من عبئها . وفى أكتوبر قررت البورصة ألا تذكر أسعار أسهم الشركة الزراعية مؤقتاً .

ومنذ البداية كانت الشركة مزدوجة الشخصية : فلو كوفيتش يجوب أوروبا باحثاً عن مضخات وآلات ويتعاقد مع وكلاء فى داخل البلاد ، وديرفيو والآخرون يستوردون آلات مماثلة لحسابهم الخاص بينما يستعدون لإعادة تنظيم الشركة . وعندما عاد لوكوفيتش فى أكتوبر ١٨٦٤ إلى مصر فخوراً بنجاحه فى التعاقد على آلات جديدة ، وجد مجلس الإدارة لا يتم بهذه الأبناء . وألقى ديرفيو خطاباً قصيراً ذكر فيه المجتمعين بملاقته بالخديوى وحلر الحاضرين من خطر إغصاب الخديوى أو رجال الأعمال المحليين . وإذا كان لدى ديرفيو ما يدعو للقلق من هاتين الناحيتين ، كانت تحذيراته حقيقية ومقنعة . وفى هذا الجو تم تطهير الشركة الزراعية فدفعت

باوكوفيتش إلى منصب المراقب العام للشركة . وعين ريتشارد كوينج ( شقيق زوجة ديرفيو ) مديراً للشركة بمرتب ٣٧,٥٠٠ فرنك في العام ، وعين أنسيلين ( موظف بالانفصالية الهولندية وواحد من حاشية روسينار ) مديراً تجارياً بمرتب ٢٥٠,٠٠٠ فرنك سنوياً . وإذا صدقنا رواية لوكوفيتش ، فإن كل المجتمعين أثروا على ديرفيو وروسينار لرفض كل منهما التصويت على صنيعته . بينما أبدى كل منهما صنيعة الآخر .

وهكذا في الربع الأول من العام تخبطت الشركة في محاولاتها المضى في طريقين في وقت واحد . وزادت الصعوبات المترتبة على انقسام الإدارة بعجز الإدارة المحلية في الإسكندرية ، وإذا اتخذنا من سجلات بنك ماركوارد نموذجاً ، نجد أن الشركة الزراعية كانت مهملة في مواجهة التزامها ومتسعة في طلبات الائتمان التي تقدمها . ففي أول خطاب للشركة ، سألت الشركة الزراعية بنك ماركوارد كم من المال يستطيع أن يضعه تحت تصرفها . وأجاب البنك بمحاضرته المعتادة عن دور الائتمان كشيء مكمل للعلاقات المالية المنتظمة . وأفاد بأنه يفضل أن ينتظر ويرى قبل أن يلتزم بأى شيء . وانتظر بنك ماركوارد أربعة شهور قبل أن يرى شيئاً ، ثم وجد أن الصفتين الوحيدتين اللتين تعرض لهما كانتا من التفاهة بحيث اضطر أندويه أن يسأل الإسكندرية إن كانت هاتان الصفتان ستنهيان إلى أى شيء ذى بال .

إن الإدارة الجديدة تسلمت الشركة الزراعية في أول عام ١٨٦٥ . ونتيجة لإصرار إسماعيل من ناحية وعجز المديرين من ناحية أخرى فقدت الشركة أسباب وجودها وأصابها الجمول .

ومن حسن الحظ أن إسماعيل الذي وقف ضد الشركة أراد بعد ذلك أن يساعدها حتى يجعل منها أداته لكل لمشروعات العامة التي كان يخطط لها : تجميل مدينتي القاهرة والإسكندرية ، تجديد ميناء الإسكندرية . . . إلخ ، وقال إسماعيل إنه مستعد أن يعطى الشركة احتكاراً في هذا المجال .

وسر ديرفيو من هذا التطور في الأحداث، وتصور سلسلة من العقود تمتد في المستقبل البعيد . بكل منها يحقق أرباحاً مجزية . وكل منها يمثل فرصة لموظفي

وأصدقاء الشركة للتعامل معها. وفي اجتماع مارس سنة ١٨٦٥ أعلن ديرفيو في سرور البرنامج الجديد لمجلس الإدارة . وكنقطة بداية تتولى الشركة الزراعية شراء أعمال ف . باسقى ، مقاولون وتجار أخشاب الذين كانت لديهم عمولات من الخديوى وحده لم تدفع بعد. واتفق على أن يدخل باسقى الشركة الزراعية كمدير عام مسئول عن العمليات . إن مستقبل الشركة أصبح مضموناً على ضوء الطلبات المقدمة فعلا لها بما قيمته ٤٠٠ ألف جنيه وإمكانات طلبات أخرى قيمتها ٦٠٠ ألف جنيه. ووافق معظم المديرين باستثناء لوكوفيتش على برنامج ديرفيو ، وكذلك وافق حملة الأسهم . إن الاندماج مع باسقى كان يعنى بل يفرض انفصالا كاملا عن لوكوفيتش فقبل ذلك بثلاثة شهور ، عندما عين ريتشارد ، كوينج مديراً ، حاول المهندس النساوى أن ينسحب من الشركة ، ولكنه لم يجد من يشتري أسهمه . أما الآن - فقد كان ريتشارد مستعداً لأن يشتري هذه الأسهم ، فأعطى لوكوفيتش القيمة الأصلية لأسهمه مضافاً إليها مبلغ ألف فرنك عن ٦١٪ التي تمثل نسبته في أرباح الشركة . وعن عدد من العقود منحت له شخصياً قبل تكوين الشركة ثم رفضت الحكومة أن تنفي بها .

ووفق رواية لوكوفيتش . كان ريتشارد يتصرف في هذه المسألة كممثل لبنك ديرفيو وشركاه ، الذى بدأ في إعادة بيع هذه العقود للشركة الزراعية بربح قدره ٣٠٪ .

إن لوكوفيتش كاتب يمتاز بالمزاح المر . وقد يسبب هذا بعض الخلط في ذهن قارئه . وهو يقول عن مزاحه هذا إنه مزاح المهرج الذى يفضل الضحك على البكاء . فليس من الواضح مثلاً ما يعنيه بعبارة « ٣٠٪ ربح » وإن كان من المؤكد أنه لا يعنى سعر الشراء ( الألف فرنك ) . ولا يمكن أن يمنح الطابع الخلاق لروايته عن تاريخ الشركة الزراعية ، اتهاماته أى تأكيد . ومع ذلك فنحن نعرف أن ديرفيو وشركاه قد تنازلوا عن عقود الشركة ائتراعية بربح قدره ٥٠٠ ألف فرنك . ولم يكن يعتقد ديرفيو أن ثمة شيئاً غير أخلاقى فى مثل هذه الصفقة . فكما كتب لأندريه ، توقيع ديرفيو أن تحقق الشركة الزراعية حوالى مليون فرنك من هذه العمليات . ولكن لكي تحقق الشركة الزراعية أرباحاً كان من الضروري أن يكون لها

علماء قادرين على الدفع . ومن سوء الحظ أن عميل الشركة الأساسي كان في ضائقة مالية . وبسبب نقص الأرصدة اضطر إسماعيل إلى أن يؤجل بعض مشروعاته التي يعتزمها ، بل إن بعض الأشغال التي منحت بالفعل عقودها قد أوقفت . وهكذا أوقفت العقود التي باعها لوكوفيتش إلى ريتشارد وعقود باسيفي أيضاً . وفي هذه الحالة الأخيرة أدى رفض الحكومة لترخيص بالبدء في العمل المتفق عليه إلى التهديد باتخاذ الإجراءات القانونية ، وكان إسماعيل هو الذي اقترح فكرة دمج شركة باسيفي مع الشركة الزراعية كأسلوب في شراء مضايقيه بأموال الآخرين . ولقد تجاهل المديرين هذا الجانب من الصفة وهم يعرضون الموقف على حملة الأسهم ، ولكنهم لم يتجاهلوا هذا الجانب بعد ذلك عندما أرادوا أن يثبتوا مسؤولية إسماعيل عن خسائر الشركة .

وكان معنى هذا في الواقع أن الشركة الزراعية كانت تنفق مبالغ كبيرة على عقود يمكن أن تكون مجزية ، وإن لم تنفذ بعد ، وهي تعتمد بالكامل على كرم وزروات الحدوي . وفي نفس الوقت كانت أحوال الشركة المالية سيئة تماماً . فقد أنفق جزء كبير من رأس المال على مشروعات لوكوفيتش في الري التي تم التخلي عنها ، وأنفق جزء آخر على شراء إقطاعية بالقاهرة ما زالت في يد إسماعيل ، وكانت الشركة تنوى تقسيمها إلى قطع صغيرة وبيعها بأرباح مجزية . وبعض هذه القطع بيعت بالفعل بأثمان مجزية مقسطة على عدد من السنوات ، وبالتالي بدأت الشركة الزراعية تدخل هذا الدخل المقبل في حساب أرباحها عن الشهور لثمانية الأولى ، وتوزع الأرباح على هذا الأساس . وبضياح معظم رأس المال بهذا الشكل لم يكن غريباً أن تضطر الشركة إلى دفع ثمن شراء شركة باسيفي سندتات ، بدلا من النقد .

وكل شركة تتعامل مع إسماعيل ، كان على الشركة الزراعية أن تتعلم أن تعيش على أساس استبعاد أوراق الحكومة المصرية . وفي مايو سنة ١٨٦٥ بدأت تأخذ — كدفعات مقدمة عن أشغالها — سندتات قصيرة الأجل من وزارة الأشغال العمومية ، وخلال شهر واحد تم التخلص عن طريق بنك ماركوارد من الدفعة الأولى من هذه الضمانات التي قدمتها الحكومة المصرية من خلال بنك ديرفيو وشركاه . ولقد كان



بنك ماركوارد حريصاً على تنمية علاقاته مع الشركة الزراعية وإجداً في تزكية ديرفيو للشركة ضمناً إضافياً . أضف إلى ذلك أن هذا البنك كان يعتبر سندات الخزينة المصرية استثماراً طيباً ، إذ أن فائدتها ٨٪ بينما فائدة سندات بنك فرنسا هي ٣٪ وفائدة سندات بنك إنجلترا هي ٣٪ أو  $\frac{1}{4}$  ٣٪ : غير أن الدفعة الثانية من هذه السندات قد أثارت صعوبات عديدة . فقد أخذت الشركة الزراعية سندات لم توقع وترخص في الوقت المناسب من جانب وزير الأشغال العمومية والتمنصية الفرنسية ، وأرسلت هذه السندات في أواخر يونيو إلى ماركوارد وسحبت مقابلها دون أن تتأكد مقدماً ما إذا كان بنك ماركوارد يود أن يتكفل مرة أخرى بعملية من هذا النوع . وقد سحبت الشركة الزراعية بزيادة عن قيمة السندات تبلغ حوالى ٦٠٠ ألف فرنك ، والأسوأ من هذا كله أن الشركة ظهرت السندات باسم بنك ماركوارد ، وبذلك جعلت من المستحيل عليه أن يبيعها . كتب البنك من باريس يقول : « من المؤكد أنه لا يناسبنا أن ننادى على اسمنا في السوق لبيع هذه السندات » .

لقد كان هذا الحادث يمثل إهمالاً مفرعاً ، أسوأ بكثير من طلب الائتمان في ١٨٩٤ . وفرض أندريه قواعد قاسية على الشركة أن تراعيها . فأولاً : لن يتعامل بنك ماركوارد في السندات المصرية بعد ذلك ، وكل السندات المرسلة من الشركة الزراعية لن تقبل إلا على أساس أنها غطاء لصفقات تجارية وبضمان بنك ديرفيو . ومن الضروري أن يغطي كل سحب على هذه الضمانات بسندات قصيرة الأجل قبل حلول الموعد .

ومنذ هذه اللحظة كان رصيد الشركة الزراعية متطابقاً مع رصيد بنك ديرفيو وشركاه . وانقضت بقية ١٨٦٥ دون صعوبات بفضل المدفوعات من السندات المصرية ، التي مكنت الشركة من متابعة أعمالها التي لا تعطى ربحاً سريعاً ، مثل تجديد ميناء الإسكندرية وإصلاح القلعة وحفر ترع الري وبناء قصور جديدة . وإن حذكبير ضاع الصيف دون عمل ، وأدت الكوليرا إلى توقف كل شيء . وعلى الرغم من أن الدكاكين والمحلات قد ظلت مفتوحة بناء على طلب الحكومة لتقليل البطالة والتفمر ، لم يتحقق الكثير . وفي نهاية سبتمبر وافق اجتماع لحمة

الأسهم على أن يدفع المساهمون أربعة جنيهات جديدة عن السهم . ولقد أعلن هذا القرار في إنجلترا وفرنسا في أكتوبر . ولكن كثيراً من المساهمين لم يستجيبوا . وفي نهاية العام كانت أحوال الشركة الزراعية سيئة مرة أخرى ، ولم يكن من الغريب أن يفكر ديرفيو . وهو الذى يتدهور شخصياً . في ضم الشركة المريضة الخاضعة إلى بنكه حتى تصبح أداة في محاولاته للنهضة . وفي ديسمبر ١٨٦٥ عاد من رحلة طويلة في أوروبا وقد أعدّ خطته لدمج بنكه والشركة الزراعية في شركة جديدة تدعى « الشركة المصرية للثمن والصناعة » .

لقد كان على الشركة الجديدة أن تجمع أفضل الصفات : فهي بنك كبنك ديرفيو وشركاه . يتعامل مع الحكومة المصرية وتجار الإسكندرية والقاهرة . وهي كالشركة الزراعية — تتعاقد مع الأشغال العامة . وأخيراً فهي اتحاد تجارى يتخصص في استيراد المواد والآلات للبناء والزراعة . كما كان يحلم لوكوفيتش .

ومن وجهة نظر ديرفيو فإن للشركة الجديدة مزايا غير اقتصادية هامة . فمن بين المذكرات التى أعدها لتبرير الدمج كانت هناك واحدة بعنوان « مقدمة سياسية » . وقد أوضحت هذه المذكرة أن إنجلترا وفرنسا قد تنافستا دائماً على النفوذ والمركز في مصر . وأن إنجلترا قد كسبت هذه المنافسة اقتصادياً . لماذا ؟ بسبب الفارق في الطابع الوطنى بين البلدين :

« إن روح القروسية لدينا . وطابعنا في الاندفاع نحو نصر التقدم والمدنية . وطموحنا النبيل في تعريف شعوب العالم بالتطورات الفكرية والروحية التى نعز بها . كل هذا أدى بنا منذ حكم محمد على إلى اعتبار أنفسنا حماة مصر . إننا أقل اهتماماً بمصالحنا المادية . وأكثر انشغالا بإنهاض بلد تربطنا به ذكريات عظيمة ، ولهذا زدنا مصر لأكثر من أربعين عاماً بالمعلمين من جيشنا وبحريتنا وبالمهندسين والأطباء والأساتذة والفنانين الذين ساهموا بشكل ضخم في ادخال نسمة حياة جديدة إلى مصر القديمة المريضة لعدة قرون .

أما إنجلترا فقد استهدفت هدفاً مغايراً تماماً . فهي أقل انشغالا بالنهضة الروحية لشعب وصلت به العبودية والفقر إلى الحضيض ، ولم تر إنجلترا في نقطة مصر وطموحها الجديد إلا الجانب المادى والتجارى . لقد أغرقت إنجلترا السوق

المصري بالمنسوجات القطنية والآلات والقمم ، وبذلكاء على لا يمكن إنكاره توقعت إنجلترا الحركة الصناعية والزراعية التي كان حتماً أن تنسج إليها سياسة محمد على ولم تخش إنجلترا أن تدفع لحساب المستقبل الذي ينتظر مصر ، وأن تقدم لها المال الضروري لتحويلها .

ولا ينبغي أن نخفي على أنفسنا أن نصرف إنجلترا قد أكسبها عطفاً يفوق العطف علينا ، من جانب شعب ما زال جاهلاً وما زال يحمل علامات العبودية الطويلة . إن أفكارنا العظيمة وشاعرنا الكريمة لا تستطيع أن تنتشر على نظام يرضى المصالح المادية التي خلقها رخاء غير متوقع في أعقاب فقر مدقع .

إن هذا الموضوع يعتبر في عام ١٨٦٥ قديماً . وهو يذكرنا باحتقار نابليون « لأمة أصحاب الحوانيت » . وإن الإنسان يتساءل عن رد فعل هذا الكلام على رجل مثل الفريد أندريه .

وعلى أية حال فقد كان ديرفيو كما هو . الوطني العظيم الذي وجد في فشل بلاده تجارياً فشلاً له هو . ومضت المذكرة توضح أن البريطانيين يتكفلون بثلاثة أرباع الصادرات والواردات المصرية . وأن الفرنسيين لا يتكفلون إلا بالثمن . وصحيح أن الإنجليز يرسلون سلعاً سيئة النوع ، ولكنهم أكبر استعداداً لتكليف متبجائهم وفق النوق المحلي . أما المصدرون الفرنسيون فهم مشهورون بعدم المرونة . والبريطانيون يقرضون التقود بسخاء - ١٨٥ مليون فرنك خلال سنوات قليلة . أما الفرنسيون فما زالوا يترددون في ذكر أى قرض مصرى .

لقد شعر ديرفيو أن الوقت حان لطرح الضمانات المصرية على نطاق واسع . والشركة الجديدة تستطيع أن تقدم نفسها للجمهور وفي يدها عقود حكومية بأكثر من عشرين مليون فرنك ، وتوقعات بأكثر من ٣٥ مليوناً ، وهي عقود تحقق ما بين ٢٥ إلى ٣٠ في المائة ربحاً . ومن المؤكد أن الحكومة المصرية ليست في الوضع الذي يسمح لها أن تدفع عن هذه الأعمال نقداً ، ولكنها كانت مستعدة أن تحول السندات التي يمكن أن تباع بدورها في أوروبا . لقد أرادت الحكومة أن تدفع فائدة منخفضة على هذه الضمانات ، ٧٪ مثلاً . وكان ديرفيو يشعر أن على الشركة أن تقبل هذا . وأنها ستجد في العقود الخيرية والمزايا غير المباشرة تعويضاً كافياً لها .

كتب ديرفيو يقول : « بهذا يمكننا أن نجح في دفع الخديو إلى الطريق الذي يود بكل قلبه أن يمشي فيه ، وأن نحترك كل أشغاله » . وتضمنى المذكورة فتذكر طموح إسماعيل إلى الشهرة والعظمة ، ورغبته في أن يضع الإسكندرية وإقامته في نفس مستوى مدن أوروبا ، وفي أن يجذب الغربيين إلى بلاده . وتوضح المذكورة أنه يمكن كذلك للشركة أن تحقق ثروة في التعامل مع العملاء الخصوصيين - وعلى وجه الخصوص في استصلاح وبيع الأراضي الزراعية .

وأصبح ديرفيو مديراً لشركة الائتمان الجديدة ، وكان رأسها مليون جنيه ، بما في ذلك ٤٠٠,٠٠٠ من حملة أسهم بنك ديرفيو وشركاء الذين ربح معظمهم بالاندماج باعتباره قرصة لتحويل استثمارهم إلى أسهم لحامله قابلة للتداول في السوق . وبالمثل كان من المتوقع أن يرحب أصحاب الشركة الزراعية بالاندماج ، إذ أنه يحرمهم من الالتزام بدفع ١٢ جنيهاً عن كل سهم ٥

ويع ذلك فقد افترض أن ٤٠٪ من ملاك الشركة الزراعية سيوافقون فكرة الاندماج . وعلى ذلك لم يكن ديرفيو يعتمد على أكثر من ٢٤٠,٠٠٠ جنيه من هذا المصدر . أما إسماعيل ، المشجع دائماً على إنشاء مؤسسات ائتمان في مصر ، فقد وعد بدفع مبلغ إضافي قدره ٨٠,٠٠٠ جنيه . وأصبح المجموع بذلك ٧٢٠,٠٠٠ جنيه وهو أقل من رأس المال المعان عنه ، بل أقل من المبلغ الكافي لبدء العمليات وهو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه . غير أن ديرفيو كان واثقاً من تدبير بقية المبلغ دون عناء كبير . وأخبر أندريه أن شركات فروهلنج وجوش وكافان ، ولوبوك وشركاء والشركة التجارية المصرية وأوبنيم - نبي ، كلها مستعدة لإضافة مبالغ كبيرة إلى المبالغ التي لها في الشركة الزراعية . ثم هناك بيوت أخرى في مصر وأوروبا ذات مصالح هامة في الشركة القديمة بحيث تدعوها هذه المصالح إلى المساهمة في الشركة الجديدة .

وصل ديرفيو إذن إلى الإسكندرية مملوفاً بالثقة ، فالسنوات العجاف قد انتهت . وفي خطاب بتاريخ ١٢ ديسمبر أعلن مسروراً أن مشاكل شركته قد وُتبت ، وأنه حتى وفق أشد التقديرات تحفظاً ستبلغ شركة ديرفيو وشركاء ١٠٪ ربحاً عن السنة المنتهية في يونيو ١٨٦٥ بالإضافة إلى ١٥٪ عن التصفية في ٣١ مارس التالي . وبالإضافة إلى ذلك ، وبصرف النظر عن مصالحه الخاصة ومصالح بنكه ،

يكفيه أن يحمل في جقيقته خلاص أناس عديدين آخرين .  
 كتب يقول : « إننى أت إلى مديري الشركة الزراعية كالمنسج . فنشاطهم  
 كمنسج لنقص رأس المال ولإدارة ، وأنا أحضر لهما هذين » .  
 وكالعادة خيب الواقع آمال وحماس ديرفيو . فعلى الرغم من تأكيده لأندريه  
 أنه لن تكون هناك صعوبة في تدبير المبلغ الباقي من رأس مال الشركة المقترحة ،  
 وجد ديرفيو المستثمرين قاترين . وقد اعترف خطاب ١٢ ديسمبر بالترحيب الشديد  
 بأى مساهمة تأتي من فرنسا . وفي نفس الوقت تدهور الوضع المالى للشركة الزراعية  
 بشكل يدعو إلى القلق . فقد كان هناك تجاهل لعبوب الشركة خلال أشهر الهدوء  
 الطويلة . أما الآن فإن الجهد المبذول لإعادة دوران المعجلات فضعف تأكل الآلة  
 ذاتها .

وفي نفس الوقت لم تكن حالة بنك ديرفيو وشركاه أفضل كثيراً . فحساب البنك  
 عن العام الذى ينتهى فى ٣٠ يونيو ١٨٦٥ ، كما أعد فى نهاية ديسمبر يظهر ربحاً  
 صافياً قدره ١,٦٦٩,٢٤٨ فرنكاً ، مما يمكن البنك من دفع فائدة ٦٪ على رأس  
 المال وأرباح أخرى قدرها ٦٪ . ويمثل هذا الوضع تدهوراً حاداً بالنسبة للسنوات  
 السابقة . والأسوأ من هذا أن حساب البنك يوضح أن ربع ممتلكات البنك فحسب  
 ( وتقدر بحوالى ٢٢,٤٣٦,٥٦٠ فرنكاً ) فى حالة سيولة . أما الباقي فيتكون من بضاعة  
 وآلات مخزونة ، ومن قوارب بحارية وأراض وأسهم فى مشروعات أخرى ، ودفوعات  
 للحكومة المصرية ، وحسابات مشبوهة وسحب زائد عن الحد من الحساب الجارى .  
 وتحت هذا البند الأخير كان إسماعيل أكبر مرتكبى الإثم .

وهر الصعوبة هو عدم رغبة الحكومة المصرية والدائرة السنية فى دفع ديونهما .  
 والأو كانت محرجة مؤقتاً نتيجة توقف أوبنهايم عن دفع دفعات قرض السكة  
 الحديدية ، والثانية كانت تنتظر فى أمل أن تسفر عملية باسريه عن شيء . ولكن  
 الشركة الزراعية لا تستطيع أن تنتظر . وحاول ديرفيو أن يصلح أحوالها عن طريق  
 ائتمان كبير من بنك ماركوارد . وفى خطاب ٢ يناير ١٨٦٦ طلب ديرفيو ٥٠٠,٠٠٠  
 فرنك وحصل عليه بضمانه الشخصى ، فقد كان أندريه لا يثق فى الشركة الزراعية ،  
 واستهلك الائتمان قبل تأكيده .

وفي القصص الخرافية فحسب يستطيع الناس أن يوقفوا السلود بأصابعهم !  
ففي خلال أسبوع قرر ديرفيو أن الشركة الزراعية قد استعصت على الإصلاح ،  
وأنه من الأفضل أن تحل تماماً وأن نستصلح منها الأجزاء القابلة للاستعمال .  
وبدلاً من تصفية بنكه ودمجه في الشركة الزراعية ، قرر ديرفيو أن يصفى الاثنين معاً  
وينشئ شركة جديدة . ولهذا التدبير ميزة تقديم العملية للجمهور كصفقة بين شريكين  
متساويين . وهكذا أصبح من الواضح أن ديرفيو لم يعد سعيداً بفكرة امتصاص  
الشركة الزراعية لبنكه .

وظلت المشكلة الرئيسية هي جمع ما لماتين الشركتين لدى الخزنة المصرية .  
هنا كان لخطط ديرفيو عيوب جديدة . فقد نقل نوبار باشا من وزارة الأشغال  
العمومية إلى وزارة الخارجية ، وكان تعيين نوبار في الخارجية بمثابة مكافأة له على  
جهده في مفاوضات القناة . وقد كانت النية متجهة إلى إجراء هذه الرقية منذ  
نوفمبر أو قبل ذلك . ولكن بينما اعتمد نوبار على أنه سيظل في مقعده كوزير  
للأشغال العمومية ( كانت لدى نوبار شخصياً مصالح مالية أراد أن يكون قريباً  
منها ) إلا أن عدم دقته في قرض أوبنهم قد كلفه مقعده .

وأبرق ديرفيو بالأبناء السيئة إلى أندريه . ورد الأخير قائلاً إنه يأمل أن يكون  
ديرفيو قد استفاد من الأيام الأخيرة لنوبار في وزارة الأشغال بمنحه بعض العقود  
المفيدة . وضاع هذا الأمل . وكما اعترف ديرفيو في خطاب ٣ فبراير كان نقل  
نوبار « ضربة وقحة » .

« وما يزيد الأمر خطورة أن الدافع إلى هذا النقل هو الاتهامات الباطلة التي  
قيلت ضد هذا الصديق وضدى . فالناس يقولون إننا اتفقنا سويّاً على رفع حساب  
القواتير واقتسام المبالغ . ولقد كشفت هذه الأكاذيب بسرعة واستعاد نوبار كل نفوذه  
عند الخديو » .

ولكن تناؤل ديرفيو كان بلا أساس . فليس هناك مجتمع لا يعلق فيه مثل  
هذا الطين ، والأكاذيب يمكن أن تكون قاتلة في مؤامرات القصور الشرقية ولم تكن  
التأكيدات التي تلقاها نوبار وديرفيو . والابتسامات القلبية ، والمصافحات الودية ،  
تعني أكثر من أن لإسماعيل قد قرر أن يخفي شكوكه مؤقتاً . وفي نفس الوقت أبعد

نوبار عن كل الشؤون المالية ، ووجد ديرفيو أنه يستحيل الاقتراب من الخزنة .  
« كنت في القاهرة مع عائلتي لمدة أسبوعين . وأنا أموت كدأ من الصباح  
إلى المساء في وجه المصاعب التي أقابلها ، وأؤكد لك أنني في حاجة إلى جرعة كبيرة  
من الصبر حتى لا أهدم المنزل . فلإى جانبي توجد نوايا الخديو العظيمة والحيرة ومع  
ذلك فلست أستطيع الوصول . فكيف تكون أحوالى إذن لو كان الخديو معادياً  
لى ! ! وفى الحكومة فراغ وخمول وسوء نية إلى حد لا يصدق » .

وبينا طالب ديرفيو بالحاج بملايينه الستة من الفرنكات . وخمسة ملايين أخرى  
للشركة الزراعية لدى الحكومة . وبينما ناقش كل المسؤولين الذين كانت لديهم  
تعليمات أن يعاملوه بكل أدب ولا يدفعوا له قرشاً واحداً ، وبينما يطارد ديرفيو  
إسماعيل الذى تجمد قلبه بالافلاس المتوقع ، وباختصار بينما استهلك ديرفيو نفسه  
محاولاً أن ينتزع الماء من الحجارة ، ظهر بربى فجأة في لحظة احتياج مصر معلناً عن  
تأسيس بنك جديد مشمول بعطف الخديو .

واستاء ديرفيو وشعر بالغيرة وكتب إلى أندريه يقول إن بربى بكان من المهارة  
بحيث دفع إسماعيل إلى الاستثمار في شركته ، ولكنه سيتعلم أن يأسف على هذا الشرف  
فالخديو وضع مندوبه في البنك كأحد الشركاء النشيطين . وفى نفس الوقت  
فإن هذا الدليل الجديد على خرافة عطف إسماعيل عليه لم تزد صديقنا إلا رغبة  
في مضاعفة جهوده للبحث عن نفوذ لإسماعيل في باريس ، حتى يستطيع إسماعيل  
أن يدفع بعضها له وللشركة الزراعية .

والحق أن ديرفيو لم يكن في حاجة إلى الشعور بالغيرة . فقد فشل بنك بربى  
قبل انتهاء العام .

\*\*\*

اقتربت الكوميديا من نهايتها . وعلى الرغم من استعداد إسماعيل لأن يقدم  
تشجيعاً شفوياً ( بل إنه كتب تزكية قوية لشركة ديرفيو المقترحة ) فإن المساهمات لم  
تتوال . والمبلغ الذى توقع أن يدبره بسهولة في مصر ( ١٢٠ ألف جنيه ) ثبت أنه  
القشة الأخيرة . لقد فقد اسم ديرفيو كل سحره ، ورجال الأعمال الآخرون كانوا  
أيضاً ينتظرون ليجمعوا مالهم عند إسماعيل . وثبت أن بنك ماله وبيرييه لا يودان

المساهمة في الشركة الجديدة ، بل إن بعض حملة الأسهم في بنك ديرفيو وشركاه ، الذين افترض تأييدهم للمشروع ، كانوا ينتهزون الفرصة للهرب . وفي ١٧ مارس أى قبل انتهاء المدة المحددة بإسبوعين لتكوين الشركة الجديدة تقدم بعض حملة الأسهم في الشركة الزراعية طالين محاكمة رئيس مجلس الإدارة بتهمة سوء استخدام وظيفته .

وهكذا وقعت إرادة الله . وفي خطاب بتاريخ ١٩ مارس كتب ديرفيو إلى أندريه عن " أيامه الصعبة " يقول : —

« تخيل أنه كان على أن اظهر أمام محكمة البرليس في القنصلية الفرنسية منهما بالتفريط وسوء استخدام الثقة ! يبدو لي أنني كنت في حلم وكابوس مفزع » .  
وصحيح أن ديرفيو كسب القضية ولكن المحاكمة فرضت صداماً بين أصدقائه ومدعى صداقته . ومات عدد من الأوهام خلال هذه العملية . أنه يقول « إن الامتحان الذي قبلته بارتياح كامل يثير اشمئزازي رغم ذلك من أناس وأشياء في هذا البلد . وإذا أضفت إلى ذلك عدم تقدير الخديو لوفائي المخلص فإن كل ذلك يجعلني أتخلى عن فكرة إنشاء شركة جديدة . » وانتوى ديرفيو تصفية الشركة الزراعية وتحويل العقود المتوقعة إلى أوبنهايم وأن يظل بقية مدته كمدبر لشركة ديرفيو وشركاه « أرجو أن تخبر ديبان أنني لن أكون أسفاً إذا لفت نظر م . بهيك إلى هذه المسألة » .

وهكذا بدأت عملية « صلب » ديرفيو ، الذي عاد إلى مصر منذ ثلاثة أشهر فحسب « وكأنه المسيح ! » ، كما وصف نفسه !



## الفصل الثالث عشر

### الفرع

كان أندريه حزينا تماماً لكارثة صديقه . ومن حسن الحظ أن القدر يعوض قليلاً ، وربما لا يكون أمراً سيئاً — لكل الأطراف المعنية — أن يتمخلى ديرفيو عن مشروع الاندماج وأن يترك الشركة الراهنة تمضى كما هي . وفي ٢٧ مارس ١٨٦٦ كتب أندريه يقول : « إن التفاصيل القليلة التي عرفناها عن هذه المؤامرة القذرة كافية لأن نقدر شعور الاشتزاز الذي أحسست أنت به . والرغبة التي تملكك في أن تنفض الغبار عن قدميك بسبب الحقد والشايات التي لم تنجح ، بعون الله ، وإن كان شنيعاً أن يحس الإنسان أنه محاط بها » .

غير أن أندريه كان قلقاً على الشركة الزراعية ، وكان هناك ما يدعو إلى ذلك . فبنك ماركوارد حوالى ٨٠٠ سهم في الشركة الزراعية ، دفع عن كل سهم منها ٨ جنيهات فحسب ، ومعنى هذا أن البنك لن يخسر ٦٤٠٠ جنيه استثمرها فعلاً فحسب ، وإنما سيخسر أيضاً بالإضافة ٩٦٠٠ جنيه عن ضمانه اثني عشر جنيهًا للسهم . وإذا كانت أرباح البنك الصافية سنوياً لا تزيد عن مليون فرنك ، فإن خسارة ٤٠٠ ألف فرنك تعتبر ضربة قوية ، وإن لم تكن كارثة . أضف إلى ذلك أن الشركة الزراعية كانت مدينة — لبنك ماركوارد — على الحساب الجارى بحوالى ٢٠٠ ألف فرنك . ورغم أن هذا المبلغ قد غطى بضمان ديرفيو اشخصى ، إلا أنه ظل مصدراً للقلق . فديرفيو ليس محصناً من المتاعب ، وهو شخصياً يملك ١٧ ألف سهم في الشركة الزراعية أى ٨٥٪ من رأس مال بنكه .

وأراد أندريه أن يخرج من هذه الورطة ، بأسرع ما يمكن وبأقل ما يمكن من الآلام . وفي نفس خطاب ٢٧ مارس أوضح أنه يستحيل على الشركة الزراعية أن تنفذ التزاماتها محققة مكسباً ، وأن الأمل الوحيد هو بيع الشركة إلى « طرف ثالث » . يتم « التنازل له عن الطلبات والاتفاقات والامتيازات والمزايا الأخرى بأقل الخسائر » .

ولم يكن هناك غموض فيما يعنيه أندريه بالشخص الثالث . فهو يقول في خطابه « قلنا لم أن يتخذ الخديو إجراءً يساعد مساهميك سيئ الحظ على الخروج من المأزق دون افتضاح » .

والحقيقة أن معظم هذه النصيحة لم يكن ضرورياً . فالشركة الزراعية أوقفت عملياتها في فبراير ، ولم يمض على خطاب ٢٧ مارس الكثير حتى اضطرت الشركة إلى وقف الدفع . وكان أوبنهايم سريعاً في التصرف في مستوى الموقف ، إذ بينما كان المساهمون الآخرون يصرخون ويغضبون ، اتفق أوبنهايم سرّاً مع الخديو على أن يبيع له نصيبه الكامل ( ٩٠٠٠ سهم ) في الشركة بخمسة . ومع ذلك فكل هذا لم يكن كافياً لكبت حماس ديرفيو . ولقد أدهش أندريه أن خطابات ديرفيو إلى شقيقه في باريس تبين أنه كان يفكر في مشروع ضخم لامتصاص الشركة الزراعية ، وبامتصاصها يتغذها . وفي ذلك تحدث ديرفيو إلى إسماعيل ، وكانت النتائج كالعادة : حديث عن إعادة تنظيم الشركة ، قرض كبير ، وخطط جديدة لعظمة هذا الفرعون العصري ! .

وشعر أندريه أن الموقف لا يسمح إلا بالحديث الصريح مع ديرفيو . وفي ١٧ أبريل كتب إليه خطاباً يعتبر من أشد خطاباته حدة . وبدأ الخطاب هادئاً مكرراً عطفه على صديقه في متاعبه الشخصية ، ثم دخل في صلب الموضوع . وعدد نقاطه واحدة بعد الأخرى : فالشركة الزراعية قد انتهت ، وسمة الأعمال المالية والتجارية المضرة قد أصيبت بضربة عنيفة . ومن وجهة نظر العالم الخارجي يعتبر ديرفيو وأوبنهايم ( وخصوصاً ديرفيو ) مسئولين عن تصرف — أو بالأحرى سوء تصرف — الشركة ومصيرها الأخير . والشركة الزراعية ليست حالة استثنائية .

لهي واحدة من عدد كبير من مثل هذه المشروعات ، كلها نشأت برعاية الخديوي وبركاته ، وكلها فشلت بدون استثناء . والخديوي رجل خبير في ابتزاز كل من حوله بوعده بالفارغة . وقد حان الوقت أن يدرك ديرفيو أن السراب هو السراب وأن يتوقف هذا الجري الجنوني وراء ذهب كان دائماً بعيداً عن متناول يده . وباختصار فإن على ديرفيو أن يصني أعماله بشرف الآن قبل أن يصبح ذلك مستحيلاً . أما عن إسماعيل فينبغي أن يفهم أن ماضيه يلزمه بإفقاد الشركة الزراعية وأن مستقبله المالى يعتمد على تصرفه في

هذه المسألة . ولينس «سماعيل فكرة قرض جديد : « إن المرء يكون تركياً إلى الأعماق إذا كان يحلم بأن يطلب قرضاً من الناس للمرة الرابعة خلال ثمانية عشر شهراً ، وفي أعقاب قرضين فاشلين تماماً ، وعند ما يكون المدين يفضل إشهار السكين على رقاب الناس كأسلوب في مواجهة التزاماته ، ويلعب مع الدائنين كما يلعب الفار مع القط . »

ويوضح الخطاب أن على ديرفيو : في الوقت ذاته . أن يفكر في شركته الخاصة : « لقد أصيبت شركتك في سمعتها وعلامتها . وأفضل مساهميك يحاولون الانسحاب . . . إن اسمك محل مناقشة . وما دام أوبنهايم قد انسحب من الميدان ، فأنت وحدك فيه دون تأييد . وجهاً لوجه مع كل شيء . كيف إذن تعيد كل شيء إلى المركز القوي ؟ يشغل نفسك بأعمال شركتك ، بتكريس كل الوقت الذي ضاع في السياسة لأحلام المشروعات العامة العظيمة لشركتك . بتضييق ارتباطاتك ، برفض أى عملية بعيدة خطيرة : بإشعار الحكومة أن عليها أن توقف اندفاعها . وأن هذا هو شرط تعاونك . وعليك أن تهتم في المرحلة القادمة بالأعمال المالية العادية . ولن تندم على ذلك » .

وفي نفس الوقت كان أندريه يتخذ إجراءاته الخاصة . فطلب تفصيلات أكثر عن حقيقة حساب ديرفيو : أوراقه وكمبيالاته والتزاماته وأصلها وعناصر الحسابات المدفوعة له . ونبه إلى الدفع الضخمة المدفوعة للحكومة مقلداً والتي تبلغ حوالى نصف رأس مال ديرفيو والسائل . وذكر ديرفيو أن حسابه مع بنك ماركوارد قد ظل راکداً منذ مدة . وإن سمجه فوق رصيده بحوالى ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف فرنك قد اتخذ طابع الائتمان الدائم . وأنه لا بد من وقف هذا . « إننى أقترض أنك ستستخذ الخطوات الضرورية لكي لا تكون مديناً بعد ذلك إلا عرضاً ، وبمبالغ أكثر تواضعاً » . كذلك حذر أندريه ديرفيو أنه لن يقدم أى ائتمانات على « الأرصدة التركية ، أو برزخ السويس ، أو أى أشياء بائنة من هذا النوع » . وإذا أراد ديرفيو أن يدخل في صفقات من هذا النوع لحساب إسماعيل . فعليه أن يحصل على نقد عميله الخلدو ، وسيصر أندريه على النقد في باريس .

لقد أنصف أندريه صديقه عند ما حذره أنه لا يستطيع أن يعتمد في وقت

الضيق إلى نفس المساعدة التي أخذها في وقت الرخاء .

فجوهر العمل المصرفي السليم الحافظ هو أن تقدم أقصى المساعدة لمن هم أقل من غيرهم احتياجاً لها . ولا غبار في أن تقرض النقود ، بضمانات جيدة ، لعملاء أثرياء يحتاجون إلى أموال جديدة لكسب أموال جديدة . أما الذي لا ينبغي أن يحدث فهو أن تقرض نقود لعملاء يحتاجون إلى المال كي لا يفقدوا مالا آخر ولقد انتقل ديرفيو من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية .

ويختتم أندريه الخطاب بفقرة طويلة لطيفة : يؤكد فيها له أنه لا يزال يتق فيه . لقد كان في إمكانه ألا يكتب كل هذا لولا أنه مقتنع أن ديرفيو سيستطيع في سهولة أن يستعيد نفوذه وازدهاره بالتركيز على الأعمال المصرفية التجارية المعتادة وتجنب « الطريق المحموم » . طريق تمويل الخديو . ولكن هذه الكلمات المعسولة لم تخفف كثيراً من تأثير الخطاب .

وفي نفس اليوم أرسل بنك ماركوارد مذكرة إلى ديرفيو وشركاه يذكرهم أنه ينتظر في أي لحظة منهم تسديد بعض هذا العجز ، الذي لم يكن يلفت نظر أندريه منذ سنتين . وفي اليوم التالي ، في ١٨ أبريل ، أرسل بنك ماركوارد خطاباً إلى ديرفيو يطلب منه تسديد حساب الشركة الزراعية الذي انخفض إلى ٧٥,٩٨٣ فرنكاً . وإذا كان ديرفيو قد ضمن ائتمان هذه الشركة ، فقد شعر البنك في باريس أن على ديرفيو أن يدفع ، ثم يضمن حساباته مع الشركة الزراعية وفقاً يشاء .

• • •

وفي الإجابة على تأنيب أندريه ونصائحه . لم يكن أمام ديرفيو إلا أن يقول أن الأحوال ليست بالسوء الذي تبدل به . وفي خطاب بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٦٦ يشكر ديرفيو صديقه على « عواطفه الودية » في خطابه بتاريخ ٢٧ مارس ، قائلاً : « يشعر الإنسان بالسعادة — وهو يحتاز ظروفاً صعبة مؤلة — عندما يرى دليلاً على صداقة وفيه ومخلصاً كصداقتك » . وأكد ديرفيو انخفاض العجز في مسحوباته ، وأن هذا العجز سينتهي تماماً بمدفوعات في الطريق إلى أندريه . ولكن خطاب ديرفيو كان اعترافاً بضعفه . رغم أنه .

لقد اعترف أن حساباته كان بالفعل راكداً . ولكن السبب في ذلك أن « شريكه

العزیز ، جالو قد رفض دائماً كل ائتمان حتى للمساهمين في البنك ، وأن هذا هو السبب في اضطرابه إلى شراء نصيب أحد حملة الأسهم ، وقد اقترض ديرفيو من إسماعيل المبلغ المطلوب للشراء وهو ٣٢٥,٠٠٠ فرنك . وثمة مساهم آخر بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ فرنك ( واسمه دومريخر ) أراد سلفة بمائة ألف فرنك ، ولما رفض جالو قرر أن يبيع نصف أسهمه . ومن حسن الحظ أن ديرفيو قد أقنع جالو بإعادة النظر في السلفة . هذا هو كل شيء ، وليس هناك آخرون يريدون الانسحاب من البنك ، وإن كان بعضهم قد أوضح أنه سينسحب في حالة أى توسع أو إعادة تنظيم . وفي نفس الوقت كان ديرفيو يعتقد أن موقفه قد تحسن كثيراً . فالحساب المشلول من رأس المال في أشياء مثل أسهم الشركة الزراعية والشركة التجارية والمحالج في الداخل وإقطاعية بالإسكندرية ، لا يتعدى الثلث . أما الباقي فهو سائل : نقد وعقارات ومبالغ لديرفيو قابلة للاسترداد لا يزيد ما عند الحكومة المصرية منها عن ٢ ¼ مليون فرنك . وعندما يحل شهر مايو لن يكون ديرفيو مديناً لأحد على الإطلاق .

أما عن الشركة الزراعية فقد اعترف ديرفيو أنها أمر آخر . إن ديرفيو يقر بسوء إدارتها ، وتلك كانت غلطته : فقد كان مسافراً في الخارج لمدة ستة شهور ، وقد سمع المسئولون عن إدارتها ( باسيفي ، أنسلين ، ريتشارد - كونيغ ) للشركة أن تمضي إلى الحميم . ولقد اجتمع عجز الإدارة ووباء الكوليرا وعجز الحكومة عن الدفع لما تم من أعمال فأدى ذلك إلى انهيار الشركة .

وعند عودته بذل ديرفيو كل جهده لاتخاذ الموقف . وفي آخر لحظة طلب من الخديو فرضاً لتسهيل عملية السيولة . ووافق إسماعيل ثم تراجع . ومن ناحية أخرى دفعت الحكومة بالفعل نصف مبلغ المائتي ألف جنيه المدينة به للشركة . ومن سوء الحظ أن النصف الآخر لم يدفع في انتظار إعداد حسابات الدقيقة ، غير أن ديون الشركة الزراعية لا تستطيع الانتظار . « إن الأتراك لا يفهمون هذا » . وكما يقول ديرفيو فلإن إسماعيل كان يشعر أنه « يفعل الكثير » عندما يقول للعالم إنه مسئول عن عدم حدوث أى خسارة لمساهمي الشركة الزراعية .

وعلى الرغم من أن ديرفيو غير راض عن موقف إسماعيل ، إلا أنه لا يستطيع

أن يتخذ الموقف الحازم المبدئي الذي تقول به باريس . واعتقد أن الأفضل أن يبدأ في مفاوضات تفصيلية مع إسماعيل بدلا من الضغط من أجل حل حاسم . وقد شعر ديرفيو أنه من الأنسب تصفية وضع الشركة الزراعية قبل سؤال إسماعيل التدخل لحماية مصالح المساهمين . ولا يشك ديرفيو في أن إسماعيل سيرعى مصالح كل واحد في نهاية الأمر . وفي هذا المجال أشار إلى ما حدث لأوبنهايم ( عندما اشترى منه إسماعيل أسهمه ) . وليس هذا العمل علامة سيئة كما يظن أندريه ، الذي يفكر بعقلية المسافر على سفينة تغرق ، ينظر خائفاً دوره في النجاة بينما يتركها زملائه في قوارب النجاة . بل على العكس ، فديرفيو الذي يعرف مصر أفضل مما يعرفها أندريه ، يعتبر موقف إسماعيل في مسألة أوبنهايم دليلاً على الاعتراف بالمسئولية « وهو الدليل الوحيد على مشاركة الخديو في العملية » .

ويختتم ديرفيو الخطاب بفقرة مترددة طموحة :

« سأنتهي خطابي قائلاً إنني واثق أننا سنخرج من هذه المسألة المحزنة ، التي أصبحت تمسني شخصياً أكثر من أي شيء آخر . كيف ؟ لا أستطيع أن أعرف بعد ، وربما كان الحل هو أن يعيد الخديو شراء كل الأسهم ، أو ربما بإعادة تنظيم مع امتيازات أشغال كبيرة بضمن الدفع فيها بطريقة ما محددة . وفي الحالة الأخيرة لا بد من قرض ، وما تقوله لي أنت يجعلني أعتقد أن مثل هذا الحل ليس ممكناً حالياً » .

إن المرء يكاد يسمع ديرفيو يتهدأ أسفاً في آخر هذا الخطاب ، ولقد استهدف خطاب ديرفيو أن يجيب على انتقادات أندريه ويهدئ مخاوفه . ولكن عندما يقرأ المرء هذا الخطاب لا بد أن يتساءل : كيف توقع ديرفيو أن يؤدي خطابه إلى هذا الهدف ؟ فتفقيمه لممتلكاته مثلاً ، الذي وضع فيه المليونين ونصف مليون فرنك التي كان إسماعيل مديناً بها له كصدر سائل ، لا بد قد جعل الممول الباريسي يرتعد ، ثم هناك الخمسة عشر ألف فرنك التي أقر بها ديرفيو والتي تمثل ثلث رأسماله متجاهلاً التزاماته بأثني عشر جنيهاً عن السهم . أما عن حافظته المالية وحساباته وبضائعه الغير مسماة و « السوائل » الأخرى فلإن عجز ديرفيو عن تدبير ٣٢٥,٠٠٠ فرنك نقداً لشراء أسهم دورنجر حقيقة كافية بذاتها لتوضيح الموقف . وأخيراً ، وربما هذا

هو أشد ما يزعج ، فإن السطور الأخيرة في خطاب ديرفيو توضح أنه لم يتخلص بعد من أوهامه ، وبدأ أندريه يعتقد أن صديقه غير قابل للشفاء .

• • •

وهكذا فإن محاولة ديرفيو المهالكة في التفاوض اعتمدت على الافتراض الخرج لشركات الضالعة مع البنك مستحل مشاكلها بطريقة ما وستخرج سليمة من أزمة . فالشركة الزراعية ليست إلا واحدة من مشاكل ديرفيو .

فهناك أيضاً شركة شقيقه ديديه ، ج . ديرفيو وشركاه ، المدينة بمبالغ كبيرة لرجال صناعة ومورد آلات شحنت فعلاً إلى مصر للشركة الزراعية والحكومة المصرية . وإذا كانت الجهتان عاجزتين فعلاً عن الدفع ، كان على شركة ديديه أن تدبر المال عن طريق آخر أو تتوقف .

وفي الظروف العادية لم تكن مثل هذه الديون تمثل عقبة جدية ، فقد كان هناك دائماً فارق زمني بين الإرسال من أوروبا والتحويل في مصر ، بالنسبة لشركة ديديه . ولهذا واجهت الشركة المشكلة عن طريق ائتمانات من بنك ماركوارد - أندريه بباريس ، وأرل - دوفور في ليون ، وكافان - لوبوك في لندن ، وبيوت مماثلة في ليفربول وزيورخ ومالها وس وراكز أخرى في مقدمتها بنك أدوارد ديرفيو وشركاه بالإسكندرية . ولقد كان هذا البنك الأخير ، بسمعه وعلاقاته مع بنك ماركوارد ، هو الذي مكن شركة جديدة برأسمال متواضع ( ٢٢٥,٠٠٠ فرنك ) كشركة ديديه أن تحصل على ائتمانات بلغت أكثر من مليون فرنك من بيوت مالية تعتبر أفضل بيوت أوروبا . وكان بنك ديرفيو وشركاه هو الذي عمل كوكيل وحام لشركة ديديه - ديرفيو في صفقاتها المصرية الصعبة البغيضة . فأوجد لها العملاء وحصل على الطلبات ، وجمع قيمة القواتير ، وقدم الأرصدة مراراً وفي سخاء في مقابل مبيعات أو مدفوعات متوقعة ، وتفاوض وطالب بالديون باسمها .

أما الآن فقد نضبت كل مصادر الائتمان . وأصبحت البيوت التجارية في إنجلترا والقارة عاجزة عن المساعدة أو غير راغبة فيها . وأندريه - الذي سمح دائماً لجوستاف ديرفيو أن يسحب كما يشاء على حساب أخيه - بدأ يشعر بالقلق من الضامن أكثر من المقرض . والأكثر من ذلك أن في هذه المرة لم تكن مسألة

ديديه - ديرفيو هي مسألة تأخير في الدفع فحسب ، وإنما هو احتمال ألا يكون هناك دفع على الإطلاق .

ورغم مصاعبه لم يكن ادوارد ديرفيو يتوى انتخل عن شقيقه . ورغم كل اهتمامه بذاته وأثانيته (فديرفيو ليس إلا بشراً) كان مخلصاً في ولائه ووفائه لعائلته . وكل ما يملكه من أرضة وضعها تحت تصرف جوستاف . والأكثر من ذلك أن ديرفيو كان مستعداً أن يلقى في المعركة بثروته الشخصية ، وهي غير موارده كمول . كتب إلى أندريه بتاريخ ٢٦ أبريل يقول : « إنني أطلب منك إذن باسم أخي استمرار الائتمان الذي قدمته له . وسيكون هذا بضامتي الشخصية . وإذا كان هذا الضمان غير كاف لأسباب تتعلق بشركائك فلنني أوافق على أن يكون هذا برهن الأرض التي أملكها في مرسيليا التي تساوى على الأقل ٣٥٠,٠٠٠ فرنك » . وفي هذا كان ديرفيو مناوراً ماهراً ، فهو يعرف أن أندريه وشركاه سيمرعون بالاستفادة من أى ضمان يقدمه ديرفيو .

وازداد الموقف سوءاً خلال الأسبوعين التاليين . مرة أخرى تجمعت متاعب أوروبا لتصيب مصر بالكوارث . فسوق النقود ، الذي كان مشدوداً طول الشتاء ثم تحسن في مارس إلى حد ما ، قد عاد إلى التوتر مرة أخرى . وفي هذه المرة كان العلاج غير مناسب بالتأكيد . فبعد ثمانية عشر شهراً من الهبوط الذي تخللته أزمات غير منتظمة ، لم يكن لدى السوق غير قوة قليلة محزونة ، وكان كافياً أن تنتشر إشاعة سيئة أو تحدث تصفية مفاجئة ، حتى يمشو السوق على قدميه .

وفي ٢٦ أبريل أرسل بنك ماركوارد - أندريه إلى كل مراسليه في مصر يطلب منهم ألا يرسلوا إليه أى أوراق مالية خاصة باتحاد التجارة والائتمان الإمبراطوري أو بشركة التجارة المصرية أو بشكل عام أى شركة إنجليزية مساهمة . وهكذا أصبحت كل المخلوقات العجيبة التي ولدت من الرواج القديم متوضوعة في القاعة السوداء . وفي الإسكندرية توقفت كل البيوت التجارية الخاصة التي اعتمدت على هذه الشركات في الائتمان وانتظرت بأمل أن تنتهي الزوبعة في أوروبا . وفي نفس الوقت تحولت هذه البيوت إلى إسماعيل بحثاً عن المساعدة . فمن النادر أن تكون هناك شركة من أى حجم في مصر لم تربط جزءاً كبيراً من رأسمالها على هيئة سلف



للوانى وحكومته . وبلغت الزيادة فى مسحوبات إسماعيل وحدها من البنوك ما بين ٢٠ إلى ٣٠ مليون فرنك .

ومن سوء حظ هذه البيوت والمصرفيين الذين حاولوا أن يستردوا أموالهم «السائلة» أن الخزائنة الخاصة والخزائنة العامة كانتا فارغتين . وفضل إسماعيل أن يتجاهل مناشدات ورجاء مقرضيه ، بدلا من المواجهة . وإذ كان إسماعيل قد أخذ كل قرش أمكن أن يجده ، فقد نقل السلطة إلى مجلس وصاية وأبحر إلى القسطنطينية ليشتري من الباب العالى امتياز انتقال العرش إلى أقرب خلفه . فالأرصدة التى فى يده لا تسمح أن يفعل شيئا من أجل مجتمع رجال الأعمال فى مصر ، إذ ستفقد هذه الأرصدة فى بحر من المطالب . وبالإضافة إلى ذلك فإن أى مساعدة لبعض الشركات المحظوظة ستؤدى مشاعر الشركات الأخرى وستؤدى إلى صعوبات جديدة . والأفضل إذن هو أن يترك كل المقرضين يعانون سوياً بشكل ديمقراطى . وأن يستخدم المال القليل المتاح لغرض قريب إلى قلبه .

وبدأت الإسكندرية تغلى . فإذا كانت قروض الخلدو فى أوروبا لم تنجح فهذا من سوء حظها ، ولكن مقرضيه يريدون استرداد أموالهم . وحتى ديفريو جمع أطراف شجاعته قائلاً لأندريه فى ٩ مايو «نحن جميعاً ننتظر بفارغ الصبر عودة الخلدو . إن قناصلنا مصممون على دفعه إلى تسوية كل ديونه لدى التجار الأوروبين . ولن نقبل منه أوراقاً بل نقوداً ، وعليه أن يدبر هذا من جيوب الفلاحين الذين أخذوا فى إختفائها لسنين طويلة » .

• • •

ظل يوم ١١ مايو سنة ١٨٦٦ مذكوراً زمنياً طويلاً فى سوق لندن باسم «الجمعة الأسود» . فى هذا اليوم انهارت شركة «الكورنر هانس» العظيمة ، وانهار معها الانتعاش الذى عرفته السوق فى السنين الأولى بعد ١٨٦٠ . وبدأت المذبحة .

وتلت ذلك تصفية عامة ، وارتفع سعر الفائلة فى البنوك إلى ٧٪ فى اليوم الثالث ، ثم إلى ٨٪ فى اليوم الثامن ، ويتوقف شركة جبرى ارتفع السعر إلى ١٠٪ خلال ثمان وأربعين ساعة وظل كذلك طيلة ثلاثة شهور ، ولم يحدث مثل هذا بعد ذلك

إلا خلال الحرب الكبرى .

وفي ١٧ مايو ، بعد أسبوع مرهق في لندن جرياً وراء مصالح شركته ، عاد الفريد أندريه إلى باريس وجلس يكتب إلى ديرفيو خطاباً يخبره فيه بالأبناء السيئة . والنصف الأول من الخطاب يصف الكارثة : ملايين من القرنكات ضاعت في ضمانات وسلع ، إفلاس الشركات المالية ، الشلل الذي أصاب الأعمال في إيطاليا وبروسيا والنمسا وروسيا . أما فرنسا فقد صمدت مؤقتاً . وخصص باقي الخطاب لمشاغل مباشرة : مثل علاقة ديرفيو وشقيقه بماركوارد . وقال أندريه إنه مستعد أن يساعد جوستاف ديرفيو في حدود معقولة مع اعتبار الظروف القائمة والبت في الأمور من يوم لآخر ، ما دام ادوارد متعاوناً . وهذا الشرط كان يعني أن على إدوارد ديرفيو ألا يدفع بأوراق مالية غير مضمونة ، وألا يسمح على عملية القناة ، وألا يرسل سندات مصرية . وهذا الشرط يستبعد في الحقيقة كل الأوراق المالية الموجودة في حافظة ديرفيو كما يستبعد ٩٥٪ مما هو متاح في سوق الإسكندرية . وكالعادة حاول أندريه أن يخفف وقع الضربة بكلمات قليلة تحمل معنى الاعتذار :

«إنني كما تعرف لست منزعياً في العادة، بل إنني أميل إلى الموقف المضاد ولا أعرف شيئاً أسوأ من إثارة المخاوف المتعجلة لدى الآخرين . ولكن الموقف حالياً ليس كذلك . إن ثمة أشياء كثيرة خطيرة يخشى منها وينبغي الاستعداد لها بكل الأسلحة . وإذا تحولت الأمور إلى وضع أفضل مما نعتقد ، انتعشت التجارة بسرعة ولن نكون أسفين على حرصنا حتى إذا كان قد فرض بعض التضحيات » .

وبعد خطاب ١٧ مايو وردت برقية تحرم أوراق قناة السويس المالية وسندات الخزنة المصرية ، وتساءل ديرفيو ( وهذا هو الأخطر ) ألا يسحب على الإطلاق حالياً . وإذا حرم ديرفيو من معينه الأساسي اضطر إلى بيع جزء كبير من ضمانات تجارة كبيرة وأن يشحن النقود إلى أوروبا . وليس هناك أبهظ من هذا الأسلوب في الدفع . وفي نفس الوقت تمثر ديدنيه - ديرفيو - في كل شهر كان يحل موعد في الدفع ، وبدا أن آخر مايو على وجه الخصوص وقت صعب : وأندريه يسأل ديرفيو أن يعد كل الأوراق الضرورية لرهن أرضه في مرسيليا ، وإدوارد ديرفيو بدوره يستعطف

صديقه أن يستمر في مساعدة أخيه .

إن ديرفيو وشركاه لم يكونوا الوحيدين في هذا الموقف البائس ، فكل رجال الأعمال في مصر كانوا في بلبلة كاملة : فكل إنسان يحاول أن يجمع ، وكل إنسان لا يريد أن يدفع : أما البيوت الوظيفية ، التي هي أقل حساسية لسمعها من البيوت الأوروبية ، فقد أعلنت ببساطة إفلاسها : وتناضل الأوروبيون ، ومثل مجموعة من الأفراد جمعهم البحر العاصف وهم لا يعرفون السباحة ، حاول كل منهم أن يشد زميله إلى أسفله لكي يتخذ نفسه . وكان الكأس قد فاض بالشركة الزراعية ، وتدهورت أرباحها بسبب توقف شركة الائتمان التجارية الإمبراطورية في ١٢ مايو : إذ كانت الشركة الزراعية قد سددت إلى بنك ماركوارد ١٠٠,٠٠٠ فرنك بكمبيالات على شركة الائتمان : ولقد رفضت الكمبيالات بالطبع ، ثم تولى أندريه تغطية الموقف وطلب من ديرفيو أن يغطيه وفقاً للضمان الذي قدمه : أما البنك الإنجليزي - المصري فقد وجد نفسه مضطراً إلى إغراق كمية كبيرة من سندات الدائرة السنية لمواجهة التزاماته المباشرة ، ولكن تكرار مثل هذه التضحية أمر لا يمكن التفكير فيه ، فالبنك على وشك التوقف : وفي ١٩ مايو انهار البنك الأوربي آخذاً معه - على الأقل - أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرنك من مصادر ديرفيو المحدودة ، وتولى أندريه التغطية كالعادة وطلب التسديد الفوري :

وبعد الشركة الزراعية والبنك الإنجليزي - المصري كانت الشركة التجارية المصرية قد أصيبت بضربات عنيفة من جراء الأزمة . وبدأ مستقبلها أسود حتى من خلال عوينات وردية اللون : فقد كانت دائنة للحكومة المصرية بمليون جنيه ، ووربطت مليوناً آخر في عمليات المضاربة بضمان القطن وغيره من الضمانات الغير سائلة : وكان جزء كبير من رأسمالها مودعاً في الشركة الزراعية التي عقد انهيارها الموقف المعقد أصلاً ، وإذا ووجهت الشركة بحلول مواعيد الدفع ولم يكن في يدها غير ثروة غير قابلة للاسترداد ، اضطرت الشركة أن تطلب من المساهمين دفع ٣ جنيهات أخرى عن السهم : ولكن اختيار التوقيت في هذا الطلب كان سيئاً : فالأسهم الموجودة في السوق لا تقبل البيع بأي ثمن ، وعندما عادت إلى مستواها مرة أخرى كانت تقبل بصعوبة بأقل من ٥٪ عن القيمة المدفوعة .

وثمة أسباب عديدة لكثافة الشركة التجارية ، ومن أهمها سوء إدارة المسؤولين الذين تطلعون إلى بعثة أموال الشركة . وكما يقول هـ . كاي أحد مديريها في لندن « إن ما نعانى منه ينتهى أخيراً إلى هذا : أخذ مديرونا في الإسكندرية على عاتقهم عمليات أكثر مما ينبغي ، عمليات ليست سيئة في حد ذاتها وإن كانت جمدت جزءاً كبيراً من نقودنا ولا سيما في ضوء المعونة التي كان علينا أن نقدمها للشركة الزراعية بشكل مباشر أو غير مباشر » . وبالمقارنة بذلك كانت متاعب الشركة مع الخزانة المصرية ليست إلا ملحاً على جرح قاتل :

ومثل هذا الجرح كان من المحتم أن يكون قاتلاً في أى مكان باستثناء مصر فهناك عملت الشركة بسرعة على أن تجعل من الشيء الثانوى شيئاً رئيسياً وأن تضع كل مصاعبها عند باب إسماعيل : وتقدمت الشركة بشكوى رسمية ، إلى القنصلية البريطانية بهذا المعنى وذكرت أمثلة على ذلك :

( ١ ) عجز الخزانة عن أن تدفع قيمة العمليات التي تمت بعقد شفوى من الحديد ، وكان واضحاً أن مجلس الوصايا متردد في تسديد مبالغ تدعيها الشركة في ظل غياب الطرف الآخر :

( ٢ ) مسئولية الحديد في « فشل » قرض قيمته ٧٠٠ ألف جنيه إلى عمه حليم باشا ، وهو قرض كان من الصعب أن يفشل لأنه لم يكن مزعماً طرحه في السوق . وفي نفس الوقت تحرك القنصل الفرنسى للعمل بناء على طلب رجال الأعمال الفرنسيين الذين كان من المحتم أن يصيهم سقوط الشركة التجارية المصرية . وهؤلاء كانوا يكونون مجموعة قوية ، وإذا انهارت الشركة التجارية لإنهار معها نصف البيوت المالية الخاصة بالإسكندرية .

وانتظر كل فرد عودة الحديد . إن الحديدى ترك مصر في آخر أبريل في الوقت المناسب : وفي خلال أسبوعين بدأت البيوت المالية بالإسكندرية تطالب بالسداد الفورى . ومنذ حوالى ٥ مايو أضاف قناصل الدول أصواتهم إلى أصوات مواطنهم : وكان أعضاء مجلس الوصاية في حيرة ، فالخزانة فارغة ، وكثير من المطالب تعتمد على ارتباطات شقوية مزعومة من جانب الحديدى الغائب . وفي ديكتاتوريات الشرق لا يتصرف الوزراء عادة وفق مبادئهم ، أضف إلى ذلك أن إسماعيل أعطى

دون شك أوامر بالآ يدفع غير القليل .

غير أن الضغط كان يستحيل مقاومته . وفي ١٩ مايو تقدم قناصل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبروسيا بطلب مشترك إلى مجلس الوصاية بأن تدفع الحكومة التزاماتها ومسحوباتها الرئيسية ، وأن تفعل ذلك قدر الإمكان بدون إصدار أوراق مالية جديدة يمكن أن تسمى إلى قيمة الأوراق القائمة حالياً . وحذر القناصل بأنه إذا لم تدفع الخزنة فوراً فإن الحكومة ستكون مسئولة عن كل خسارة تقع بسبب التأخير .

ودفع هذا التهديد الوزراء للعمل ، فقرروا جمع ضرائب شهرين مقدماً ودفع الحصة إلى المقرضين المتعجلين . وعلى الرغم من أن المحصول الأخير بيع منذ زمن طويل ، وأن إيرادات المزارع كانت في أدنى مستوياتها خلال العام ، إلا أن مجلس الوصاية كان يأمل أن يجمع بهذه الطريقة حوالي ٢٠ مليون فرنك .

ولكن الضرائب لا تجمع في أيام حتى في زمننا الحالي ، ومن باب أولى في مصر عام ١٨٦٦ ، وعشرون مليوناً من الفرنكات لم تكن كافية لتغطية الزيادة في مسحوبات الخديو . ولكن أين هو إسماعيل ؟ في ٨ مايو انتزع إسماعيل من الباب العالي الموافقة على أن يكون نظام العرش بالوراثة . وفي التاسع عشر من مايو وصلت مصر أنباء تنفيذ بأنه سيعود خلال أيام قليلة . ولكنه لم يعد . وبدلاً من ذلك ظل يرسل إلى القاهرة يطلب نقوداً لدفع هدايا للسلطان ورشاوى لوزرائه والمصاريف العامة لأجازه ، بينما نقد صبر رجال الأعمال في الإسكندرية مع كل شحنة من العملة ترك الإسكندرية . وفي السابع والعشرين من مايو صدر في اسطنبول فرمان الذي يعلن النظام الجديد لعرش مصر . وأصبح حضور إسماعيل متوقفاً في أي يوم ، ولكنه كان مشغولاً بمخالفات تكريمه إلى حد أنه فضل البقاء في البوسفور . وبجانب ذلك فالأنباء التي ترد من مصر لا تشجع على الإسراع بالعودة . فخطابات وبرقيات ممليه ومقاوليه وحاشيته ومنافقيه تتحدث عن المخالفات والاتفاقات والمطالبات قبل أن تقدم له كلمة تهنته بنظام العرش الجديد .

وزاد سخط مقرضيه وفاض الكيل . لقد حصل الخديوي على فرمانه فلماذا يظل في القسطنطينية ؟ إن كان يظن أنه يتجنب مسترياته بهذه المراوغة

الطفولية ، فهو مخطيء . إن إسماعيل ظل يضرب البنوك بعضها حتى وضعها جميعاً تحت رحمته ، واستقل المجتمع المالى مدة أطول من اللازم ، ولا بد أن يكون هناك حد للاستبداد والتحكم : ويستطيع إسماعيل أن يفعل ما يريد نحو رعاياه الخاضعين ولكنه سيكتشف عن قريب أن التجار والمصرفيين الأوربيين ليسوا بهذا الاستسلام كما يبدو له . وإسماعيل لن يقيم خارج مصر إلى الأبد ، وعندما يعود فن المؤكد أنه سيجد استقبالا حاراً ، فى انتظاره ! .

## الفصل الرابع عشر

### التصفية

ترك إسماعيل القسطنطينية في ١٨ يونيو على يخته الفخم الحديد المحروسة ، ووصل إلى الإسكندرية في ٢٠ منه . وامتزج سروره بنجاحه في القسطنطينية بضيقه عندما شعر أن أصدقاءه في المستعمرة الأجنبية لم يظهروا الحماس المناسب لانجازات مثل هذه الرحلة الناجحة . ولم يكن إسماعيل مقتنعاً على الإطلاق بمسؤوليته في انقاذ البنوك وشركات التجارة بالإسكندرية من الانهيار ، ثم استطاعت الحادثات الصريحة بينه وبين ممثلي الدول الغربية أن تغير تفكيره ، فأعطى الشركة التجارية ٤٠ ألف جنيه نقداً ، ٢٨٠ ألف جنيه سندات تسهّل في فترة تتراوح من ٤ - ٦ شهور ، وهذا أكثر بكثير مما توقعته الشركة . وسدد لبنك لندن والبحر الأبيض المبالغ التي دفعوها لحليم باشا مضافاً إليها الأرباح التي كان البنك يأمل فيها . وأخذ الجزء الذي لن يباع من قرض الدائرة السنية من بين يدي باسٲريه والبنك الإنجليزي المصري ودفع لهم تعويضاً عن نوابهم الطيبة . ووضع الترتيبات التي تخفّض الزيادة في مسحوباتها لدى بنك الإسكندرية الأخرى .

ومع ذلك كان كثير من الشركات الأوروبية في مصر قد ساءت أحوالها إلى الحد الذي يستحيل انقاذها حتى بتصفية أكبر حساباتها . كانت هناك من المبالغات الصريحة في العمل التجاري ، ومن الالتزامات بناء على أوامر شفوية ، ومن الاقتراحات والإخطارات الغامضة بحيث أنه عندما حل الوقت لتحقيق الأرباح كان من المستحيل تحديد المبالغ الحقيقية . ويوماً بعد يوم ، وأسبوعاً بعد أسبوع ، في صيف يعتبر من أسوأ ما عرف التاريخ قيطاً ، أكب تجار ومربو الإسكندرية على سجلاتهم المهملة وحسابات الخزنة المصرية الخفية ، وقد عيل صبرهم من شدة الحرارة . وعندما يتم الاتفاق على أى رقم يظل هناك نقبال لجميع المبلغ ، إذ أن جيوب إسماعيل خالية الوفاض وسندات الخزنة هبطت إلى الحضيض منذ عهد

سعيد . وما كان باقياً من المال كان لا بد من توزيعه بين المطالبين الصارخين وفقاً لدرجة إلحاح مطالبهم وقوتها وملاصمتها . وفي نفس الوقت تضعفت أرصدة هذه الشركات بحيث لم تعد كل أموال أفريقيا قادرة على إعادتها إلى الوضع السليم . وأصبحت أوروبا مقتنعة « ولما الحق » بأن معظم الأعمال التجارية بمصر متعفة .

وكان بنك ديرفيو وشركاه إحدى هذه الشركات التي أراحها عودة لإسماعيل ، وكانت هذه الشركة تحاول أن تنهض من تحت انقراض شركة ديديه — ديرفيو والشركة الزراعية ، وحالياً كان انشغال ديرفيو بمصير شقيقه يفوق كل الاعتبارات الأخرى . وكمحاوله لإغراء أندريه للاستمرار في مساعدته . أعد ديرفيو تقريراً عن شركة ديديه — ديرفيو مؤكداً مساهمتها في تطوير « الصناعة الفرنسية » .

« إن نشاط هذه الشركة أوضح في مصر أن صناعة فرنسا العظيمة تستطيع منافسة صناعة إنجلترا وألمانيا » .

أما لماذا استمر ديرفيو في هذه الأحاديث المتعصبة للوطن مع ممول لا مكان للعواطف عنده مثل أندريه ، فسأله محبره . ولا بد أن يستنتج الإنسان أنه أيا كانت أفكار أندريه الحقيقية عن هذا الاقحام للتفاهات العاطفية في المشاكل المالية ، فلا بد أنه كان من الكياسة والحرص بحيث لا يسيء إلى مشاعر صديقه — باستثناء واحد عند ما أنبه في عام ١٨٦٥ وقال له : « أنت تكتب كثيراً » . ومن الواضح أن ديرفيو كان يظن أنه يتحدث إلى شخص متعاطف . وفي نفس الوقت اضطر ديرفيو إلى اتخاذ إجراءاته الخاصة . فلكي يمنع توقف الدفع « قدم » إلى جوستاف المبلغ الذي يطالب به الحكومة المصرية والشركة الزراعية ( حوالي ٧٠٠ ألف فرنك ) وأخذ ديرفيو باسم شركته هو . وكان معنى هذا في الواقع أنه نقل المخاطرة من كنف شقيقه إلى كتفيه . ولكن حتى هذا لم يكن إلا حلاً مؤقتاً . فبعد شهر آخر ( بنهاية يوليو ) كان لا بد من تدبير مبالغ أخرى لمواجهة حلول مواعيد دفع الأوراق المالية لشركة ديديه — ديرفيو .

وبالإضافة إلى شركة ديديه ديرفيو كانت هناك أيضاً الشركة الزراعية . وفي خطاب بتاريخ ٨ يوليو كتب ديرفيو إلى أندريه يرجوه أن يجعل وزير الخارجية الفرنسية يكتب إلى القنصل الفرنسي بالإسكندرية لتأكيد مطالب المساهمين



الفرنسيين . فالتاجر الإنجليزي مستر لوبوك استطاع أن يحصل على خطاب من لورد كلاوند إلى القنصل الإنجليزي ، وقد يكون من المفيد أن يصل إلى مسيو أوتريه تذكراً مماثلة من وزارة الخارجية الفرنسية . ويقترح ديرفيو أن أصدقاء أندريه من عائلة هاين قد يستطيعون استخدام نفوذهم لدى أشيل فولد وزير المالية .

إن ديرفيو يفضل أن يأتي الضخط باسم الشركة الزراعية من أوروبا ، فهو مشغول جداً بتقديم حالة شركته إلى الحكومة المصرية . وفي ١٩ أغسطس أعلن ديرفيو لأندريه في لهجة متعبة وقوة تتناقض مع زهو السنوات السابقة ، أن إسماعيل وافق على أن يحمل محله في أسهم الشركة الزراعية وإثباتها . واتفق على أن يأخذ ديرفيو ٣ ملايين فرنك « لا بد أنك ستقدر كم أشعر بالارتياح الآن » . وأندريه أيضاً كان مرتاحاً لهذه الأنباء فهذه الأسهم التي أخذها إسماعيل بالإضافة إلى الجزء الذي اشتراه من أوبنهايم يجعل نصيب إسماعيل ٥ ملايين فرنك في الشركة الزراعية « ذلك ضمان للأطراف المعنية الأخرى بالوصول إلى حل كامل ، باسترداد نفوذهم » . ووعده ديرفيو أن يعمل من أجل هذا الهدف .

غير أن مثل هذا الحل كان ما زال بعيداً ، وديرفيو لم ينه كل مشاكله المباشرة . فهو يتطلع إلى تصفية شركته الخاصة التي توقفت تقريباً عن أي نشاط مالي منذ أن قطع أندريه عنها الأرضة في مايو . وكان عام ١٨٦٦ - ٦٥ عاماً بائساً دمرت فيه الخسارات كل الاحتياطات المتراكمة ، بل والتمت ما بين ١٠ / ١٢ ، من رأس المال . وكان ديرفيو يأمل أن يعوض هذا بنهاية ٦٦ - ١٨٦٧ بحيث يكون قادراً على أن يسدد للمساهمين المبالغ الكاملة لاستثماراتهم . أضف إلى ذلك أن هناك بعض العمليات التي ينتظر أن تحقق ربحاً مجزياً :

« من بين أشياء أخرى هناك امتياز بناء أرضة ميناء الإسكندرية الذي منح لشركتي منذ أكثر من عامين والذي أنوى الاتفاق مع الخديوي على الغائه . وهذه العملية وحدها ستعطينا ٢٥٠ ألف فرنك . إنني أعتمد أيضاً على عدد قليل من العمليات الجديدة من الخديوي إذ أنه لا يرغب في أن تصنى شركة « كانت محل رعايته ومساعدته » أعمالها بخسارة » .

تفاخر ديرفيو دائماً بدقته وإنصافه في معاملاته ، في مجتمع واقتصاد كانت

الفضيلة فيه استثناء نادراً ، بما في ذلك الفضائل السلبية كالأمانة ، وحرص دائماً على أن يبعد نفسه عن الجشع والتهب ، على عكس برينى الذى جعلت انتهاكاته وتديراته من حاشية سعيد ( ولى حد أقل إسماعيل ) رمزاً للفساد . أما اليوم وديرفيو يهبط إلى أسفل فقد انضم بلا وعى إلى صفوف أمثال برينى . لأنه لم يصنع أى شئ أبداً نحو بناء أرضفة ميناء الإسكندرية ، والحق أنه كان جديراً لأن يُطالب بالتعويض لفشله في تنفيذ العقد ، ومع ذلك أراد أن يحقق ربحاً قدره ٢٥ ألف فرنك لعدم تنفيذ العقد ، أما عن العمليات الجديدة فليس هناك سبب في العالم يدعو لإسماعيل إلى انقاذ البنك من تصفية أعماله بخسارة على حسابه الخاص ، لا سبب على الإطلاق إلا أن الشركات الأوروبية لا ينبغي لها أن تخسر مالا في مصر ، وإذا كانت الحكومة ساعدت بالفعل عديداً من البيوت المالية ، فلا بد أن تساعد بيت ديرفيو كذلك .

إن ديرفيو كان في حاجة إلى مساعدة إسماعيل ولم يعد قادراً على الاعتماد على مساعدة كبيرة من باريس . وفي ١٩ أغسطس ١٨٦٦ كتب ديرفيو إلى أندريه يطلب منه أن يقدم له اثماً مرة أخرى : « أشكرك مقدماً على أى رقم ستقرره ، أنت تعرف موقفنا وطريقتنا في العمل . . . » إن أندريه يعرف هذا جيداً ، ومنح ديرفيو ٣٠٠ ألف - ٤٠٠ ألف فرنك وأخبره أن النشاط سيكون طيباً إذا استمر السلام « فليمنحنا الله القدرة على تجنب شروخ الحرب وأن يمنع المسئول عن حكمتنا هنا ( نابليون ) الحكمة التي يحتاجها حتى لا يلقي بنا إلى مغامرة » ، ويذكر أندريه ديرفيو أن التطبيق المثابر للوسائل المصرفية ( النقية ) التقليدية سوف يساعده على تعويض الخسائر السابقة « وخيبة الأمل المحتملة » من جراء التصفية ، وأخبره أيضاً أن يلزم شركة شقيقه بقانون محدد « نحن نعتبر أن هذه الشركة هي واقعياً في حالة تصفية . ولشهور قليلة مقبلة وإلى أن تتقدم الشركة في هذه المهمة ، لا ينبغي عليها أن تفعل أى نشاط جديد أو تقبل أى التزامات جديدة » .

وفي خلال أيام قليلة ، في ١٧ سبتمبر على وجه التحديد ، كتب أندريه إلى ديرفيو مرة أخرى . وفي هذا الخطاب رفض أندريه اقتراح ديرفيو بأن يبيع إما على أساس العمولة أو مناصفة حوالي ٥٠٠ ألف فرنك سندات مصرية اشتراها ديرفيو

بسر ١٦ ٪، ويلاحظ أندريه أن شركة السويس قد أصابت ديرفيو بلكمة ، وأن هذا « الصنوبر لم يغلق بعد » وفي نفس الخطاب يطلب أندريه من ديرفيو ألا يرسل أى سندات مصرية كغطاء لكيميالاته ، وهو قيد معجز لرجل توقع أن تأتى معظم واردته في المستقبل من الحكومة المصرية .

\*\*\*

إن إسماعيل خيب آمال ديرفيو . فأيا كانت نوايا الخديري ، لم يستطع أن يوفى بما اتفق عليه في أغسطس مع ديرفيو ما دامت الخزانة خاوية والإيرادات منكشة . والأكثر من ذلك أن المال القليل المتاح لا بد أن يذهب بعيداً ، فقد وافق إسماعيل على مضاعفة الجزية إلى القسطنطينية بغية إغراء السلطان على منح الفرمان الجديد ، وهناك أيضاً الأقساط المدفوعة لشركة القناة التي أصبحت أكبر وأكثر تكراراً منذ اتفاقات يناير وفبراير ، وهناك تعلق إسماعيل باليخوت والقصور والمتع المشابهة التي لم تقل رغم تدهور الموارد : فإسماعيل أمير أصيل وهو لا يدع الأعمال التجارية تتدخل في الأشياء الهامة في الحياة . وليس من الغريب إذن أنه كلما تقدم العام وتحول الصيف إلى خريف ظلت معظم المطالبات الناجمة من أزمة الربيع قائمة . كما هي ، ولم يكن ديرفيو إلا واحداً من جمهرة المطالبين .

وككل المطالبين كان على ديرفيو أن ينتظر ، بصرف النظر عن اتفاقه مع الخديري . ومعظم المطالبين لم يكن في الوضع الذي يسمح له بالانتظار . ولم تنفع تأكيدات الحكومة المصرية ، بل إنها ساعدت على نفاد صبره . وينبغي الاعتراف أن المقرضين — حتى في أفضل الظروف — ليسوا من السهولة بحيث تقنعهم الكلمات وفي هذا الظرف كانت هناك « فجاجة » في اعتذارات إسماعيل ، شيء يدعو إلى الشك في تسويفه ، شيء زبقي في وعده . كان عنده أمل غامض ( وهذا ما أحسه الدائنون ) أنه بغضى الزمن واجهاد مطالبه وبدفن المطالبات والمشاكل في الماضي يستطيع أن يتمكن من إخفاء كل شيء : الديون والمطالب والناس ، وبالإضافة إلى ذلك كانت لدى إسماعيل رغبة في النكاية بدائنيه ، فهو يشعر بسعادة في تعذيب معذبيه . وبالطبع كان هذا سخفاً ، فالتأخير يزيد من قوة إلحاح الدائن ويضفي على أشد المطالبات سخافة « عقلية المطلب القديم » . ولكن موقف إسماعيل لم يكن

إلا رد فعل رجل ، خطأ وصواباً ، ليس لديه وسائل يدافع بها حتى عن حقه في الأرقو . أمام خصومه الأشد قوة .

وفي أوائل سبتمبر سنة ١٨٦٦ بدأ ديرفيو إجراءاته القانونية ضد الشركة الزراعية مطالباً أن تعلن الشركة إفلاسها ، بدلا من أن تظل في حالة تصفية ، وكان ديرفيو يأمل أن يبكر في استرداد ماله ، وأن يقيد الخديو . ثم وافق ديرفيو بعد ذلك مباشرة على أن يعطى الشركة فرصة حتى ١٦ سبتمبر يأمل أن يتفق مع إسماعيل خلال هذه الفترة . وجاء يوم ١٦ ومضى مليئاً بتأكيدات جديدة وإن كان بلا نقود . واستأنف ديرفيو إجراءاته القانونية ، ثم أثناه إسماعيل عنها ، وهكذا حتى جاء الحريف وفي نهاية أكتوبر غادر إسماعيل القاهرة إلى الصعيد دون أن يترك أية تعليقات بخصوص تنفيذ اتفاقية أغسطس . وإذا فاض صبر ديرفيو ، قطع للمفاوضات وحول هجومه من الشركة الزراعية إلى إسماعيل نفسه .

وهكذا وقعت القطيعة أخيراً . ورفع بنك ديرفيو وشركاه قضية من خلال القنصلية الفرنسية . وكتب جالو إلى أندريه يقول أن ديرفيو « قد سم أن يرى الالتزامات لا تنفذ ، والعود لا تحترم ، والتضحية لا تعوض ، وأن يكون الولاء المخلص القديم غير مقدر » .

وكان الشريكان واثقين من الانتصار . وكما يقول جالو : لقد عملا كثيراً لحساب إسماعيل ، وهما يعرفان الكثير عنه .

« إن كل شيء يقتعنا إذن أنه لا بد من الوصول إلى اتفاق ، وأنه سيكون متفقاً مع مصالحنا . وإذا أدى هذا الاتفاق إلى استرداد أموالنا وتغطية خساراتنا فلسوف نكون سعداء تماماً . سنتتبع إذن بعناية وحرص حل خلافنا مع الخديوي ، ونرجو أن نوفق في منح مساهمتنا تصفية لا تجور على رأس المال الذي أودعوه عندنا » .

إن ديرفيو كان يملك معلومات محرجة بل مدمرة لإسماعيل ، وكان مستعداً أن يبيع سكوته له . وليس من المحتمل أن رجلا مثل ادوارد ديرفيو يقدم واعيأ على استخدام أسلوب الابتزاز - الابتزاز الشائع ، أى هذا النوع الكريه . الذي يتمتع

من عواطف وآثام البشر العاديين . ولكن كان هذا ابتزازاً مغايراً فالخديري ليس بشراً عادياً ، وآثام السياسة والمالية الدولية أدعى إلى الاحترام وبالتالي أكثر فائدة ألف مرة من مخالفات الرصايا العشر . تلك كانت الحدود القائمة بين سوء السمعة والاحترام .

أضف إلى ذلك أن ديرفيو كان ولا شك رجلاً مخلصاً يعيش بضميره ، ولم يكن ضميره من هذا النوع الجامد المستبد الذى يقف على البعد في برود ويفرض قانوناً مطلقاً في الصواب والخطأ ، بل كان ديرفيو على علاقة طيبة بضميره . كانا صديقين يفهمان بعضهما البعض ويدركان أن الحياة ليست بالبساطة التى تبدو بها أحياناً . وفى مثل هذا الجو من انتفاهم المتبادل لم يكن تبرير هذا الابتزاز فى التعامل مع إسماعيل يفرض مشكلة صعبة على ديرفيو .

وأخيراً ينبغى أن نتذكر أن ديرفيو كان بشراً ، وأن عليه أن يكون شيئاً آخر إذا أراد أن يقاوم إغراء استخدام الأسلحة التى بين يديه ضد إسماعيل على الأمل لارهابه . والصعوبة أن هؤلاء الذين يبلغون حداً من الضعف بحيث لا يستطيعون الارهاب هم فى النادر من القوة بحيث يستطيعون منع الضربة . ومطالب ديرفيو الأصلية ، سواء أمكن تبريرها أو لا ، كانت متواضعة تماماً : كتب جالو أنهم سيكونون مسرومين إذا انتهى كل شيء بدون خصاصة . وبعد ذلك بشهر كان ديرفيو يطلب ١٠٪ عن كل سنة ويشعر برضاها عن نفسه لتواضعه : « إن مطالبنا تنهى إلى هذا : أن نستطيع تغطية خسارتنا على رأس المال حتى ٣٠ يونيو الماضى وأن نعطى مساهمينا ١٠٪ فائدة عن السنة الماضية وعن السنة الحالية . إننى لم أرد أن تكون القضية ضد الخديري قائمة على المبالغة ، فوقى لا يقوم إلا على أساس الحق والعدالة . ولو أردت أن أستخدم الأسلحة التى وضعتها علاقاتي الخاصة به فى يدى ، لكان من الممكن أن أطلب الملايين . لأنه يعرف ذلك جيداً . وأنت تستطيع أن تفهم أن من صالحه أن يدفع لى كل ما أطلبه ، إذ أننى لا أطلب غير الأشياء العادلة التى ليست محل خلاف » .

ويبدو إذن أن الكتمان كان جزءاً من تبرير ديرفيو لمطالبه . فطالما كان يطلب من إسماعيل أقل مما يستطيع أن يطلب ، طالما ظل محدوداً بما يشعر أنه يستحقه

فعلا ، أمكن لديرفيو أن يتظاهر أنه لا يمارس الابتزاز في حقيقة الأمر . ومن المؤكد أن أساتذة الإفتاء فقط هم الذين يستطيعون أن يجدوا فرقاً له معناه بين الدفع خوفاً من فضائح كريمة ، والدفع اعترافاً بالفضل لعدم كشفها ، وديرفيو لم يكن مفتياً ، على أن الشيء الملفت هو كيف أن طالب الضمير تزيد درجة الرؤية وحدة الذهن ، بحيث يرى الإنسان بسرعة كل الأشياء التي يمكن أن تخفف من تأنيب ضميره له ، وأن ينسج منها تبريراً في ذهنه .

\*\*\*

ومضت الشهور التالية وديرفيو يفاوض إسماعيل ، تارة يساومه وتارة يهدده . ومنذ ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦ عند ما ذهب ديرفيو واقتنصل القرنسى أوترى إلى القاهرة للحصول على رد إسماعيل - إلى يناير ثم فبراير سنة ١٨٦٧ لم يفاخر ديرفيو العاصمة . وفي ١٦ يناير وافق رجب باشا وزير الشئون الخارجية باسم الخديري على إعادة تنفيذ اتفاق أغسطس ١٨٦٦ ، وأن يدفع لديرفيو وشركاه تعويضاً إضافياً قدره ١٠٠ ألف جنيه . ومن قبيل الصداقة أن هذا المبلغ هو نصيب إسماعيل في الشركة . وهكذا فبينما يهضى ديرفيو شركته في ٢٠ يونيو ويسدد لشركائه ما لهم ، فإن إسماعيل لا يحصل على شيء بالفعل .

وتركت هذه الاتفاقية « في المبادئ » كل التفاصيل لتحسم بعد ذلك وعدداً من الخلافات الفرعية أيضاً ، وبعد ذلك تأتي مشكلة الدفع . وفي نفس الوقت كان ديرفيو يستعد في نشاط لتنظيم بنك جديد . كتب إلى أندريه في ١٨ فبراير سنة ١٨٦٧ يقول : « إن استمرار أعمالنا سيتكفل به مسيو أهيك ، ابن أخت جالو ، وهو المدير المسئول بالإضافة إلى مسيو مونشكور الشريك الحالي لأخى . ونرجو أن نستطيع أن نقدم لهم مساهمة من ١,٥٠٠ ألف إلى مليون فرنك . وسيقتصر عملهم بالتأكيد على الأعمال المصرفية وأعمال السمسرة والصفقات التجارية بعمولة . وأرجو أن تكون راجياً في تقديم الثقة والمساعدة اللذين منحتهما لنا . وأنهم يستحقون هذا من جميع الوجوه » .

وكان لدى ديرفيو خطط مماثلة لشركة شقيقه ، إذ تقفل الشركة فرعها في الإسكندرية ، وتعيد تنظيم مكاتبها في باريس . وفي نفس الوقت كان ديرفيو

يساعد هذه الشركة على أن تنهى أعمالها بفتح أرصدة متتالية لها مع بنك ماركوارد عن طريق كل تسديد يتم من جانب الخزنة المصرية .

أما عن نفسه ، فقد استعد ديرفيو لاعتزال العمل « لست طموحاً وسأكتفى بالمساعدة التي أستطيع أن أعطيها للشركتين في الإسكندرية وباريس » . ومع ذلك ضل يأمل أن يتدخل من حين لآخر في أعمال الخديري المالية « سأعود إلى مصر كثيراً لقضاء الشتاء فيها ، وهناك ما يجعلني أعتقد أن علاقتي الشخصية بالخديري مستعد من جديد إلى سابق عهدها بالصورة التي تعطي أرباحاً أكثر لى فحسب وإنما على وجه الخصوص للشركتين التي أنظمتها » .

وحل مارس محل فبراير ثم أبريل ثم مايو . وفي ٧ مايو سنة ١٨٦٦ نقلت الحكومة المصرية وعدها في يناير ودفعت لبنك ديرفيو وشركاه ، ٢,٥٠٠ ألف فرنك عن أسهم في الشركة الزراعية ، ١,٤٠٠,٠٠٠ فرنك عن أرصدة في نفس الشركة ، ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك تدويضاً إضافياً عن خسارات شتى . وفي مقابل ذلك أعفى بنك ديرفيو وشركاه من التزامهما بمنح عقود أشغال عامة تبلغ ٤٠ مليون فرنك للشركة المساهمة التي لم ينجح ديرفيو في إنشائها . وهذا ما سمى في مصر آنذاك بفترة « التعويض »

\*\*\*

وفي ١٨ مايو سنة ١٨٦٧ كتب ديرفيو إلى أندريه ومن خلاله إلى كل شركائه في باريس يعلن أن الحكومة دفعت حسب الاتفاق ، ويدعو إلى اجتماع للمؤسسين في الإسكندرية في ١٧ يونيو لمناقشة التصفية القادمة ، وبين المسائل الموضوعة أمام المجتمعين كان هناك :

(١) . . . ما إذا كان بعضهم ( من بين المقيمين في مصر ) لا يعطى جزءاً من أمواله بغرض استعادة الاستفادة منه . وتقدم التقديرات للموضوعه بعض الفرص للمضاربة .

(٢) . . . ما إذا كان من المناسب إنشاء شركة جديدة ، إما شركة مساهمة أو شركة محدودة للانتفاع بأقصى ما يمكن من حساب التصفية والاستفادة من عملاء الشركة القديمة .

ولسنا نعرف استجابة المساهمين في الإسكندرية للاقتراح الأول فالأرجح أن

أحداً منهم لم يكن يود أن يقحم نفسه في هذا النوع من المضاربة . وكما تبين بعد ذلك لم تكن تصفية الشركة أمراً سهلاً كما توقع ديرفيو على الرغم من هدية إسماعيل التي بلغت ٦,٤٠٠,٠٠٠ فرنك أي حوالي ثلثي رأس المال كله . وكان جزء كبير من أموال البنك مجمداً في أراض ومصانع وأشياء أخرى ليست أرواقاً مالية . وبدلاً من الانتهاء قبل الموعد المحدد في يونيو سنة ١٨٦٧ كان ديرفيو ما زال يصفى أعماله بعد ذلك بعامين . أما عن الـ ١٠٪ فائدة التي وعدها شركاءه ( رفع ديرفيو هذا التقدير إلى ١٦٪ في خطاب بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٨٦٧ ) فلم يتحقق منه شيئاً ، وفي النهاية استرد حملة الأسهم أموالهم وحمدوا الله على ذلك .

إن ديرفيو كان يضيع وقته عند ما اقترح على أندريه الاقتراح الثاني . وفي ٢٨ مايو ( ربما كان خطاب ديرفيو في الثامن عشر قد وصل في التو ) كتب أندريه بسرعة إلى ت . ن . أنسلين المستشار العام للتقنصلية الهولندية بالإسكندرية يطلب منه أن يمثل بنك ماركوارد في التصفية . لاحظ أن هذا هو نفس الشخص الذي كان مراقباً للشركة الزراعية والذي أدا ان ديرفيو وعجزه الفاضح في خطاب إلى باريس ؛ ومن الواضح أن أندريه لم يكن يعبأ كثيراً بآراء صديقه . كتب أندريه إلى أنسلين مؤكداً « أننا نود أن تم التصفية في أسرع وقت ، ولسنا نرغب في الاحتفاظ بأي مصالح في الشركة الجديدة التي قد تنظم بهدف الاستثمار في أعمال ديرفيو وشركاه . وهكذا فعليك فيما يتعلق بنا أن تستخدم نفوذك وصوتك لتضمن سداد مبالغنا بطريقة فورية وبسيطة ونافعة » .



## الفصل الخامس عشر

### كيف انتهت المسرحية ؟

انتهت مرحلة في تاريخ النشاط المالى الغربى في مصر . فانهيار رواج القطن في ١٨٦٥ وتفجير وضع الشركات بعد ذلك بعام اكتسح أمامه مجموعة كاملة من البنوك وبيوت التجارة ، ومعظمها لم يؤسس إلا منذ سنوات قليلة . وفي مكان هذه المجموعة حلت مجموعة جديدة من الممثلين شغلوا المسرح المصرى .

فصر لم تكن أفلس بعد ، وما زال هناك مال يمكن كسبه . وعلى الرغم من أن التجارة كانت أقل ازدهاراً من سنوات ١٨٦٠ الأولى إلا أنها ظلت على أهميتها ، ولم ينخفض حجم الصادرات والواردات أبداً بعد ذلك إلى مستواه فيما قبل رواج القطن . وعلاوة على ذلك فأيا كان حجم الدين في ١٨٦٦ ، وأيا كان اتساع وفوضى سندات الخزنة المجهولة القيمة ، وأيا كانت كمبيالات الدائرة السنية والأوراق الأخرى الرسمية ، فإن الحكومة ظلت تحتفظ ببعض الأرصدة في السوق الأوروبى . وأرسلت بنوك جديدة مثل كريدى فونسيه ، والشركة العامة ، ورزوتشايلد مندوبين إلى مصر يعرضون خدماتهم على إسماعيل . وجنباً إلى جنب البنك الإنجليزى - المصرى والشركة التجارية المصرية نشأت بنوك جديدة مثل الشركة العامة لمصر ، والبنك النمساوى المصرى ، والبنك الفرنسى - المصرى وشركات مشابهة ، لتسد حاجة التجارة الأوروبية وخزانة الخديوى . وحيث زها وانتفع فوق خشبة المسرح رجال من أمثال بريقى في يوم من الأيام ، تولى مغامرون جدد إحياء الكوميديا المصرية ( أو المأساة إن شاء القارىء ) ، وخلف وزير جديد ( يدعى إسماعيل صديق المفتش ) نوبار كرئيس للوزراء بشكل غير رسمى .

وفى نفس الوقت ، مضت الشركات القديمة في طريق الموت التجارى المؤلم ، وبعضها - الكبيرة منها - مضت إلى حتفها بضجة ، ومعظمها اختفى في تكتم كامل ، ولم تترك خلفها أى أثر تاريخى . واستطاع عدد قليل منها أن يعيش وإن لم يستطع

أبداً أن يستعيد مجده وازدهاره القديم . ولم يستعلم غير أوبنهايم - ضمن المجموعة القديمة - أن يحتفظ بأهميته بين الشركات الجديدة التي حلت محل التي سقطت .  
ولقد كان خروج الشركة الزراعية من المسرح مبكراً ، فلمدة ثلاث سنوات ظلت هذه الشركة نوعاً من « مسارح جحا » ، كلما أراد المساهمون الفرنسيون والبريطانيون استخدام كل نفوذهم السياسى والتجارى لاجبار إسماعيل على تعويضهم . ولم تكن مهمة هؤلاء أو هؤلاء سهلة : فقد كان إسماعيل مصمماً على الصمود أطول مدة ممكنة ، أولاً : بأمل أن يشجع بعض المساهمين على أن يبيعوا أسهمهم مقدماً . بخسارة ، وثانياً : لجرد إغالة دائنيه .

إلا أن الإغالة هي سلاح الإنسان الذى فقد بالفعل المعركة ، ولا شك أن استعداد إسماعيل لأن يشتري الأسهم وفق نوع من « المساواة » يدل على أنه كان مقتنعاً بحتمية الخسارة . ولقد كان ديرفيو هو الدافع إلى التحول فى موقف إسماعيل . فى اللحظة التي اشترى فيها الخديو أسهم أوبنهايم ، اعترف بمسئوليته قبل كل رؤساء الشركة الزراعية المدفوع . ولقد ركزت وزارتا خارجية فرنسا وبريطانيا على هذه النقطة : وقاد الفرنسيون - وهم ذوو خبرة قديمة فى هذا المجال - الهجوم . ونتيجة لهذا أخذ الفرنسيون أموالهم أولاً : أما وزارة الخارجية البريطانية فقد تراجعت إلى الخلف محاولة أن تكون منصفة لكل الأطراف . ولكنها لم تكن تسمح أن يظلم رعاياها ، وأصررت فى النهاية على أن يعرض رعاياها بنفس شروط الفرنسيين . فالأمبريالية سرعان ما تستغل النوايا الطيبة .

لقد أصيبت الشركة التجارية المصرية لإصابة قاتلة من جراء أزمة ١٨٦٦ ، وإن ظلت وقتاً طويلاً لا تدرك ذلك . ولم ينقذ الشركة مؤقتاً إلا دعوة المساهمين لدفع ٣ جنيهات عن السهم ، وساعدة من إسماعيل جاءت فى حينها . ولكن معظم أرصدها ظلت مجمدة وأنهار ائتمانيها . وأراد بعض المساهمين أن يبيعوا الموقوف . وفى ذلك قالوا إن لديهم ما يبرر اعتقادهم أن مديرى الشركة بالإسكندرية متهمون بالقتل ، إن لم يكن أسوأ من ذلك . ولكنهم هزموا بواسطة المديرين فى اجتماع عاصف يمكن أن يعتبر تاريخياً نموذجياً فى تدبير أعمال الشركات . وعينت لجنة لبحث الموقف برئاسة هيث من الشركة المالية الدولية ، وهي الشركة التي رعت الشركة التجارية

المصرية وكانت على الأرجح تملك جزءاً كبيراً من الأسهم ، ولكن مستر هيث ، مع اعترافه بأن الشركة في « حالة مفزعة » ، شعر بأن مديريها « يستحقون العطف أكثر مما يستحقون اللوم » ، وذهبت نتائج تحقيق اللجنة أدراج الرياح . أما المساهمون المتذمرون فقد وصفوا بلباقة بأنهم مشاغبون وألزموا أمّاكنهم . وقد أوضح هيث أن للوحدة والانسجام ضروريان حتى تجتاز الشركة المحنة ، وأنه في « المفاوضات الدقيقة الصعبة » المقبلة عليه أن يكون مطمئناً لمن يعملون معه ، فاللجنة المنقسمة على نفسها لن تحقق شيئاً . وهكذا كان الاختيار أمام المساهمين بين هيث الجبار وبين المتمردين . واختار المساهمون هيث بالطبع .

غير أن هيث لم يكن كافياً لانقاذ الموقف : ففي خلال عام كانت الشركة تصفى نفسها بشكل غير رسمي ، وكانت كل التقارير المرفوعة إلى المساهمين تسبب خيبة أمل جديدة من زاوية الأرصدة . وانخفض رأسمال الشركة بسبب دفع الجنيئات الثلاثة عن كل سهم الذي دعت إليه الشركة في ١٨٦٦ ، وضياح ١٣,٠٠٠ مهم مدفوعة في شركة بريجز التي انهارت عام ١٨٦٤ . ولم تستطع الشركة أن تدفع المستحقات عليها إلا في أكتوبر ١٨٦٨ ، وبدأت تستعيد رأس المال الأصلي . وفي هذا الوقت كانت بعض أرصدها ما زالت مجمدة في سندات ما زال أمامها خمس سنوات . وتوقع المساهمون انتظاراً طويلاً واحتمال خسارة كبيرة .

ولقد كان وضع الشركة المالية بمصر أسوأ من ذلك . فالشركة لم تبدأ أبداً ، وقد بدأت تترنح حتى في قمة رواج القطن . وفي يناير ١٨٦٥ ، قبل أن تبدأ البنوك الأخرى تحسب بضغط الأزمة ، اضطرت إلى دعوة المساهمين لدفع ٤ جنيهات عن كل سهم . ولم يدفع أحد . ولم يحل عام ١٨٦٦ حتى أوشكت الشركة أن تكون منسية . وفي آخر العام ألصقت إعلانات تحذر المساهمين المتقاعسين بأن الشركة ستضطر أن تبيع أسهمهم إذا لم يبلو نداءها . وكان هذا تهديداً أجوف ، فلا يوجد مساهم عاقل يرضى أن يدفع مليماً واحداً ولا يوجد مستثمر عاقل يرضى أن يقترب من هذه الأسهم . وفي ضيف ١٨٦٧ ضوت المساهمون في باريس ولندن على انتهاء الشركة . ووزعت أول أرباح على رأس المال في نوفمبر من العام التالي : ٩٠ فرنكاً عن كل ٢٥٠ مدفوعة . أما بقية رأس المال فكان من الصعب تحقيقه . وفي أكتوبر

١٨٨٩ طلب المساهمون البريطانيون من قنصلهم أن يؤيد مطالبهم من الحكومة المصرية ، وربما شجعهم على هذا ما حدث في موضوع الشركة الزراعية ، وما أدرخوا أن الخديو كان قد مل المطالب . وعلى أية حال فإن تصفية على طريقة تصفية الشركة التجارية ثبت أنها بطيئة وعجيبة للأمال . وماتت الشركة كما عاشت ، في صمت شبه كامل .

أما البنك الإنجليزى المصرى فكان أفضل حظاً ، فساعدته إسماعيل السخية بعد فشل قرض الدائرة السنية ، منحت البنك دفعة جديدة من الحياة ، ولكن انهيار بنك أجر واسترمان فى أزمة ١٨٦٦ وتدهور شركة الائتمان والمالية العامة ، قطع البنك عن رعايه . ووجد البنك حادياً وحليفاً جديداً فى بنك الكريدى فونسيه بباريس ، الذى كان قد بدأ يهتم اهتماماً فعالاً بالمالية المصرية ، وكان فى حاجة إلى مندوب كفء خاضع له فى الإسكندرية . وفى الفترة التى أعقبت شبه الكارثة فى ١٨٦٦ حقق البنك الإنجليزى المصرى نجاحاً مذهلاً . فى خلال اثنى عشر شهراً كان لدى البنك أرباح إضافية ١٥٣,٠٠٠ جنيه لمواجهة الخسائر القديمة ، وفى العام التالى أعلن البنك عن أرباح ١٢ ١/٢ ٪ ، وفى عام ١٨٧٢ كان لدى البنك احتياطى قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، وأرباح قدرها ٢٠ ٪ ؛ وقد توج البنك نجاحه فى هذه السنوات السعيدة بعمليات الطرح والمضاربة المحزنة فى سندات الحكومة المتذبذبة بقرض قصير الأجل لإسماعيل قدره ٨ ملايين جنيه فى ١٨٧٥ . وكان هذا توقيتاً خاطئاً ، فقد مسح إفلاس الحكومة المصرية كل احتياطيات البنك . ومع ذلك فرة أخرى استطاع البنك الإنجليزى المصرى أن يسترد نشاطه بفضل تولى بريطانيا وفرنسا إعادة تنظيم المالية المصرية : وعندما حل عام ١٨٧٧ كالم الاحتياطى قد عاد إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه . وفى نهاية الأمر بدأ المساهمون ، الذين أحبوا سنوات الرخاء ولم يتعلموا تحمل السنوات المجاف ، يدعون إلى انتظام أعمال الشركة واستقرارها بدلاً من الجرى وراء المكاسب السريعة غير المأمونة . وفى ١٨٨٥ عبر التقرير السنوى للمديرين عن هذه المطالبة بسياسة جديدة ، فالبنك «يجرد نفسه تدريجياً وفى ثبات من أى نظام يجعله يعتمد على أمان الحكومة المصرية » فنحن نرسم أسس نشاط تجارى حقيقى ، ولقد تم هذا بعد أن عاش عشرين عاماً كبنك تجارى .

أما بنك مصر فيكاد يكون الشركة الوحيدة التى لم تصب بأذى كبير فى أزمة

١٨٦٦ . فقد تركت مشكلة الهامى البنك في حالة شلل بالدقة في السنوات التي كانت قمة الرواج ، كأنه صبي في مرحلة النقاة اضطر إلى الجلوس بجوار النافذة يراقب زملاءه وهم ينزلون على الجليد . وكان أن اكتفى البنك بالعمليات التجارية المأمونة المعقولة بينما حقق منافسوه ثروات ضخمة من المضاربة وتمويل الحديد . وكالصبي في مرحلة النقاة أيضاً ، لم يكن يستطيع هذا البنك أن يسقط فيديق عنقه . وفي قمة الأزمة ظلت أسهمه ثابتة ، وفي السنين التالية غرق البنك في لجة من النسيال كانت مقياساً وعوضاً لحرصه واحترام مركزه . ومن سوء الحظ أن الجليل التالى في البنك لم يكن مستعداً - أو قادراً - للمحافظة على نفس التقاليد التي أرسيت خلال المرحلة الحرجة الأولى ، وانهار بنك مصر قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة خلال أزمة من أسوأ الأزمات المالية في تاريخ مصر :

\*\*\*

لقد كان آل أوبنيم السحرة الحقيقيين للمالية المصرية . فلم توجد شركة غير شركتهم استطاعت أن تحافظ على مثل هذا المركز الهام لهذه المدة الطويلة في مثل تلك التقلبات المتطرفة ، وكأنهم كانوا يملكون مصباحاً سحرياً .  
وفي ١٨٦٥ أغضبوا إسماعيل غضباً مزدوجاً حين انسحبوا في آخر لحظة من أحد القروض بعد أن خدعوه في قرض آخر . واستشاط الخديوي غضباً وهاج وماج وأقسم بكل مقدس أنه سيحرر نفسه من مغالهم الخائنة مهما كان الثمن . ولكن آل أوبنيم زادوا الطين بلة عندما قبلوا عقداً جديداً ثم عدلوا عنه وجسوا أروصلة الحكومة المصرية لإجبارها على الموافقة على شروط أفضل ! أيمن أن يتحمل جسد إنسان أو روحه أكثر من هذه الإساءات ؟ .

نعم يمكن ! ففي ١٨٦٧ احتاج إسماعيل إلى عدة ملايين من الجنيهات فكان أن دبر له بنك أوبنهام والبنك العثماني الإمبراطوري قرضاً بفائدة ٩٪ ، وفي ١٨٦٨ عندما كان المطروح على وشك الفرق ومعه الخزنة المصرية كان آل أوبنهم هم الذين تولوا طرح قرض جديد لإسماعيل مقداره ١٢ مليون جنيه في لندن وباريس وأمستردام فرانكفورت وبرلين والإسكندرية في آن واحد ، ولم يتقاض منه إسماعيل غير سبعة ملايين جنيه .

لم يكن هذا كافياً لإسماعيل الذى كان يفترض دائماً لسداد ديون حل ميعادها ، وفى آخر ١٨٦٨ كان الخديوى يرتب بعض القروض لتغطية نفقاته العاجلة : لم يكن هذا الوضع كافياً أيضاً لآل أوبنيم الذين كانوا يشعرون بأن تحقيق أرباح طيبة لا يستبعد تكرارها . وهكذا فعندما تحول إسماعيل آنذاك إلى مصادر أخرى لمساعدات مالية صغيرة ، شعر آل أوبنيم بالإهانة لأن تقع هذه التفاهات المالية فى أيدي غير أسيهيم . وانتقاماً بدأوا يثيرون مطالبهم التى نامت طويلاً ضد الشركة الزراعية . ففاتورة بخمسين ألف جنيه ستعلم لإسماعيل أن الممول الذى يقدم أقل الفوائد ليس بالضرورة أرخص الممولين . وبينما آلم هذا المسلك الخديو بشدة ، إلا أنه لم يمنعه من اللجوء إلى بنك أوبنيم مرة أخرى فى ١٨٧٣ ، عندما بُدِّل جهد ضخم أخير لتجميد الدين المصرى :

والحقيقة أنه لم يكن هناك مصباح سحرى فى يد آل أوبنيم . فأولاً : كانت لهم فى سرائهم الأولى ميزة الاتصال بالشركات الأوربية الهامة النشيطة التى كانت مستعدة دائماً لمساندة عملياتهم فى السوق الوحيدة ذات الأهمية : لندن . وفى نفس الوقت كان آل أوبنيم يعرفون عملهم ، فهم يتكلمون اللغة الوحيدة التى كان لإسماعيل يفهمها : النقود ، لا الصداقة أو الولاء ، أو العطف والود . فعندما يريد الخديو أن يتفق كان آل أوبنيم مستعدين لتنفيذ طلباته مقابل أجر . وعندما يريد الخديو أن يفرض كانوا مستعدين لاقراضه مقابل فائدة وعمولات ومصاريف متنوعة . ولكن عندما يكون الخديو رهقاً أو مثيراً للمتعاب ، عندما يتباطأ فى الدفع أو فى الاقتراض ، عندما يكون جحوداً إلى حد البحث عن النقود فى مكان آخر ، عندئذ يستخدم آل أوبنيم الضغط بقطع أرصده أو تهديده بقضية أو بالإساءة إلى رصيده فى أوروبا . وبالطبع لم يضغط آل أوبنيم على إسماعيل أكثر من اللازم ، فقد كان هدفهم لإرجاع السفينة إلى صوابه وإلى الخطيرة ، لا أكثر ولا أقل . ولكنهم كانوا يدركون أن الضربة الواحدة — فى وجه مبنى لا أمل فيه لإسماعيل — تعادل مليون كلمة ، وأن قرصناً طيباً واحداً يقدمونه له بعد ذلك يمكن أن يحو مئآت الإهانات :

ومن ناحية أخرى لم يكن آل أوبنيم الوحيدون الذين استخدموا الوسائل العنيفة

في التعامل مع إسماعيل : فصر كانت مليئة برجال الأعمال الذين كان فكرهم مشابهاً : ولكن تفوق آل أوبنهم على الجميع كان دون شك يعود إلى مهارتهم بقدر ما يعود إلى دقتهم ووقاحتهم . وفي كلمة كان آل أوبنهم يعرفون متى يستخدمون الإغراء ومتى يستخدمون العصا ! فإذا كان إسماعيل يريد أن ينفق أكثر مما هو معقول ، من وجهة نظرهم لا يلجأ إلى وجهة نظره ، لم يفرضوا عليه جداء ، إذ كانوا يعرفون جيداً أنهم إن لم يساعده فسيساعده شخص آخر ، وإن « المهارة مع مدين كالخديو تتمثل في إرخاء اللجام حتى لا يشعر بالآلم » ، وإن هذا أفضل في السيطرة عليه : وإذا هاج الخديو وماج ، كما حدث في مشكلة قرض السكة الحديدية ، كانوا يعرفون كيف يقدمون التنازلات ، وأن الزمن كاف لإعادته إلى صوابه عندما تهدأ الانفعالات . وخطابات ديرفيو ذاتها تتحدث في مناسبات مختلفة عن زيارات سريعة لميرمان أوبنهايم للقاهرة ، وعن اصطدامات عنيفة تنتهي بمحادثات ودية في الوقت المناسب : وليس بالصدفة إذن أن تعمل شركات مساهمة كبيرة مثل الشركة العامة بباريس والبنك الإمبراطوري العثماني في مصر من خلال هذه الشركة الصغيرة الخاصة التي تكرر أقل في مواردها وإن كانت تفرقها في الخبرة والمهارة .

ورغم كل مهارتهم ونشاطهم كمصرفيين لم يجعل آل أوبنهايم من العمل المصرفي كل حياتهم : ففي ١٨٦٦ أو حول ذلك الوقت استقر هيرمان في باريس حيث أصبح إحدى الشخصيات الاجتماعية المرموقة في الإمبراطورية الثانية المتدهورة . واشترى فندق « سكريب » في مقابل ٤٠٠,٠٠ فرنك وامتلك قصراً في الريف وملاً بيوته بصور الفنانين الكبار والتحف الغالية ، وفعل كل ما تفعله الشخصية الاجتماعية المرموقة : ركوب الخيل في غابة بولونيا وإقامة البلائم التي تظهر صورها في الصباح : : إلخ . وأقام لإسماعيل أعظم استقبال في ١٨٦٩ ، وفي هذا الاستقبال نظم ، بين وليمة الغداء ومسرحية المساء ، حفلة رقص مليئة بالشخصيات عرفت فيها أوركسترا القصر الإمبراطوري : وبعد هذا الانتصار بسنوات قليلة مات أوبنهم ، أي مضي وهو في القمة كما يقول الرعاييون :

أما هنري أوبنهم فقد كان ذا طموح آخر : ففي ١٨٦٨ تزوج جورجينا بتلر ، ابنة جيمس بتلر وحفيدة لورد دانبوين الثالث عشر : وعلى الرغم من نشاطه في

المالية المصرية حتى إغلاس ١٨٧٦ فقد استقر في لندن . وهنرى أوبنهم هو الذى أخبر الصحفي جرينورد ( ومن خلاله دزرائيلى ) بنية إسماعيل في بيع أسهم القناة . وفي سنوات تالية أهتم هنرى أوبنهم بالسياسة واشترى جزءاً من صحيفة « ديلي نيوز » وأصبح مؤيداً قوياً لحزب الأحرار ، وأوشك أن يكون لورداً . وعندما بدا في ١٩١١ أنه لا يمكن حل الأزمة الدستورية إلا بمجلس اللوردات ، كان أوبنهم في قائمة مرشحي أسكويت . ومات بعد ذلك بعام تاركاً ثروة تقدر بنصف مليون جنيه ، وهي ثروة كبيرة وإن كانت غير فاحشة .

\*\*\*

ومن الطبيعى أن يكون نجاح آل أوبنهم على وجه الخصوص مثيراً لحقد ديرفيو ، لا لأنه سبقهم في الإسكندرية بل وساعدهم على أن يوطدوا أقدامهم في المالية المصرية فحسب ، وإنما لأنه كان من المنطقى أن يظل هو في رعاية الخديوي لا آل أوبنهم ، فديرفيو لم يكن يعدل عن عقوده ويحبس أموال الخديوي كما يفعلون ، وديرفيو لم يكن يسعى إلى رصيد مصر ، بل ظل إلى قرب النهاية لا يهدد إسماعيل بالأجراءات الدبلوماسية أو يهاجمه بالدعاوى القانونية . وعلى العكس ظل ديرفيو لسنوات عديدة يظهر تواضعاً وخضوعاً يذيب قلب فرعون . ولكن إسماعيل لا يستطيع إنفاق خضوع ديرفيو بينما يستطيع انفاق نفوذ أوبنهم . ففي اليوم الذى لم يعد فيه ديرفيو قادراً على تدبير عمليات مالية هامة للحكومة ، لم يعد له في مصر مكان .

ولم يكدهم عمل عام ١٨٦٨ حتى كان ديرفيو مستبعداً . وليس أدل على استبعاده من ميدان المالية الدولية ، من مثل هذه الفقرة من خطابه إلى أندريه في ١٣ يونيه بخصوص قرض ذلك العام « هل أنت مشترك في اتحاد أوبنهم ؟ في هذه الحالة هل يكون كثيراً أن أسألك ما هي شروط الاشتراك ؟ لقد وعدنى أوبنهم بنصيب وأخلف وعده . ولهذا أسألك عن هذه المعلومات » : لقد فقد ديرفيو مكانه على المائدة ولم يكن أمامه إلا أن ينتظر على الباب مغلا في القفلات . ولقد أتى إليه أوبنهم بقايا قيمتها ٧٥,٠٠٠ جنيه .

في هذه اللحظة اشتاط غضب إسماعيل ، إذ شعر أن ديرفيو خدعه واستغله .



ويبدو أن عنف غضب إسماعيل لم يكن متناسباً مع الجريمة ، فقد كان عديد من الأوربيين في مصر جمعوا ثروتهم من خداع الحكومة واستغلالها . ولهذا فالمرء مضطر أن يستنتج أن ديرفيو ( الذي كان خبيراً في ملاطقة إسماعيل أكثر من الضغط عليه ) لم يكن لبقاً في اللجوء إلى الضغط الدبلوماسي في آخر لحظة ، أو أن الحديو قد اتخذ من ديرفيو كبش الفداء لكل سخطه على المستعمرة الأوروبية ، أو أن هناك ما لا نعرفه في هذا الموضوع . ومن المحتمل أن إسماعيل كان مستاء من تغير تكتيك ديرفيو أكثر مما هو مستاء من التاكثبات ذاته .

وعلى أية حال فقد هدأ غضب إسماعيل في النهاية . وفي سنوات تالية استطاع ديرفيو أن يحدد علاقاته به وأن يقدم له مرة أخرى خدماته المالية . وفي ١٨٧١ حاول عبثاً أن يقترح إصدار ١٠ ملايين جنيه من سندات البلدية بضمائم الأشغال العامة القاعة والمقترحة في الإسكندرية والسويس . وفي ١٨٧٥ كان ديرفيو هو الذي خيره إسماعيل طوال أسبوعين في شراء أسهم شركة القناة التي انتهت في نهاية الأمر إلى دزرائيلي . وعلى الرغم من مفاوضات مضنية لم يستطع ديرفيو أن يغري البنوك المساهمة والخاصة على أن تتجمع وتقدم لإسماعيل شروطاً مناسبة . وعلى نطاق أضيق قدم بنك أندريه ديرفيو وشركاه ( وهو البنك الذي خاف البنك الأصلي ، في الإسكندرية ) سلفاً عديداً قصيرة الأجل لإسماعيل خلال هذه السنوات . فقد كان الحديو في حاجة دائمة إلى مبالغ صغيرة بين القروض الكبيرة . ولقد عقد آخر هذه القروض في ١٨٧٦ عشية إفلاس مصر : وهو عبارة عن ٧٠٠.٠٠٠ جنيه خمسة شهور بفائدة ٢٤٪ في العام بالإضافة إلى ٦٪ عمولة .

وغنى عن البيان أن ديرفيو وإسماعيل لم يعودا أبداً إلى صداقة الماضي ووده . والكتابات التي كتبتها ديرفيو في ١٨٧٠ . ١٨٧١ كان كل منهما هجوماً على المالية المصرية والسياسة المالية . وتاريخ قروض الدائرة السنية على وجه الخصوص يوضح كيف استخدم الحديو زمناً طويلاً أرضة الخزانة لدعم ثروته الشخصية . وهكذا ظلت العلاقات بين الرجلين بعد ذلك نادرة وعلى أسس عملية تماماً .

وفي ١٨٦٩ بدأ ديرفيو بناء بيت فحم بباريس في مواجهة قبة باروك مونرو . وعلى الرغم من خسارات ديرفيو في الشركة الزراعية وشركة شقيقه ( دفع لشقيقه

٤٠٠,٠٠٢ فرنك لانتقاده من الافلاس) استطاع ديرفيو أن يوفر حوالي ٥ ملايين فرنك من نشاطه في مصر . وفي ١٨٧٢ افتتح بنكاً في باريس ، استطاع بعد ذلك أن يساعد في تأسيس مشروعات صناعية عديدة ، من بينها شركات تعدين في اليونان وجنوب ويلز والشركة العامة للكبريت الكيميائي بباريس . وفي بعض هذه المشروعات كان ديرفيو مرتبطاً برجال عرفهم في مصر من قبل ، مثل سابتييه واوترى ، اللذين كانا يوماً ما قنصلين في الإسكندرية ثم اشتهرا بعد ذلك كرماساليين وأصحاب مشاريع . وفي شركة الكبريت كان شركاء ديرفيو هم ماليت ولطوتينجر وفيرن : . . وكلهم من ألمع الأسماء في المالية العالمية .

وفي ١٨٧٨ كان ديرفيو واحداً من أصحاب مشروع بنك الاتحاد العام ، والبنك الأنجليزى - العالمى في ١٨٨٠ ، والبنك التجارى الصناعى في ١٨٨١ الذى أصبح بعد ذلك واحداً من أهم بنوك فرنسا واتخذ اسم بنك الائتمان الصناعى والتجارى . وكان هذا قمة نشاطه في باريس . ولقد أنهى بنك الاتحاد العام في ١٨٨٢ ، وعلى الرغم من أن ديرفيو كان قد استقال من مجلس الإدارة في ١٨٧٩ لخلافات في السياسة ، إلا أنه كان قد أخطأ وترك أموره في البنك . وفي نفس الوقت فقد ديرفيو ٤٠٠,٠٠٠ فرنك في شركة أخرى ، ٩٠٠,٠٠٠ فرنك اختلسها صديق كان محل ثقته . وفي السنوات التالية كانت هناك خسارات أخرى : وفي عام ١٨٨٧ كان على ديرفيو أن يوقف أعماله . وخلال عام واحد دفع ديرفيو ديونه بالكامل مسهلماً ثروته خلال السداد .

ولم يعد بعد ذلك إلى النشاط المالى أبداً . وفي ١٩٠٥ مات ديرفيو في ظروف متواضعة . . رجل لطيف أبيض اللحية فوق الثمانين . وكان دائماً ورعاً تقياً ، أدت تبرعاته السخية للكنيسة الكاثوليكية إلى أن يمنحه البابا في ١٨٨٠ لقب كونت روماني . وما زالت عائلته تذكره حتى اليوم لإخلاصه ومحبه التي دفعته إلى التضحية بمبالغ كبيرة من أجل رخاء أقاربه الأقرب منه . ومن زوايا عديدة يعتبر ديرفيو أقدر وأذكى التجار والممولين خلال مائتي عام من عهد التجار والممولين . ولقد أوشك مرتين في حياته المهنية أن يكسب له مكاناً في الدائرة الخاصة للمالية الدولية . ولكن الخطأ في هذه الحالة يكلف ميلاً أو أكثر . لقد وصل ديرفيو إلى أبعد الحدود ولكنه خسر كل شيء . :



ومثل ديرفيو لم يحقق لفريد أندريه هدفه في المالية المصرية أبداً . فالبئس القوي لم يتحقق ، ولم ينجح هو في باريس في أن يلعب نفس الدور الذي لعبه فروهلنج في لندن . فأولاً : كان أندريه من الحرص بحيث رفض أن يعرض نفسه لاختطار عمليات طرح القروض إلا في الحالات المواتية تماماً . لا فقد كان أندريه يشبه البحار الذي لا يبحر إلا إذا كان الجو مثالياً ويلجأ إلى الشاطئ عند هبوط البارومتر . أضف إلى ذلك أن أندريه لم يكن يستطيع أن يقدم موضوعاً هاماً في باريس بدون مساعدة بعض زملائه . فالطلب محدود جداً ، ولا يأمل أصحاب المشروعات في خلق سوق واسعة إلا بضم عملاء عدد من البيوت الخاصة . ولكن أصدقاء أندريه في « المالية العالية » كانوا أكثر حذراً منه فيما يتعلق بالضمانات المصرية : ولقد طلب في مناسبات عديدة مساعدة ماليت وهوتينجر وويليت — وبلى والآخرين ، ودائماً كانوا مهذبين وودودين في ردودهم وإن لم يفعلوا الكثير .

ومع ذلك ، فحتى بعد مغادرة ديرفيو لمصر استمر بنك ماركوارد يقرض الحكومة المصرية على نطاق ضيق . وفي ١٨٦٨ تعاقد البنك من الباطن على نصيب من قرض أوينهم في ذلك العام ، وفي ١٨٧٢ ساهم بنك ماركوارد في اتحاد مع أوينهايم والبنك البعاني الإمبراطوري وآخرين لإقراض إسماعيل ستة ملايين جنيه لفترة متوسطة : غير أن أهم عمليات البنك في مصر هي تلك التي لم تتحقق أبداً . فقد حاول أندريه أن يغري إسماعيل على أن يبيع أسهمه في القناة . وكان الخديو راغباً في ذلك ، ووضعت الخطط بحيث يمكن بيع الأسهم بدون خفض السعر . غير أن إسماعيل اضطر إلى استبعاد المشروع في مواجهة إشارة من بريطانيا بمعارضة العملية . وفي الدبلوماسية تكون الإشارة في كثير من الأحيان بمثابة الأمر .

أما الفريد أندريه نفسه فقد بدأ في أخريات حياته يجمع بين السياسة والعمل المصرفي . وفي ١٨٧٠ رشح ليكون نائباً عن الدائرة التاسعة بباريس ، وفي العام التالي انتخب في المجلس حيث ظل حتى عام ١٨٧٦ ، مصوراً بشكل عام إلى جانب « الجمهوريين المحافظين » كما كانوا يسمونهم . وفي نفس الوقت كان أندريه واحداً من المتفاوضين مع ليون ساي في تعويضات حرب ١٨٧١ ، وفي ١٨٧٤ عين

في المجلس الأعلى للتجارة والصناعة : وكل هذه الاهتمامات السياسية استغرقت جزءاً كبيراً من وقته ولكنه كسب في مقابل ذلك علاقات جديدة وأعمالاً جديدة كذلك . فثلاً شهدت سنوات ما بعد ١٨٧٠ نشاطاً كبيراً لبنك أندريه في الإشراف على قروض الحكومة الفرنسية والحكومات الأجنبية . وفي سنوات ١٨٧١ - ١٨٨٠ حقق البنك أرباحاً صافية قدرها ١٤,٦٩٤,٠٠٠ فرنك مقابل ١٠,٦١٠,٠٠٠ في العقد السابق .

عند ذلك الوقت كان ألفريد أندريه يمنح كل الألقاب التي يتطلع إليها المصرفي الفرنسي عادة : كان وصياً على بنك فرنسا ولا يوجد في ميدان الأعمال في فرنسا مركز له مثل هذه الأهمية والسمعة ، وكان مديراً في سكة حديد باريس - ليون البحر الأبيض ، وفي شركة الميسجاري ماريم ، والشركة السويسرية للصناعة وشركة التأمين الأهلية والبنك العثماني الإمبراطوري . . . إلخ . وعندما اعتزل أخيراً في ١٨٨٧ كان رجلاً عجوزاً عظيمًا أو واحدًا من أقدم السياسيين في المالية الفرنسية . وكان آنذاك في سن الستين ، وأمامه عدد من السنوات الفعالة المربحة في مجال الأعمال . ولكنه كان يشعر أن الله قد منحه فسحة من الوقت لا يستطيع أن يضيّعها في كسب المال . وهكذا كرس سنواته الأخيرة لأعمال الخير ، والأعمال الإنسانية التي كانت دائماً جزءاً هاماً من حياته . ولم ينجب أندريه أبناء يخلفونه من بعده . وعلى الرغم من أن شقيقه الوحيد جورج يصغره بتسعة عشر عاماً إلا أنه سبقه إلى الموت . وعندما مات أندريه في ١٨٩٦ كان آخر رعييله ، وهو رعييل من المصرفيين عاش أكثر من مائتي عام .

\*\*\*

ومن بين كل الممثلين في المسرحية كان إسماعيل هو أسوأهم حظاً ، هذا إذا استثنينا الشعب المصري بالطبع . ولا شك أنه مسؤول عن ذلك إلى حد كبير ، لقد بقيت كل عيوبه كما هي : الطموح المبالغ فيه ، وعدم التبصر جرياً وراء العظمة ، والسفاهة والتبذير في شؤون المال . وعندما انتهى رواج القطن بعودة الولايات المتحدة إلى السوق العالمي ، تحول إلى السكر وأنفق ثروات في بناء مصانع لتكرير محصوله . وإذا لم يكن هناك نقص شديد في إنتاج السكر ، كما كان الحال في القطن ، كانت النتائج بطيئة وخيبة للأمال . ولم يتدخل إسماعيل عن أحلامه في

امبراطورية أفريقية ، ولذلك أُنْفِق مبالغ ضخمة في رحلات استكشافية وعسكرية في أعالي النيل ، ولكن المنطقة ظلت متمردة ، وخط سكة حديد الخرطوم لم يتحول إلى واقع أبداً . واستمر إسماعيل في شتى برامج المشروعات العامة : أرصفة في الإسكندرية ، وخطوط سكة حديدية ، وترع للري ، ولكنه أنفق ثروة كبيرة في أعمال تجميل المدن والقصور وحفلات الزفاف وكاليات مماثلة .

وأخيراً ضاعت مبالغ غير معقولة كتعويضات ، وإجابة لدعوى قائمة على النصب أو شبه النصب ، وأسعار باهظة تقاضها المتعهدون والمقاولون . وكل ألوان الرشوة التي تستهدف الحصول على التشريف الرخيص ، أو الراحة من إرهاق المطالب . ولقد كانت شركة القناة خصوصاً متوالية المطالب دائماً . ففي ١٨٦٨ - ١٨٦٩ عندما كانت الشركة في ظروف مالية صعبة ، حاولت أن تفرض على الخديو أن يدفع نظير حقه في أخذ رسوم جمركية عن البضائع الداخلة إلى منطقة القناة . وكانت بحجة الشركة أن حقها الأصلي الوارد في الامتياز بأن تستورد « آلاتها وموتورها » دون رسوم جمركية يعني أن كل ما يستورده أى شخص في المنطقة يعني من الرسوم الجمركية كذلك ! حتى القنصل الفرنسي لم يوافق على هذا التفسير . وتخلت الشركة عن هذا المطلب في النهاية . وتم الاتفاق مع دى ليسبس على أن يقتصر هذا الحق على موظفي الشركة فحسب ، وهو امتياز لا مبرر له ويوضح إلى أى مدى كانت مصر حريصة على تهئية دى ليسبس وتهئية الإمبرطور من ورائه . ودفع القنصل الفرنسي وظيفته ثمناً لضميره الحى .

إن هذه المزية الجزئية لليلبس (وهي المزية الوحيدة التي واجهها في معاملاته مع الحكومة المصرية) دفعته إلى البحث عن حجج أخرى للهجوم على الخزنة المصرية . ووجد حجته فوراً (فخزنة الشركة لم تكن تحتل التأخير) في كل النفائات التي لم تعد مفيدة للشركة ، أو أنها لم تكن ملكاً لها على الإطلاق . وهكذا فوفق اتفاق ١٨٦٩ باعت الشركة للحكومة المصرية المسكرات والمستشفيات والمباني التي أقيمت خلال فترة شق القناة ولم تعد مطلوبة الآن ، ومحجر سمحت الحكومة للشركة أن تستغله لأغراض البناء ، والحق الذي ذكرناه آنفاً في استيراد بضائع معفاة لحساب موظفي الشركة (وهو حق وصفه ديلبس بأنه عبء إذ على

الشركة أن تحتفظ بقوة عمل كأمر واقع حتى تستفيد من هذا الحق ! ) .  
 وحق الشركة في الصيد وحدها في القناة والبحيرات المحيطة ( وهو حق اعترف  
 ديلبس بأنه لم يمنح للشركة أبداً ) وسائر « الحقوق » الوهمية ، وأخيراً وهذا هو  
 الأهم لمصر تنازلت الشركة عن أى مطالب أخرى . وإذ كانت القناة على وشك  
 الانتهاء ، شعر ديلبس أنه قد حان الوقت لأن يوقف غزوات نبيه !

ودفعت الحكومة المصرية في هذا الاتفاق ٣٠ مليون فرنك . ولما كانت بلا نقود  
 تخلت عن حقها في فوائد وأرباح أسهمها في الشركة لمدة خمسة وعشرين عاماً .  
 وبدوره أصدر ديلبس ١٢٠,٠٠٠ سند بسعر ٢٦٠ فرنك للواحد تغطي  
 الكويزينات المعزولة . وكان إجمالى ما حققته الشركة من هذه الصفقة حوالى ٦٠  
 مليون فرنك ، بينما يأمل مشرو هذه السندات في فوائد قدرها ١١٠ ملايين فرنك  
 خلال فترة الخمسة والعشرين عاماً . وكأن كل هذا لم يكن كافياً ، فوافقت  
 الحكومة المصرية على أن تشاركها الشركة في مكاسب بيع الأراضى التى حول  
 القناة بعد تحصيلها ، هذا على الرغم من أن قرار تحكيم الإمبراطور كان صريحاً  
 في منع الشركة من أى مكاسب من هذا المصدر . والحق أن دى ليلبس كان  
 مستعداً لأن يبرر موقفه على أساس أنه إذا كان قرار التحكيم قد حرم الشركة  
 من تحقيق أى كسب من هذه الأراضى ، فإن قرار التحكيم لا يمنح الشركة من  
 منح هذا « الحق » لطرف ثالث ! وإذا كان إسماعيل يعرف الكثير عن « عدل »  
 المحاكم القنصلية ، فقد شعر إسماعيل أن نصف الرغيف أفضل من لا شيء !

وعلى أية حال لم تكن شركة القناة إلا واحدة من مطالبين عديدين . وفي كل  
 عام أتفق الخلدوى أكثر مما أخذ بكثير . والحق أن إسماعيل لم يكن ينقصه  
 المقرضون بل على العكس لقد زاد عددهم . إذ أن أرباح عمليات المالية المصرية  
 تزيد كلما ساءت أحوال الخزنة . ولم يكن إسماعيل مستعداً للدفع نقود أكثر  
 فحسب وإنما فتح تضخم الديون الباب لأشد المضاربات جزاء . وكان عائد هذه  
 العمليات كبيراً إلى درجة أنه في أواخر عهد إسماعيل كان تبادل القروض الخاصة  
 القصيرة والسندات العامة لتقل عبء هذه الديون إلى المستثمرين في أوروبا قد  
 أصبح نظاماً محدداً . وأصبح مبدأ ديرفيو القائل بأن طريق كسب النقود في المالية

الخليوية هو إشباع جوع إسماعيل إلى المال ودفعه إلى الحد الذي يصبح فيه القرض انعام هو الشيء الوحيد المتخذ له - قانوناً لمن جاءوا بعده .

وفي النهاية - انهار جبل الورد . وفي ١٨٧٣ - ١٨٧٤ كان قرض الاثنين وثلاثين مليوناً من الخيمايات نجاحاً كبيراً للمتفاعلين - بفضل كرم إسماعيل في سحب استثناء ضم من النار - وإن كان كارثة للخزانة المصرية . وكانت العمليات التالية الباطنة . وفي نهاية ١٨٧٥ واجهت مصر مسألة توقف الدفع . وحاول إسماعيل أن يوقف الكارثة بالموافقة على بيع كل أسهمه في شركة القناة . ولم يحصل بعد ذلك إلا على أربعة جنيهات . وهو مبلغ صغير إذا ما قيس بما حدث للمالية بلاده . ولكنه كان محظوظاً بأن يتحمل على هذا المبلغ .

وفي الأشهر الأولى من ١٨٧٦ كان إسماعيل يقرض بفائدة ٣٠٪ . وبدأ بعض اللجان الأوروبية تبحث حالة المالية المصرية . وبسبب تناوبها أنشئ صندوق الدين في مايو . وأدت تحقيقات أخرى في نوفمبر من نفس العام إلى إقامة الرقابة الثنائية . حيث أشرف مندوب إنجليزي على الإيرادات . وأشرف مندوب فرنسي على المصروفات . وفي نفس الوقت أعلن تدويل السكة الحديدية وميناء الإسكندرية . وفي ١٨٧٨ وضعت الدائرة السنوية في أيدي أوروبية .

وكان هذا الاجراء هو القشة الأخيرة . وحاول إسماعيل أن يخلص نفسه من هؤلاء الحكام الأجانب . فوافق على إنشاء وزارة دستورية تضمنت عضوين أوروبيين لهما حق الفيتو . وفي خلال سبعة أشهر اكتشف إسماعيل أن هذا الحل ليس أقل سوءاً من الآخر . وفي نفس الوقت ازداد سخط المتعلمين والمثقفين من المصريين على هذه الاعتداءات على السيادة المصرية . ووقعت اضطرابات في القاهرة ، وأصبح واضحاً أن الخليو يواجه خطر العزل لا من جانب الأوروبيين فحسب وإنما من جانب رعاياه الوطنيين أيضاً .

وفي أبريل ١٨٧٩ حل إسماعيل مجلس وزرائه وشكل مجلساً من المصريين فحسب . وكان هذا آخر جهد له في تحدي القوى الأجنبية . وقررت إنجلترا وفرنسا أن تتخلصا منه نهائياً . وعندما تجاهل التلميح له بالتخلي عن العرش ، طلبت الدولتان من السلطان عزله ! .

ولقد كانت القسطنطينية سعيدة بتنفيذ هذا الطلب . إذ بتنفيذه تؤكد سلطتها على مصر ، وفي ٢٦ يونه وصلت إسماعيل البرقية الشهيرة الموجهة إلى « الخديو السابق » ، التي دعتة إلى أن يترك العرش لابنه توفيق . لم يقاوم إسماعيل ، ومثلما فعل فاروق أبحر إسماعيل إلى إيطاليا . واستطاع في النهاية أن يحصل على إذن له بالاستقرار في قصره على البوسفور . . . حيث مات في ١٨٩٥ .

لقد عاش إسماعيل حتى رأى بلاده عمية بريطانية ، ورأى ماليها تدار في كفاءة لمصلحة حملة الأسهم الأجانب . ورأى شركة القناة تزدهر فوق كل خيال ، والأسهم التي حاول في يوم من الأيام بيعها بسعر ٤٧٠ فرنكا تباع بسعر ٣٢٧٥ فرنكا . أما الشيء الوحيد الذي لم يتغير فهو مصر وشعبها . فما زالت هناك الأرض والنهر والفلاح الكادح يعيش في قذارة وفقر لا مثيل لهما حتى في الهند أو الصين . وصحيح أن عبء الضرائب الثقيل الذي عرف في أواخر أيام إسماعيل قد زال ، وأصبح من النادر سماع صوت الكرباج ، ومع ذلك فإذا كانت الآلام قد هدأت مؤقتاً فقد ظل البؤس والمرض كما هما ، لا تخفف منهما المنع الحيوانية ، وظل هذا نصيب الفلاح منذ بدء التاريخ .



## الفصل السادس عشر

### الخاتمة

إن أسباب فشل ديرفيو النسبي في مصر عديدة معقدة ( من الصعب أن نستخدم كلمة الفشل بالمعنى المطلق للكلمة في وصف رجل اعتزل في فرنسا ومعه ثروة قدرها ٥ ملايين فرنك ) . فسقوط بنك ديرفيو كان متضمناً في طابع ازدهاره السريع . ومن ناحية أسس هذا البنك ازدهاره على رواج القطن . وكان من المحم أن يتأثر بانهيار الأسعار . ومن ناحية أخرى كان تفوق ديرفيو الشخصي في الإسكندرية ناجماً عن علاقاته بالحداد . وهي علاقات فرضت عبثاً ضخماً على موارده . ولقد كانت الشركة تتحمل هذا العبء بصعوبة في أوقات الرخاء . فلما جاءت الأزمة انهارت من شدة الإجهاد . وبما عقد الموقف اعتماد الشركة على تعاون ومساعدة المالية الأوربية التي توقفت قدرتها واستعدادها على المساعدة غالباً على عوامل خارجة عن الموقف التجاري في مصر . وعلى وجه الخصوص زاد من قسوة اعتماد ديرفيو على أوروبا أن علاقاته الرئيسية كانت بباريس لا بلندن ، وأن مراسليه في باريس كانوا من أشد المحافظين في سوق محافظه .

تلك كانت ، من جانب . الأسباب الموضوعية لفشل بنك ديرفيو وشركاه . ومن جانب آخر كان هذا الفشل من صنع رجل بقدر ما كان بسبب تحالف مجموعة من الظاروف غير المواتية . وبهذا المعنى كان ديرفيو أسوأ أعداء نفسه . ومن الخطأ أن تصور هذا العامل الشخصي بأنه أقل في أهميته - أو أكثر - من الاعتبارات الموضوعية التي لحظناها فيما سلف . فالمؤرخ الذي يقترح مقارنة ووزن متغيرات ذات طبيعة مختلفة ، أي الذي يحاول جمع وطرح التضاح والكثرة ، هو في غالب الأمر أكثر جرأة وأقل حكمة . ولنقل ببساطة إن سوء إدارة ديرفيو لشركته ومركزه كان عنصراً أساسياً في فشله النهائي . ونحن لا نغني بسوء الإدارة الأخطاء التكتيكية التي ارتكبها من حين لآخر ( فكل رجل أعمال يرتكب أخطاء )

وإنه نعى الأخطاء الإستراتيجية طويلة المدى . والطموح الخطئ الذى دفعه إلى اختيار الطريق الخطئ والأوهام التى قيده إلى نهاية حياته المذلية فى مصر تقريباً .

ولا يحتاج الضموح إلى تفسير . فكثير من الناس تطلع مثل ديرفيو إلى السماء . وكل رجل الأعمال تقريباً فى مصر كان ديرفيو اتهازياً ، تلقى أرباح المضاربة الضخمة والعمليات المالية الحاضرة عنده فلا على اتجميع الدؤوب للمكبسب التجارية الصغيرة . وعلاوة على ذلك كانت الغنى عند ديرفيو أهم من الوسيلة فى مجال العمل المار . وبخلاف صديقه أندريه لم يكن ينظر إلى انعمل المصرفى كأساب فى الحياة بكل قواعدا وتبريراتها . وإنما رأى فيه سلماً إلى أشياء أكبر وأفضل . واعتقد أنه حر فى أن يعدل ويلغى التواعد كلما مضى الوقت . وفى النهاية اكتشف خطورة الصعود على سلم منهاو !

ولكن ماذا عن الأوهام ؟ كيف يفسر الإنسان إصرار ديرفيو على الثقة بإسماعيل فى مواجهة تحذيرات أندريه وحقائق التجربة الحزنة ؟ أنقول نوعاً من سذاجة المشاعر ؟ لا شك فى ذلك . إلا أن ذلك وحده ليس كافياً . بل على العكس فلأوهام ديرفيو — أو غروره — نتائج أبعد كثيراً — وتلك أمور تستحق البحث بشئ من التفصيل .

فلذا كان ديرفيو رجلاً أميناً فى أعماقه : فقد وفق فى داخل نفسه بين دوافع الربح الأنانية عنده وبين رغبته المخلصة فى مساعدة إسماعيل على أن يجعل مصر مزدهرة . وكان الاعتبار الأول أساسياً من ناحية الواقع ، وكان الاعتبار الثانى أساسياً من ناحية المبدأ . وصحيح أن ديرفيو لم يذهب إلى حد الاعتقاد أن قروضه لإسماعيل سنة ١٨٦٣ — التى استهدفت ضمان خضوع الخديو ودفعه إلى فكرة القرض العام — كانت عملاً من أعمال الخير المتزه عن الغرض ، ولا أن خدامته الشخصية لإسماعيل ( كسكرتير خاص وكاتم سره . . . إلخ ) قدمت بروح الكرم الذى لا أنانية فيه . ولكن ديرفيو كان معجباً بما يصنعه هو لإسماعيل أكثر من إعجابه بما كان يصنعه إسماعيل له . وفى صفحة الحساب الذى قدره ديرفيو بشكل غير واع — لعلاقته بالخديو كانت خدماته تفوق جزاءه . ومن هنا يتبين سبب إشارته المستمرة إلى الدين المستحق له ، وإشارته

عندما تقدم الزمن وفترت عواطف الرجلين إلى الجحود الذى رآه .

ولا شك أن ديرفيو كان مخلصاً في موقفه هذا . فقد كان يعتقد بحق أنه بتقديم المال إلى الخديو بفوائد عالية . كان يعطى أكثر مما يأخذ . وأن عمولة ١٠٪ والأسعار الباهظة المأخوذة عن البضائع المقدمة إلى القصر والحكومة ليست أمراً مبالغاً فيه . وأن المنصب التى أدى إليها وضع أرصدته - عن وعى وإرادة - تحت تصرف إسماعيل هى خيراً من إسماعيل . ولقد خاب أمله وتألم عندما أحس استعداد عميله الخديو أن يتخلى عنه في وقت الحاجة . وبلغ استياؤه إلى حد استخدام وسائل الضغط السياسى وغيره من الوسائل التى كان قد أدانها من قبل . ولكن أشد ما يائمت انظر أنه حتى بعد خصامه المرير مع سيده . ظل يأمل ويتوقع أن يشمله إسماعيل برعايته ويساعده .

والخلاصة أن ديرفيو كان متثاقلاً بالمعنى الدقيق للكلمة ، فقد كان يعتقد في نبل ذاته . وفي نبل الآخرين أيضاً . وشعر أنه كان طيباً مع إسماعيل وتوقع أن يكون إسماعيل طيباً معه . غير أن هذا يؤدي بنا إلى السؤال الحقيقى : كيف أمكن لديرفيو أن يوفق بين حقائق سلوكه إزاء إسماعيل وبين مفهومه عن هذا البالوك وربما لا يستحق هذا السؤال إجابة لو كان الأمر متعلقاً بديرفيو وحده ، لو كان هذا التوفيق بين المسلك والضمير هو ثمرة الترشيد الفردى باستخدام حجاج خا طابع شخصى . إن على كل واحد منا أن يتعاش مع نفسه ، ومعظم الناس ينجحون في ذلك . ولكن ديرفيو لم يكن وحده . فقد كان أكثر دقة وشفراً من زملائه بالإسكندرية ومعظمهم رضى عن نفسه بتبريرات بهلوانية . ويكفى أن يقرأ البرء أرشيف الاتصالات ليصطدم بالإخلاص الذى قدمت به معظم المطالب ضد حكومة الخديوى . وبالاتياء الأخلاق الحقيقى من جانب أشد الأوغاد شهرة عندما ووجهوا بجهود مصر لحماية نفسها من النهب ! . وغنى عن البيان أنه كان هناك عدد من رجال الأعمال تظاهروا بالغضب لأن مصر قد خانت الأمانة ، وحاولوا أن يلزوا مطالبهم بالقيم الخلقية : فن الصعب مثلاً أن ننسب إلى « برينى » صفة الأمانة . وهى أرخص الفضائل . ولكن المؤرخ مع ذلك مضطر إلى إدراك أن معظم مجتمع رجال الأعمال في مصر كانوا أمناء من وجهة نظر أنفسهم . وهذا الاتحاد بين

الاستغلال الواقعي الغير مبدئي بشكل واضح وبين الضمائر الواضحة المستريحة هو الجانب البارز في العلاقة بين المستعمرة الأجنبية ومثلها الديلوماسيين من ناحية وبين السكان الوطنيين والحكومة من ناحية أخرى .

وتفسير ذلك يكمن في أنه بينما كان معظم الأوروبيين في مصر يعيشون وفقاً للمبادئ ، كان هناك في الحقيقة نوعان من المبادئ : مبادئ للتعامل في داخل مجموعة الغربيين ، ومبادئ للتعامل مع السكان المحليين . وبعض الأوروبيين كانوا أكثر حدة من الآخرين في تحديد حد فاصل بين المجتمعين . فقد كان هناك من الأوروبيين من يعتقد أن التركي خائن بطبيعته وأن العدل الإسلامي فاسد ، وأن المواطن المحلي خسيس وجدير بالاحتقار<sup>(١)</sup> وكان هناك آخرون لا يعتقدون أن التركي ميء عن قصد وإنما هو كسول وبهمل ، ويدركون صحة القانون الإسلامي في إطار المجتمع المصري ، وإن كانوا يشعرون أنه لا يقدم حماية كافية للأجانب الذين تعودوا على شرائع أخرى ، وأن المحاكم الوطنية خاضعة إلى حد كبير لضغط الحكومة . وهؤلاء يشعرون بالعطف على العربي لا احتقاره وأن كانوا ساخطين على عدم تكيفه مع النظام والدقة المتضمنة في الصناعة الحديثة والتجارة . وثمة أناس كانوا يرون في كل مصري عدواً كامناً تحتاج نواياه السيئة إلى اليقظة والاجراءات العنيفة ، وآخرون ينظرون إلى المواطنين المحليين كأطفال يحتاج سوء تصرفهم وعشيم إلى الرعاية الأبوية من جانب أصدقائهم وحمايتهم الأوروبيين . غير أن الجميع كانوا متفقين على أن المجتمع المصري متخلف وأن الحضارة المصرية أردأ من حضارتهم . وأن الأوروبيين يتحملون الخضوع لعادات البلاد . وأن على المصري أن يتعلم أساليب الأوروبيين ويقل عدلهم . وأن مقاييس السلوك المقبولة في أوروبا - قيم الأمانة والتعامل العادل والاعتقل . . . إلخ التي تشكل على الأقل في المبدأ العلاقات الاجتماعية والمالية في الغرب - ينبغي أن تعدل حتى تناسب ظروف هذه البيئة الغربية .

(١) ابتداء من هذه الفقرة ، وفي فقرات قادمة يرى القاري : نتائج من تصنف عليه من الأوروبيين آنذاك - وحتى اليوم - في فهم المجتمع المصري وروحه وحضارته . وفي الفقرات التالية تبين محاولتهم تفسير هذه المصريين للأوروبيين آنذاك على أساس دفين مبادئ المسيحية ؛ ولا شك أن هذا التفسير مناقض للحقيقة والواقع ، وهو ليس إلا ستاراً لتغطية عداء الشعب المصري - مسلمين ومسيحيين - للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي البشع الذي عاناه على يد الأوروبيين . (المعجم)

ولست مهمة هذا البحث الحكم على مزايا هذا الرأي . فالهم عند المؤرخ الذى يختلف عن رجل علم الأخلاق - هو أن يصف الظاهرة ويدرس نتائجها . وبعض جوانب هذه المسألة قد نوقش فعلا من خلال السياق : فالعدل الذى كان يمارس فى المحاكم القنصلية بالإسكندرية أو فى المفاوضات مع الحكومة المصرية لم يكن إلا كاريكاتيرا للمثل الغربية . وفى العادة روعيت المحافظة على الشكل ، إذ كان على الأوروبي أن يثبت دعواه ، ولكن المقاييس المزوجة كانت تنعكس فى الوزن المختلف الذى يعطى لشهادة الأوربي أو مصالحه بالنسبة لشهادة المصري أو مصالحه . فكلمة الرجل الأوربي أثمن من كلمة المصري . وأملاكه أغلى من أملاك المصري ، ومخاميه أقيم من محامى المصري . وفى معظم الأحيان كان ادعاء الغربى هو البرهان ، ومثول المصري دليلا على المسئولية . وبدا وكأن كل الضمانات القانونية والاحتياطات وعرائض الدعاوى والحواجز المعقدة للقانون الحديث قد زالت تماماً وظل الهيكل فحسب ليغضى فضيحة العدل المحدد سلفاً .

إلا أن القانون كان جانباً واحداً فحسب من العلاقة بين الغربى والمصري فى مصر . فالقياس المزوج بكل ما يجره من مشاعر الضوق - بشكل كل فعل ورد فعل فى المستعمرة الأوربية - ويمكن ملاحظته فى شكل التخاطب وفى المحاملات التى تتمتع أو تحجب ، وفى شعور الفخر والتكبر الذى ينشهر الغربى ، وفى شعور الذلة والطاعة الذى يتوقعه . والأرشيف الدبلوماسى والكتيبات الخاصة بتلك الفترة مليئة بالقصص والبيانات التى تعكس هذه العلاقة . ون الممكن تأليف كتاب خاص عنها .

• • •

ومن وجهة نظرنا تعتبر النتائج المترتبة على هذا القياس المزوج ذات أهمية خاصة ، أولاً : لمخزاهها بالنسبة لوضع المستعمرة الأوروبية عموماً . وثانياً : لنورها فى نجاح وفشل ادوارد ديفيو .

والأهم من كل شيء آخر . الأهم حتى من الثمن المادى الضخم للأمبريالالية هو أن فرض الوضع الاجتماعى والروحى هو الذى شكل رد فعل المصري إزاء الأوربي . والحق أن أحدهما يتضمن الآخر . فالاستغلال المادى صعب بل

مستحيل بدون عقوبة القيم المزدوجة والقانون المزدوج للسلوك الذى يناظرهما . وإن لم يكن هذا القانون موجوداً كان على المستغل أن يخلقه . ومع ذلك فعند دراسة التأثير المتعدد الجوانب للامبريالية يتبين أن الإساءة إلى احترام انذات هى التى تؤلم أكثر من غيرها . فالسخط الذى يثيره الإذلال الروحى هو الذى يؤدى إلى استجابة غير رشيدة للاستغلال المعقول . والمقاومة غير المعتواة . وبالتأكيد غير المربحة . التى تبدىها كثير من دول العالم المتخلفة اليوم للمؤسسات التجارية الغربية لا تفهم إلا فى هذا الإطار .

وصحيح أن الاستياء الطيعى فى مصر من التمييز فى المعاملة ومن الوضع الأدنى قد عوضه إلى حد كبير إعجاب المصري الحقيقى واحترامه لمنجزات الحضارة الغربية . ومنذ البداية حاول كثير ممن كانوا على صلة بالأجانب . بما فى ذلك الخديو نفسه ، أن يقلدوا الغربى ، وأن يحصلوا بهذا التقليد على موافقة جماعة كان تفوقها الحضارى والاجتماعى محل اعتراف ضمنى . ولقد كان ثمة عنصر مرضى فى جهود سعيد وإسماعيل لتتقدم نفسيهما إلى العالم كأرستقراطيين بالمعنى الغربى . ولقد ذهب سعيد على وجه الخصوص إلى آخر حدود التطرف ليشيت نبل تربيته بالتبذير . أما إسماعيل فعل الرغم من قراراته المتعددة ضد هذا الاتجاه إلا أنه لم يتخلف كثيراً عن سلفه . ولقد تشبه سعيد بلوق ماكسيمياليان ، وتشبه إسماعيل بامبراطور فرنسا نابليون . والاشنان استقبلا فى مصر زوارا مرموقين وغير مرموقين من أوروبا فى بذخ لا يماثله لا سخاؤهما فى رحلاتهما إلى أوروبا . وكل منهما دفع جزاء خوفه من الحجل أمام الم الخارجى . ولم يكن هذا الموقف مجرد ضعف واستغلال للنفوذ كأداة فى السياسة ، شىء يوضح قوة التطلع إلى موافقة الغرب قدر احتفال إسماعيل بافتتاح القناة ، الاحتفال انضخم لعمل فاقت تكاليفه فى المم والأسى تكاليفه فى النقد والمال . غير أن هناك حداً لفاعليه عنصر السمعة . فى كل علاقة بين الأدنى والأعلى ، يتعلم الأدنى فى النهاية أن يتمرد على وضعه . وفى مصر حيث كان للسكان الوطنيين حضارة متقدمة عظيمة ، ومقياس مزدوج لأعضاء المجتمع المسلمين وغير المسلمين ، كان من المحتم أن يظهر رد فعل معاد . وفى هذا المجال لدينا خطاب مثير للكولونيل ميرشر ، ( معلم الأمير توفيق ابن إسماعيل ) يحذر رؤساءه فى باريس من تأثير

المعالمين الأتراك والعرب الضار عليه . كتب ميرشر يقول إنهم ملأوا رأس الصبي « بأسوأ الاتهامات ضد الأوروبيين . على الرغم من أنه بفضل هؤلاء لم تتجه هذه البلاد النعيسة إلى القوضى والبربرية منذ موت محمد علي » . ونتيجة لهذا بدا الصبي توفيق يجرى هنا وهناك يتحدث عما سيفعله عندما يصبح حاكماً لمصر . ويعلن لكل من يود أن يسمع أن المساهمات التكنيكية من الحفصانة الغربية في مصر ليست إلا أضحوكة . وأن كل شيء في العالم الغربي أتى من العرب في المحل الأول . ويقول ميرشر في فزع : « إنه مقتنع أن الكتاب العرب وضعوا منذ زمن طويل الآلة البخارية والسكة الحديدية . . . إلخ » .

وفي صراع بين غريمين غير متكافئين في القوة . يكون رد فعل الضعيف مشروطاً بتفاوت القوى . فعندما يكون الضعيف أضعف بكثير لا يستطيع في أفضل الأحوال مضايقة العدو . وعندما يكون الطرفان أقرب إلى التساوي يمكن أن يلجأ إلى القوة المكشوفة وإن كان يتجنب المعارك الكبيرة ، وإذا كانت الظروف مواتية بشكل خاص يستطيع الطرف الأضعف أن يطرد الطرف الأقوى من البيت . ودليل ذلك (عبدان) و (السويس) (١) .

وفي سنة ١٨٦٠ كانت مصر في مرحلة المضايقة . فالبوليس المحلى الذي كان يضايقه فئدان السلطة على الأوروبيين . كان يتشم بتطبيق تعليمات « وقوف العربات » على عربات الأجانب . ويترك سائقى عربات المصريين يفعلون ما يشاؤون . وموظفو الجمارك يمكنهم مضايقة رجال الأعمال الأجانب بالأخطاء والإخراج ، وكتبة الخزنة يمكنهم إغضاب ديفيو ببطء حساباتهم ومراجعاتهم ، وإسماعيل يمكنه أن يتشم من مقرضيه وتمعهديه ومقاوليه والمعدنين الآخرين بالتأخيرات المعذبة ، والوعود المضللة وطرق مائلة .

وصحيح أن هذه التكاكيكات كانت تكلف إسماعيل أموالاً . وكان المراقبون

---

(١) يتجاهل المؤلف في هذه الفقرة حقيقة هامة ، هي أن قوى الشعوب انتدرة من أجل التحرر الوطني حتى أصبحت اليوم بالفعل - عند تجمها - أقوى من قوى الاستعمار . وإذا كان مصدق قد فشل - في نهاية الأمر - في معركة عبدان ، فما ذلك إلا لأنه تجاهل هذه الحقيقة ولم يستفد منها . أما مصر الثائرة فقد أدركت هذه الحقيقة وتصرفت على أساسها ولذلك انتصرت في معركة السويس ضد العدوان الثلاثي . (المعجم) .

الغريون مندهشين باستمرار من اصرار الخديو على هذه الوسائل غير المجزية ، إلا أنها كانت تقدم له نوعاً من الراحة النفسية .

هذا هو ما فشل ديرفيو في إدراكه إلا في آخر الأمر بعد فوات الأوان : فع كل الصعوبات التقليدية التي أجبرت إسماعيل على الرجوع في التزاماته وارتباطاته كان هناك عنصر من الخبث المدبر سلفاً . والواقع أن إسماعيل ، كما أحس أنلريه بسرعة كان ينوى استخدام مموليه كما كانوا ينوون استخدامه . وبينما يصعب أن تقول كم من هذه النوايا سبق خبراته في حكم مصر ( حتى قبل توليه العرش كاتباً لإسماعيل أفكار عن استغلال الغرب لسلفه ) إلا أن هذه تدعت ورسخت خلال حكمه بعد ١٨٦٣ . والحق أن إسماعيل الخديوي قضى جزءاً كبيراً من حكمه يتعلم ( على حساب أخطاء عديدة باهظة كلجونه إلى نابليون للتحكيم في مشكلة قناة السويس ) كيف يحصى نفسه من جشع الأجنبي ، والأكثر من هذا كيف يمكن استغلال هذا الجشع لأغراضه الخاصة . وإذا كان في عمليات الدفاع والهجوم يلجأ غالباً إلى الطريق غير المباشرة والخفية ، فإن السبب في هذا مجرد إحساسه بأن المواجهة المباشرة ليست فعالة مع مثل هذه القوة الصريحة المتفوقة . إذ أن إسماعيل لم يكن يريد استغلال الأجنبي فحسب ، بل كان يريد إيلامه .

وفي ربيع ١٨٦٨ كتب ديرفيو إلى أنلريه يعبر عن « حزنه الشديد لأن يرى الخديو يتاور بهذا الخبث ويستمر في حثه وكذبه » ، ومن الصعب على ديرفيو أن يصدق ذلك : « لقد كنت شبه واثق أن البرقية ستفسر لك الحقائق التي كان على أن أكتبها » . وبعد توقف الشركة الزراعية بستين لم يكن ديرفيو متحرراً تماماً من أفكاره القديمة .

ولقد كان ديرفيو ضحية خُلُقياته . فقياسه المزدوج لم يكن قائماً على أساس الاحتقار وعدم الثقة وإنما كان قائماً على الأبوية الخيرية . ونتيجة لذلك لم يكن مسلحاً بالشك أو القسوة التي كان زملاؤه مسلحين بها . وعند ما قدم نوعاً من اللباقة مثلاً ولم يدرك أبداً النتائج المزدوجة الجانب لثل هذه العلاقة . فلا غبار في أن تتزع من إسماعيل كل ما يمكن انتزاعه منه من نقود ، ولكنه من الغباء أن تتوقع من إسماعيل رد الجميل .



ثمة نهاية قاسية وساخرة لكل هلمنا ، فقد صرف سعيد وإسماعيل ملايين الجنيهات للمحافظة على حسن العلاقة مع الغرب ولكسب احترامه وإرضاء مطالبه ومنع غضبه . ولكن الغرب — وقد أثارت المبالغات المتعصبة في عالم اليوم — لا يذكر إلا مضايقات ومراوغات واحتقار الأسم . ومن الذي دفع ثمن القناة ؟ فرنسا . ومن الذي بناها ؟ دي ليسبس « أعظم مقال في العالم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر » .

غير أن سعيد وإسماعيل أنفقوا ملايينهما لسبب آخر ، هو إحياء عظمة مصر وترك آثار خالدة بعدهما<sup>(١)</sup> : قناة السويس هي الهرم الأكبر في الأزمنة المعاصرة ، والشركة المحيذية هي نواة الأسطول البحري والتجاري . واليوم يتذكر المصريون ، النغاية ، الضعف في مواجهة مطالب الغرب ، بيع أسهم القناة إلى إنجلترا ، إفلاس ١٨٧٦ . لقد كانت هناك سفينة من سفن الشركة الحديدية التي تملكها الحكومة ، والتي أعقبت الشركة المحيذية ، تدعى « الحديدو إسماعيل » . وفي أغسطس ١٩٥٦ عند قمة الصراع حول السيطرة على قناة السويس غير اسم السفينة وأصبح « كليوباترة » وليست أسماء مثل بورسعيد والإسماعيلية غير قابلة للتغيير أيضاً ! .

عندئذ لن يكون هناك شيء باقى غير الذكريات المبررة . . .

(١) إن التوفيق أعطى المؤلف في هذه الفقرة عند ما يحاول أن يعمل لأعمال سعيد وإسماعيل باعاً وطنياً ، وعند ما يقول إن المصريين لا يتذكرون إلا النغاية . فإسبب المؤلف بالنغاية هو في الحقيقة بيع مصر واقتصادها ومساكنها وشعبها للاستثمار الأوروبي وذلك ما لا ينساه المصريون — ولا يستطيعون غفرانه — لسعيد وإسماعيل .

(الترجم)

## الفهرس

صفحة		
١ - س	• • • • •	مقدمة جديدة
١	• • • • •	مقدمة المترجم
٥	• • • • •	مقدمة المؤلف
١٣	النداء الهادئ لراس المال الكبير	الفصل الأول
٤٥	• • • • •	• الثاني
٦٧	• • • • •	• الثالث
٩١	• • • • •	• الرابع
١١٥	• • • • •	• الخامس
	لارصيد والدين في أعمال الوالى	• السادس
١٣٣	• • • • •	المصرفية
١٥٩	• • • • •	• السابع
١٧٥	• • • • •	• الثامن
١٩٣	• • • • •	• التاسع
٢٠٩	• • • • •	• العاشر
٢٢٧	• • • • •	• الحادى عشر
٢٤٢	• • • • •	• الثانى عشر
٢٥٧	• • • • •	• الثالث عشر
٢٧١	• • • • •	• الرابع عشر
٢٨١	• • • • •	• الخامس عشر
٢٩٧	• • • • •	• السادس عشر

رقم الايداع ٨٥/٤٩١٣

مطبعة اخوان مؤلفين





في نهاية الخمسينات عثر الباحث الاقتصادي الأمريكي الاسكاز ديفيد لاندز على ارسيف سرى في باريس يحوى على مراسلات اثنين من كبار ممولى المديون اسماعيل الاجانب . وقد املت هذه المراسلات ضوءا جديدا على مصه الذهب الاوروبى لثروة مصر في عهد اسرة محمد على ، والوصول بها الى مرحلة الدراب ثم الاحتلال ..

ومن هذا الخيط الجديد بدا دافيد لاندز يتتبع تفاصيل المؤامرات التى حاكها المصرفيون الاجانب ، والصورة الحقيقية للموضع الاقتصادى فى أوروبا اذاك ، وحقيقة العوامل التى تسبجت المصرفيين الاوربيين على تصدير رؤوس اموالهم الى مصر ..

وقد اختار ككاتب الاهالى ان يعيد نشر هذه الترجمة ، ضمن خطته لتفاصيل وتجزير الهموم التى يعانى منها الشعب المصرى ، بعد ان عادت البنوك الاجنبية والديون لتواصل دورها فى تدمير الاقتصاد المصرى ، ونهيه ، وتنبيع مصر سياسيا واقتصاديا للاحتكارات الدولية ، وهو الموضوع الذى قدم به المؤلف للكتاب فى دراسة بعنوان « الخراب الحديث لمصر المحروسة » .

مترجم الكتاب هو « د . عبد العظيم انيس » أحد رواد النضال الوطنى والتقدمى منذ الاربعينات ، درس فى كلية العلوم وحصل على الدكتوراه من جامعة لندن ، وأصبح أحد اساتذتها ، وكان قائدا وطنيا بارزا فى فترة النوران الوطنى التى أعقبت الحرب الثانية . وشارك فى تأسيس جريدة المساء . وأصدر فى عام ١٩٥٥ مع محمود أمين العالم كتابهما فى الأدب المصرى الحديث الذى كان أساسا للمدرسة الواقعية الاشتراكية فى النقد الأدبى . اعتقل سبع سنوات فى عهدى الملكية وثورة يوليو بسبب آرائه الاشتراكية ومواقفه السياسية . وهو أحد كتاب الاهالى من مؤلفاته : العلم والحضارة ، رسائل الحب والخرن والثورة علماء وانباء ومفكرون ، عدا العشرات من أبحاث الرياضيات فى المجالات الهامة بأمريكا وبريطانيا وفرنسا والنمسا وهولندا .